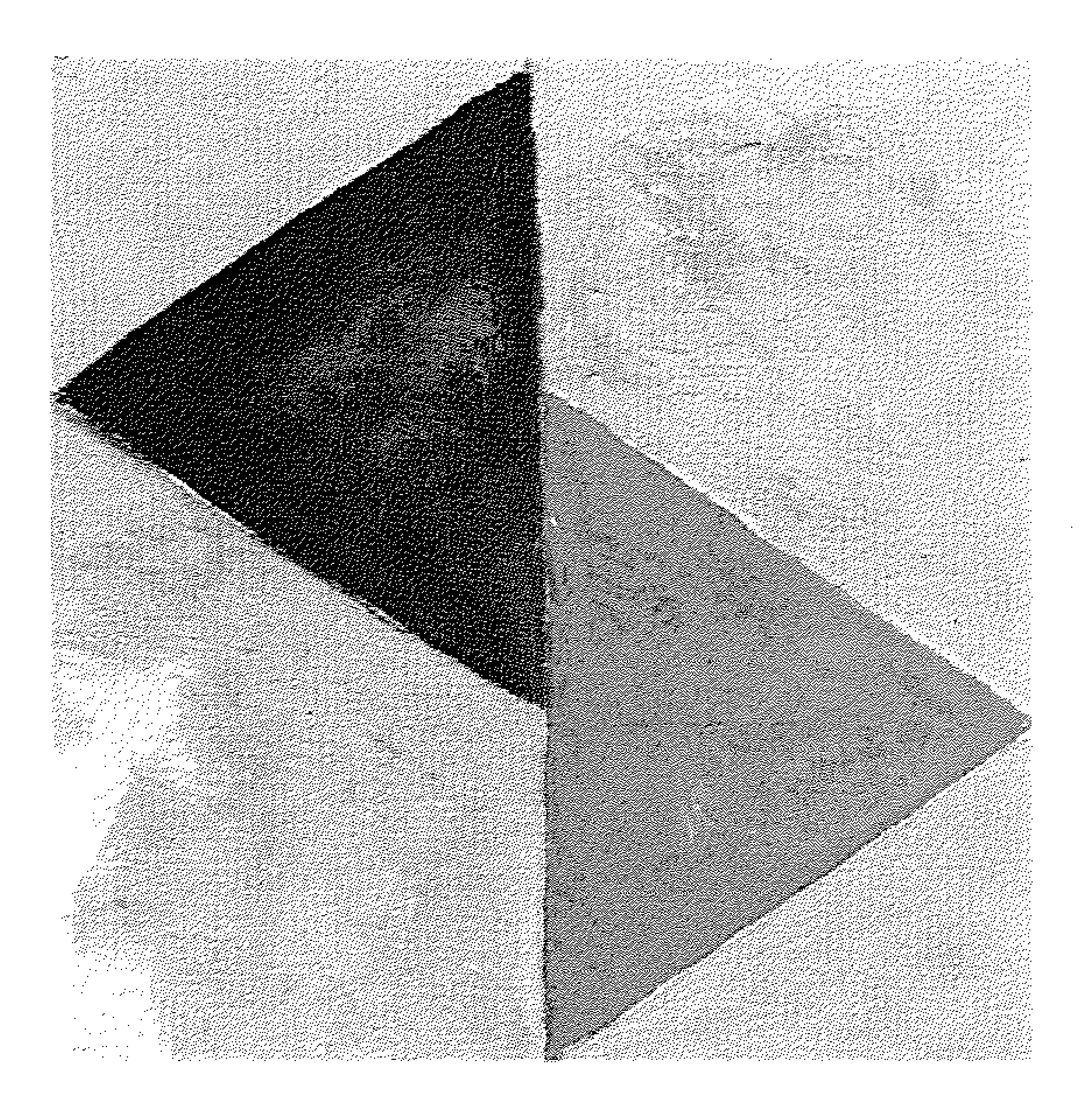
د. حسن قرنفل

النخبة السياسية والسلطة

أسئلة التوافق

مقاربة سوسيولوجية للانتخابات التشريعية في المغرب



أفريقيا الشرق

النخبة السياسية
والسلطة

رقم الإيداع القانوني 97 / 851
المجموعة : ردمك 6 - 071 - 25 - 9981
ردمك 2 - 073 - 25 - 9981

الدكتور حسن قرنفل

النخبة السياسية والسلطة

أسئلة التوافق

مقاربة سوسيولوجية للانتخابات التشريعية في المغرب

أفريقيا الشرق

الإهـــــداء

إلى فاطمة العلوي الفضيلي : والدتي

إلى عبد الرحمن قرنفل : والدي

إن الـ illusio بمعنى المساهمة في الـلعبة والدخول فيها لايصبح illusion بمعـنى الخداع والوهـم سواء في المعـنى الباسكالـي للّهو أو في المعنى السارتـري للإيمان الكاذب، إلا إذا واجهـنا الـلعـبة مـن خارج ، واتـخذنـا وجهـة نظـر المتفرج المحايد الذي لايساهم بشيء ولايراهن على شيء .

بيير بورديو

المحتـــويات

مقـدمـــة

إن أول ما استرعـى انتباهي وأنا أفكر فـي إنجاز هذا العمل حول الانـتخابات التشريعـية في المغرب التي نظـمت سنة 1993، هو الغـياب شبه التـام -في حدود علمي- لأية دراسة حول سـوسيولوجيا الانتخابات، سواء تعـلق الأمر بالدراسات السوسيولـوجية في المغرب أو في الجامعـات الأجنبية من طرف الباحـثين المغاربة. وبالمقابل فإن الـباحثين المنتمين إلى شعبـة القانون العام في كليات الحـقوق المغربية أظهـروا اهتمـاما مـلحوظـا بهذا الـنوع مـن الدراسات، وإن كـان العدد الـنهـائي للأطروحات والرسائل الجامعية التي اهتمت بموضوع الانتخابات في المغرب يبقى دون المستوى المطلوب.

ويمكـن القول في مـرحلة أولـى بأن إهمال الـسوسيولـوجيا المـغربية لـدراسة الانتخـابات يرجع إلى مـجموعة من الـعوامل لعل أهـمها هو التـأثير الكبـير الذي مارسته النظرية الماركسية على السوسيولوجيين المغاربة، علما بأن الماركسية كانت ترى أن الانتخابات التي تـنظم في مختلف الدول على الطريقـة الغربية لا تعكس في شيء الديمقراطية الاجتماعية التي كانت تسعى لإقامتها. كذلك فإن عددا من الباحثين قد أحجـموا عن إقامة دراسات حول الانتخابات المغربـية لاعتقادهم بأن الانتخابات التي تنظم في المغرب لا تتوافر فـيها شروط النزاهة والشفافية، مما يعني أن كل محاولة لدراستها هو إصباغ نوع من المصداقية على نتائجها. بالإضافة إلى هذا فإن الحصـول على الوثائق الخـاصة بالانتخابـات جعل عددا من البـاحثين، بما فيهم بـاحثو كليات الحقـوق (عبد الرحمن القـادري وخالد الناصري علـى سبيل المثال) يتخلون عن فكرة دراسة الانتخابات المغربية.

إلا أن ما أثار دهشتنا هو أن الإحجام عن الاهتمام بالسوسيولوجيا الانتخابية من طرف الباحثين المغاربة لا يقتصر على الـسوسيولوجيا المغربية، إذ لاحظنا نفس

الإحجام في فرنسا مثلا. وهكذا نجد أن الأسماء الكبرى في السوسيولوجيا الفرنسية المعاصرة لم تهتم بإنجاز أبحاث حول الانتخابات، وتكاد تخلو كتابات باحثين كبار أمثال: مارسيل موس وجورج گورفتش وموريس هالفكس وجورج بالانديي وبيير بورديو وألان تورين من الإشارة إلى ما ينجز في هذا النوع من السوسيولوجيا حتى لنكاد نشك في اعترافهم بهذا التخصص كمجال بحث يدخل في إطار السوسيولوجيا.

وإذا كان الباحثون المغاربة قد عللو إهمالهم لهذا الفرع من السوسيولوجيا بعدم حياد الإدارة وصعوبة الحصول على الوثائق والمعلومات، فإن الباحثين الفرنسيين لا يمكن أن يتذرعوا بأعذار مشابهة. فالمجتمع الفرنسي من المجتمعات المعاصرة الأولى التي تبنت النهج الديمقراطي والاحتكام إلى صناديق الاقتراع من أجل إفراز الحاكمين ؛ كما أن الانتخابات التي تنظم في فرنسا تمتاز بدرجة كبيرة من النزاهة والموضوعية وغياب أي تشكيك في مصداقيتها ؛ إضافة إلى أن المعهد الوطني الفرنسي للإحصاء والدراسات الاقتصادية (.I.N.S.E.E) يعد عددا كبيرا من المعطيات الإحصائية الدقيقة حول الانتخابات، الشيء الذي يعتبر مادة أولية أساسية لإنجاز أي عمل في سوسيولوجيا الانتخابات.

والواقع أن إهمال السوسيولوجيا الفرنسية لا يقتصر على سوسيولوجيا الانتخابات بل يهم، بصفة عامة، كل الأبحاث المنضوية في إطار ما يسمى بالسوسيولوجيا السياسية. وفي محاولة لتفسير هذه الوضعية يرى موريس دوفرجيه أن السوسيولوجيا السياسية عانت من صراعات الحدود مع المباحث الأخرى. ذلك أن القضايا السياسية قد ظلت لفترة طويلة تدرس من طرف رجال القانون الذين عالجوها بطريقة تجريدية وشكلية. أما باحثو السوسيولوجيا الذين درسوا السياسة فقد اعترضهم عائق مهم وهو جهلهم بالميكانزمات التقنية للسلطة.

والحقيقة أن غياب السوسيولوجيا السياسية عن اهتمامات السوسيولوجيين الفرنسيين ترجع بالأساس إلى ظروف نشأة السوسيولوجيا. فقط ظهر هذا العلم الإنساني في القرن 19 في الوقت الذي كانت فيه فرنسا تشهد مجموعة من التحولات الاجتماعية والنقاشات الإيديولوجية حول كيفية الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الصناعي. وقد لاقت الماركسية وقتذاك، التي تعتبر الثورة الفرنسية، أحد مصادرها الأساسية، ترحيبا كبيرا داخل الأوساط الثقافية

الفرنسية. وبالرغم من أن معظم السوسيولوجيين الفرنسيين لا ينتمون إلى التيار الماركسي إلا أن أبحاثهم تأثرت كثيرا بالمادية التاريخية ونظرية الصراع الطبقي، وهو ما دفعهم إلى تبني وجهة نظر نقدية تجاه المجتمعات الليبرالية الغربية ؛ هذا مع العلم بأن المعالجة الماركسية للمسألة السياسية تدخل في نطاق السوسيولوجيا السياسية، باعتبار أن المؤلفين الماركسيين لا يعترفون للمجال السياسي باستقلاليته ويرون فيه مجرد انعكاس للبنيات التحتية، أي لعلاقات الإنتاج، ومن هنا فإن كل شكل من أشكال التنظيم السياسي ليس سوى انعكاس لعلاقات الإنتاج السائدة. إلا أن الماركسية لم تدرج رؤيتها هذه في إطار السوسيولوجيا، بل أدخلتها في نطاق المادية التاريخية.

إن إهمال السوسيولوجيين الفرنسيين للسوسيولوجيا السياسية لا يعني بتاتا أن أبحاثهم خالية من كل إشارة إلى المواضيع والقضايا السياسية، بل على العكس من ذلك، تشكل نظرية السلطة الموضوع المركزي لعدد كبير من الباحثين السوسيولوجيين المعاصرين، غير أنهم يرفضون على غرار النظرية الماركسية، الفصل بين ما هو اجتماعي وما هو سياسي. وقد أدت هذه الرؤيا إلى نشوب صراعات بين السوسيولوجيين الفرنسيين والباحثين السياسيين ؛ واحتد هذا الصراع حين أصبح باحثون أمثال بيير بورديو وميشيل كروزيي وريمون بودون يشككون في إمكانية نجاح الباحثين السياسيين في فهم ومعالجة القضايا السياسية.

ويبلغ الصراع بين السوسيولوجيا الفرنسية وعلم السياسة مداه عند بيير بورديو الذي يرفض ببساطة وجود علم سياسي يهتم بمسألة السلطة وسبل الحصول عليها ومراقبتها، ويرى أنه علم مزيف يحاول أن يضفي طابع العلمية على الوسائل التي يستخدمها محترفو السياسية والتي تمكنهم من التأقلم مع الجماهير وبلورة ستراتيجيات وخطط جديدة من أجل التغلب على الخصوم السياسيين. إن علم السياسة يقوم فقط بإضفاء الشرعية على المهارات العلمية التي يتوفر عليها رجال السياسة بمنحها طابعا علميا، كما يعمل على الرفع من فعالية هذه المهارات والتقنيات بإغنائها بمجموعة من الأساليب العقلانية التي تتم استعارتها من علوم أخرى كما هو الشأن مع استطلاعات الرأي وتقنيات العلاقات العامة. بالإضافة إلى ذلك فإن علم السياسة، بضيف بورديو، يميل إلى شرعنة الاحتراف السياسي بتحويل القضايا السياسية العامة إلى قضايا دقيقة لا

يسمح إلا لمحترفي السياسة بالبحث عن حلول لها. وهكذا يعتقد بيير بورديو أن علم السياسة لا ينتمي إلى حقل العلم لأنه لا يتساءل عن شروط إنتاج الحقل السياسي : Le champ politique ، ويهمل البحث عن الشروط الاجتماعية التي تضمن لمحترفي السياسة الاستمرار في الهيمنة على السلطة السياسية والتفكير في القضايا التي تطرح عليها، وبدل ذلك يفضل علم السياسة إرجاع وجود عناصر سياسية فاعلة وأخرى سلبية إلى قوانين أزلية لا سبيل إلى تغييرها.

إن رفض بورديو للعلم السياسي كما يدرس ويمارس في الجامعات الغربية لا يعني أنه يرفض أن تشكل السياسة موضوعا من المواضيع التي يدرسها العلم، بل على العكس يعتبرها أحد القضايا الأساسية المطروحة على الباحثين في العلوم الاجتماعية. إن ما يعيبه بالخصوص على علم السياسة هو عزله لقضايا السلطة والنخبة ودراستها كما لو كانت مستقلة عن مجموع شروط إعادة إنتاج النظام الاجتماعي. وباختصار فإن أهم ثغرة تشكو منها الأبحاث في العلوم السياسية، في نظر بورديو، هو سكوتها عن السبب أو الأسباب التي تجعل الأشخاص، وخاصة أولئك الذين يوجدون في مواقع اقتصادية وثقافية دنيا يمتنعون عن ممارسة السياسة أو يفوضون ذلك لنخبة معينة. إن سكوت علم السياسة عن هذا الموضوع شبيه بسكوت علم الاقتصاد عن الحديث عن الشروط الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد السلوك الاقتصادي العقلاني.

فرنسوا بوريكو من جهته ينتقد الأبحاث التي ينجزها الباحثون السياسيون باعتبارها قرصنة للقضايا السوسيولوجية، حيث يلاحظ في دراسة بعنوان: العلم السياسي والسوسيولوجيا تأملات باحث سوسيولوجي Science politique et sociologie. Réfléxions d'un sociologue ، أن السوسيولوجي يفاجأ حين يكتشف أن الباحثين في العلوم السياسية يهتمون بعدة قضايا تدخل في دائرة اهتمامه، كما هو الأمر مع الأبحاث حول الأحزاب و المناضلين والزعماء والحركات المطلبية. إلا أنه سرعان ما يجد أن هذه الأبحاث تمتاز بالنظرة الأحادية ودراسة الحالات المنفردة وغياب كل بعد مقارن، مما يجعل أسئلة من قبيل : هل يمثل الحكام المواطنين فعلا ؟ وهل كل النخب ذات طبيعة أوليگارشية؟ تبقى بدون جواب.

ويضيف بوريكو أن العيب الأساس للدراسات التي يقوم بها باحثو العلوم السياسية هو غياب البعد النظري وهو ما لا يمكن تصوره بالنسبة للأعمال

السوسيولوجية. إلا أن بوريكو يعتقد أن الحالة الراهنة للسوسيولوجيا لا تمكنها من مديد المساعدة للعلم السياسي، لأنها بدورها تشكو من عدة صعوبات وأزمات كادت أكثر من مرة أن تعصف بها ؛ كما أنه بالرغم من كل المحاولات التي قام بها مختلف الباحثين السوسيولوجيين منذ ظهور هذا العلم، فإن لا يمكن الحديث الآن عن نظريات سوسيولوجية جاهزة ومتكاملة. ومع ذلك يرى فرنسوا بوريكو أن السوسيولوجيا يمكن أن تقدم خدمة كبرى للعلم السياسي في مجال النظرية العامة للسلطة، حيث إن الأبحاث الكثيرة والهامة التي أنجزها الباحثون السوسيولوجيون والأنثروبولوجيون مكنت من إحداث تراكمات هامة في مجال نظرية السلطة، كما يعتقد أن التقدم الذي حققته السوسيولوجيا فيما يخص دينامية الجماعة يمكن أن يكون مصدر عون كبير للأبحاث السياسية وعلى خلاف بورديو، فإن بوريكو لا يطالب باختفاء العلم السياسي ويكتفي بحث الباحثين في هذا المجال على الاستفادة من المناهج والأساليب المستخدمة في مجال السوسيولوجيا، مما يشكل خطوة هامة نحو التقارب بين السوسيولوجيا وعلم السياسة.

الآن وقد تبين موقف السوسيولوجيا الفرنسية من دراسة القضايا السياسية بصفة عامة، والانتخابات بصفة خاصة، فهل يعني ذلك عدم وجود دراسات في مجال السوسيولوجيا الانتخابية في فرنسا؟ إن الطبيعة تقاوم الفراغ كما كان يقول أرسطو. فأمام عدم اهتمام السوسيولوجيين الفرنسيين بالانتخابات قام مجموعة من الباحثين المنتمين أصلا إلى كليات الحقوق الفرنسية ومجموعات بحث تابعة للمركز الوطني للبحث العلمي والمؤسسة الوطنية للعلوم السياسية بإنجاز عدة أبحاث حول الانتخابات الفرنسية، في مرحلة أولى، والانتخابات في عدد من دول العالم الثالث في ما بعد. وقد تبنى كل هؤلاء الباحثين مقاربة سوسيولوجية لدراسة هذه الانتخابات، حيث اهتموا بالكشف عن العلاقات الموجودة بين الانتماءات السوسيو- مهنية للناخبين واختياراتهم الانتخابية، كما حاولوا الكشف عن أهم القضايا السياسية المطروحة التي تحدد توجه الناخبين، إلا أن هذه المقاربة ظلت في معظم الأحيان بعيدة عن النظريات السوسيولوجية العامة، وعاجزة عن بلورة نظرية عامة لاختيارات الناخبين الشيء الذي لم يسهل عملية التقارب بين السوسيولوجيا وعلم السياسة.

وإذا كانت السوسيولوجيا الانتخابية قد عرفت عدة تعثرات في فرنسا بسبب خلافات الحدود بين السوسيولوجيين والسياسيين والتساؤل حول مدى

أحقية الانتخابات بالاهتمام العلمي، فإن الوضعية على خلاف ذلك تماما في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث اهتم كبار الباحثين السوسيولوجيين بقيادة أبحاث ضخمة حول سوسيولوجيا الانتخابات واختيارات الناخبين. بل يمكن القول بأن الدراسة التي أنجزها بول لازار سفليد ومجموعة بحثه في الأربعينات من هذا القرن حول الانتخابات في ولاية أوهيو تعتبر بدون جدال أحسن ما أنجز في هذا المجال إلى يومنا هذا. وقد سار على نهج لازار سفيلد عدد آخر من الباحثين لعل أبرزهم تالكوت بارسونز الذي تحول في السنوات الأخيرة من عمره للاهتمام بالقضايا السياسية والدراسات الانتخابية في محاولة لاختبار بعض عناصر نظريته العامة حول طريقة اشتغال المجتمع.

وخلافا لما لوحظ في فرنسا، فإنه لا يكاد يوجد أي تمييز يذكر بين السوسيولوجيا السياسية وعلم السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية. وهكذا نلاحظ أن أحد أبرز الباحثين الأمريكين في مجال العلوم السياسية وهو روبير دال R.Dahl في كتابه : "من يحكم؟"، Qui gouverne ? يتحدث تارة عن علم السياسة وتارة أخرى عن السوسيولوجيا السياسية وهو يقصد في كلتا الحالتين نفس الموضوع. كما نجد باحثا سوسيولوجيا مثل توم بوتومور Tom Bottomore في كتابه "علم الاجتماع السياسي" لا يقر أيضا أي تمييز بين المبحثين حيث يقول: «إن من المستحيل،في رأيي، إقامة أي تمييز نظري هام بين علم الاجتماع السياسي والعلم السياسي، وفي أقصى الحالات يبدو أن ثمة فروقا ناجمة إما عن اهتمامات مسبقة تقليدية أو عن تقسيم مريح للعمل»(ص8).

من أجل فهم هذه الوضعية –وضعية السوسيولوجيا الانتخابية في الولايات المتحدة– لابد من العودة قليلا إلى فترة البدايات الأولى للسوسيولوجيا. فقد ظهر هذا "العلم" في الولايات المتحدة في ظروف سياسية واجتماعية وثقافية تختلف كثيرا عن تلك التي رافقت ظهور هذا "العلم" في أوربا وفي فرنسا على وجه الخصوص. وعلى حين ظلت السوسيولوجيا الفرنسية سجينة النظرية الماركسية حتى ولو حاول السوسيولوجيون الفرنسيون نفي ذلك، كما سبقت الإشارة، فإن الماركسية لم تلق أي صدى يذكر في القارة الجديدة. فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية في بداية هذا القرن، وهي الفترة التي ظهرت فيها السوسيولوجيا هنالك، مجتمعا صناعيا لا تحظى فيه الماركسية أو الأفكار الاشتراكية بصفة عامة بأي تجاوب ملموس عند فئات المثقفين أو حتى عند الأطر

النقابية. ومن هنا اهتمام السوسيولوجيا الأمريكية منذ البداية بالأبحاث الميدانية التي تحاول الإجابة على أسئلة محددة ودقيقة. كما أن المشاكل التي كانت تعاني منها الولايات المتحدة الأمريكية في بداية هذا القرن همت بالخصوص الصراعات العرقية والاثنية وتحسين الخدمات الاجتماعية ودراسة مشاكل المدن الكبرى وطرق إدماج المهاجرين الجدد، وكلها قضايا لم تكن الماركسية تمنحها أي نصيب من اهتمامها. هذا دون أن ننسى أن الولايات المتحدة كانت أول دولة ينتخب رئيسها بواسطة الاقتراع العام غير المباشر، وهذا ما دفع الحزبان الرئيسيان (الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي) إلى محاولة التعرف على آراء الناخبين ورغباتهم وتوجهاتهم وبالتالي اللجوء إلى السوسيولوجيا من أجل الإجابة عن هذه الأسئلة.

ومن جهة أخرى فإن الباحثين السوسيولوجيين الأمريكيين، وخلافا لزملائهم في أوربا وفرنسا خاصة، لم يعيروا أي اهتمام يذكر لرسم حدود علمهم والتمييز بينه وبين باقي العلوم الإنسانية الأخرى، وهي العملية التي أدت في أوربا إلى نشوب كثير من الخلافات والصراعات بين السوسيولوجيين والسيكولوجيين والأنطروبولوجيين. لقد فضل الباحثون الأمريكيون بدل ذلك إقامة نوع من الحوار المستمر بين السوسيولوجيا والعلوم الإنسانية الأخرى، مما سهل التعاون بين مختلف هذه العلوم، وأصبحت استعارة المفاهيم والمناهج بين العلوم الإنسانية ظاهرة مألوفة. وقد استفادت سوسيولوجيا الانتخابات استفادة كبرى من العلاقات المتداخلة بين السوسيولوجيا وباقي العلوم الإنسانية، حيث سرعان ما سيلجأ الباحثون في هذا الفرع من السوسيولوجيا للاستعانة بتقنيات جديدة مستقاة بالخصوص من السوسيولوجيا والسيكولوجيا والأنطروبولوجيا والعلم السياسي.

سيكون من نافلة القول التأكيد بأن هذه الوقفة المطولة عند خصائص كل من السوسيولوجيا الفرنسية ونظيرتها الأمريكية والمكانة التي تحتل في كل منهما السوسيولوجيا السياسية بصفة عامة والانتخابية بصفة خاصة ليس الهدف منها استخلاص تفوق إحداهما على الأخرى أو تميزها. لقد حاولنا فقط أن نبرز تباين الاهتمام بالسوسيولوجيا الانتخابية من لدن الباحثين السوسيولوجيين بانتقالنا من فرنسا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يهمل الفرنسيون هذا الفرع من البحث ويدعونه للباحثين السياسيين، بينما يحرص الأمريكيون على إيلاء الاهتمام الضروري للسوسيولوجيا الانتخابية وذلك بتعاون مع كل العلوم

الإنسانية الأخرى، وقد كان للظروف التي نشأت فيها السوسيولوجيا في كلا البلدين وبنيات مؤسسات البحث العلمي وطريقة اشتغالها، والقضايا التي تواجه كل مجتمع من هذين المجتمعين على حدة، دور أساس في بلورة هذا الاختلاف.

بالعودة إلى وضعية السوسيولوجيا في المغرب يتضح أنها اختارت النموذج الفرنسي، حيث تبنى معظم الباحثين السوسيولوجيين المغاربة موقفا نقديا يحاول أن يكشف عن تناقضات المجتمع المغربي بالاستعانة بمجموعة من المفاهيم والتحليلات المستوحاة أساسا من النظرية الماركسية. وقد ساعد على ذلك كون أغلب الممارسين للبحث السوسيولوجي في المغرب تلقوا تكوينهم العالي في هذا المجال في الديار الفرنسية أو تتلمذوا على أساتذة فرنسيين. وهكذا يمكن القول في مرحلة أولى بأن غياب الدراسات حول السوسيولوجيا السياسية هو انعكاس للتأثير الفرنسي على الباحثين المغاربة. غير أن هذا التفسير يبقى غير كاف لأن السوسيولوجيا في المغرب قد انفتحت في العقود الأخيرة على المدرسة الأنگلوساكسونية وهو ما يعكسه ارتفاع عدد الباحثين المغاربة الذين تلقوا تكوينهم في الولايات المتحدة وكندا وأنجلترا، دون أن يؤدي ذلك إلى بداية الاهتمام بالسوسيولوجيا الانتخابية أو السياسية.

والواقع أن توجه السوسيولوجيا في بلد ما نحو مجال محدد من مجالات البحث مرتبط بالخصائص الثقافية والاجتماعية والسياسية لهذا البلد. فليس هنالك موضوع واحد وموحد بالنسبة لجميع الباحثين في كل الدول. وهكذا نجد مثلا أن السوسيولوجيا في معظم دول العالم الثالث قد اهتمت بقضايا التحولات الاجتماعية والانتقال من أشكال المجتمع التقليدي الفلاحي إلى المجتمعات الحديثة، ودراسة التحولات التي طرأت في الوسط القروي بالخصوص، سيما وأن السكان القرويين يشكلون في أغلب هذه الدول الأغلبية المطلقة من السكان، في حين اهتمت السوسيولوجيا في الدول الصناعية المتقدمة بإنجاز أبحاث في مجال علم الاجتماع الصناعي.

إضافة إلى ذلك فإن التجربة الانتخابية في المغرب تجربة حديثة ومتقطعة لم تعرف سيرها العادي إلا منذ أقل من عشرين سنة، كما أن عددا كبيرا من الفاعلين السياسيين الأساسيين المغاربة، خصوصا في جانب المعارضة، ظلوا يعتقدون لسنوات طويلة أنه لا يمكن تحقيق التغييرات الاجتماعية والاقتصادية الضرورية بواسطة الاحتكام إلى صناديق الاقتراع. وحرصت أحزاب المعارضة في

الماضي، رغم مشاركتها في كل التجارب الانتخابية على التأكيد أنها لا تنتظر من هذه الانتخابات تحقيق أي تغيير يذكر، الشيء الذي ينزع عن الانتخابات أية أهمية كموضوع علمي يهتم به الباحثون والدارسون.

وبالإضافة إلى ذلك لابد من الإشارة إلى أن المغرب ينتمي إلى الفضاء العربي الإسلامي، وهو الفضاء الذي أهمل طيلة تاريخه أي اهتمام بموضوع السياسة التي كانت تعتبر حكرا على الأمير الذي يتصرف بمطلق الحرية في أمور الدولة والرعية، وهو ما يفسر عدم اهتمام المؤلفين المسلمين القدامى بالقضايا السياسية واقتصارهم على دراسة علوم الدين واللغة، ذلك أن كل كتابة في أمور السياسة كانت تعني رسم مجموعة من قواعد السلوك السياسي والتزام كل الأطراف بها، بما فيها الأمير، وبالتالي الشروع في فصل المجال السياسي عن المجال الديني، وهو ما لم تكن الحضارة العربية الإسلامية مستعدة لقبوله.

مـــدخــــــل

يسعى هذا البحث إلى دراسة الانتخابات التشريعية التي نظمت في المغرب خلال سنة 1993 دراسة علمية. أو بشكل أدق سيستخدم المنهج السوسيولوجي لمعالجة هذا الحدث.

ومن الطبيعي أن نتساءل في البداية عن إمكانية تحقيق ذلك، ومشروعية هذا التساؤل تأتي من كون المنهج السوسيولوجي لا يبدو للوهلة الأولى ملائما لدراسة الانتخابات. فالعملية الانتخابية بالرغم من كونها ظاهرة اجتماعية تشارك فيها كل فئات المجتمع وهيئاته ومؤسساته -تنتهي في نهاية المطاف إلى سلوك فردي ينعزل فيه الناخب ليختار بحرية -من حيث المبدأ- المرشح الذي يفضله. فكيف لهذا السلوك الفردي والذي يأتي كتعبير عن شخصية الفرد بمختلف تفاعلاتها وتجاربها السابقة، أن يدرك إدراكا سوسيولوجيا؟ لقد كان الأحرى بنا أن نبحث عن إمكانية استغلال السيكولوجيا للكشف عن الميكانزمات التي تحدد اختيارات الناخب.

إن هدف السوسيولوجيا الانتخابية هو تفسير اختلاف توزيع الأصوات بالعوامل الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والدينية. وهذا يتطلب منا تقديم توضيحين أساسيين. الأول يتعلق بطبيعة البحث السوسيولوجي وأهمية التفسير في السوسيولوجيا، حيث يظهر أننا سنعتمد على عناصر تفسيرية تنتمي إلى مجالات معرفية مختلفة كالديمغرافيا والجغرافيا والاقتصاد والأنثروبولوجيا. وهذا يكشف عن تصور للسوسيولوجيا قد يخالف بعض التصورات السائدة غير أنه يربط علاقات متينة مع التصور الدوركايمي لهذا العلم الذي يجعل منه مبحثا تتداخل فيه كل العلوم الإنسانية الأخرى.

والتوضيح الثاني يتعلق بإمكانية مقاربة ظاهرة الانتخابات مقاربة سوسيولوجية. والواقع أن هذه المقاربة السوسيولوجية تشكل فرضية أكثر مما تشكل منهج عمل. ذلك أن اعتماد المنهج السوسيولوجي لتفسير النتائج

الانتخابية هو في الحقيقة فرضية ضمنية يسترشد بها هذا العمل، وترى أنه يمكن تفسير سلوك الأفراد الذين يقومون باختياراتهم الانتخابية كل على حدة، تفسيرا سوسيولوجيا تضعف فيه المؤثرات الفردية والشخصية أو تختفي لتترك المجال لتأثير الجماعة التي تمارس نفوذها على الفرد، فتجعل سلوكه الانتخابي سلوكا يعبر عن طبقة أو فئة اجتماعية معينة تعيش ظرفية اقتصادية محددة، وتدخل في علاقات صراع أو تحالف مع فئات أو طبقات أخرى، أكثر مما يعبر عن شخصية فرد معين.

إلا أن اعتمادنا المقاربة السوسيولوجية لدراسة الانتخابات التشريعية لا يعني فقط تفسير النتائج المسجلة في هذه الانتخابات تفسيرا يستمد عناصره الأساسية من التحليل السوسيولوجي، لأن المقاربة السوسيولوجية للانتخابات في تصورنا، هي دراستها كظاهرة اجتماعية يشارك فيها عدد كبير من الفاعلين الاجتماعيين الذين تختلف وضعياتهم الاجتماعية والسياسية. وهذا يقتضي دراسة كل الإجراءات التي رافقت هذه العملية منذ انطلاقها، أو التي تم التفكير فيها إلى انتهائها، وأهم النتائج المترتبة عنها. أما تحليل النتائج الانتخابية فلا يشكل إلا جزءا من اهتمامات البحث.

- الدراسات الانتخابية في الأنظمة الديمقراطية

يجمع كل المختصين على أن الدراسات الانتخابية عرفت مسارين مختلفين منذ ظهورها مع بداية القرن، حيث ظهرت مدرستان : المدرسة الفرنسية والبلجيكية، والمدرسة الأنكلوساكسونية[1] .

والبداية الفعلية للأبحاث حول الانتخابات انطلقت مع كتاب أندري سيجفريد حول الانتخابات في غرب فرنسا المنشور سنة 1913 [2] . فقد لاحظ المؤلف، الذي كان يشتغل في حقل الجغرافيا، بأن هنالك توزيعا معينا للآراء السياسية حسب المناطق الجغرافية، وبأن هنالك مناخات سياسية كما أن هنالك مناخات طبيعية. وانتهى إذن إلى المقارنة بين خرائط النتائج الانتخابية وبين الخرائط الطبيعية والبشرية والاقتصادية. لقد كانت أبحاثه في البداية مرتبطة بشدة بالحتمية الجغرافية الكلاسيكية الشيء الذي أدى به إلى التمييز بين ناخبي الحجر : l'électorat du granit وناخبي الكلس L'électorat du calcaire [3].
بمعنى أن الطبيعة الصخرية توفر الماء وتسمح بالتالي بظهور ملكيات زراعية كبيرة حول الآبار. أما الطبيعة الكلسية في السهول فلا توفر الماء الكافي ولا تسمح بالتالي إلا بظهور ملكيات زراعية صغيرة متجمعة في القرى، ولكن هذه

الملاحظات في حد ذاتها كانت غير كافية. ومن هنا ارتأى سيجفريد أن نظام الملكية هو العامل المحدد للسلوك الانتخابي. ففي أنظمة الملكية الصغيرة يكون الفلاح متشبثا باستقلاليته ويؤمن بقيم العدل، أما في أنظمة الملكية الكبيرة المراقبة من طرف طبقة أرستقراطية مقيمة في المنطقة فإن التصويت يكون لصالح الأحزاب المحافظة. إلا أن هذه النتائج التي توصل إليها الباحث الفرنسي لم تكن مقنعة تماما، حيث لوحظ في السهول أن الفلاحين يصوتون تارة على اليمين وتارة على اليسار[4] .

وقد اهتدى أندري سيجفريد إلى عامل آخر له أهميته في تحديد السلوك الانتخابي، إنه العامل الديني. فانطلاقا من دراسته لمنطقة الأرديش Ardèche . تبين له أن الحرص الديني للسكان الكاثوليكيين يوازيه سلوك سياسي محافظ، ففي المناطق الأكثر تدينا يلاحظ أن المشاركة الانتخابية قوية والتصويت على اليمين هو القاعدة ؛ إلا أنه تبين فيما بعد أن التماثل بين السلوك الديني والسلوك الانتخابي لم يكن دائما ملحوظا، ففي الحوض الباريسي مثلا، حيث ضعف الروابط الدينية يلاحظ أيضا سلوك انتخابي يميل إلى تفضيل اليمين[5] .

وأمام عجز هذه العوامل عن تفسير السلوك الانتخابي، عمد بعض تلامذة سيجفريد إلى الحديث عن عوامل أخرى. وهنا أضيف عامل التاريخ. إذ أن الماضي السياسي لمنطقة معينة يمكن أن يفسر سلوكها الانتخابي في فترات لاحقة، إلا أن هذا العامل أظهر أيضا ضعفه[6] . وقد تبين لسيجفريد نفسه في النهاية أن البحث عن عامل واحد أو عاملين يفسران السلوك الانتخابي هو من قبيل العبث. وفي هذا الصدد يقول : «في بداية دراساتي حول الغرب [المقصود غرب فرنسا]، كنت أعتقد أنه سيكون من الممكن تحديد علاقات مباشرة بين الجيولوجيا والميول السياسية(....) ولكن الواقع أن هذه العلاقات، وهي علاقات حقيقية مع ذلك لا يمكن تقديمها عقلانيا إلا بشكل غير مباشر بواسطة عدة تحولات، مثلا نجد أن الجيولوجيا تحدد شكل التعمير ونمط الاستغلال في وقت واحد. ومن تأثيرها على شكل الملكية وعلى العلاقات الطبقية، وستنتهي بممارسة تأثيرات على الحياة السياسية نفسها (...) إلا أن هذه التأثيرات ليست مباشرة ولا تتطور بشكل ظاهر إلا بواسطة تركيبات لا تنجح دائما بالضرورة. إنه بهذا المعنى نقول بأنه لا يجب أن نبحث أبدا عن تفسير ميل سياسي في سبب وحيد ولكن في تركيبة معقدة من الأسباب المتداخلة» [7] .

ويبدو من خلال هذه الأبحاث التي قام بها سيجفريد وبعض تلامذته حول الانتخابات والتي كانت تصنف في إطار ما سمي بجغرافيا الانتخابات أنها لم تقتصر على تفسير توزيع الأصوات بعوامل جغرافية محضة بل تجاوزتها إلى عوامل أخرى ذات طبيعة اقتصادية ودينية واجتماعية وتاريخية، الشيء الذي مهد لخروج هذا المبحث من إطار الجغرافيا ليدخل ضمن اهتمامات السوسيولوجيا. وقد كان كتاب فرانسوا جوجيل أول محاولة لربط دراسة الانتخابات بالمنهج السوسيولوجي[8] .

غير أن انتقال موضوع الانتخابات من الجغرافبا إلى السوسيولوجيا لا يعني أن تحولا تاما قد حصل بالموازاة مع ذلك على صعيد المنهج، بل يمكن أن نقول بأنه سواء تعلق الأمر بالجغرافيا الانتخابية أو السوسيولوجيا الانتخابية فقد ظل المنهج المستعمل هو نفسه دون تغيير يذكر. فلقد استمر الباحثون الفرنسيون يفضلون تحليل ودراسة وحدات صغيرة ومحدودة من أجل التمكن من حصر النتائج وضبطها كما استمر الاعتماد على الخرائط الانتخابية ومختلف البيانات المستعملة من طرف الجغرافيين، ولكن مع تركيز أقوى على تأثير الوسط السوسيو المهني للناخب ودخله وسنه.... الخ.

وقد انتهت المدرسة الفرنسية في السنين الأخيرة إلى اعتماد ثلاثة عناصر أساسية تراها محددة للسلوك الانتخابي: الوضعية الاجتماعية، التقليد المحلي والظرفية السياسية. إذ تبين بشكل واضح أن الفئات الاجتماعية غير المحظوظة تصوت لصالح أحزاب اليسار، وأن الفئات المالكة تصوت لصالح قوى اليمين، إلا أن هذا لا يتم بشكل ميكانيكي، حيث لا نجد سوى نسبة 62 % من العمال يصوتون على اليسار، بينما يصوت34 % منهم على اليمين. وهذه وضعية تدعو للتساؤل حول مدى ترابط وضعية الانتماء إلى الطبقة العاملة بالتصويت على اليسار. وقد انتهى الباحثون إلى أن السبب الذي يدعو نسبة من العمال إلى أن تصوت على اليمين هو عدم توفرها على وعي بالانتماء الطبقي. إذ لا يكفي أن ينتمي الفرد إلى طبقة معينة لكي يشعر بتضامنه مع أفرادها ويتمسك بمطالبها وتوجهاتها السياسية، بل لابد من الشعور بالانتماء إلى هذه الطبقة[9]. وقد اتضح ذلك بشكل بين حين أظهرت نتائج بعض الأبحاث أن العمال الذين يقيمون في دوائر عمالية يصوتون بشكل مكثف على الحزب الشيوعي، بينما يصوت العمال الذين يقيمون في دوائر بورجوازية بشكل خجول على الحزب الشيوعي [10].

أما بخصوص التقليد المحلي فقد أصبح الباحثون يهتمون به كعامل محدد للاختيارات الانتخابية حين اكتشفوا أن هنالك مجموعة من المناطق تصوت لصالح اتجاه سياسي معين (يمين أو يسار) بغض النظر عن تركيبة ناخبيها السوسيو- مهنية ودخلهم الشهري، وأرجعوا ذلك إلى الماضي السياسي للمنطقة أو الدائرة والذي قد يكون مغرقا في القدم، قد يصل إلى حدود ثورة 1789[11]، ومن هنا تمت إعادة الاعتبار للتفسيرات التاريخية والجغرافية.

وبالإضافة إلى هذين العاملين السابقين أخذ الباحثون الفرنسيون يركزون بشكل أكثر على الشروط السياسية التي تمر فيها الاستشارات الانتخابية، إذ ليست الانتخابات في نهاية المطاف سوى جواب من الناخب على سؤال سياسي معين. ومن أجل فهم سلوك الناخب لابد من معرفة طبيعة السؤال، فلا يخفى أن المشاركة في الانتخابات والتصويت على هيئة سياسية معينة من طرف ناخبي دائرة ما تختلف بطبيعة الاستشارات الانتخابية. فنسبة المشاركين في الاستفتاء على الدستور ليست هي نسبة المشاركين في الانتخابات العامة، ونسبة المصوتين في دائرة معينة على حزب معين في الانتخابات التشريعية ليست دائما هي نفس نسبة المصوتين في الانتخابات المحلية. كما أن ناخبي بعض الدوائر قد يصوتون على اتجاه سياسي معين في فترة معينة، ثم يغيرون اختياراتهم في انتخابات لاحقة. كل هذه الملاحظات تؤكد إذن أن الظرفية السياسية التي تمر فيها الانتخابات لها تأثير كبير على توجيه سلوك الناخبين.

أما المدرسة الأمريكية فقد عرفت ازدهارا كبيرا خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث ظهرت عدة اتجاهات تحاول تفسير وفهم السلوك الانتخابي. وكانت أول الأعمال في هذا المجال هي أبحاث لازارسفيلد التي جمعها في كتابيه The Poele'schoice سنة 1944 وVoting سنة 1954[12] . وقد تم التركيز فيها بالخصوص على كون السلوك الانتخابي سلوك جماعي ينتمي إلى بنية اجتماعية محددة. وهنا استخدمت النتائج الانتخابية الرسمية وتوزيعها على مختلف الولايات، وتمت مقارنتها بالتوزيع السوسيو- مهني والديمغرافي والديني والعرقي. وقد تعرضت أبحاث لازارسفيلد لكثير من الانتقادات، أهمها ما جاء في كتاب رايت ميلز: الخيال السوسيولوجي، حيث يرى هذا الأخير أن الباحث استغل وفرة الوثائق الإحصائية الرسمية المتعلقة بالانتخابات ليقود أبحاثا حول السلوك الانتخابي، إلا أن نتائج هذه الأبحاث شكلت خيبة أمل كبيرة لأنه بعد

استخدام كم هائل من المعلومات وإخضاعها لنظام معقد من التحليل والاستعانة بعدد لا يستهان به من الباحثين، توصل لازارسفيلد إلى نتائج تعد بمثابة بديهيات لا يناقش أحد صحتها. من ذلك القول مثلا بأن الأغنياء والقرويين والبروطستان يصوتون على الحزب الجمهوري [13] .

غير أن الانتقادات الهامة هي التي وجهت لهذه الأبحاث من طرف مجموعة بحث تنتمي إلى جامعة ميشيغان ويقودها كامبل.Alam k. Campbell وترتكز هذه الانتقادات على خطورة الاكتفاء بعوامل الانتماء الاجتماعي للفرد من أجل تفسير سلوكه الانتخابي ذلك أن مجموعة مهمة من الانتماءات الأساسية يتم إغفالها، كالانتماء البيو اجتماعي مثلا (الجنس: ذكر/ أنثى)، أو الانتماء إلى جمعيات تطوعية ونقابية، والأدوار داخل الأسرة أو مجموعات العمل. إن مختلف هذه العناصر لا يمكن ضبطها إلا بقيادة أبحاث مباشرة يكون هدفها إيضاح طبيعة العلاقة بين الوضعية الاجتماعية والسلوك الانتخابي والسياسي بصفة عامة[14].

إن مجموعة كامبل دعت إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار العامل السيكولوجي في تحديد السلوك الانتخابي ولكن مع الاهتمام بمختلف الانتماءات الأخرى للفرد، أي ما أسمته بالعوامل السيكوسوسيولوجية للسلوك الانتخابي. كذلك فإنها دعت إلى الاهتمام بالتحفيزات، أي ما هي دواعي مشاركة الفرد في الانتخابات؟ وما هي دواعي اختياره لهذا الحزب دون الآخر؟ وهذا المرشح دون الآخر؟ وما هي الأسباب التي تجعله مخلصا لاختياراته هذه في انتخابات أخرى؟ أو على العكس تجعله يغير سلوكه.

ورغم كون هذا الاتجاه الثاني في البحث قد استخدم تقنية جديدة هي تقنية البانيل Panel والتي تتلخص في اختيار عينة من الناخبين وإجراء عدة استجوابات شخصية معهم ممتدة على فترات زمنية متقاربة: قبل الانتخابات وأثناء الحملة الانتخابية وبعد إعلان النتائج[15]، إلا أنه تعرض أيضا لمجموعة من الانتقادات تتعلق بالخصوص بطبيعة الأبحاث ومدى عمومية النتائج المتوصل إليها ودرجة صدقها. فأغلب هذه الأبحاث، وحتى حين تتم الاستعانة بمجموعة بحث ضخمة وإمكانات مالية ولوجيستيكية هامة، تعتمد على عينة صغيرة من الناخبين (لا تتجاوز 2000 ناخبا) مقارنة مع العدد الإجمالي. والسبب الأساسي يكمن في أن هذه العينة لا تتيح إمكانية دراسة مختلف المجموعات السوسيو- مهنية الصغرى

التي يتكون منها المجتمع. فإذا أخذنا عينة من 2000 شخصا فإننا سنعثر على عدد صغير جدا من الأفراد الذين ينتمون إلى شريحة اجتماعية معينة. كذلك فإن طول الاستمارة، وهي لابد أن تكون كذلك من أجل طرح كل الأسئلة الدقيقة التي ينوي الباحثون قياس مدى تأثيرها على السلوك الانتخابي، يجعل إمكانية طرحها عدة مرات على أفراد العينة أمرا قد يصيبهم بنوع من الرتابة أو الملل[16].

وقد توصلت المدرسة السوسيولوجية الأمريكية إلى مجموعة من النتائج والخلاصات من خلال الدراسات التي قامت بها، نعرض لأهمها. وتجدر الإشارة إلى أن المشاركة في التصويت كانت من أهم القضايا التي اهتم بها الباحثون في البداية لكون الامتناع عن التصويت قد بلغ نسبا بالغة الأهمية في الولايات المتحدة الأمريكية. وأظهرت الأبحاث أن المشاركة تكون أقوى عند الرجال منها عند النساء، وأقوى عند البيض منها عند السود، كما تكون أقوى عند الأشخاص الناضجين (مابين 35 سنة و 55 سنة) منها عند الشباب، وأقوى عند الأشخاص ذوي المستوى الثقافي العالي والأشخاص الذين يحظون بدخل مرتفع وعند رجال الأعمال أكثر منها عند العمال المتخصصين، وأكثر عند اليهود منها عند البروطسطانط أو الكاثوليك[17] .

وانطلاقا من بعض التوابث الإحصائية، حاول الباحثون الأمريكيون العثور على عناصر تفسيرية. فتوصلوا إلى التمييز بين ثلاث وضعيات مختلفة. الأولى أطلقوا عليها تصويت المصلحة ويكون فيها التصويت بمثابة إمكانية ووسيلة للضغط على سياسة الحكومة، وهو ما يعني وجود مصالح معينة عند الناخب تتأثر باختيرات الحكومة، ومن هنا ضرورة تدخله من أجل صيانة مصالحه؛ والثانية تكون فيها عملية التصويت بمثابة استجابة للضغوط الممارسة على الفرد من طرف جماعات اجتماعية معينة من أجل حثه على المشاركة في التصويت. يتعلق الأمر إذن "بتصويت انصياعي" Vote de conformité ؛ أما الوضعية الثالثة فيكون فيها الناخب راغبا في التصويت إلا أنه غير قادر على الاختيار في الوقت المناسب فيفضل الامتناع عن التصويت[18] .

وقد حاول لازارسفيلد وليبسي Lazarsfeld et Lipset تقديم اقتراحات تفسيرية لمختلف هذه الوضعيات جاءت كما يلي :

1- تشارك فئة اجتماعية معينة في الانتخابات بشكل مكثف حينما تكون مصالحها مهددة من طرف سياسة الحكومة. وهذا ما يسمى بتصويت المصلحة

وهو ينطبق بالخصوص على الموظفين الذين تشغلهم الحكومة. وقد أظهرت الإحصائيات أنهم يسجلون أكبر نسبة مشاركة في الانتخابات، وهو نفس ما يلاحظ بالنسبة للفئات الاجتماعية التي تتعرض مصالحها للخطر بفعل تغيير السياسة، كما هو الشأن بالنسبة لعمال المناجم ومنتجي الحبوب ورجال الأعمال. وفي فترات الأزمة يكون معدل المشاركة مرتفعا بصفة عامة، لأن كل الفئات الاجتماعية تشعر بالخطر يهدد مصالحها. ومع ذلك فإن العلاقة بين التصويت والمصلحة ليست علاقة أوتوماتيكية. فأحيانا يمتنع الأشخاص الأكثر تأثرا بسياسة الحكومة عن التصويت (الفلاحون الفقراء، العمال غير المؤهلين، العاطلون) [19] ..

2- إن فئة اجتماعية معينة تشارك بشكل مكثف في الانتخابات كلما كانت على معرفة تامة بنتائج عملية تصويتها. ودرجة علم فئة اجتماعية ما بهذه النتائج السياسية المترتبة عن مشاركتها مرتبطة بحجم وكثافة علاقاتها داخل وخارج العمل. فعمال المناجم مثلا في اتصال مستمر مع زملائهم ومع العمال الآخرين، لهذا فإن مشاركتهم جد قوية. أما مستخدمو البيوت المعزولون تقريبا عن العالم الخارجي فيسجلون أدنى نسب المشاركة.

3- كل فئة اجتماعية معرضة لضغوطات من أجل المشاركة في عملية التصويت تشارك بكثافة ؛ ذلك أن هنالك عدة جماعات وفئات اجتماعية تطلب من أعضائها التصويت لفائدة مرشحيها، إلا أن قوة المشاركة مرتبطة بطبيعة العلاقات الموجودة بين المجموعة الاجتماعية وبين أعضائها، فالأعضاء الجدد في جماعة معينة يميلون إلى المشاركة بنسبة ضعيفة.

4 - كل فئة اجتماعية تتعرض لضغوطات اجتماعية ذات اتجاه واحد تميل إلى المشاركة بكثافة، وكلما اختلفت طبيعة الضغوطات واتجاهاتها، كلما كان الميل أقوى إلى الامتناع عن التصويت، وهذا ما يحصل للفئات الاجتماعية التي تحتل أسفل الهرم الاجتماعي، فهي تتعرض بواسطة أجهزة الإعلام المختلفة لضغوطات القوى المحافظة وتتعرض في نفس الوقت لضغوطات وتأثيرات النقابات التي تدعوها للتصويت لصالح قوى التغيير. وهكذا ينتهي عدد كبير من الأشخاص المنتمين إلى هذه الفئات الاجتماعية إلى تفضيل عدم المشاركة في العملية الانتخابية لعدم قدرتهم على الحسم في اختيارهم[20] .

وتوصل الباحثون الأمريكيون بخصوص اختيارات الناخبين إلى أنه لا يمكن تعميم النتائج إلا بتقسيم الأصوات إلى أصوات اليسار وأصوات اليمين. وتمثل

اليسار الأحزاب والهيئات الداعية للتغيير، واليمين الأحزاب الراغبة في المحافظة على الوضع القائم. وانطلاقا من هذا التقسيم تبين بصفة عامة، أن الفئات الاجتماعية غير المحظوظة تصوت على اليسار بينما تصوت الفئات الميسورة على اليمين. وهذا الترابط بين طبيعة التصويت والدخل الفردي يؤيد مبدئيا النظرية القائلة بأن هنالك عقلانية وراء سلوك الناخبين حيث يستعملون أصواتهم للدفاع عن مصالحهم[21].

إلا أن الإحصائيات الانتخابية قد أظهرت أن السلوك الانتخابي ليس دائما ذا طابع عقلاني، إذ لوحظ أن شرائح اجتماعية غير محظوظة كثيرا ما تصوت على اليمين. ومن هنا اهتمام الباحثين ببعض العوامل التي يمكن أن تفسر لا عقلانية السلوك الانتخابي. ويمكن الحديث هنا عن عاملين أساسيين : الرغبة في الأمن : désir de sécurité والاعتبار الاجتماعي La considération sociale. فنفس الفئة الاجتماعية قد تصوت مرة على اليمين ومرة على اليسار تبعا لظرفيتها الاقتصادية الخاصة وشعورها أو عدم شعورها بالأمن. وبصفة عامة لا يمكن الحديث عن سلوك انتخابي عقلاني إلا إذا توفرت بعض الشروط الأساسية، وأهمها الوعي la prise de conscience وإمكانية الحصول على المعلومات والأخبار والاتصال بأفراد وفئات اجتماعية لها نفس الوضعية وثبات البنيات الاجتماعية بحيث يغيب التفكير في الحراك الاجتماعي La mobilité sociale كبديل للعمل السياسي[22].

ومن خلال عرضنا لأهم النظريات والنتائج التي سجلتها السوسيولوجيا الانتخابية في الأنظمة الديمقراطية الغربية يتبين أن البحث في هذا المجال أخذ اتجاهين مختلفين، الاتجاه الأول: اتجاه تفسيري يحاول عقلنة سلوك الناخبين بالبحث عن الحوافز والتأثيرات التي تدفعهم إلى التصويت على تيار سياسي معين، وبفعل تداخل العوامل وتعقد الظاهرة المدروسة فإنه لم يتم التوصل إلى حد الآن إلى حصر العوامل الأساسية المؤثرة في العملية الانتخابية بشكل حاسم ونهائي بل ما زال الباحثون يسعون للحصول على حد أدنى من العوامل المقبولة من طرف الجميع. ومن هنا فإن النتائج التي تم التوصل إليها هي نتائج ذات طابع محلي وظرفي غالبا ما يصعب تعميمها على مجتمعات أخرى، وفي كثير من الأحيان يصعب تعميمها حتى بالنسبة للمجتمع الواحد.

والاتجاه الثاني اتجاه تقني أكثر منه سوسيولوجي، وهو الذي يعتمد تقنيات حديثة Panel وأدوات عمل معقدة ويهتم أساسا بالتنبئ بالسلوك الانتخابي قبل

حدوثه. وهو الذي أصبح سائدا ومنتشرا بفعل الحاجة المستمرة والملحة إلى استطلاعات الرأي التي تسعى الهيئات السياسية والحكومات وكبريات الصحف والمجلات والقنوات التلفزية للحصول عليها. وإذا كانت تقنية استطلاع الرأي قد أخذت تظهر في السنوات الأخيرة نجاعتها وتفوقها باعتبار أنها أصبحت تنجح إلى حد كبير في تنبؤاتها، إلا أنها مع ذلك، من الناحية العلمية، لم تقدم سوسيولوجيا الانتخابات خطوة واحدة، باعتبار أنها تكتفي بإعطاء صورة فوتوغرافية عن حالة الناخبين قبل إقدامهم على التصويت بأيام قليلة، دون أن تبحث عن عوامل تفسيرية لهذا السلوك الانتخابي أو ذاك.

- الدراسات الانتخابية في دول "العالم الثالث"

منذ سنة 1960، وهي السنة التي حصلت فيها مجموعة كبيرة من الدول الخاضعة للاستعمار الفرنسي أو البريطاني على استقلالها، تزايد بشكل كبير عدد الدول التي تنظم انتخابات عامة بشكل دوري ومنتظم واستمر عدد الدول المبتنية لنظام الانتخابات في ارتفاع متزايد، وأصبح هذا النظام هو السائد في كل أنحاء العالم، ولم تعد هنالك إلا بعض الدول القليلة التي ما زالت ترفض تبني هذا النظام الديمقراطي الانتخابي. إلا أن ازدياد عدد الدول المنظمة للانتخابات رافقته ملاحظة أساسية، وهي أن كثيرا من هذه الانتخابات التي تشهدها هذه الدول لا تخضع لمواصفات الانتخابات في الدول الديمقراطية وهكذا، ومنذ سنة 1963، نشر بحث يبين بأنه من ضمن 90 دولة نظمت انتخابات عامة سنة 1962، هنالك فقط 43 دولة نظمت انتخابات حرة ونزيهة وتعددية، بينما عرفت 47 ، دولة الباقية انتخابات أبعد ما تكون عن النزاهة والحرية والتنافس[23] .

وهنا انبرى مجموعة من الباحثين في العلوم السياسية والسوسيوجيا الانتخابية في فرنسا بالخصوص، للتميز بين ما سموه بالانتخابات التنافسية، وهي التي تعرفها الدول الأوربية الغربية وأمريكا الشمالية، والانتخابات غير التنافسية التي تنظم في أغلب دول "العالم الثالث". غير أن هذا التقسيم يكاد يسقط في نزعة مركزية غربية، تنطلق من النموذج الانتخابي الغربي باعتباره نموذجا معياريا مطلقا يتم من خلاله قياس مدى دمقرطة المجتمعات الأخرى أو ديكتاتوريتها. وهذا التصور يغفل عدة معطيات أساسية، أهمها أن النموذج الديمقراطي الغربي الحالي، وبالتالي نموذج الانتخابات التعددية التنافسية الذي تعرفه هذه الدول، لم يكن منذ البداية على الشكل الذي يوجد عليه الآن. فهوحصيلة مسيرة طويلة من

الصراعات والإحباطات والثورات والتدخلات العنيفة والإصلاحات الدستورية والحركات الاحتجاجية، فعلى سبيل المثال، لم يكن حق التصويت حقا عاما، بل كان يقتصر على طبقة الملاكين، إذ أن حق الانتخاب كان مقرونا بأداء حصة ضريبية معينة، ولم يعمم حق التصويت إلا ابتداء من النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وهكذا لم يصبح حق التصويت عاما في فرنسا إلا سنة 1948. هذا مع العلم أن جان جاك روسو كان قد تحدث قبل الثورة الفرنسية في "عقده الاجتماعي" عن أن حق الانتخاب هو حق كل مواطن[24] . أما في بريطانيا فلم يصبح حق الانتخاب حقا عاما لكل الذكور الذين يبلغون 21 سنة إلا سنة 1918 كما أن النساء في كل أنحاء العالم كن محرومات من حق الانتخاب إلى بداية العشرينات من هذا القرن؛ بل إن الولايات المتحدة الأمريكية وهي النموذج الليبرالي بامتياز، كانت بعض ولاياتها تشترط معرفة القراءة والكتابة بالنسبة للناخبين، بل كانت هنالك بعض الولايات تشترط فهم الدستور وشرحه، وكان هذا الإجراء يستغل بشكل بشع من أجل منع السود من المشاركة في التصويت. إذ تبين أن الأسئلة المطروحة على البيض سهلة وبسيطة، بينما تطرح على السود أسئلة يحار فيها أساتذة القانون الدستوري[25] .

إن المشكل الذي واجهته دول "العالم الثالث" هو كونها قد تبنت النموذج الديمقراطي الغربي القائم على الانتخابات التعددية التنافسية في شكله النهائي، دون مراعات لكون هذا النظام هو نتيجة التطورات الهامة التي عرفتها المجتمعات الرأسمالية الصناعية. وباختصار فإن دول "العالم الثالث" تتبنى نموذجا سياسيا غربيا -دون الادعاء أنها تتمسك به وتتقيد بمبادئه- دون مراعاة المستوى الاجتماعي والاقتصادي الذي توجد عليه شعوبها.

أما الملاحظة الثانية التي يمليها التمييز بين الانتخابات الحرة التي تعرفها الأنظمة الديمقراطية والانتخابات "المشوهة والمزيفة" التي تعرفها دول "العالم الثالث" هو إغفال المآخذ والانتقادات الموجهة للنموذج الانتخابي الغربي نفسه من طرف مجموعة من المفكرين والمهتمين، انطلاقا من ماركس الذي ينتقد الانتخابات الرأسمالية في كتابه "الحرب الأهلية في فرنسا"، مرورا بلينين الذي يعتبر أن الانتخابات هي "أن نقرر، مرة كل بضع سنوات، من هم أعضاء الطبقة المسيطرة الذين سيقمعون ويقهرون الشعب في البرلمان"[26] ، بل إن جمهرة من المفكرين الليبراليين يعتبرون أن النموذج الديمقراطي الغربي هو نموذج مثالي بعيد

المنال، تقف أمام إنجازه وتحققه صعوبات اقتصادية وإيديولوجية واجتماعية محايثة لكل مجتمع[27] . وتبين الصعوبات القائمة أمام تحقيق النموذج الديمقراطي بواسطة الانتخابات ما يرافق هذه العملية من تقنيات وتحايلات سواء تعلق الأمر باختيار شكل الاقتراع أو تقطيع الدوائر الانتخابية أو الاعتراف بالهيئات والتنظيمات السياسية التي من حقها المشاركة في هذه العملية.

ومع ذلك فإن هذه الملاحظات التي سقناها بصدد الانتخابات التي تعرفها المجتمعات الغربية لا يجب أن تنسينا حقيقة أساسية وهي أنه يكاد يكون هنالك فرق نوعي بين الانتخابات التي تنظمها معظم دول "العالم الثالث" والانتخابات المنظمة في الدول الديمقراطية، وقد دفعت هذه الملاحظة مجموعة البحث التابعة للمؤسسة الوطنية الفرنسية للعلوم السياسية والمهتمة بالسوسيولوجيا الانتخابية في دول "العالم الثالث" إلى وصف الانتخابات في هذه الدول الأخيرة بكونها انتخابات غير تنافسية non-compétitives أو انتخابات بدون اختيار élections sans choix ووضع هؤلاء الباحثون مجموعة من الشروط من الضروري توفرها في كل انتخابات ليتأتى تصنيفها ضمن خانة الانتخابات التنافسية التعددية وهي : 1) الحرية، 2) المنافسة، 3) رهان الانتخابات[28] .

بالنسبة للحرية فالأمر يتعلق بطبيعة الحال بحرية الناخب في مراقبة العملية الانتخابية كلها، وبداية بحقه المعترف له به في المشاركة في العملية بدون قيد ولا شرط، وذلك بتسجيله في اللوائح الانتخابية، وبأن يتمكن يوم الاقتراع من أداء صوته بكل حرية، دون موانع خارجية ودون تلاعب بصوته، وأن تكون الحرية في اختيار بديل غير البدائل المقترحة ولو عن طريق تصويت أبيض، كما أن الحرية تقتضي أن يحتسب صوت كل ناخب مشارك في العملية الانتخابية بغض النظر عن مدى توافق هذا التصويت مع رغبة المسؤولين أو مع الرأي العام، وتعني الحرية أيضا أن تتطابق النتائج المعلن عنها رسميا مع الحقيقة دون تزوير أو تدليس[29] .

ويعني التنافس الانتخابي أن تكون هنالك ترشيحات متعددة واختيارات مختلفة تطرح على الناخبين، فمن المعروف أن الانتخابات التي يتقدم فيها مرشح واحد ولائحة واحدة هي انتخابات أبعد ما تكون عن التنافس. إن التنافس يقتضي غالبا، ولكن ليس فقط، التعددية، أي أن يكون هنالك أكثر من مرشح عن كل مقعد أو أكثر من لائحة. إلا أن وجود مرشحين متنافسين لا يعتبر لوحده شرطا كافيا لتحقيق التنافس الديمقراطي في أسمى صوره، إذ تظل مع ذلك، وهذا

ما يلاحظ أيضا في الدول الغربية، فروقات كبيرة بين المرشحين واللوائح، إذ أن الأحزاب لا تتوفر كلها على نفس الحظوظ، ما دامت الاعتبارات والإمكانات الاقتصادية والمالية تتدخل بشكل قوي في هذا المجال، حيث إن الأحزاب القوية هي دائما الأحزاب المتوفرة على حسابات مالية ضخمة وتمويل قار. كما أن الأحزاب الضعيفة هي أيضا في غالب الأحيان، أحزاب لا تتوفر على الإمكانات المالية الضرورية. بالإضافة إلى أن التعددية التنافسية لا تعني أن كل تيارات الرأي متواجدة على الساحة السياسية. فكثير من الدول -ومنها الدول الغربية- تعمد ببساطة إلى منع كثير من الأحزاب - خصوصا الأحزاب الشيوعية والمتطرفة- بدعوى أنها تدعو إلى تحطيم أسس المجتمع ومقدساته[30].

أما المعيار الثالث لتنافسية الانتخابات فإنه يتعلق برهان الاقتراع، أي ما هي النتائج المترتبة عنه؟ ففي الدول الغربية مثلا يرتبط مصير الحياة السياسية للبلاد بنتائج الانتخابات، وهذا يعني أن تغيير الحاكمين أمر وارد باستمرار. أي أن انتقال السلطة بشكل سلمي من الأغلبية السابقة إلى المعارضة هو القاعدة الأساسية للديمقراطية الغربية الانتخابية، رغم أن تغييرا جذريا لسياسية البلاد لا يمكن أن يترتب عن هذه الانتخابات. أما في الاقتراعات التي تعرفها بعض دول "العالم الثالث" فإن النتائج التي تسفر عنها الانتخابات لا تلزم في شيء الحاكمين الذين غالبا ما يتموقعون فوق الأحزاب والناخبين. وفي هذه الوضعية فإن الانتخابات تعتبر بمثابة باروميتر سياسي تستخدم للتعرف على الخريطة السياسية للبلاد دون التزام باختيار ات الناخبين أو توجها تهم[31].

إن تداخل هذه المتغيرات الثلاث : حرية الناخب، تنافس المرشحين، ورهان الاقتراع هي التي تجعل من انتخابات ما تنافسية أو غير تنافسية، وما يحدث في معظم الحالات هو أن هذه المتغيرات الثلاث قد لا تغيب كلها عن الاقتراع، إذ غالبا ما يحضر أحدها دون الآخر. وهكذا يمكن القول بأن الاستشارات السياسية القائمة على لوائح وحيدة أو مرشحين بدون منافسين أصبحت نادرة، لأن الدول الإفريقية التي كانت تمارسها ألغت الانتخابات ببساطة منذ أن تحولت إلى أنظمة عسكرية. ويلاحظ اليوم أن أغلب دول "العالم الثالث" أصبحت تفضل انتخابات غير تعددية ممزوجة بتنافس مراقب للمرشحين، وأصبحنا إذن أمام انتخابات غير تعددية ولكن تنافسية، الشيء الذي أخذ يسمح بظهور رهان معين لدى الناخبين، حيث أصبحت تنظم انتخابات يطلق عليها إسم انتخابات التوافق

أو التراضي Elections de consensus [32] إن هذه الانتخابات "لا تحدد من سيحكم البلاد، ولكنها تؤثر في الطريقة التي ستحكم بها "[33] .

ومن خلال الأبحاث التي قامت بها مجموعة البحث، السابق ذكرها، حول الانتخابات في دول "العالم الثالث" توصلت إلى نتيجة أساسية، وهي كون الانتخابات غير التنافسية مرتبطة ارتباطا وثيقا بنظام سياسي معين هو السائد في كل المجتمعات، وهو ما أطلق عليه هؤلاء الباحثون إسم النظام البونابرتي[34] .

لقد كان كارل ماركس هو أول من تحدث عن النظام البونابرتي بخصائصه المتميزة التي يتم الحديث عنها اليوم، وذلك من خلال تتبعه للأحداث السياسية التي عرفتها فرنسا قبل وأثناء وبعد صعود لويس بونابرت إلى الحكم، والخلاصات الأساسية التي استخلصها من ذلك. إن هدف النظام البونابرتي هو تخليص المجتمع من حكم نفسه بنفسه، إنه نتيجة لاعتراف البورجوازية بأنه عليها، لكي تضمن استمرار مصالحها، أن تتخلى عن ممارسة الحكم بنفسها، حيث تبين لها بأن استمرار قوتها الاجتماعية والاقتصادية مرتبط بتكسير قوتها السياسية[35].

ولكن يبرز اعتراض على استعمال مفهوم "البونبارتية" بالنسبة للمجتمعات المعاصرة، باعتبار أن الظاهرة البونابرتية ظاهرة تاريخية أساسا، وبالتالي فإنها لن تعرف تجسيدا جديدا لها في الواقع الحالي! والحقيقة أن الحديث عن البونابرتية لتمييز بعض أنظمة "العالم الثالث" عن الأنظمة الديمقراطية الغربية هو مجرد استعمال إجرائي هدفه تقريب الصورة الحقيقة لهذه الأنظمة.

وعلى العموم تتميز الأنظمة البونابرتية بكونها أنظمة يمتلك فيها الحكام السلطة دون اقتسامها مع أحد، ولكن هذا لا يعني احتكار التعبير والتنظيم السياسيين من طرف الحكم، حيث تعرف هذه الأنظمة ظهور قوي اجتماعية وسياسية مستقلة، شرط أن تلتزم هذه القوى بمبدإ عدم مناقشة مشروعية الحكم. إن هذه الأنظمة تختلف عن كل من الأنظمة الديكتاتورية التي تحتكر التعبير السياسي والنقابي، وعن الأنظمة الديمقراطية التي تسمح للمواطنين بحرية الانتماء السياسي[36] .

ولعل أهم ما يميز النظام البونابرتي هو تسامحه النسبي (مقارنة مع النظام الديكتاتوري)، فهو لا يهدف إلى القضاء جسديا أو معنويا، على كل شكل من اشكال المعارضة السياسية وكل قطاع منظم يتبنى موقفا معاديا من النظام، إلا أن

ما يبعده عن النموذج الغربي الديمقراطي هو استحالة أي تداول مؤسساتي institionnalisé سياسي، وحتى حين تنظم الانتخابات فإنه لا ينتج عنها اختيار النخبة السياسية التي ستتقلد زمام الأمور السياسية في البلاد، ذلك أن اختيار الحاكمين وكبار المسؤولين يبقى بعيدا عن الرهانات الانتخابية التي غالبا ما تسخر لتأكيد الاختيارات السابق[37]، ولأن هذا النظام السياسي لا يتبنى نظام الحزب الوحيد، فإنه يعتمد أساسا على بيروقراطية مدنية أو عسكرية مستقلة عن الفئات الاجتماعية والمهنية. إن الهدف الأول لهذا النظام هو إبعاد النخب عن الفعل السياسي ومراقبة الجماهير عن قرب [38].

وغير خاف أن ظهور هذا النظام "البونابرتي" في عدد كبير من دول "العالم الثالث" لا يمكن اعتباره مجرد صدفة تكررت لمرات عديدة. إن المعطيات التاريخية والاقتصادية والسياسية التي ورثتها هذه الدول بعد حصولها على الاستقلال هي التي ساعدت على ظهور نظام مماثل، فضعف البورجوازية وتبعيتها لبورجوازية المركز، وضعف تأطير الطبقة العاملة وقلتها العددية، جعل القوى السياسية المؤهلة لقيادة هذه المجتمعات الحديثة في حالة عجز تام عن القيام بمهامها، وساعد النخب العسكرية والبيروقراطية على السير بهذه المجتمعات في اتجاه نظام "بونابرتي".

وإذا كانت الأنظمة "البونابرتية" تنظم انتخابات غير تنافسية أو تنافسية مراقبة، وكانت رهانات الانتخابات ضعيفة بحيث لا تؤدي إلى أية زعزعة للنظام السياسي أو تغيير جذري لأعضاء النخبة، فكيف يكون سلوك الناخب في وضعية مماثلة؟ وهل يمكن الحديث هنا عن تصويت عقلاني، كما لوحظ ذلك في الدول الغربية؟ هل تصوت حقا الطبقات والفئات المحظوظة لصالح اليمين والفئات والطبقات الأقل حظوظا لصالح اليسار ؟ بل وهل يمكن الحديث عن يمين ويسار في أنظمة مماثلة ؟.

لقد لوحظ من خلال بعض الدراسات الانتخابية الخاصة بدول "العالم الثالث "بأن هنالك عامل أساسي يتحكم في العملية الانتخابية في هذه الدول هو العامل الزبوني، فما هو هذا العامل وكيف يتسجد في الواقع؟.

إن علاقة الزبونية Le clientélisme علاقة تبعية شخصية غير مرتبطة بالقرابة، تقوم على تبادل متوازي للخدمات بين شخصين هما: الحامي Le Patron والزبون Le client اللذين يملكان مصادر غير متكافئة. وقد تمت

دراسة هذه العلاقة منذ مدة طويلة من طرف المؤرخين والأنثروبولوجيين ولم يبد الباحثون السياسيون اهتماما بها إلا في السنوات الأخيرة [39].

ويمكن التمييز بين ثلاثة أبعاد في العلاقات الزبونية: العلاقة الشخصية، العلاقة التبادلية وعلاقة التبعية. فالعلاقة الشخصية تعني أنها علاقة بين شخصين وهي لذلك ثنائية bilatérale وخاصة Particulariste وودية affective وعامة diffuse . إنها ثنائية لأنها تجمع بين شخصين اثنين في علاقة متميزة بينهما ولها تأثير على مجمل العلاقات الاجتماعية للفرد. أما كونها خاصة فراجع لأنها تجمع بين شخصين في أمور خاصة ومتميزة. وهي عامة أو منتشرة لأن هذه العلاقة لا تقتصر على تبادل المصالح والخدمات في مجال دون مجال آخر، بل تهم كل مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية. وهي أخيرا ودية، لأنه لو لم يكن الأمر كذلك وكانت ذات طبيعة اقتصادية مصلحية محضة، لما أمكن لها أن تستمر وتطول. إن هذه العلاقة تحيطها مشاعر الاعتراف بالجميل والإخلاص والصداقة والمودة، وهذه الخصائص الأربع تقترب من الخصائص التي تميز علاقة القرابة، ومع ذلك يجب التمييز بين العلاقة الزبونية وعلاقة القرابة، ويمكن بدل ذلك القول بأن الزبونية هي قرابة خيالية Parenté fictive. كذلك فالعلاقة بين الحامي والزبون تختلف عن العلاقة التي تجمع المشغل بالعامل فهذه الأخيرة تمتاز أساسا ببعدها اللاشخصي anonyme وبارتكازها على سوق العمل[40] .

وتعني العلاقة التبادلية أن الأمر يتعلق بعلاقة تبادل، ولو أن الخدمات والخيرات والمصالح المتبادلة ليست لها نفس القيمة بل إن التبادل غالبا ما يأخذ طابع الهبة، وهكذا فإن الحامي يمنح حماية عسكرية وقانونية ومساعدات اقتصادية أو منصب شغل، ويمنح الزبون خدمات منزلية ومنتوجات فلاحية وعملا مجانيا ومساعدة سياسية في فترة الانتخابات. ولكي تستمر هذه العلاقة لابد من ميل الكفة لجهة دون الأخرى ولكن بشكل بسيط لأنه لو كان هنالك تكافؤ في التبادل لما استمرت العلاقة في المستقبل، باعتبار أن الدين قد تم أداؤه، كذلك لابد أن يكون التبادل مفيدا للطرفين حتى تستمر هذه العلاقة، حيث تكون المكافأة مقدرة بأكثر من ثمنها. وحين تصبح المكافأة أقل من المصالح المقدمة فإن العلاقة تتوقف. ومع ذلك فإن علاقة التبادل هذه ذات طبيعة معقدة، فهي لا تقوم فقط على مصالح وأغراض متبادلة ومتكافئة، بل تدخل في حساباتها

أبعاد ذات طبيعة أخلاقية، فالقوي عليه واجب المساعدة، والضعيف عليه واجب رد الدين، أو على الأقل الاعتراف بالجميل والتصرف طبقا لذلك، فالزبون عليه، على الأقل أن يعترف لحاميه بالجميل ويظل وفيا له، وهذا ما يميز هذه العلاقة عن تلك القائمة على القهر والإكراه La coercition. ومع ذلك فإن هذا التمييز نظري محض إذ أن كل علاقة زبونية تبادلية تضم بشكل أو بآخر عناصر علاقة سيطرة [41] .

وأخيرا فإن علاقة التبعية تتولد من لا تكافئ طرفين. ففي حين تتطلب الصداقة مثلا، المساواة، نجد أن علاقة الزبونية تجمع شخصين لا متساويين، والصداقة بين طرفين لا متساويين تقود إلى علاقة زبونية، ولهذا يمكن القول بأن الزبونية هي صداقة عرجاء.amitié bancale فالزبون والحامي يملكان مصادر غير متكافئة، ولا تكافؤ المصادر يعكس لا تكافؤ الوضعيات والغنى والنفوذ، إلا أنه لا يكفي أن يكون هنالك لا تكافؤ لتكون هنالك تبعية، فلابد أن يؤدي اللاتكافؤ إلى إقامة علاقة، فالطرفان يتوفران على مصادر ressources. مختلفة ومصادر كل طرف ضرورية للطرف الآخر، غير أن حاجة الزبون ملحة، وحاجة الحامي هامشية، وهذا هو السبب الذي يجعل قدرة الحامي على المساومة أكبر من قدرة الزبون. وإذا كان العمل المأجور يخلق بين العامل ورب العمل علاقة لا متكافئة من حيث الوضعية والغنى والسلطة فإننا لا يمكن أن نتحدث عن وضعية تبعية إلا إذا كان رب العمل يهب امتيازات إضافية للعامل، ففي هذه الحالة يصبح العامل زبونا، وهذه هي الوضعية الطاغية في المقاولات الصغرى والتي تشكل حاجزا أمام انخراط العمال في العمل النقابي وتضعف من حدة الصراع الطبقي[42] .

ومن خلال هذا العرض لمختلف أشكال العلاقة الزبونية يتضح أن الحامي يقف في فترة الانتخابات إلى جانب المرشحين ويقف الزبون إلى جانب الناخبين. فالحامي الذي يملك عموما إمكانات مادية ضخمة تغريه السياسة فيرشح نفسه في الانتخابات معتمدا على أصوات زبائنه، أما الزبائن الناخبون فإنهم لا يعتبرون أن الرهان الانتخابي ذو مصداقية أو ذو تأثير على الحياة السياسية ولا يتصورون أن عقلنة تصويتهم واختياراتهم السياسية قد تؤدي إلى تحطيم أسس هذه العلاقة الزبونية، إنهم يهبون أصواتهم بدون تردد لحاميهم، معتقدين في غالب الأحيان أنهم الفائزون في هذه العلاقة التبادلية الناشئة بين الحامي وبينهم أثناء الانتخابات، وحين لا يتقدم الحامي نفسه للانتخابات فإنه يستخدم أصوات زبنائه كورقة، أو

بالأحرى كسلعة يبيعها لمن يمنحه أكثر. وغني عن الذكر أن القيمة هنا ليست دائما قيمة نقدية عينية.

وعلى العموم فقد لوحظ بأن التصويت الزبوني في الدول الممارسة للانتخابات غير التنافسية ينقسم إلى نموذجين مثاليين، من جهة التصويت المباع le vote vendu ومن جهة أخرى التصويت الجماعي القطيعي le vote grégaire . والواقع أن التصويت القطيعي يحظى دائما بنوع من المكافأة كما أن التصويت المباع يقوم على حد معين من الإكراه وضرورة البيع، ففي حالة التصويت المباع يشكل الاقتراع قيمة تبادلية غير ذات معنى سياسي بالنسبة للشخص الذي يملكه فيتم بيعه، إلا أن الصوت لا يباع دائما بالمال بل بأشياء حيوية ونادرة، قد تكون هي الكحول، كما هو الشأن في منطقة الكرايبي الكولومبية، أو الأغذية والملابس وآلات الخياطة في البرازيل، كما قد يكون الثمن في حالات كثيرة هو وظيفة أو سكن، أو إمكانية القرض أو السقي أو تقديم ثمن جيد لمحصول زراعي، ويتم مراقبة هذه العملية بواسطة مجموعة من الوسطاء[43] .

أما التصويت القطيعي فهو أساسا تصويت جماعي وامتثالي. ويقتضي تنظيما محكما للناخبين يوم التصويت. وهكذا يتم نقلهم وإيوائهم وتوفير الطعام والترفيه لهم كما يحدث أن يحصلوا أيضا على بعض المقابل النقدي. وبالنسبة لهؤلاء فإن الانتخابات هي حفل كبير يكسر رتابة الحياة اليومية. ويتم اقتياد جموع الناخبين إلى مكاتب الاقتراع يوم التصويت، ومن هنا تسمية هذا النوع من التصويت بالتصويت القطيعي لأن الناخبين يقادون كالقطعان. ولأن المرشحين لا يريدون أن يدعوا الأمور تسير بشكل عادي، لأن ذلك قد يجعل بعض الناخبين يتهاونون في الإدلاء بأصواتهم لصالح المرشح المقصود، فإنه يتم تسخير عدد لابأس به من الرجال الأشداء الذين يتكلفون بردع المترددين وعقابهم عند الاقتضاء[44] .

من هنا يتبين أن انتخابات تمر في هذا الجو لا يمكن أن تسفر عن نتائج تعكس الحقيقة السياسية للبلاد، إنها بتعبير أصح تعكس وضعية هذا المجتمع وطبيعة العلاقات التي تجمع بين أعضائه. وإذا كانت الانتخابات في دول "العالم الثالث" تمر كلها في ظروف مماثلة، فما الفائدة من دراستها؟ ما الفائدة من البحث عن حوافز التصويت وكيفية توزيعه وتطوره.. الخ مما اهتمت به السوسيولوجيا الانتخابية في الدول الغربية؟ فالنتائج المتوصل إليها لا تعكس

الوضعية السياسية بقدر ما تعكس نفوذ وقوة بعض المصالح في البلاد التي تتمكن من تجنيد عدد كبير من الناخبين للتصويت لصالحها، ولا تحتاج السلطة لأن تتدخل في كثير من هذه الدول لتزور الانتخابات لأن فعالية التصويت الزبوني كافية لوحدها لتأمين النتائج المراد الحصول عليها.

غير أن مجموعة من الباحثين الغربيين -السابق ذكرهم- الذين اهتموا بهذه الانتخابات وجدوا بأنه رغم كل هذه الخروقات والتدخلات فإن دراسة الانتخابات غير التنافسية تعد من الأولويات المطروحة على السوسيولوجيا الانتخابية، ولكن شرط أن توجه الأبحاث وجهة تتلاءم مع طبيعة هذه الانتخابات. ومن هنا ضرورة التركيز على الانتخابات كصيرورة، أي كظاهرة اجتماعية تدرس في كل جانب من جوانبها، وفي هذا الإطار تعطي عناية خاصة للحملة الانتخابية واختيار المرشحين[45] .

كما يرى هؤلاء الباحثون أن تهتم السوسيولوجيا الانتخابية في هذه الدول بالكشف عن وظائف الانتخابات. فإذا كانت الوظيفة الأساسية للانتخابات في الغرب هي التعرف على توجهات الرأي العام وتأمين التداول السياسي، فهل يمكن الحديث عن وظيفة معينة للانتخابات غير التنافسية؟ حقا تبدو هذه الانتخابات خالية من كل عقلانية، ولكنها مع ذلك تؤدي وظيفة أو وظائف محددة. فالانتخابات مكلفة من الناحية المادية والبشرية وهذا ما يعترف به الجميع. وما دامت قد نظمت فلابد أنها تهدف إلى تحقيق نوايا معينة وخدمة بعض المصالح والرغبات الخاصة بالفاعلين السياسيين، خصوصا منهم أولئك الذين يمارسون الحكم. وعلى العموم فإن وظائف الانتخابات غير التنافسية لا علاقة لها إطلاقا بالتعرف على آراء الناخبين ومحاولة إرضائها. إن هذه الوظائف مرتبطة بالأحرى بمصالح النخبة الحاكمة واستمراريتها ومع ذلك فإنها تختلف من نموذج لآخر ومن ظرفية سياسية لأخرى[46] .

لقد أنجزت مجموعة من الأبحاث والدراسات حول الانتخابات في بعض "دول العالم الثالث" تسترشد بالإطار النظري الذي عرضناه فيما سبق، ومن أهمها العمل المشترك بين ميشيل كامو وفضيلة أمراني ورافع بن عاشور حول الانتخابات التشريعية لنونبر 1979 في تونس[47]. وقد خلص هؤلاء الباحثون إلى أن الوظيفة الأساسية للانتخابات هي المراقبة السياسية والتعبئة الموجهة. فالسلطة السياسية التونسية تعمل من جهة على ضبط الفعل السياسي ومراقبته والتحكم

فيه، وتعمل من جهة أخرى على تمرير مجموعة من الشعارات والبرامج التي تعمل بواسطة قنواتها الإعلامية على نشرها وتبسيطها وحث الناخبين على تبنيها [48] .

أما بالنسبة للانتخابات التي نظمت في إيران قبل 1979 فإنه تبين من خلال الدراسات التي أنجزت حولها أنها تقوم أيضا بوظائف تبتعد عن الوظيفة الحقيقية للاقتراع. فهي تستعمل للحصول على الشرعية الدولية، ذلك أن الدستور الإيراني ينص على أن كل المعاهدات الدولية وكل الامتيازات الاقتصادية الممنوحة للأجانب أفرادا كانوا أو جماعات، لابد وأن يصادق عليها البرلمان. لهذا فإن النظام الإيراني كان يتحاشى بكل الوسائل الوقوع في فراغ تشريعي، ويعمد إلى تنظيم الانتخابات تلو الانتخابات مع معرفته بأنها لا تحظى بأية مصداقية داخلية باعتبار أن نسبة المشاركة كانت تعتبر من أضعف النسب في العالم، حيث لم تتجاوز 11% سنة 1963 و12 % سنة 1967 [49] .

كذلك فإن انتخاب برلمان إيراني كان يهدف أساسا إلى إضعاف قوة رجال الدين، فأمام الفراغ الإيديولوجي الذي كان يعاني منه النظام السياسي، فإنه كان يعمل من خلال الانتخابات على تحويل الأنظار عن الخطاب الديني التقليدي إلى خطاب عصري حداثي يتماشى ورغبة النظام في تبني النموذج الحضاري الغربي[50] .

دراسة الانتخابات المغربية

عرف المغرب منذ استقلاله إلى الآن تنظيم ثلاث انتخابات تشريعية، بالإضافة إلى انتخابات يونيو 1993، موضوع هذا البحث. أما انتخابات 1970 فإنه يكاد يكون هناك إجماع على إبعادها باعتبار الظروف التي نظمت فيها ومقاطعة أحزاب المعارضة لها. ولتحليل هذه الانتخابات أنجزت عدة دراسات وأبحاث سواء في شكل مقالات ظهرت في مجلات علمية متخصصة، أو في شكل رسائل وأطروحات جامعية ساهم باحثون مغاربة وأجانب في تحضيرها. ولعل أهم دراسة رائدة في هذا المجال هي تلك التي أنجزها ريمي لوفو حول انتخابات 1963 والتي نشرت فيما بعد تحت عنوان: الفلاح المغربي مدافع عن العرش[51] .

إن الفرضية الأساسية التي انطلق منها لوفو هي أن الملكية قد عمدت إلى إحياء سلطة النخب المحلية التي تمكنها من الحصول على دعم العالم القروي

وذلك لمواجهة التطورات المتسارعة التي كان من الممكن أن تحيل الملكية إلى دور رمزي. وقد دخلت الملكية في هذه العلمية بكامل نفوذها التقليدي مستندة أساسا على أصلها الديني الشريف إلا أنها لم تتمكن بالمقابل من أن تتبنى لحسابها الخاص السياسة التحديثية للأحزاب السياسية، لأن ذلك كان من شأنه أن يحد من دور النخب المحلية. وقد نجحت هذه العملية حيث سيطرت النخب القروية على المستوى الجهوي والإقليمي وحققت للسلطة فوزا مهما في الانتخابات التشريعية لسنة 1963 على حساب الأحزاب الوطنية[52] .

والواقع أن هدف هذه الدراسة التي أنجزها لوفو لم يكن هو تحليل الانتخابات في حد ذاتها، بقدر ما كان دراسته للنخب المحلية حيث اعتبر الباحث المرشحين في الانتخابات التشريعية ممثلين لهذه النخب، وقد انتهى إلى أن العلاقات بين الإدارة والنخب المحلية المغربية يمكن أن تدرك انطلاقا من نموذج مجتمع تجزيئي تحركه سلطة خارجية، وليس من خلال نموذج طبقي[53]. ولم يهتم الباحث بتحليل دوافع الناخبين ومبررات اختيارهم، وتبني بالمقابل مقاربة جغرافية تبحث عن خصوصية كل منطقة من مناطق المغرب وتأثير ذلك على اختيارات ناخبيها. وللإشارة فإن ريمي لوفو كان قد اشتغل خلال الفترة ما بين 1960 و1965 كمستشار تقني في وزارة الداخلية وقد مكنه ذلك من الاطلاع والحصول على عدد كبير من الوثائق والمعلومات التي ساعدته أيما مساعدة في إنجاز أطروحته، التي جاءت حافلة بالمعلومات المستفيضة عن الأحزاب والمرشحين والنخب المحلية. وكان الباحث أثناء إقامته في المغرب خلال هذه المرحلة قد أنجز عدة أبحاث ذات علاقة بالانتخابات المغربية والحياة السياسية بصفة عامة، منها على الخصوص : انتخابات مجلس النواب بالمغرب[54] ، الطبقة الحاكمة المغربية[55] والعلاقات بين الملكية والطبقة الحاكمة في المغرب[56] ؛ كما أنجز بالاشتراك مع جون واتربوري: مواضيع ومفردات دعاية النخب السياسية في المغرب[57] وقد نشر كل هذه الأبحاث تحت إسم مستعار.

واسترعت الانتخابات التشريعية التي أجريت في يونيو 1977 اهتمام عدد من الباحثين، خصوصا وأنها نظمت أربعة عشر سنة بعد أول انتخابات تشريعية نظمها المغرب وشاركت فيها كل الأحزاب السياسية، وبعد اثنتي عشرة سنة من الغياب التشريعي. ويمكن القول بأن الأطروحتين الجامعيتين اللتين خصصهما كل من مصطفى السحيمي ومحمد الإبراهيمي لهذه الانتخابات، بالإضافة إلى

الدراسة التحليلية لجون كلود سانتيسي هي أهم ما أنجز في الموضوع. وقد أوضح السحيمي في مقدمة أطروحته بأنه قد مزج بين المنهج السوسيولوجي والمنهج السياسي[58]، إلا أن وقفة متأنية عند هذا العمل تظهر أن البعد السوسيولوجي لهذه الدراسة يقتصر على عرض الشرائح السوسو- مهنية للمرشحين والنواب وفئات سنهم ومستوى تعليمهم، دون محاولة للبحث عن أبعاد هذه الانتماءات المختلفة للنخبة، ومن هنا فإن العمل، وإن جاء مليئا بالمعلومات الإحصائية حول هذه الانتخابات، قد أغفل كل بعد تحليلي أو محاولة للفهم. بل يمكن القول بأنه استخدم المنهج المستخدم في الدراسات الانتخابية الغربية دون مراعاة لخصوصية التجربة المغربية، وكأن الأمر يتعلق بانتخابات تنافسية محضة، وهو الأمر الذي آخذه عليه بعض الباحثين[59] .

وقد رغب محمد الإبراهيمي في دراسته لنفس الانتخابات أن يتفادى ما وقع فيه مصطفى السحيمي فحاول تأطير عمله من خلال إشكالية توجه مسار البحث، وهكذا رأى أن إحكام الدولة لقبضتها على مجموع المجتمع يختلف عن السلطة التي يمارسها جهاز الدولة في الأنظمة الديمقراطية ومن هنا استعان بالفرضية البونابرتية[60] من أجل فهم دور الدولة داخل المجتمع المغربي، التي تنطلق -كما سبقت الإشارة إلى ذلك- من كون الأنظمة التي يمكن تسميتها "بونابرتية" تمتاز بوجود جهاز تنفيذي قوي ودعم جماهيري واضح دون الاستعانة بحزب مهيمن، وكلها عناصر حاضرة في النظام السياسي المغربي[61] . وقد خلص الإبراهيمي في نهاية بحثه إلى أن الجهاز الإداري يتحكم تحكما تاما في العملية الانتخابية، ورأى أنه إذا كان البعض يصف هذه العملية بالتدخل الإداري، فإن هذا السلوك يعكس في نظره، رغبة الدولة في تأطير مجموع أجزاء المجتمع بهدف تنظيم توافق عام الشيء الذي يتطلب جهازا إداريا قويا قادرا على تعبئة السكان وتهييئ التوافق[62]. ومن هنا فإن الوظيفة الأساسية للانتخابات في المغرب هي خلق شروط التوافق السياسي بين مختلف مكونات النخبة السياسية ؛ كما خلص الباحث إلى تسجيل تراجع المعارضة أو ما عبر عنه، مستعيرا تعبير كلود بلازولي[63]، بالموت البطيء للحركة الوطنية. ورأى أن استرجاع الصحراء المغربية كحدث وطني أساسي تحقق حوله إجماع وطني واسع وتعبئة جماهيرية هامة، قد أضعف من قيمة الإرث الوطني والسياسي لأحزاب الحركة الوطنية[64] .

أما كلود سانتوسي فيري بخصوص انتخابات 1977 أيضا، أنه من العبث محاولة تحليل نتائجها تحليلا رقميا لأن هذه النتائج قد تم التفاوض حولها، بدون شك بين مختلف الفاعلين السياسين بعيدا عن مكاتب التصويت، ولأن الأحزاب السياسية المغربية ما تزال تشكل نوافذ وهمية لا تعكس الطبيعة الحقيقية والوزن السياسي لمختلف التعبيرات السياسية[65]. وأكد أن شكل الاقتراع والتقطيع الانتخابي وتعدد التشكيلات السياسية جعل التنافس الانتخابي يتموقع على مستوى محلي، ولا يفتح المجال للنقاشات السياسية الكبرى كما لم يشجع على مواجهة الاختيارات السياسية الوطنية لبعضها البعض. وهكذا فخلال هذه الانتخابات (1977) التزمت المعارضة الصمت حيال طبيعة النظام السياسي الذي ظل خارج المعركة الانتخابية[66] . ومن جهة أخرى أشار الباحث إلى أن الانتخابات في العالم القروي لا يمكن أن تؤدي إلى إفراز نواب يمثلون المصالح الحقيقية للناخبين باعتبار غياب أي فهم للديمقراطية في الوسط القروي، وذهب إلى حد القول بأن سكان البوادي ليسوا مواطنين يمكنهم اختيار ممثليهم بحرية، بل مجرد رعايا أو زبائن[67] .

وإذا كانت الانتخابات التشريعية ليونيو 1977 قد حظيت باهتمام كبير من طرف الباحثين المغاربة والأجانب فإن درجة الاهتمام هذه قد تضاءلت بخصوص انتخابات 1984. ولعل أهم ما كتب حولها هو الدراستين اللتين أنجزتا من طرف كل من مصطفى السحيمي وألان كليس[68]. ويرى هذا الأخير أن الانتخابات المغربية لا تسفر عن مفاجئات، فالجماهير توزع على المستوى المركزي حسب الاختيارات السياسية للسلطة وحسب الوضعية الستراتيجية التي تتركها لأحزاب المعارضة أو الأغلبية، كما أن أغلب الوضعيات يتم الاتفاق حولها منذ البداية، وتبقى فقط بعض الحالات المحلية التي تترك لعفوية الناخبين، ليخلص الباحث إلى أن أهم ما يميز الانتخابات في المغرب هو جهل الفاعلين السياسيين -المرشحون والناخبون- لمكانتهم الحقيقية على الساحة السياسية، إنهم يجهلون بالخصوص ما هي درجة التنافس المسموح بها من طرف السلطات، وهل توافق النتائج المعلنة الحقيقة السياسية؟ وهكذا يمكن القول بأن الانتخابات في المغرب -حسب الباحث- ترمي بالخصوص إلى تأكيد وترسيخ الرموز المتفق حولها أكثر مما ترمي إلي إشراك المواطنين في اللعبة السياسية، ويقتصر دور الطبقة السياسية في هذه الوضعية على تعبئة الناخبين حول الأهداف الوطنية المصاغة من طرف السلطة (الله- الوطن - الملك - الإسلام - الصحراء - الملكية). وبذلك تنجح الملكية

في المغرب في البقاء خارج كل نظام تنافسي، إنها على العكس تمهد لإعطاء الشرعية في المستقبل لاحتكارها للمبادرة السياسية[69].

أما مصطفى السحيمي فقد تخلى في دراسته لانتخابات 1984 عن "موضوعيته" التي كانت تعني عدم محاولة تفسير النتائج، وتصدي للكشف عن أبعادها السياسية. وقد أكد أن اتفاقا قد حصل بين أجهزة الدولة (وزارة الداخلية) وبعض الأحزاب السياسية على أساس أن توزع المقاعد البرلمانية حسب الخريطة السياسية التي ترغب الدولة في رسمها وهو ما عبر عنه بنظام الحصص. وقد استفادت من هذه العملية –حسب الباحث– أحزاب الاتحاد الدستوري والتجمع الوطني للأحرار والحركة الشعبية والاتحاد الاشتراكي، وأبعد عن هذا التوافق كل من حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي، وبذلك فإن الاقتراع الحر بعيدا عن ترتيب الإدارة، هم فقط ربع الدوائر المتبارى حولها70 .

بصفة عامة فإن الدراسات التي أنجزت حول الانتخابات التشريعية المغربية تتوزع بين المنهج الوصفي الذي يكتفي بعرض النتائج وخصائص المرشحين والناخبين دون محاولة لفهم والتفسير، والمنهج النقدي الذي يرفض التعامل مع نتائج هذه الانتخابات باعتبار أنها من صنع الإدارة ولا تعكس حقيقة القوى السياسية الموجودة في البلاد. والواقع أن القول بأن الانتخابات لا تمر في جو تام من النزاهة، ومن ثمة لا تستحق أن يهتم الباحث بتحليل نتائجها وإن كان لا يخلو من الصحة، خصوصا بالنسبة للتجارب الانتخابية السابقة، لا يمكن أن يكون كافيا لإغفال دراسة وتحليل هذه الانتخابات سيما وأن اقتراع 1993، موضوع هذا العمل، والجزء المباشر منه على وجه الخصوص، قد توفرت له ظروف شبه تامة من الحياد والنزاهة بشهادة المراقبين الأجانب وأحزاب المعارضة نفسها[71] . كما أن المقاربة السوسيولوجية التي ننوي الاسترشاد بها لا تهتم في المقام الأول بمدى صدق النتائج وتعبيرها عن الحقيقة السياسية. إنها تنطلق من الانتخابات كصيرورة اجتماعية يشارك فيها عدد كبير من الفاعلين الاجتماعيين الذين تختلف مواقعهم وردود فعلهم، وتحاول الكشف عن الطريقة التي تشتغل بها المؤسسات السياسية وكيفية اختيار النخبة وما يرافق ذلك من تفاعلات وصراعات اجتماعية بين مختلف الفاعلين. إن وجود خروقات انتخابية لا يشكل في اعتقادنا عائقا أمام دراسة الانتخابات، بل على العكس من ذلك، نعتبره أحد المواضيع التي يمكن أن ينكب عليها البحث.

وقد انطلقنا في دراستنا لانتخابات 1993 من الإشكالية التالية: خلافا لما لوحظ في بداية الستينات، فإن السلطة لم تعد تبدي تخوفها من التعامل مع الأحزاب المنبثقة عن الحركة الوطنية، بل أخذت تظهر رغبتها في إشراكها في تسيير الأمور العامة، وما كان لهذا التحول أن يطرأ على علاقة السلطة بهذه الأحزاب لولا التحولات الهامة التي عرفها المجتمع المغربي في العقد الأخير والتي همت الجوانب الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية، حيث أصبح عدد السكان القرويين يتقلص بشكل ملحوظ لفائدة السكان الحضريين مما يعني أن دعم النخب المحلية القروية لم يعد كافيا للحصول على الأغلبية داخل مجلس النواب، كما أن مختلف المشاكل المتراكمة، في المجال الاقتصادي، على وجه الخصوص، أصبحت تستدعي إشراك فعاليات أخرى في تحمل المسؤولية التي أصبحت تأخذ طابعا تسييريا محضا، وذلك بعد تراجع الماركسية كإيديولوجية واختفاء الخطر الاشتراكي بفعل التحولات العالمية. إضافة إلى ذلك فإن كل المحاولات التي قامت بها السلطة من أجل خلق هيئات سياسية تضم النخب الحضرية المتبنية لقيم الحداثة والتطور قد باءت بالفشل، وتحولت معظم هذه الأحزاب إلى لجان انتخابية تهتم أساسا بالحصول على أغلبية المقاعد داخل مجلس النواب، دون أن تتبنى أي مشروع اقتصادي أو اجتماعي واضح ومتكامل، ومن هنا لم يعد أمام السلطة إلا العودة إلى أحزاب المعارضة التي نجحت في استقطاب جزء من النخبة الوطنية الفعالة، والتي يمكن أن تقوم بأدوار أساسية في عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي التي شهدتها البلاد. غير أن محاولة التعامل مع أحزاب المعارضة عن طريق إشراكها في المسؤولية التنفيذية من شأنه أن يدفع إلى التفكير في إعادة النظر في الكثير من قواعد وأسس اللعبة السياسية في المغرب ومراجعة بعض المقتضيات الدستورية، خصوصا منها تلك المتعلقة بالصلاحيات العليا، حيث يمكن أن تميل هذه الأحزاب إلى أن تكون مسؤولية الحكومة مسؤولية كاملة أمام مجلس النواب، وهو ما لا يبدو أن السلطة على استعداد للتنازل عنه، الشيء الذي يجعل من محاولة التقارب بين السلطة والمعارضة محاولة على درجة كبيرة من التعقيد والصعوبة رغم كل التطمينات التي قدمت للمعارضة بشأن إجراء الانتخابات في جو من النزاهة والحياد، وإبداء حسن النوايا تجاه هذه الأحزاب في الخطب والأحاديث الصحفية الملكية.

إننا أثناء صياغتنا لهذه الإشكالية، حاولنا قدر الإمكان تفادي تأثير معظم الدراسات الغربية حول النخبة المغربية خلال الستينات والسبعينات والتي ظلت

تمارس تأثيرها على كل الأبحاث التي أنجزها الباحثون المغاربة في هذا المجال في ما بعد. ورغم أن بعض هذه الدراسات، كما هو الشأن بالنسبة لأطروحة واتربوري حول المغرب، جاءت حافلة بالمعلومات والتحليلات الجدية، إلا أن استرشادها بالمقاربة التجزيئية حد من فاعليتها. ذلك أن الصورة التي ترسمها هذه المقاربة للسلطة السياسية في المغرب تجعل منها أداة سياسية انتهازية محضة تعمل باستمرار على الحفاظ على امتيازاتها بغض النظر عن المصلحة الوطنية العامة ودون أن يثير ذلك أي رد فعل من طرف المواطنين. وواضح أن هذا التأويل الميكيافيلي للعمل السياسي في مغرب اليوم لم يعد قابلا للصمود أمام التحليل العميق.

نفس الشيء بالنسبة للفرضية الأساسية للأطروحة التي أنجزها ريمي لوفو عن انتخابات 1963، والتي ترى أن النظام السياسي المغربي يتمكن من الاستمرار وممارسة وظائفه بكل فعالية بفضل الدعم الكبير الذي تقدمه النخب القروية التقليدية، التي تنظر بعين الارتياب والحذر إلى كل الهيئات والأحزاب السياسية وخاصة تلك التي تتبنى قيم الحداثة والتطور. فإذا كانت هذه الفرضية قد أظهرت صلابتها في الماضي، فإن التحولات الديمغرافية التي شهدها المغرب في العقود الأخيرة والتي عملت على تقليص الساكنة القروية لصالح سكان المدن، صارت تقلل شيئا فشيئا من أهمية الدعم السياسي الذي يمكن أن تقدمه النخب القروية التقليدية.

كذلك الأمر بالنسبة للفرضية الأساسية للدراسة التي أنجزها كلودبالازولي، التي استنتج فيها بداية "الموت البطيء للحركة الوطنية"، حيث تبين أنه بعد مرور أزيد من أربعين سنة على استقلال المغرب، فإن الأحزاب التي تمخضت عن الحركة الوطنية، رغم كل الصعوبات التي مرت منها وكادت أن تعصف بها في أكثر من مناسبة قد استطاعت الاستمرار في ممارسة دورها السياسي واستقطاب جزء من النخبة السياسية المغربية.

هــوامــش

(1) -François Gognel, la sociologie électorale- 1 France in Traité de sous la direction de Georges Guwitch. T2. Eds. P.U.F Paris sociologie, 1968 P. 46. et sq.

- Georges Dupeux, la sociologie électorale. 2. Pays Anglo-saxons. In té de sociologie op.cit/ P 63 et sq.Trai

- Jean Pierre cat, Jean- Pierre Mourrier, Pour une sociologie politique. T. 1 Eds. Seuil Paris 1974. P 165 et sq.

- Alain Lancelot, Sociologie électorale in Encylopédia Universalis Ger- France S.A 1990 P.62.pus8.

- Article Sociologie politique in Encyclopédie de la sociologie. eds Larousse 1975. P. 265

(2) - André Siegfried, Tableau politique de la France de l'Ouest. Eds. A. Colin Paris 1913 puis 1964.

(3) J. P. Cot J.P Mourrier, pour une sociologie politique T1. op cit P 165

(4) المرجع لسابق ص 166.

(5) المرجع السابق ص 167.

(6) المرجع السابق ص 169.

(7) André Siegfried, Tableau politique de la France de L'Ouest sous la République- cité par A.Lancelot, Sociologie éléctorale. Op. cit. troisième P62.

(8) François Goguel, Etudes de sociologie électorale Eds. F.N.S.P.Paris 1947

(9) A. Lancelot, Sociologie électorale. Op.cit. P 65

(10) Bernard Valade, Sociologie politique in La sociologie. Eds Larousse Paris. 1978. P 155.

(11) A.Lancelot, op. cit .P.65.

(12) Bernard Valade, Sociologie politique. Op.cit. P 154

(13) Wright Mills, L'imagination sociologique Eds. Maspéro. Paris. 1977.

PP.55-56.

يوجه بيير بورديو أيضا انتقادات حادة لمدرسة لازارسفيلد ويرى أنها تخفي وراء النزعة التقنية الحسابية التي ساعد على ظهورها التفوق الأمريكي وسيادة النزعة الوضعية في العلوم، إنها تخفي في الحقيقة غيابا كبيرا لكل إشكالية في البحث السوسيولوجي :

(14) Pierre Bourdieu, Choses dites. Eds Minuit. Paris 1987. P.30.

A. Lancelot, sociologie électorale. op.cit. P63.

(15) Sociologie politique in Encyclopédie de la Sociologie. op. cit. P 267

(16) A .Lancelot, Sociologie électorale. op. cit. P. 64

(17) G. Dupeux, La Sociologie électorale. op. cit.P.66

(18) المرجع السابق،الصفحة نفسها

(19) المرجع السابق، ص 67.

(20) المرجع السابق، الصفحة نفسها

(21) المرجع السابق، ص 68.

(22) المرجع السابق، ص 69.

(23) Gy Hermet, Introduction. in Des élections pas comme les autres. Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques. 1978. paris P. 11

(24) J-M Cotteret, G. Emeri, Les systèmes électoraux. Eds. P.U.F.Q.S.J? Paris P.12

(25) المرجع السابق، ص 21.

(26) V.I. Lénine, L'Etat et la révolution. Eds. Sociale. paris 1947.P. 45.()

(27) Joseph A. Schumpetre, Capitalisme, Sociolisme et Démocratie. Payot Paris P. 384. 1954.

(28) تتكون مجموعة البحث هذه بالخصوص من A. Rouquié Guy Hermet, Kinz بالإضافة إلى أسماء أخرى كـ P.Vieille, J.F Médard و P.H. Schmitter وسنعرض لأعمال هؤلاء في حينه. أما مفهوم الانتخابات غير التنافسية فقد ورد في الكتاب الجماعي السابق ذكره: Des élections pas comme les autres كما تحدث G.Hermet عن انتخابات بدون اختيار في :

Les éléctions sans choix :

in Revue Française de Science Politique n1, Février 1977.

(29) Guy Hermet, Les éléctions dans les les régimes autoritaires, esquisse d'un cadre d'analyse in Des éléctions pas comme les autres. op. cit PP. 26-27.

(30) المرجع السابق، ص 28-29.

(31) المرجع السابق، ص 29- 30.

(32) هذا النوع من الانتخابات عرفته دول افريقيا الشرقية وبالخصوص طانزانيا انظر :
Denis Martin, La houe, la maison, l'urne et le maître d'école. Les élections Tanzanie 1965-1970. in Revue Française de Science Politique N4 août en 1975.

(33) Guy Hermet, op. cit. P.34.(:

(34) Alain Rouquié, L'hypothèse "Bonapartiste" et l'émergence des systèmes politiques semi- compétitifs. In Revue Française de Science Politique déc. 1977 P. 1077 et sq. (34)

(35) Karl Marx, Le 18 Brumaire de louis Bonaparte. in Oeuvres choisies Eds. du Progrés. Moscou, 1975 P. 161 et sq.

(36) A. Rouquié, L'hypothése "Bonapartiste". op. cit. p. 1080.

(37) المرجع السابق، ص 1081.

(38) المرجع السابق، ص 1100.

(39) J.F. Médard, le rapport de clientèle : du phénomène social à l'analyse politique. in Revue Française de Sience Politique. N 1 Février 1976 P. 103.

(40) المرجع السابق، ص 105-167.

(41) المرجع السابق، ص 107-109.

(42) المرجع السابق، ص 110.

(43) Alain Rouquié, L'analyse des élections non concurrentielles : contrôle clientéliste et situations autoritaires. in Des élections pas comme les autres. op.cit. P.74.

(44) المرجع السابق، ص 74-75.

(45) Guy Hermet, op. cit. P. 38 et sq.

(46) المرجع السابق، ص 51 وما بعدها. تستعمل الانتخابات في بعض الأحيان كوسيلة للكشف عن المعارضين الذين قد يستغلون ظروف الحملة الانتخابية للخروج من السرية والتعبير عن آرائهم السياسية بكل صراحة، فيتم التعرف عليهم من طرف مصالح الأمن من أجل تتبعهم. وهذا ما تم في الانتخابات البرتغالية قبل 1974.
Philippe. C. Schmitter, Portée et significations des élections dans la Portugal autoritaire. 1933- 1974. in Revue Française des Science Politique N 1. Février 1977. P. 50.

(47) Michel camau, Fadila, Rafaâ Ben Achour, Contrôle politique et régulations électorales en Tunisie. Les élections législatives de 4 novembre 1979. Eds. EDISUD. Tunis 1981.

(48) المرجع السابق، ص 40.

(49) A.H. Banisadir, A et S. Chzanfaspour, P. Vieille, Les éléctions et leurs fonctions en Iran. in Revue Française de Sience Politique Fév. 1977 P. 46. N 1.

لقد عمد الدكتور مصدق- بعد تأميمه للبترول الإيراني وما نتج عن ذلك من احتجاج دولي- في خطابه في الأمم المتحدة إلى إقناع ممثلي الدول الأجنبية بأن قرار التأميم قرار عادل وشرعي ما دام البرلمان الذي صادق على منح امتياز استغلال البترول للشركات الأجنبية لم يتم انتخاب أعضائه بشكل ديمقراطي. وفي هذا الإطار عرض مصدق على الوفود الأجنبية صورا من البرقيات التي بعثها وزير الداخلية سنة 1933 إلى حكام الأقاليم تعين الأشخاص الذين يوغب في صعودهم إلى البرلمان. المرجع السابق ص 42.

(50) بالإضافة إلى هاتين الدراستين هنالك دراسات أخرى حول الانتخابات غير التنافسية نذكر منها :

Portugal Philippe c. Schmitter, Portée et signification des élections dans : le autoritaire. op. cit.

- Françoise Gayrac - Blanchard, Les éléctions générales de l'ordre nouveau militaire en Indonésie. in Revue Française de Science politique. fev. 1977

Denis Martis, La houe, la maison, l'urne et le maître d'école. Les éléctions Tanzanie 1965- 1970 in Revue Française de Science Politique août 1975.

(51) Rémy Leveau, Le Fellah marocain défenseur du trône. Presses de la fondation Nationale des Sciences Politiques. Paris 1976.

(52) المرجع السابق، ص 3.

(53) المرجع السابق، ص 164. تطرقنا لهذا بتفصيل في الفصل الأول

(54) Octave Marais, L'élection de la Chambre des représentants au Maroc in Annuaire de L'Afrique du Nord. 1963 Paris C.N.R.S:

(55) Octave Marais, La classe dirigeante au Maroc- in Revue Française de Science Politique août. 1964.

(56) Octave Marais, Les relations entre la monarchie et la classe dirigeante au Maroc. in Revue Française de Science Politique. Déc. 1969.

(57) O. Marais, J. Waterbury, Thémes et vocabulaires de la propagande des élites politiques au Maroc. in Annuaire de l'Afrique du Nord 1969. C.N. R. S Paris

(58) - Mustapha Sehimi, Etudes des élections législatives au Maroc. Faculté de droit Rabat. 1978, publiée chez Somadel Casablanca Sans date.

(59) محمد معتصم، الحياة السياسية المغربية مؤسسة إيزيس للنشر الدار البيضاء 1992 ص 132

(60) Alain Rouiquié, l'hpothése " Bonapartiste" : op.cit.

(61) Mohamed Brahimi, Le Processus de démocratisation au Maroc. Les élections législatives de 1977. D.E.S. Faculté de Droit Rabat 1984. PP. 19-20.

(62) المرجع السابق، ص 251.

(63) C. Palazzoli, La mort lente du mouvement national au Maroc. in Annuaire de l'Afrique du Nord 1972. C.N. R S. Paris

(64) المرجع السابق، ص 254. محمد الإبراهيمي.

(65) J.C. Santucci, Les éléctions législatives marocaines. in Annuaire de l'Afrique du Nord 1977. C.N. R. S. Paris P. 234

(66) المرجع السابق، ص 237-238.

(67) المرجع السابق، ص 235.

(68) Mustapha Sehimi, Les élections législatives au Maroc. in Maghreb 6 - Machreq N 107 janvier, Mars 1987, et Alain Claisse, Les élections communales et législatives au Maroc, in Annuaire de l'Afrique du Nord 1983. C. N. R. S . Paris

(69) المرجع السابق، ص 632 و ما بعدها.

(70) مصطفى السحيمي، مرجع سابق ص 38.

(71) حول نزاهة انتخابات انظر الفصل الأخير من هذا البحث.

الفصل الأول

دور الغرفة التشريعية داخل النظام السياسي المغربي

I - النظام السياسي المغربي :

اختار المغرب بعد استقلاله سياسة اقتصادية واجتماعية تختلف في كثير من جوانبها عن تلك المتبعة من طرف أغلبية دول العالم الثالث والدول حديثة العهد بالاستقلال، مما جعل العديد من الملاحظين يشككون في متانة النظام السياسي القائم ويراهنون على اختفائه. إلا أنه رغم كل الامتحانات التي مر بها هذا النظام، فإنه ما زال قادرا على فرض نفسه كقوة شرعية. فقد أظهرت العقود الماضية قدرته الكبيرة على تجديد قاعدته الاجتماعية وتجديد ارتباطاته، عن طريق تغيير الحلفاء الاجتماعيين عند كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي، وبتحقيق إجماع سياسي واجتماعي حول مشروعه، دون أن يعني ذلك تبنيه مصالح وطموحات كل الجماعات والفئات المكونة للجسم الاجتماعي الذي يسانده[1]. فما هي خصوصيات هذا النظام السياسي المغربي؟ الواقع أن هنالك عدة مقاربات نظرية حاولت تحليل هذا النظام تختلف في منطلقاتها وكذا في النتائج التي توصلت إليها، سنعمل على عرض أهمها.

1-المقاربة التجزيئية :

تبنى المقارنة التجزيئية عدد كبير من الباحثين الأجانب الذين درسوا النظام السياسي المغربي ابتداء من نهاية الخمسينات وطيلة الستينات والسبعينات. وقد ارتكزوا بالخصوص على النظرية التجزيئية كما تبلورت في الأبحاث الأنثروبولوجية، حيث يعتقدون أن النماذج النظرية التي طبقها الباحثون الغربيون في دراسة قبائل منطقة الشرق الأوسط يمكن أن تساعد على فهم التفاعلات الاجتماعية والسياسية داخل المجتمع المغربي. وهكذا يعتقد واتربوري مثلا، أن

هنالك تشابها كبيرا بين السكونية الداخلية التي تلاحظ عند كثير من قبائل الشرق الأوسط وسكونية الحياة السياسية المغربية[2] . ويرى أن مفهوم التعارض بين الأجزاء opposition entre les segments ، الذي طوره إفانز بريتشارد، بخصوص دراسته لقبائل النوير هي ملائمة تماما لمقاربة النظام السياسي المغربي. فداخل الأنظمة السياسية التي تشكو إما من ضعف السلطة المركزية أو من غيابها تتم استمرارية الوجود القلبي بفضل التعارض الموجود بين الأجزاء الصغرى، أكثر مما يرجع إلى الضغوط الخارجية، وهكذا فإن تلاحم القبيلة وتماسكها لا يعود إلى تبني كل أعضائها لأهداف واحدة، ولا إلى قوة زعيم كاريزماتي، ولا حتى للاعتقاد في الانتماء إلى جد مشترك، بقدر ما يعود إلى التوترات والصراعات والخصومات الموجودة بين مختلف الوحدات المكونة لها. صحيح إن التوتر قد يؤدي إلى صراعات عنيفة وإلى حروب قبلية، ولكنه ينجح في النهاية في الحفاظ على وحدة القبيلة[3]. إن الصراعات داخل القبيلة تصبح أكثر حدة حين يتعلق الأمر برهانات حول المصالح المادية. لهذا لا ينبغي السقوط في الأوهام والاعتقاد بأن الثأر للدم أو الدفاع عن عفة النساء أو الحفاظ على الشرف هي دوافع الحروب والنزاعات. إن ذلك ليس في غالب الأحيان سوى أعذار واهية تخفي الرهانات الحقيقية وهي الدفاع عن المصالح[4].

فكيف يطبق واتربوري هذا النموذج على النظام السياسي المغربي؟ إنه يعتقد أن النخبة المغربية تتصرف تجاه السلطة والموارد المادية نفس تصرف قبائل النوير ويستخلص الخصائص التالية من سلوك النخبة:

1 – هوية الوضعية la notion d'identité situationnelle ومعناها بأن الفرد لا يكتسب قيمته إلا من خلال وضعيته أو انتمائه إلى جماعة معينة، ولأن الوضعيات تتغير باستمرار، فإن الهوية تتغير هي الأخرى[5] .

2 – ينتج عن ما تقدم أن مفهوم الصداقة مرتبط أيضا بالوضعية داخل الجماعة، فنفس الشخص يمكن أن يكون صديقا كما يمكن أن يكون عدوا وذلك حسب الظروف، هذه الظروف التي تتميز بحركيتها المستمرة. ومن تم فإن مشاعر الصداقة والعداوة هي مشاعر سطحية تقوم على قاعدة توافقية.

3 – نظرا للطابع غير المستقر للوضعيات المختلفة ولحراك الفاعلين، فإن رجل السياسة يجب أن يكون مستعدا لكل الاحتمالات وقادرا على التكهن بأصدقاء

وأعداء المستقبل، أما أن تتم المراهنة على شخص واحد أو جماعة واحدة أو حتى قضية واحدة، فهذا يعني الخسارة. فمن الأفضل إذن تعديد التحالفات.

4 – إن المبادرات الحرة أو الخطوة الجريئة والمغامرة لابد أن تؤدي إلى العزلة بمجرد ما تتطور الوضعية، لهذا من الأفضل عدم المغامرة وتجنب التحالف مع المغامرين. إن العمليات الدفاعية هي الخطط العقلانية الوحيدة في هذا النظام[6] .

وينتج عن هذه الوضعية العامة أن السلطة السياسية، وهي وسائل مراقبة الآخرين والتأثير على تحركاتهم، تستعمل أساسا بهدف دفاعي. إن السلطة تستخدم بالخصوص للدفاع عن المكتسبات. ومالك السلطة لن يحاول توسيع مجال مكتسباته إلا بحذر كبير، وإن قام بذلك فهو يهدف أساسا إلى الحفاظ على ما يكتسبه، لهذا فإنه شديد الحساسية لتطاول الآخرين على مكتسباته، ومن أجل الحد من ذلك يعتقد أن السبيل الوحيد هو عدم التطلع إلى مكتسبات الآخرين. وهكذا يلاحظ أن الصراعات المفتوحة يتم تفاديها بكل السبل لأنها تعني هزيمة أحد الخصوم ومصادرة مكتسباته من طرف المنتصر، وهذا من شأنه أن يحدث خللا في موازين القوى، وهي وضعية، يرى واتربوري، أن المغاربة يتفادونها باستمرار. إن الحياة السياسية في المغرب هي عبارة عن سلسلة من الأزمات والتوترات التي تؤدي في نهاية المطاف إلى حفظ توازن المجتمع[7] .

إن أولوية الخطط الدفاعية تشكل الخاصية الأساسية للسلوك السياسي المغربي فالفاعلون السياسيون والجماعات الضاغطة يتميزون بليونة هائلة. إن الفاعل السياسي المغربي يعلم أن عليه أن يدخل في التحالفات الأكثر استبعادا من أجل الحفاظ على مواقعه. فلكي لا يسقط في العزلة عليه أن يحافظ بحرص شديد على اتصالاته مع كل الأطراف وأن يتجنب المواقف المذهبية. وفي أوقات الأزمة، فإن المغاربة على العموم، يجتنبون اتخاذ مواقف حاسمة ويفضلون الانتظار حارصين على عدم التعرض لأي فاعل أساسي ومستعدين للتحالف مع المنتصر... إن الحياة السياسية المغربية تتميز بالركود وبقلة المبادرات الإيجابية لأن الزعماء السياسيين يعلمون أنه من المخاطرة بمكان تفجير أزمة، ذلك أنه من الصعب انتظار مساندة الحلفاء حتى حين يتعلق الأمر بأقرب المخلصين. إن التوتر مسموح به ومستحب لأنه يؤدي إلى تأكيد هوية الجماعة، إلا أن الصراع المفتوح لا يمكن أن يؤدي إلا إلى التحطيم النهائي[8] .

إن المساهمين في الحياة السياسية في الأنظمة التجزيئية يملكون تصورا سكونيا للسلطة. فخسائر البعض تشكل ربحا للبعض الآخر. لهذا فهم جد حساسون لكل التغييرات التي تحصل على التوازنات لصالح هذا الطرف أو ذاك. وإذا كانت الأنظمة التجزيئية ترمي إلى السكون، فإن الأجزاء المكونة لها تعرف حركة مستمرة، لأن التحالفات غير قارة، ولأن أصدقاء اليوم غالبا ما يصحبون أعداء الغد[9] .

إن المغرب يعتبر دولة تجزيئية، حسب واتربوري، بالمعنى الواسع للكلمة، وذلك لكون المجتمع المغربي ظل طيلة قرون منظما في إطار جماعات قبلية تجزيئية[10]. أما الجماعات التجزيئية الموجودة في المغرب المعاصر فتتكون خصوصا من الجماعات الأساسية التي تتضمن العلاقات الأسرية، وعلاقات أبناء الحي الواحد أو المدينة الواحدة أو القبيلة والتي تفرز مجموعة من التحالفات والتضامنات، ثم الجماعات المختلطة التي تعمل من خلال أهداف موضوعية مادية، ومنها أهل فاس وأهل سوس وهما أهم جماعتين اقتصاديتين متنافستين. وأخيرا جماعات المصالح وهي تضم الأحزاب السياسية والنقابات والجماعات الاقتصادية. وهذه الجماعات تتنافس منذ الحصول على الاستقلال من أجل مراقبة السلطة وغزوها[11] .

وإذا كانت مختلف الجماعات المكونة للنخبة تحرص على الدفاع عن مكتسباتها أكثر مما تعمل على الحصول على مكتسبات جديدة، مما يحكم عليها بالجمود والثبات، فإن فاعلا أساسيا في النظام السياسي المغربي يخرج عن هذا المخطط باعتبار أنه العمود الفقري للنظام ذلك هو الملك. إن قوته تكمن في كونه حرص منذ البداية على عدم الارتباط بأية جماعة معينة، فهو لا يعلن عن اختياراته بشكل مفتوح، مما يجعله يستفيد من الأعمال التي تقاد باسمه في حال نجاحها، ويبتعد عنها في حال فشلها[12] .

باختصار فإن المقاربة التجزيئية ترى بأن النظام السياسي القائم في المغرب نظام أبوي أو أبوي حديث néo-patrimonial يمتاز بالخصائص الآتية :

- اقتراب المخلصين من الزعيم أو القائد، فأكثر الأشخاص اقترابا من الحكم هم الأكثر وفاء وإخلاصا، بل إن أساس اختيارهم قائم على الوفاء أكثر من قيامه على الكفاءة ؛

- إضفاء الطابع الشخصي على الحكم والمؤسسات، فالزعيم هو الموجه والأب ؛
- لعب المؤسسات الخفية لدور يفوق بكثير المؤسسات الدستورية أو الشرعية، فالمسؤولية غير محددة، وسوء النية هو الطابع المميز للعلاقات بين أعضاء النخبة ؛
- إظهار القوة وإمكانية استخدامها للردع من أجل الحد من طموحات النخبة[13] .

وهكذا فإن قاعدة العمل الأساسية للنظام السياسي المغربي هي احتراس الملكية من المؤسسات بمعناها الغربي. فالملكية يجب أن تظل هي المؤسسة الوحيدة القارة والمستمرة. أما المؤسسات الأخرى كالأحزاب السياسية والنقابات والإدارة والجماعات المحلية والبرلمان... الخ فيجب أن تعيش دائما وضعية مؤقتة، مضطربة وغير واضحة الآفاق، ومرتبطة بالخصوص بالرغبة الملكية. ومن تم فلكي تضمن استمرارها فإن هذه المؤسسات تعمل دوما على التأكيد على شرعية العرش كي لا تسقط في النسيان[14] .

وإذا كان التحليل التجزيئي قد عرف سنوات مجده خلال الستينات وبداية السبعينات، فإن التطورات التي عرفها المجتمع المغربي سرعان ما أخذت تفقده الكثير من مصداقيته[15]، خصوصا بعد انطلاق ما سمي بالمسلسل الديمقراطي وتنظيم انتخابات تشريعية والسماح للمعارضة بالتواجد داخل البرلمان والتعبير عن آرائها في إطار احترام المؤسسات الدستورية.

إن الصورة التي ترسمها المقاربة التجزيئية للسلطة السياسية في البلاد تجعل منها آلة ضخمة للمصادرة حاضرة في كل مكان وبكل قوة، ومهمشة للمجتمع ولكل أجهزته. وهذا التصور يفصل بشكل تعسفي بين مؤسسات الدولة والمجتمع ويختزل الدولة في مربع صغير، بحيث تظهر وكأنها جماعة خاصة صغيرة تعمل فقط من أجل خدمة مصالحها الخاصة، وهذا يعني أن المجتمع قد استقال نهائيا في مواجهة الدولة[16]. فالمقاربة التجزيئية، لأنها تنطلق من مسلمة أن النظام السياسي المغربي يتوفر على فاعل سياسي واحد ووحيد، تتجاهل كل التفاعلات الاجتماعية وإفرازاتها السياسية. فالقول مثلا بأن وجود التعددية السياسية في المغرب يرجع لرغبة الملك فقط في خلق مجموعة من القوى السياسية تتنافس

حول السلطة دون أن تنجح في الوصول إليها بفعل انشقاقاتها وتخوفاتها يتغافل الأسباب الاجتماعية التي عملت على بروز هذه التعددية التي ليست في نهاية المطاف سوى انعكاس للتعددية الاجتماعية التي يعرفها المجتمع المغربي. فالتيارات المتصارعة قد وجدت داخل الحركة الوطنية منذ البداية، وكان من الضروري، مهما كانت طبيعة النظام السياسي، أن تتبلور هذه التيارات في شكل تعددية سياسية في المغرب المستقل. ومن هنا يبقى دور الملكية منحصرا في إنضاج هذه الصراعات والمنفاسات الحزبية والعمل على إبرازها كقوى مستقلة[17] .

إن المقاربة التجزيئية تقوم في العمق على تأويل ميكيافيلي للفعل السياسي المغربي. إذ أن كل الفاعلين السياسيين الأساسيين يرمون في نظرها، إلى الحفاظ على امتيازاتهم والدفاع عن مكتسباتهم في وجه الآخرين، دون الاهتمام بتحسين ظروف العمل السياسي أو شروط الإنتاج الاقتصادي، وكأن وضعية من هذا القبيل يمكن إن تستمر إلى ما لا نهاية، وكأن الفئات العريضة من السكان معطلة القوى تماما أمام هذه الوضعية ولا تملك سوى مسايرة اللعبة وانتظار جمع الفتات التي تتصدق عليها به النخبة. هذا الطابع الميكيافيلي الانتهازي يميز كل أعضاء النخبة السياسية المغربية على خلاف انتماءاتها الحزبية والإيديولوجية والنقابية فهي تقيم فيما بينها شبكة من علاقات القرابة والصداقة، مما يجعل أعضائها في حالة تفاهم ووئام ويحد من فاعليتها السياسية، وهذا راجع أساسا حسب واتربوري إلى طبيعة المجتمع المغربي الذي ما زال مجتمعا تقليديا يعطي الأولوية للعلاقات القرابية والقبلية على حساب المبادئ الحزبية والنقابية، الشيء الذي يحد من قيمة العمل السياسي لهذه النخبة[18] .

والواقع أن هذه الخصائص التي تكلم عنها واتربوري، والتي يرى أنها تميز النخبة السياسية المغربية ليست خاصة بها فقط، إذ أظهرت الدراسات حول النخبة[19] .بصفة عامة أن أعضاء النخب في كل المجتمعات يميلون إلى التشابه والتجانس بفعل تكوينهم التعليمي حيث يترددون جميعا على نفس الجامعات والمدارس العليا، وينتمون إلى نفس الطبقات والفئات الاجتماعية ويرتادون نفس النوادي والأماكن العامة[20] .

إن هذا يجرنا إلى الحديث عن العيب الأساسي للمقارنة التجزيئية المرتكزة أساسا على الدراسات الأنثرولوجية، والذي يكمن في نظرنا في إغفال البعد المقارن للظاهرة السياسية، وكان الأمر يتعلق بمجتمع يعيش منقطعا عن العالم.

فكثير من الظواهر السياسية والتحالفات التي تكلم عنها واتربوري توجد أيضا في الكثير من المجتمات الأخرى بل وأيضا في مجتمعات تبنت النهج الديمقراطي منذ قرون. إن القول بأن أعضاء النخبة المغربية لا يميلون إلا إلى دخول الصراعات والرهانات المضمونة النتائج مثلا، ليس سوى من قبيل تحصيل الحاصل، باعتبار أن الفعل السياسي هو بشكل من الأشكال انتزاع أكبر ما يمكن من الانتصارات بأقل ما يمكن من التكاليف !

2 - المقاربة البونابارتية :

يلاحظ ألان روكيي أنه توجد مجموعة من الأنظمة السياسية التي تختلف التسميات التي تطلق عليها من منطقة إلى أخرى والتي يستعصي على الدراسات تصنيفها إذ أنها لا تدخل في إطار الأنظمة الديمقراطية الغربية ولا الأنظمة الكليانية[21] . وأهم ما يميز هذه الأنظمة هو وجود جهاز تنفيذي قوي قد يحترم أو لا يحترم الحريات العامة، وسند جماهيري قوي دون اللجوء إلى حزب وحيد مؤطر للجماهير، وقمع معتدل في مواجهة التعبيرات السياسية للأقلية، ونوع من التسامح تجاه الجمعيات المستقلة ما دامت لا تهدد النظام في مركزه. بالإضافة إلى ذلك فإن الزعماء في هذه الأنظمة لا يتم اختيارهم بواسطة الانتخابات التنافسية، كما أن نظام الملكية لا يتم تهديده رغم القيام ببعض الإصلاحات في المجال الاقتصادي. وأخيرا يجب الإشارة إلى وجود حمّى وطنية تستخدم كإيديولوجية موحدة من طرف هذه الأنظمة التي تدعي الرغبة في التغيير والحرص على الاستقلال الوطني[22] .

فكيف يمكن تصنيف هذه الأنظمة ؟ هل هي يسارية أم يمينية ؟ هل يمكن الاستعانة هنا برأي ريمون أرون[23] الذي يقول بوجود تقاطع بين القيم الاجتماعية لليسار خارج المجتمعات الغربية؟ أو برأي دافيد أبتر D.Apter[24] الذي يصف هذه الملكيات التقليدية القادرة على تمثل التجديد والحداثة بكونها أو توقراطيات حديثة؟.

يرفض ألان روكيي هذه التفسيرات ويقترح تلقيب هذه الأنظمة السالفة الذكر بالأنظمة النصف -تنافسية[25] . وتمتاز هذه الأنظمة، في نظر المؤلف، بكون مالكي السلطة لا يمارسون احتكار التعبير والتنظيم السياسيين، بل يسمحون بتطور قوى اجتماعية وسياسية مستقلة ما دامت هذه القوى لا تضع سلطات

الحاكمين وصلاحياتهم موضع التساؤل، وإذا أردنا مقارنة هذه الأنظمة بالأنظمة الأخرى، فإننا سنلاحظ اختلافها عن كل من الأنظمة الكليانية والأنظمة البرلمانية، ذلك أنها لا تمارس الكليانية السياسية التي تعتبر أهم خصائص الحكم الكلياني، إذ لا ترمي أبدا إلى القضاء، جسديا أو معنويا، على كل أشكال المعارضة السياسية وكل قطاع منظم من شأنه أن يتبنى مواقف معارضة للنظام الحاكم وللمصالح التي يمثلها. وتمتاز بالمقابل، هذه الأنظمة النيابية بغياب كل إمكانية للتداول المؤسساتي alternance institutionnalisée [26] . وحتى حين يتم تنظيم استشارات انتخابية بشكل منتظم، فإنها لا ترمي إلى اختيار السلطات السياسية الفعالة. فهذه الأخيرة تظل بعيدة عن الرهانات الانتخابية. وأقصى ما تقوم به النخب المنتخبة هو مصادقتها على اختيارات سياسية اقتصادية تم تحضيرها بعيدا عنها. إن الأنظمة النصف - تنافسية semi-compétitifs هي أقرب إلى أنظمة الحزب المهيمن منها إلى أنظمة الحزب الوحيد. وحتى إذا لم تضطر هذه الأنظمة إلى الارتكاز على أي حزب من الأحزاب، سواء تم تنظيم الانتخابات أم لا، فإنها لا تعمد مع ذلك إلى منع الأحزاب، كما لا تمنع بالضرورة ظهور جمعيات وتنظيمات نقابية لا تتعاطف مع النظام. إلا أن التنافس السياسي المفتوح والمراقب يظل محصورا في محيط النظام السياسي، وليس في مركزه[27] .

ويلاحظ المؤلف أنه إذا كانت هذه الأنظمة تختلف بعمق عن الأنظمة الليبرالية والكليانية المعاصرة، فإنها تملك مجموعة من الخصائص التي تميز النظام السياسي البونابارتي. لقد كان ماركس أول من تحدث عن النظام البونابارتي باعتباره نظاما سياسيا متميزا عرفته فرنسا مع صعود لويس بونابارت إلى الحكم[28]. وميزة هذا النظام أنه يهدف إلى تحرير المجتمع البورجوازي من حكم نفسه بنفسه، أي أن الطبقة البورجوازية تدرك أن مصلحتها تقتضي أن تتخلص من الحكم الذاتي وبأنه من أجل الحفاظ على قوتها الاجتماعية عليها أن تكسر قوتها السياسية. إن البورجوازية اضطرت إذن، من أجل الحفاظ على أموالها، أن تتخلى عن تاجها، حسب تعبير ماركس نفسه[29] .

إن جهاز الدولة بفضل جناحه العسكري هو الذي سيبرز في شخص لويس بونابارت، كمنقذ وحام للمجتمع. يتعلق الأمر بالطبع بحكم استبدادي، إلا أن المثير هو أن كل الطبقات الاجتماعية طالبت بإلحاح باستمرار هذا الحكم الذي جرد الطبقة المهيمنة (البورجوازية) من سلطتها السياسية وأحالها إلى حالة

الضعف التي تميز كل الطبقات الأخرى، وبذلك يقف النظام البونابارتي فوق كل الطبقات. إنه لا يظهر فقط بمثابة الحكم النزيه في الصراعات الاجتماعية، ولكن أيضا كحام لكل الطبقات الاجتماعية الأساسية المتصارعة فهذا : "(النظام يدعي أنه يحمي الطبقة العاملة بالقضاء على النظام البرلماني، الذي يعني في نهاية الأمر القضاء على الحكومة الممثلة للطبقات المالكة، ويدعي أيضا إنقاذ الطبقات المالكة بصيانة تفوقها الاقتصادي على الطبقة العاملة)"[30] .

وقد عرف مفهوم البونابارتية استعمالا واسعا ومتنوعا بعد ماركس، حيث استعمله الكتاب الماركسيون لوصف مجموعة من الأنظمة الاستبدادية. إذ وضف تروتكسي النظام الستاليني بكونه نظاما بونابارتيا[31]، كما أن غرامشي قد اعتبر النظام الفاشي نظاما بونابارتيا[32]. وتم استعماله أيضا من طرف المؤلفين غير الماركسيين. فأندري سيجفريد يرى أنه نظام يجمع بين الاستبدادية والديمقراطية[33]، وروبيرتوميلشز يرى بأن هذا النظام، رغم محاولته الجمع بين مفهومين متعارضين، فإنه يتمكن من الاستمرار، إذ أنه يتجاوز الأحزاب التي يعتبرها مسؤولة عن الفوضى والاضطراب السياسي ويتوجه مباشرة إلى الشعب[34]. أما ماكس ڤيبر فيري فيه نوعا من السيطرة الكاريزماتية المختفية وراء رغبة الأغلبية المقهورة[35] .

وقد أدت كثرة التفسيرات والتأويلات للنظام البونابارتي إلى حدوث التباس في تحديد ماهيته الحقيقية حيث أصبح يختلط ببساطة بمفهوم النظام السلطوي الاستبدادي الشيء الذي يفقده قيمته وخصوصيته. ومن هذا المنطلق يحاول ألان روكيي أن يخرج بنموذج مثالي للنظام البونابارتي فيحدده كما يلي : كل نظام يرتكز على بيروقراطية مدنية أو عسكرية مستقلة نسبيا عن الفئات الاجتماعية المهيمنة، ويحاول أن يحل الصراعات التي تعرقل عمل الطبقة المسيرة عن طريق إبعاد مجموع الطبقات الاجتماعية عن السياسة بطريقة عنيفة أو سلمية[36]. إلا أن وجود هذا النظام فوق الطبقات الاجتماعية يعني أنه يمثل أساسا مصالح البورجوازية المحلية دون أن يلتصق بها مباشرة، حتى وإن دخل معها أحيانا في بعض الصراعات من أجل تقوية مركزه. وعلى العموم فإن النظام البونابارتي يمتاز بالخصائص الأساسية التالية: استقلال جهاز الدولة، عجز الطبقات المسيطرة، واللاتسيس العام.

يمتاز إذن النظام البونابارتي باستقلالية جهاز الدولة في مواجهة مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية، إلا أن هذا الاستقلال لا يعني حياد جهاز الدولة

وحرصه على المصلحة العامة للسكان ضد كل المطالب الخاصة[37]. إن رجال السياسة ينسحبون أمام كبار الموظفين المدنيين والعسكريين، ويتحول رجال السلطة إلى رجال سياسة. وهذا ما تعكسه الأدوار الكبرى التي يقوم بها العمال Préfets في هذا النظام[38] .

أما عجز الطبقات المهيمنة فيمكن أن يعود إلى تشتت سوسيو- اقتصادي حقيقي أو إلى اختلاف وانقسام سياسي. وهذه هي وضعية فرنسا سنة 1851 غداة وصول لويس بونابارت إلى الحكم. ويمكن أن يؤدي هذا الصراع بين الطبقات المسيطرة إلى التمييز بين الطبقات المالكة القديمة والحديثة أي بين الأرستقراطية والبورجوازية الصناعية مثلا. ومن شأن ذلك أن يهدد الالتحام الجماعي نظرا لغياب طبقة اجتماعية مسيطرة قادرة على فرض نفسها كقوة اجتماعية سياسية وحيدة، إذ تضطر الطبقات المسيطرة إلى دعوة الطبقات الأخرى لمناصرتها مما قد تنتج عنه اختلالات اجتماعية عميقة. إن أزمة التلاحم الاجتماعي داخل مجتمع معين هي اللحظة المناسبة التي يظهر فيها النظام البونابارتي[39]، حيث يتدخل سواء من أجل لعب دور الحكم بين مختلف الطبقات الاجتماعية، أو من أجل توزيع المصالح والامتيازات بالقوة، أو أخيرا من أجل فرض هدنة اجتماعية. إن النظام البونابارتي يمكن أن يستقطب أيضا، في وضعية مماثلة، عدة عناصر من الطبقات المتناحرة والمتصارعة من أجل خلق طبقة مسيرة جديدة تدين بولائها للنظام فقط[40] .

وأخيرا فإن النظام البونابارتي ليس نظاما يميل إلى تعبئة أو تأطير الجماهير، باعتبار أنه في كثير من الأحيان، لا يعتمد على نظام الحزب الوحيد. إنه نظام بدون أحزاب. وإذا وجدت الأحزاب فإنها غالبا ما تكون وهمية وضعيفة. فرغبة النظام الحقيقية هي إبعاد الجماهير عن السياسة ومراقبتها عن قرب. ومن تم فإن كل تعبئة سياسية عفوية مرفوضة بشدة. ولا يسمح إلا بمشاركة سياسية جماهيرية محسوبة النتائج وموجهة من طرف جهاز الدولة. أما العزف على وتر الوطنية فإنه لا يهدف إلى تأطير المواطنين بقدر ما يتوخى إسكات الصراعات الطبقية باسم الواجب الوطني. إن إبعاد الطبقات المسيطرة والنخب وكذا باقي الطبقات الاجتماعية الأخرى عن الممارسة السياسية يقتضي وجود دولة قوية: دولة- عناية Etat-Providence من أجل تلبية الحاجيات الضرورية للسكان[41] .

ويعتقد ألان روكيي أن ما يساعد على انتشار النظام البونابارتي في دول "العالم الثالث" أو دول المحيط هو الوضعية الخاصة التي توجد فيها الطبقات العليا،

والتبعية الخارجية لدول المركز. فالتسرب الاقتصادي الأجنبي يقسم كل الطبقات الاجتماعية إلى شرائح متنافسة مما يمنع قيام أي نوع من أنواع التضامن الأفقي الاقتصادي. إن اقتصاديات دول المحيط هذه ليست في أغلب الأحيان، سوى ملحقات وفروع لاقتصاد دول المركز، كما أن البورجوازية المحلية ذات مصالح مشتركة مع بورجوازية المركز. ومن هنا فإن الهدف الأساسي للنظام البونابارتي في دول المحيط هو منع التعبئة العفوية والمستقلة "للطبقات الخطيرة" بإدماجها في مشروع وطني تحت إمرة أجهزة الدولة[42].

وإذا كان روكيي في دراسته هذه لم يشر إلى التجربة المغربية كأحد النماذج المحتملة للنظام البونابارتي، فإن بعض الباحثين المغاربة عمدوا إلى تبني هذا النموذج محاولين تطبيقه على النظام السياسي المغربي، كما هو الشأن بالنسبة للباحث محمد الإبراهيمي في أطروحته حول انتخابات 1977 [43].

إننا لسنا في حاجة إلى القول بأن الكثير من الخصائص التي تحدث عنها روكيي فيما يخص النظام البونابارتي حاضرة بقوة في النظام السياسي المغربي، كما هو الأمر بالنسبة للدور الكبير للأجهزة البيروقراطية والنزوع إلى إبعاد الجماهير عن الممارسة السياسية ولعب قائد البلاد لدور الحكم. إلا أن هذا لا يعني بالضرورة أن هذا النموذج يلائم تماما الوضعية السياسية في المغرب. والواقع أن نموذج النظام البونابارتي يطرح عدة مشاكل إبستمولوجية. ذلك أن محاولة البحث في التاريخ الفرنسي عن نموذج سياسي نظري يؤطر ويفسر التجارب السياسية التي تخوضها الدول حديثة العهد بالاستقلال، لا يمكن أن يكون في العمق سوى نوع من المركزية الأوربية التي تأبى إلا أن تجد للتنوع والاختلاف الذي تطرحه "النماذج الأخرى" تفسيرات داخل النموذج الغربي ولو اقتضى الأمر الرجوع سنوات أو عقود طويلة إلى الوراء. إن هذه الرغبة هي بشكل من الأشكال، استمرار للنزعة التطورية التي تنبت نموذجا واحدا حاولت إدخال كل المجتمعات الإنسانية داخله. وسيكون من نافلة القول التأكيد أنه من الصعب العثور على كل الأجوبة الضرورية للمشاكل التي تطرحها مختلف الأنظمة السياسية في "العالم الثالث" داخل التجربة الفرنسية للنصف الثاني من القرن التاسع عشر. فإذا كانت بعض السمات المشتركة كضعف الطبقات المسيطرة وتشتتها وغياب التأطير السياسي الجماهيري تجمع بين أنظمة العالم الثالث ونظام لويس بونابارت، فإن وضعية التبعية التي تعيشها هذه الأنظمة لا وجود لها

بالمقابل، في التجربة الفرنسية. ذلك أن الصراعات السياسية والاجتماعية والمشاكل الاقتصادية التي تعرفها اليوم مختلف مجتمعات "العالم الثالث" تتدخل فيها بشكل أو بآخر تأثيرات خارجية لا يمكن العثور على مثيل لها في تجربة فرنسا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

بالإضافة إلى ذلك فإن البورجوازية الفرنسية وقتذاك كانت تملك كل مواصفات الطبقة المهيمنة باعتبار النجاحات الاقتصادية الكبرى التي حققتها، لهذا فإن تخليها عن إدارة السلطة السياسية لصالح أجهزة الدولة المستقلة يعبر عن إرادة واختيار سياسيين وليس عن قدر لا سبيل إلى تجاوزه تقريبا، كما هو الأمر بالنسبة لدول "العالم الثالث". عدا ذلك فإن استقلالية أجهزة الدولة عن باقي الطبقات الاجتماعية أضحت اليوم إحدى الخصائص المميزة لكل النخب السياسية المسيرة في العالم[44] ، وهذا راجع لكثرة مسؤوليات الدولة المعاصرة التي أصبحت تتدخل في كثير من المجالات والقطاعات الشيء الذي يفرض وجود طبقة بيروقراطية مكونة خصيصا لتحمل هذه المسؤولية.

3- مقاربة تقليدانية النظام السياسي المغربي[45]

لا ينبغي البحث عن خصوصية النظام السياسي المغربي المبنية على قيام الملك بدور تحكيمي وعدم ارتباطه بأي حزب من الأحزاب في محاولة محاكاة النظام السياسي المغربي للجمهورية الخامسة في فرنسا كما وضع أسسها الجنرال دوكول، بل في الممارسة السياسية التقليدية المغربية التي عمل فيها المخزن كنظام للتحكيم والتوازن على مخزنة الزوايا كقوى منافسة أو متعاونة مع السلطان[46] .

ففي المغرب يلجأ الملك، أمير المؤمنين إلى الدين والأفكار الوطنية والإجماع المغربي كرموز من أجل تنشيط المشروعية التقليدية للملكية، وخلق جو من التعبئة الجماهيرية حول العرش. "وهكذا فإن عملية "المسيرة الخضراء" قد قدمت على أنها جهاد، وأحيطت بالمشروعية الدينية والملكية، من حمل للقرآن والصور الملكية والعلم الوطني إلى جانب إقامة الصلاة على الحدود(...) بل إن جلالة الملك قد أكد، في خطاب 6 نونبر 1981 أنه اتخذ قرار المسيرة وألهمه الله إياه وهو يزور قبر المولى إدريس بفاس، كما أن مزج الديني بالوطني يجد رمزه في جعل 14 غشت 1979، يوم استرجاع وبيعة إقليم وادي الذهب عيدا وطنيا"[47] .

وهذا يؤكد أن لجوء الملك أمير المؤمنين إلى مجموعة من الرموز الدينية الإجماعية ليس سوى استمرار تقليداني للسلوك السياسي المخزني كرمز للوحدة

الوطنية المغربية عبر التاريخ. وقد استمد هذه القوة الإجماعية من وظيفته كأمير للمؤمنين، وهي الوظيفة الدينية الأولى في البلاد، كما استمدها من دفاعه عن الثغور المغربية واستخلاصها من القوة المسيحية.

هل هذا يعني أنه من الأفضل الحديث الآن في المغرب عن مخزن تقليدي وليس عن نظام سياسي دستوري؟ ليس تماما، ولكن الواقع أنه تمت مراجعة مؤسسة المخزن في اتجاه وضع ملكية دستورية وذلك بدسترة التقاليد المخزنية، خصوصا منها تلك القائمة على وظيفة التحكيم وهذا ما تظهره بوضوح بعض مواد الدستور[48]. فقد نص الفصل 19 من الدستور على أن الملك أمير المؤمنين يوجد فوق الأحزاب ومختلف المؤسسات وبأنه يتمتع بكل السلطات لحماية واحترام الدستور، كما أن بإمكانه تأويل الدستور تأويلا استراتيجيا وظرفيا، ضمن سلطة تحكيمية في سير المؤسسات[49]. أما إقرار الفصل الثالث من الدستور بمبدإ التعددية الحزبية ومنع الحزب الوحيد فليس في الواقع سوى وسيلة من أجل تمكين الملك من القيام بالدور التحكيمي بينها، كما كان سلفه حكما بين القبائل. ويخول الدستور أيضا للملك سلطة حل مجلس النواب واللجوء إلى السلطات الاستثنائية للتحكيم لدى اندلاع أزمة سياسية[50] . كما أن بإمكان الملك اللجوء إلى الاستفتاء لطلب قراءة ثانية لمشروع قانون أو مراجعة الدستور، وهي صلاحيات ترسخ عودة لتحيكم الأمة في مسألة شائكة أو حاسمة. وأخيرا فإن الدستور ينص على تخويل الملك سلطة إصدار الأمر بتنفيذ القوانين، الأمر الذي يجعل منه الحكم الأخير في مراقبة دستوريتها[51] .

إن أهم مجال تم فيه استغلال الممارسة التقليدانية للمخزن هو علاقة السلطة بالأحزاب. فقد عمل المخزن في السابق من خلال مواجهته للزوايا، التي برزت كقوى اجتماعية ودينية وسياسية مناوئة، على تحييدها، عن طريق مخزنتها أي إغراقها بالامتيازات الرمزية والماديةمن أجل الحد من فاعليتها كقوة معارضة، أو مواجهتها للحد من تأثيرها ونفوذها، إلى درجة وضعها خارج الشرع أحيانا. وفي الممارسة السياسية الحديثة التي تمتاز بظهور الأحزاب والنقابات كتنظيمات سياسية أساسية في الفعل السياسي، عمدت السلطة إلى تحييدها باعتبارها قوى منافسة للمخزن الحديث متبعة نفس الستراتيجيات السابقة المتبعة مع الزوايا. فعمدت مرة إلى استراتيجية الاحتواء حيث اعترفت بدور الأحزاب والنقابات وذلك من خلال أسمى قانون في البلاد، إذ ينص الدستور صراحة على وجود

الأحزاب ودورها الأساسي في تأطير السكان، وسمحت بذلك نسبيا للأحزاب والنقابات بأن تلعب دور المدافع عن حقوق الشعب، بل إن السلطة ستعمد إلى منح مساعدات مهمة لها سواء في شكل مداومين نقابيين أو مساعدات مادية للأحزاب ولصحافتها[52] .

وعمدت مرة أخرى إلى استراتيجية المواجهة والتدجين، وقد تجلى ذلك بعدم السماح بوجود حزب مهيمن، والعمل على تأجيج التناقضات وتشجيع الصراعات بين الجناحين المحافظ واليساري داخل حزب الاستقلال وتشجيع هيئات سياسية أخرى غير تمثيلية على الظهور لتشويش الساحة السياسية وانتزاع المشروعة من الأحزاب الوطنية. ثم عمدت أخيرا إلى استراتيجية الوضع خارج الشرع، كما حدث مع الحزب الشيوعي المغربي ووريثه حزب التحرر والاشتراكية بدعوى تعارضه مع المبادئ الإسلامية لتبنيه قيم الإلحاد والعلمانية[53] .

إن الطابع التقليداني لنظام الحكم في المغرب لا يتجلى فقط من خلال الدور التحكيمي للملك الذي يشكل استمرارا لنفس الدور الذي كان يقوم به السلطان عبر تاريخ المغرب، ولكن أيضا من خلال استمرارية وبعث مؤسسات وممارسات تقليدية. فظهور ملك دستوري محدد الصلاحيات في دستور مكتوب وإحداث حكومة عصرية وبرلمان وجهاز إداري حديث، لم يحدث قطيعة مع أمير المؤمنين، ذلك لأن المؤسسات التقليدية المرتبطة بهذا الأخير ما زالت تشتغل في النظام السياسي الحديث، بل إن بعضها يشكل المصدر الأول لمشروعية الملك الدستوري. ومن جهة أخرى تمت إعادة تنشيط بعض الممارسات التقليدية بعد تكييفها مع الظروف الجديدة لتتخذ طابعا مؤسسيا.

بتعبير آخر فإن المؤسسة الملكية الدستورية الحديثة عملت على خلق نوع من الاستمرارية بين النظام المخزني التقليدي والنظام الملكي الدستوري الحديث، كما عملت على بعث وإعادة إحياء تقاليد سياسية مخزنية، بعد أن كانت قد اختفت لمدة معينة، وذلك من أجل تقوية مشروعية الملك الدستوري. إن استمرارية المؤسسات التقليدية تبدو من خلال محافظة الملك الدستوري على حاشية سلطانية مرتبطة أساسا بمؤسسة السلطان الشريف. ويعد ("البرتوكول السلطاني من أهم العناصر الشكلية للاستمرارية في الممارسات والمؤسسات التقليدية، حيث إن ولوج الملك أي مكان عمومي يتم الإعلان عنه "بفرقة من خدام القصر مرتدين جلبابا أبيض وطربوشا أحمر، وداعين بصوت متناسق أن يبارك الله في عمر

سيدنا" ... كما يشمل هذا البروتوكول، في الاستقبالات الملكية العامة، طريقة الانحناء أمام السلطان، وتقبيل يده، إجلالا لسبط الرسول ليتخذ مع حفل البيعة مظهر محافظة أمير المؤمنين على الظهور ممتطيا صهوة جواده، ومستظلا بمظلته الملكية، وسط الحاشية السلطانية، ليتلقى بيعة ممثلي الأقاليم المنحنين بزيهم التقليدي ولاءا له)" 55 .

كما أن البلاط الملكي الحالي قد حافظ على كل من الحاجب وقائد المشور وطورهما بالخصوص من خلال إحداث وزارة القصور الملكية والتشريفات والأوسمة. فبمحافظة هذه الوزارة على الخاتم الملكي وخاتم الدولة، وقيامها بدور الواسطة بين الملك والوزراء، وكونها الممر الضروري لطلب تحكيم ملكي أو اقتراح تعيين يجعل منها استمرارا لمهام الحاجب السلطاني. كما أن الديوان الملكي الحالي ليس سوى استمرار في بعض مهامه، لمؤسسة ولاية المظالم المنوطة بأمير المؤمنين في الإسلام. وقد اتخذت هذه المؤسسة في المغرب صبغة وزارة الشكايات التي كانت تنظر في تظلمات السكان من سلوكات الحكام. وأصبحت الغرفة الإدارية بالمجلس الأعلى تنظر اليوم في دعوى الشطط في استعمال السلطة، وهي التظلمات الموجهة ضد قرارات إدارية، إلا أن الإقبال عليها ضعيف جدا، مما جعل مكتب الأبحاث والتوجيه بالديوان الملكي الذي يقوم تحت إشراف الملك، بمراقبة نشاط كبار الموظفين والوزراء أكثر فاعلية من الغرفة الإدارية56 .

ورغم أن نظام الحكم في المغرب قائم على أسس دستورية عصرية تحدد صلاحيات وواجبات الملك، فإن هنالك استثمارا للبيعة الإسلامية، باعتبارها الأداة الضرورية لإضفاء المشروعية على الحكم في دولة الإسلام، وهكذا حافظ عليها الملك الدستوري باعتباره السلطان الشريف، لا اعتبارا لمضمونها التعاقدي ولكن لأنها تشكل بعثا للنموذج الإسلامي المتجسد أساسا في بيعة الصحابة للرسول (بيعة الرضوان). وإذا كان تاريخ المغرب يظهر أن البيعة كانت تتم إما بالوصية المكتوبة من السلطان القائم لأحد أبنائه أو بتمثيل هذا الأخير للسلطان في الحملات العسكرية وقيادة الجيش، فإن من مظاهر الاستمرارية في هذه الممارسة بعد الاستقلال "أن يوصي للأمير مولاي الحسن كتابة بولاية العهد من طرف والده جلالة محمد الخامس، وأن ينوب عنه في قيادة حملات عسكرية، وأن يوليه قيادة الجيش والرئاسة الفعلية للحكومة وكل هذا قبل أن يبلغ الحسن الثاني -كملك جديد- القمة في الحرص على هذه الاستمرارية بلجوئه لبيعة

العلـماء لتتويجـه سنة 1961 –رغم قـوة مناصبـه– تأكـيدا مـنه لبـيعة الـرضوان، ولمؤسسة البيعة التي سيعتبرها بعد 23 سنة على هذا التتويج من الدعائم الأساسية للمدرسة الحسنية"[57] .

إن المحافظة على المؤسسات والتقاليد السـياسية للممارسة المخزنية تذهب إلى حد الحرص الـكبير على صـياغة نصوص البـيعات الحديثـة في شكل يطابـق تماما البيعـات الإسلامية. حـيـث يتبين ذلك جلـــيا مـــن خـــلال بيعـة وادي الذهب سنة 1979– وهي أحدث بيعـة في تاريخ المغرب السياسي الحـديث– التي حرص محرورها على محاكـاة أسلوب كتابة البيعة وديباجاتهـا كما مورست في المغرب منذ قرون[58] .

وإذا كانت البيعة والبرتوكول والبلاط السـلطاني كمؤسسات تقليدية قد تم الحفاظ عليها باسـتمرار في الممارسة السياسية المغربية فـإن ظهور الملك الدستوري سيؤدي إلـى اختفاء ممـارسات ومؤسسات تـقليديـة أخرى، حيث عـوض المرسوم الملكي ظهير السلطان، الذي كان يطلق على قرارات الملك منذ عصر المرينيين إلى مجيء الاستقلال، وعوض العفو التشريعي أمان الخليفة ؛ كما تم إبعاد العلماء عن العمل السياسي لفتح المجال لنواب الأمة. إلا أن كل هذه التقاليد والمؤسسات التي اختفت مع ظهور الملك الدستوري سرعان ما ستعاود الظهور بقوة ابتداء من نهاية الستينات. وهكذا سيستعمل الظهير بدل المرسوم الملكي ابتداء من سنة 1969 في محاولة للتركيز على الشرعية الدينية والتاريخية لمؤسسة الملكية في المغرب("ذلك أن الممارسة التقليدية لـلحكم لن تلبث، سنة 1969، أن تعيد تنشيط تـقنية الظهير كأداة لـلعمـل الملكـي، ضمن عـودة من الملـك الدستـوري للمـمارسة الـسياسـية التقليدية لحكم أمير المؤمنين، منطوية علـى أبعاد عميقة تتجاوز مغربة المصطلحات لتعود لوضعية ما قبل 1963 وللتقاليد الإسلامية الأكثر تـقدما، ولتغلب "الطبيعي على الاصطناعي"، وتظهر "قوة القرارات الملكية التي تجد أصلها في الماضي البعيد للمخزن" وتحقق الاستمرارية التاريخية للحضارة المغربية وتقاليدها") [59] .

في نفس الإطار فإن ممارسة الملك أمير المؤمنين، للعفو يرتبط أساسا بالمرجعية الإسلاميـة، سيما وأنه يـأتي بمناسـبة الأعياد الديـنية والوطـنية، في حين أن الـعفو التشريعي الذي نص عليه الدستور، والـذي خول صلاحيته لمجلس النواب، لم يتم استخدامه أبدا من طرف أعضاء هذا المجلس[60] .

وغداة أحداث يونيو 1981 سيتم إحياء مؤسسة أخرى كانت حاضرة باستمرار في الدولة الإسلامية، وهي الحسبة، حيث كان المحتسب يساعد الباشا في مراقبة الأسعار وجودة البضائع والمحافظة على الأخلاق، إذ كان يقوم بالسهر على المبدإ الإسلامي الشهير القائم على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. إلا أن ظهور الدولة الحديثة سيؤدي إلى توزيع اختصاصات المحتسب على مجموعة من المصالح الاقتصادية والاجتماعية التابعة لوزارة الداخلية أو وزارة الفلاحة. وابتداء من سنة 1981 ستعود مؤسسة الحسبة إلى الظهور وسيتم تعيين مجموعة من المحتسبين بظهائر ملكية في مختلف المدن المغربية وستخول لهم المهام التقليدية التي كانوا يقومون بها.[61]

إن حصول المغرب على الاستقلال وتبنيه لدستور حديث شكل لحظة أساسية في تاريخ المغرب أعلنت عن انتقاله إلى الممارسة الدستورية العصرية. إلا أن عملية المثاقفة القانونية أدت على خلاف ما كان منتظرا إلى سيطرة النموذج التقليدي من خلال مؤسسة أمير المؤمنين. وهكذا لم يلعب الدستور، كمؤسسة قانونية، الدور المفروض القيام به وتم التعامل معه تعاملا انتقائيا. فقد تم استثمار بعض فصول الدستور استثمارا هائلا خلال 30 سنة، كما هو الشأن بالنسبة للفصل 19 المتعلق بصلاحيات أمير المؤمنين، بينما تم تهميش فصول أخرى ونسيانها. وهكذا أحصى الباحث محمد معتصم 13 فصلا من الدستور المغربي لم يتم استعمالها بتاتا[62] .

ومن جهة أخرى، فإذا كانت بعض الدول تعرف لعبة سياسية مفتوحة ومضبوطة القواعد ومحددة لعمل الفاعلين فيها، فإن هذه اللعبة أو الممارسة السياسية جد معقدة، رغم البساطة الخارجية لمظاهرها. فالممارسة السياسية تمتاز أساسا بسريتها وتشابكها. إلا أن أهم خصائصها هو وجود فاعل سياسي أساسي يهيمن على الجميع، ومجموعة من الفاعلين المجتمعين ظاهريا حول بعض الأهداف. وباختصار فإن أحد أسباب تعقد هذه الممارسة السياسية هو وجود مجال ملكي خاص[63]. ومن الناحية الشكلية، لا يوجد أي نص دستوري يشير إلى وجود هذا المجال الملكي الخاص محدد المضمون. ولكننا نجد من الناحية العملية أن من القواعد اللاشكلية الجوهرية للعبة السياسية المغربية إقرار الفاعلين بوجوده.

ويصعب حصر هذا المجال الملكي لأنه غير محدد دستوريا، وناتج أساسا عن إمارة المؤمنين التي تجعل الملك منبعا لكل السلط والاختصاصات بدءا بالدفاع

والسياسية الخارجية، مرورا بالأمن والداخلية، وانتهاءا بالاقتصاد، أو تخفيض السومة الكرائية[64] ،وتنظيم امتحان الباكالوريا.

لاشك أن هذه المقاربة التي ترى في الممارسة التقليدانية للدستور المغربي أحد المميزات الأساسية للعمل السياسي تضيف الشيء الكثير لفهم النظام السياسي المغربي، خصوصا وأنها تنطلق من الواقع التاريخي لتبحث عن الاستمرارية السياسية للسلوك المخزني في مغرب اليوم. ومع هذا فإن بعض الدعائم الأساسية لهذه المقاربة لا تبدو صلبة بما فيه الكفاية. فإذا كان الدستور المغربي ينص صراحة على كون الملك أمير المؤمنين فوق الأحزاب فهذا لا يعني بالضرورة استغلالا تقليدانيا لدور الحكم الذي كان يلعبه السلطان في تاريخ المغرب. ذلك أن أغلب الأنظمة الديمقراطية الحديثة تقوم على قاعدة سياسية أساسية وهي أن رئيس البلاد يجب أن يجسد الوحدة الوطنية على الصعيدين الداخلي والخارجي، مهما كانت هويته السياسية وانتماءاته السابقة، وهذا يقتضي بالضرورة التعالي فوق الأحزاب[65] .

ومن جهة أخرى، فإن التقاليد المرتبطة بالبروتوكول ليست دليلا كافيا على وجود نظام سياسي تقليداني، فأنجلترا مثلا، حافظت بحرص وغيرة متناهيتين على تقاليدها القديمة في مجال التشريفات الملكية. فعلى سبيل المثال تتم قراءة السياسة الحكومية في بداية السنة التشريعية من طرف الملكة في حفل خاص يتم تبعا لطقوس خاصة ودقيقة تتعلق بالهندام وترتيب وقوف الأشخاص والتحاقهم بالقاعة ... إلخ. ومع ذلك فإن هذا لا يعني إطلاقا أن النظام الانجليزي نظام تقليدي... ففي كثير من الأحيان يتم الحفاظ على هذه المراسيم والبروتوكولات الشكلية من أجل التذكير بالأصالة الحضارية دون أن يتبع ذلك تبني نظام سياسي مستمد من التقاليد السياسية الموغلة في القدم. بمعنى آخر: إن الطقوس البروتوكولية لا تقوم في حد ذاتها، دليلا على وجود حكم تقليداني.

بالإضافة إلى المقاربات السابقة، هنالك مقاربة أخرى للنظام السياسي المغربي يصعب العثور على صفة محددة لها أو مؤلف يدافع عنها بشكل واضح، وإنما نجدها مبثوثة في كتابة بعض المؤلفين. ويمكن اختصارها في القول بأنه لا يجب البحث عن تفسير لخصوصية النظام السياسي المغربي في النماذج النظرية الغربية أو حتى في التقاليد السياسية المغربية، بقدر ما يجب ربط هذا النظام السياسي بالثقافة الإسلامية ككل ونظرتها إلى مجال السياسي. ومن هنا فإن

للدولة في الإسلام مجموعة من الخصائص والسمات نراها حاضرة في كل أنظمة حكم الدول الإسلامية باختلاف إيديولوجياتها وولاءاتها[66]. فتأويل العاهل المغربي لنصوص الدستور بالشكل الذي يرتضيه يشكل استمرارية للتقليد الإسلامي القائم على اعتبار الخليفة الإسلامي بمثابة فقيه يؤول النصوص حسب الظروف والمواقف. إنه باختصار أول مجتهد في دولة الإسلام.

من هنا إذن لا يجب فصل الدين الإسلامي عن السياسة المغربية[67] لأن الأول يستخدم كدعامة إيديولوجية للثانية، أي أداة لشرعنتها. فالسلطان يعتبر بمثابة خليفة للنبي الذي تم اختياره من طرف الله ليمثله في الأرض وينشر كلمته. ومن تم ضرورة طاعته في كل الظروف. إن سلطة السلطان السياسية ليست سوى نتيجة لمهمته الدينية، إذ أن السلطة الزمنية انعكاس للسلطة الروحية. وقد أدى هذا إلى سكون الحياة السياسية الإسلامية وقلة التغييرات الشكلية والدستورية التي عرفتها. فمنذ بداية الدولة الإسلامية طرح مشكل سلوك الخليفة أو الحاكم وكيفية التعامل معه في حالة ظلمه أو استبداده أو سوء تصرفه. وقد انتهى كثير من فقهاء السنة، إن لم نقل جلهم، إلى ضرورة تحمل ظلم الحاكم لأن التمرد عليه من شأنه أن يهدد بلاد الإسلام ويعرضها للأخطار الأجنبية[68]. وهذا ما يلخصه قول ابن تيمية "ستون سنة تحت حكم أمير جائر خير من ليلة واحدة بدون حاكم". وإن الحالة الوحيدة التي يمكن فيها الإطاحة بالحاكم في بلاد الإسلام هي اتهامه بالزندقة أو الكفر[69] . وكل شخص يرغب في رفض حكم السلطان ينعث بدوره بالتمرد والخروج على الدين الإسلامي، ويصبح بذلك عدوا لكل المسلمين[70]، ويعمل السلطان جاهدا على استثمار هذه الوضعية من أجل ترسيخ حكمه.

العلماء وحدهم قادرون على مواجهة السلطة السياسية بالاستناد على الإسلام. إلا أنه نادرا ما حصل إجماع بين العلماء على تبني موقف موحد في لحظة معينة من أجل الإطاحة بأحد الحكام. فقد خانتهم الشجاعة الكافية لمواجهة مثل هذه المواقف. وهكذا انتهى الأمر إلى عدم الاهتمام بآراء العلماء والانتباه فقط لقرارات السلطة الحاكمة[71] .

إن خصوصية الأنظمة السياسية الإسلامية تجد تفسيرا لها في التصور الإسلامي الذي لا يجعل من السلطة السياسية سلطة قائمة في انفصال تام عن "الديني". فالإسلام لا يقر هذا التفريق بين الديني والدنيوي. ومن تم فإن كل علاقة مع السياسة والسلطة هي علاقة مع الدين أيضا، والعكس صحيح[72]. إن

الفصل بين مجال السياسي ومجال الديني لا يوجد إلا في الثقافة الغربية، حيث يقوم التصور الغربي على أن السياسة تنتمي إلى الميادين التي تركها الله للرجال. فالدولة الأوربية الحديثة أي دولة المؤسسات والمصلحة العليا قد قامت في أوربا نتيجة عملية تاريخية لم تعرفها الدول الإسلامية. إذ ظهر المجال السياسي "كمجال ينافس فيه الأمير الكنيسة ويقدم نفسه كبديل عنها في الحياة السياسية. ونتج عن ذلك التمييز بين سلطة الكنيسة التي تهتم بالأمور الروحية والدينية وسلطة الأمير الذي يسهر على الأمور الدنيوية. أما الدول الإسلامية فلم تعرف مثل هذه القطيعة، وما زال الأمير يمتزج بالدولة والدولة تمتزج بالأمير"[73] .

إن الممارسة السياسية الإسلامية لا تستعين بالعقل الإنساني من أجل القيام بمهامها بل ترتكز على القول الإلاهي. ولهذا فإن الهدف من العمل السياسي ليس هو تحقيق الأعمال العقلانية الفعالة بل العمل على تطبيق الشريعة الإسلامية، ومن تم فلا وجود لقانون دستوري شرعي إلا في إطار احترامه وتعبيره عن هذه الشرعية الدينية[74]. وبالإضافة إلى ذلك فإن الإسلام يضفي طابعا شخصيا على سلوكات الحاكم ويمنحه حرية التصرف في مختلف المواقف. إن ممارسة الحكم والإدارة والتسيير في بلاد الإسلام لا تعني تطبيق قوانين صارمة ومحددة في مواقف معينة قبليا، بل تعني البحث عن الحل الملائم لكل وضعية مستقلة. ومن هنا فإن الحاكم يتمتع بحريات واسعة للتصرف والحكم[75] .

إن كل المقاربات النظرية للنظام السياسي المغربي التي تطرقنا لها تكشف عن الخصائص الأساسية لهذا النظام والمتمثلة أساسا في وجود فاعل سياسي أساسي يتمتع بأوسع الصلاحيات لممارسة الحكم، بما تعنيه هذه الكلمة من معنى. أي بغض النظر عن الفصل الكلاسيكي للسلطات التي تقوم عليه الأنظمة الغربية، إذ لا يمكن الحديث في حالة المغرب عن تحديد صارم لمجالات كل من السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وبالخصوص حين يتعلق الأمر بسلطات الملك التي لا تعترف في مجال الممارسة بهذا التقسيم باعتبار أن الملك يجسد السيادة العليا للبلاد غير القابلة للتجزئ [76]. إن الملك أمير المؤمنين، هو في نفس الوقت القائد الأعلى للقوات المسلحة، ورئيس المجلس الأعلى للقضاء، والمشرع الأول للبلاد، ما دام يملك صلاحيات واسعة لتأويل الدستور وحتى النصوص الشرعية الأساسية، كما أنه يقوم بالدور الأول في الجهاز التنفيذي، وهذا يعني أنه يفحص بعناية كل التوجهات والقرارات التي يتم اتخاذها في مجلس الوزراء -الذي يترأس

اجتماعاته- فالملك هوالذي يقرر وليس مجلس الوزراء، كما يؤكدذلك أحد المقربين من العاهل المغربي[77] .

نجد كذلك أن من الخصوصيات الأساسية لهذا النظام السياسي العلاقة الخاصة التي تربط العاهل بالنخبة السياسية، حيث تعترف به كل مكونات هذه النخبة باعتباره الحكم والضامن لسير المؤسسات. كما أن كثيرا من الأحزاب والتنظيمات السياسية قد تم خلقها أو تشجيع ظهورها من طرف الإدارة، وذلك إما لملء الفراغ السياسي، كما يدعي ذلك زعماء هذه الأحزاب، أو لمنازعة الأحزاب المنبثقة عن الحركة الوطنية في المشروعية السياسية، كما يرى ذلك زعماء هذه الهيئات الأخيرة. وعموما فإن تصرف الإدارة تجاه النخبة السياسية يذكر ويوازي في كثير من عناصره ومعطياته تصرف نفس الإدارة تجاه النخبة الاقتصادية. فحين حصل المغرب على الاستقلال، لم يكن يتوفر على طبقة بورجوازية قوية قادرة على تحمل أعباء مسؤولية الإنماء الاقتصادي، في الوقت أظهرت فيه السلطة العليا في البلاد رغبتها القوية في تبني النهج الليبرالي على الصعيد الاقتصادي، فانتهى الأمر إلى التفكير في خلق طبقة بورجوازية وطنية، وذلك بتشجيع رجال الأعمال المغاربة على خلافة الفرنسيين الذين غادروا البلاد، وتم تقديم عدد من التسهيلات لتمكين النخبة الاقتصادية من فرض وجودها كقوة اقتصادية واجتماعية، وذلك عن طريق سن مجموعة من القوانين المشجعة واتخاذ مجموعة من المبادرات ذات الطابع الوطني كما هو الأمر بالنسبة للمغربة. إلا أن هذا التدخل الإداري والسياسي من أجل خلق طبقة بورجوازية لم يعط نتائج مشجعة[78] واضطرت أجهزة الدولة في نهاية المطاف إلى الاعتراف بضرورة فتح البلاد أمام الرساميل الأجنبية وحث هذه الأخيرة على الاستثمار في المغرب.

بالموازاة مع ذلك، وتحقيقا لنفس الرغبة السياسية، أي خلق دولة ليبرالية تلعب فيها البورجوازية الدور الاقتصادي الأول في البلاد سيتم تشجيع مجموعة من التنظيمات السياسية الليبرالية على الظهور. وهكذا سيعرف المغرب ظهور بعض الأحزاب السياسية في فترات مختلفة من تاريخ المغرب المعاصر -غالبا ما صادفت تنظيم انتخابات تشريعية- تحذوها نفس الرغبة، وهي تأطير الطبقة البورجوازية ونشر الوعي الليبرالي. إلا أن الخيبة التي منيت بها التجربة في المجال الاقتصادي ستكون مصير التجربة السياسية.

إن الميزة الأساسية للعلاقة الموجودة بين السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية تكمن في الامتيازات المتعددة الممنوحة من طرف الحكم والتي يمكن

استرجاعها عند الاقتضاء. يتعلق الأمر إذن بسياسة توزيع مصادر الدخل والغنى من طبيعة خاصة. فهي مراقبة تماما من طرف السلطة وتتم حسب استراتيجيتها الخاصة. إنها لا تستجيب لمنطق اقتصادي مرتبط بالخلق والتنمية بقدر ما ترمي إلى حماية "رأسمال الدعم" الذي تتوفر عليه السلطة. وهذا يظهر أحد خصائص النظام السياسي المغربي القائم على استقلالية السياسة وتبعية الاقتصاد لها[79] .

ومن جهة أخرى فإن الطبقة السياسية المغربية، بما فيها المعارضة تعترف بالدور الكبير لمؤسسة الملكية، خصوصا حين يتعلق الأمر بتوفير المصادر المالية الخارجية الضرورية. إلا أن المعارضة ظلت لا تبدي أية رغبة –لحد الآن– في تحمل مسؤولية الإصلاحات الاقتصادية التي يقودها العاهل المغربي –برنامج التقويم الهيكلي على سبيل المثال– باعتبار أنها تؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للمواطنين... وفي هذا الإطار يمكن الحديث عن تعاون مكشوف أحيانا وخفي أحيانا أخرى بين السلطة والمعارضة يتجسد أساسا في تبادل الأدوار. فالعاهل يتقبل انتقادات المعارضة للحكومة ويسمح بالتعبير عنها، ولكنه يستعملها بفعالية أمام الهيئات المالية الدولية من أجل التخفيف من شدة الضغوط المالية ؛ والمعارضة من جهتها تتخلى عن الاحتجاج المفتوح وتمتنع مؤقتا عن خوض المعارك السياسية الكبرى ضد السلطة، مستعملة السلاح البرلماني والصحافي إلى أقصى حد (ملتمس الرقابة)، مع الحرص على رفض تحمل المسؤوليات متخلية بذلك للعاهل المغربي عن صلاحياتها ومانحة إياه تفويضا من أجل البحث عن حلول فعالة توفر على الجميع تنازلات هائلة [80] .

من بين أهم خصوصيات النظام السياسي المغربي أيضا، الدور الكبير الذي تلعبه وزارة الداخلية. وإذا كانت هذه الوزارة تحتل مكانة خاصة وأساسية في كل الأنظمة السياسية المعاصرة بفعل حساسية المهام المنوطة بها، كما هو الشأن بالنسبة للحفاظ على الأمن وضمان حريات المواطنين، فإن وزارة الداخلية في المغرب تكتسي أهميتها الكبرى بالإضافة ذلك، من كونها تشكل وزارة ذات صلاحيات واسعة تمتد لتشمل المجال الفلاحي، والسكني، والحفاظ على البيئة والإنعاش الوطني والإشراف على الأراضي الجماعية[81] .

لقد وجد المغرب بعد إحرازه على الاستقلال في وضعية تخلف اقتصادي واجتماعي وطرحت ضرورة تعبئة المواطنين، وبالخصوص سكان البوادي من أجل إشراكهم في العمليات التنموية. إلا أن المغرب لم يكن يتوفر على أي حزب

سياسي مهيمن وقريب من السلطة يمكنه أن يقوم بهذه المهمة. ومن هنا عمدت وزارة الداخلية، بواسطة أطرها وأعوانها إلى التدخل لدى السكان من أجل تعبئتهم للاستجابة لتوجهات وتعليمات الدولة، سواء تعلق الأمر بالمجال الفلاحي، كالتشجيع على أنواع معينة من الزراعات (الشمندر مثلا، في المناطق التي أقيمت فيها معامل السكر، أو استعمال الوسائل الزراعية العصرية : المبيدات والجرارات) أو تعلق الأمر بالمجال الحضري كتنظيم السكن.

وتتجلى مكانة وأهمية وزارة الداخلية في النظام السياسي المغربي بالخصوص، من خلال الدور الذي تلعبه فيما يخص تحديد السياسة الحكومية، إذ تعتبر المزود الأساسي لأجهزة الدولة بكل المعلومات السياسية والاجتماعية. ذلك أن مديرية الشؤون العامة التابعة لهذه الوزارة تتوصل بانتظام بكم هائل من المعلومات التي تقوم بجردها وانتقاء أكثرها أهمية من أجل دراستها ومقارنتها بالوضعية العامة للبلاد واستخلاص الخلاصات الضرورية. كما تقوم بتحليل مواضيع الساعة واتجاهات الرأي العام وتقدم كل ذلك إلى الجهات المسؤولة. وبالإضافة إلى ذلك تتوفر نفس المديرية على معلومات دقيقة حول الأحزاب وتنظيماتها وإيديولوجياتها وبرامجها ومصادر تمويلها، وعلى نفس المعلومات بالنسبة للنقابات وباقي الجمعيات ذات النشاط المتصل بالمجال السياسي[82].

وبذلك فإن كل إجراء حكومي سواء تعلق الأمر بالمجال السياسي أو الاقتصادي لابد وأن ينطلق من المعطيات التي توفرها مصالح وزارة الداخلية. ومن هنا حق الرقابة الذي تمارسه هذه الوزارة على كل الوزارات الأخرى تقريبا، مما يؤدي إلى ظهور خلافات وصراعات داخل الحكومة، كما يعترف بذلك الوزير الحالي للداخلية[83]. فعلى سبيل المثال، تملك وزارة الداخلية صلاحيات واسعة في المجال القروي من خلال مديرية الشؤون القروية التابعة للوزارة، تتجاوز بكثير صلاحيات الوزارة الوصية على هذا القطاع (وزارة الفلاحة) ويكفي الإشارة هنا إلى أن وزارة الداخلية هي التي تشرف على تسيير الأراضي الجماعية التي تغطي مساحة 12 مليون هكتارا ممتدة فوق كل التراب المغربي[84]، كما تتدخل في كل إصلاح يمس البادية وتعمل على التحكم فيه.

وبالإضافة إلى ذلك فإن وزارة الداخلية تملك سلطة مراقبة الشركات العمومية من خلال حضورها اجتماعات مجالس إدارة هذه الشركات، ابتداء من المكتب الشريف للفوسفاط إلى وكالات توزيع الماء والكهرباء ووكالات النقل

الحضري[85]. وفي الحالة الأخيرة، (الماء والكهرباء والنقل)، فإن الوزارة تفرض كليا رقابتها المالية عليها لأنها، حسب التبرير الرسمي، ترغب في متابعة سير المشاريع العمومية الممولة من طرف الحكومة، حتى لا تتحول إلى مصالح خاصة، كما أنها تتدخل حتى تمنع تخفيض الأسعار، الذي قد يلجأ إليه المستشارون الجماعيون، حسب زعم الوزارة، في حالة ما إذا تمكنت الجماعات المحلية من مراقبة هذه الوكالات، وذلك من أجل هدف انتخابي ديماغوجي[86]. ومن جهة أخرى، فإن موافقة وزير الداخلية المسبقة ضرورية للموافقة النهائية على ميزانية مختلف المجالس البلدية[87].

أما على المستوى الجهوي، فإن صلاحيات وزارة الداخلية الممارسة من خلال رجال السلطة تكاد تكون لا محدودة[88]. فقد خولت للعامل، وبالخصوص من خلال ظهير 15 فبراير 1977، مجموعة من الصلاحيات في دائرة إقليمه أو عمالته منها: أولا كونه الآمر بالصرف فيما يخص كل النفقات والقروض المخصصة للتنمية الجهوية[89].

ثانيا : للعامل صلاحية إيقاف كل موظف في دائرة إقليمه أو عمالته نتيجة ارتكابه خطأ فادحا، على أساس إخبار الديوان الملكي أو الوزارة الأولى بذلك[90] ؛

ثالثا : ضرورة إخبار واستشارة العامل في كل التعيينات الجديدة والانتقالات التي تهم رؤساء مختلف المصالح الوزارية الواقعة تحت إدارته[91]؛

رابعا : موافقة العامل المسبقة على ميزانية المجالس القروية[92].

وقد أدت هذه الهيمنة الكبرى لوزارة الداخلية على النظام السياسي المغربي، سواء على المستوى المركزي أو المستوى الجهوي، إلى ارتفاع مجموعة من الأصوات المنتقدة، خصوصا داخل المعارضة، حيث أصبحت هذه الوزارة تنعت من طرف قادتها بالحزب السري أو الحزب الوحيد[93].

إلا أن المسؤولين الحكوميين يرفضون ذلك بشدة، وعلى رأسهم الوزير الحالي للداخلية الذي يرى أن انتقادات الأحزاب لوزارة الداخلية تنبع أساسا من كون هذه الأحزاب لا تنظر إلى الأحداث السياسية من منظور موضوعي، بل من خلال زاوية رؤيا مشوهة تنطلق أساسا من المصالح الخاصة لكل حزب. بينما تحرص وزارة الداخلية على رسم صورة عامة أقرب ما تكون إلى الموضوعية وتعبر أساسا عن مصالح الوحدة الوطنية. ذلك أن وزارة الداخلية بفعل تواجدها القوي على

امتداد التراب الوطني واحتكاكها اليومي بمشاكل المواطنين تملك جزءا كبيرا من الحقيقة حول الوضعية العامة للبلاد، حسب إدريس البصري. هذه الحقيقة التي يصعب على قادة الأحزاب إدراكها بفعل اندفاعهم السياسي والتزاماتهم الحزبية والنقابية[94] . إلا أن تحليلا من هذا النوع، رغم صلابته المظهرية، يمكن أن يقود إلى تهميش الأحزاب السياسية بدعوى نظرتها الجزئية والمغرضة للأشياء وإلى إبعادها عن الساحة السياسية الوطنية، وفتح المجال واسعا أمام الإدارة -عن طريق موظفيها- من أجل تسطير السياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد دون اعتبار للمطالب السياسية والاجتماعية الملحة لمختلف الفئات والطبقات الاجتماعية، الشيء الذي من شأنه أن يؤدي إلى التعطيل الفعلي لكل تعددية حزبية أو سياسية.

II – مكانة البرلمان داخل النظام السياسي المغربي :

يشكل البرلمان أهم مؤسسة سياسية حديثة تكرس الممارسة الديمقراطية من خلال الاعتراف بالتقسيم الكلاسيكي للسلط وتخويل أعضائه صلاحية سن القوانين والتشريعات ومراقبة الحكومة. إلا أن الفحص الدقيق لاختصاصات البرلمان المغربي وطريقة اشتغاله تظهر أن المغرب بتبنيه ما سمي ب : "البرلمان العقلاني" قد جعل الجهاز التنفيذي يلعب الدور الأول في علاقته مع البرلمان[95]. ويشتغل مجلس النواب أساسا بواسطة اللجان، حيث تختص كل لجنة في قطاع أو أكثر من القطاعات، وتنكب على دراسة الميزانية المخصصة له وتفحص مشاريع القوانين التي تتقدم بها الحكومة واقتراحات القوانين التي يقدمها النواب، حيث يتم التصويت النهائي في الجلسات العامة بناء على تقارير هذه اللجان[96] .

ويعتبر المجال المالي من أهم المجالات التي مارس فيها البرلمان منذ بدايته الأولى صلاحيات واسعة. فقد أكدت النظرية المالية التقليدية على حق البرلمان في اتخاذ القرارات في المجال المالي. والحقيقة أن هذا المبدأ الدستوري يعكس الواقع السياسي للأنظمة الليبرالية القائمة على التصويت المحدود. ذلك أن حق التصويت كان مرتبطا بالثروة العقارية والمالية للأشخاص، وهذا كان يجعل من البرلمانيين ممثلين لفئات اجتماعية محدودة تنتمي أساسا إلى أوساط رجال الأعمال والأرستقراطية العقارية. ولأن هؤلاء كانوا يعتبرون من كبار دافعي الضرائب للدولة، فقد كان من الطبيعي أن يعمل ممثلوهم على الدفاع عن مصالحهم، ومن هنا مراقبة البرلمانيين لمداخيل الدولة وللنفقات العمومية.

ومما ساعد على استمرار هذا النظام لعقود طويلة بساطة الحسابات المالية العمومية لهذه المرحلة (القرن 19 بالخصوص)، إذ لم تكن ميزانية الدولة، في نهاية المطاف، سوى عبارة عن عمليات حسابية أقرب ما تكون إلى تلك التي يقوم بها كثير من أرباب الأسر لتسيير أمورهم المالية العادية، باعتبار أن المصالح التابعة للدولة كانت جد محدودة، نظرا لكون عدد من القطاعات الأساسية لم تكن قد دخلت بعد تحت سلطة الدولة[97].

ولكن بعد أن توسعت اختصاصات الدولة وامتد نفوذها ليشمل كل القطاعات الحيوية داخل المجتمع، وارتفعت مداخيل الخزينة بفضل تشريعات جبائية جديدة، تعقدت حسابات الدولة وأصبح مشروع ميزانية الدولة يقتضي دراية كبرى بالمالية العامة، الشيء الذي لم يتوفر قط لأغلب البرلمانيين، مما نتج عنه انتقال الصلاحيات المالية التشريعية إلى الحكومة التي أصبحت بفضل كبار خبرائها، تحضر ميزانية الدولة وتعرضهاعلى المجلس من أجل المصادقة عليها.

وفي المغرب أبدى النواب منذ أول تجربة برلمانية رغبتهم الكبرى في المراقبة المالية للدولة، وهذا ما يعكسه مثلا، كون لجنة المالية هي اللجنة البرلمانية الوحيدة، تقريبا التي تضم دائما العدد الأقصى الذي ينص عليه القانون وهو خمسون نائبا، بل ويحضر أشغالها عدد كبير من النواب غير المنتمين إليها[98]. إلا أن رغبة النواب في ممارسة وظيفة المراقبة المالية تعترضها مجموعة من الصعوبات، لعل أولها هو عدم تمكن النواب من الوقت الكافي لدراسة قانون المالية. فقد نص المشرع على ضرورة عرض قانون المالية على مجلس النواب قبل فاتح نونبر من السنة التشريعية على أبعد تقدير، إلا أنه لم يتحدث عن أية إجراءات زجرية في حالة عدم التزام الحكومة بهذا التاريخ، الشيء الذي جعل كل الحكومات التي تعاقبت على المغرب، لا تعبأ بهذا التقييد الزمني وهذا ما يعكسه هذا الجدول :

تاريخ عرض قانون المالية على مجلس النواب[99].

السنة المالية	تاريخ عرض قانون المالية
1978	5 دجنبر 1977
1979	8 نونبر 1978
1980	12 نونبر 1979
1981	5 نونبر 1980
1982	10 نونبر 1981
1983	10 دجنبر 1982

وبالمقابل فإن الفصل 49 من دستور 1972 ينص على أنه إذا لم يتم التصويت على قانون المالية في 31 دجنبر فإن الميزانية تصرف بظهير[100]. وهكذا تعودت الحكومة على تأخير عرض قانون المالية على مجلس النواب حتى تترك وقتا قصيرا جدا لأعضاء المجلس من أجل دراسته، الشيء الذي أدى في كثير من الأحيان إلى الموافقة على القانون المالي في ظروف جد صعبة. فعلى سبيل المثال تمت دراسة قانون مالية سنة 1982 خلال عشرة أيام فقط. وهكذا يتبين أن المجلس لا يكاد يمارس أية رقابة مالية على الحكومة، باعتبار أن ظروف تصويته على هذا القانون غالبا ما تكون غير مواتية. إضافة إلى هذا فإن عددا قليلا جدا من التعديلات المقترحة من طرف النواب تتم الموافقة عليها من طرف الحكومة، خصوصا وأن الدستور ينص صراحة على عدم صلاحية التعديلات المقدمة من طرف النواب التي تؤدي إلى نقص في موارد الخزينة أو زيادة في نفقاتها[101] . وبذلك فإن دور البرلمان في ما يخص الميزانية يقتصر على إبداء بعض الملاحظات تتعلق بتوزيع النفقات.

وعلى العموم فإن أغلبية النواب المغاربة لا يتوفرون على الكفاءة التعليمية والتقنية الضرورية من أجل مناقشة الميزانية مناقشة دقيقة، ذلك أن كل الانتخابات التشريعية المغربية قد حملت إلى البرلمان نوابا لا يتوفر معظمهم على مستوى تعليمي يمكنهم من الدراسة التقنية لقانون المالية. إلا أن هذه السمة، رغم ضخامتها في المغرب، ليست خاصة به، بل تلاحظ في أغلب البرلمانات في مختلف الدول بفعل تعقد قانون المالية[102]. وقد عملت معظم الأحزاب المغربية على الحد من التأثيرات السلبية لنقص التكوين التعليمي العالي للنواب باختيار الأعضاء الأكثر كفاءة وخبرة ليكونوا أعضاء في لجنة المالية، وهذا ما يفسر تواجد عدد كبير من أساتذة كلية الحقوق داخل هذه اللجنة.

وإذا كانت الممارسة الفعلية للوظيفة التشريعية للبرلمان المغربي قد أظهرت محدودية مراقبته لقانون المالية، باعتبار قصر الوقت المخصص من طرف الحكومة للمجلس لفحص هذا القانون من جهة، ولوجود عدد كبير من النواب الذين لا يتوفرون على المؤهلات العلمية الكافية للخوض في النقاشات التقنية التي يطرحها قانون المالية، فإن هذا لا يعني غياب أية سلطة أو مراقبة من طرف مجلس النواب على القضايا المتعلقة بالتشريع الضريبي، سيما وأنه يمس مباشرة مجموعات المصالح التي تمثلها مختلف الأحزاب المغربية.

وقد لعبت الضرائب على الدوام دورا أساسيا في تأكيد سيادة البرلمان وظلت في صلب الصراعات بين شرعية الحق الإلاهي وشرعية حق المنتخبين. ولم تتمكن الغرف البرلمانية في أوربا الغربية من غزو السلطة السياسية إلا عن طريق غزو السلطة المالية، خصوصا بواسطة الضرائب التي ساهمت في انبثاق نزعة برلمانية عصرية في الغرب[103] .

وكما هو الشأن بالنسبة لقانون المالية عرف دور النواب في تحديد السياسة الضريبية تراجعا كبيرا في مختلف برلمانات العالم في العقود الأخيرة، وذلك بفعل تنامي دور الإدارة في تحديد الضريبة، حيث أصبحت السياسة الضريبية شيئا فشيئا من اختصاص الجهاز التنفيذي، الشيء الذي يعكس مصالح مختلف الجماعات المسيطرة على الحياة الاقتصادية والمالية أكثر من توافق الأمة بواسطة ممثليها. لقد أصبح بعض ممثلي جماعات الضغط يتفاوضون حول الإصلاحات الضريبية مباشرة مع الإدارة التي تملك الآن، أكثر من البرلمان، صلاحيات التشريع في المجال البرلماني. وبذلك تمكنت الجماعات الضاغطة الأكثر تنظيما والأكثر قوة من حماية مصالحها. وإذا كان دستور 1972 من خلال الفصل 17 يحمي المواطن من التعسف في فرض الضرائب حيث إن الإدارة لا يمكنها تحصيل أية ضريبة إلا بعد مصادقة البرلمان عليها ضمن قانون المالية، إلا أن هذا لا يعني أن صلاحيات البرلمان واسعة في هذا المجال، إذ يقتصر دوره على مناقشة النصوص ومشاريع القوانين التي تعرض عليه دون أن يتمكن من إدخال تعديلات كبرى[104] .

ويجب الإشارة في هذا الصدد إلى أن البرلمان المغربي قد صادق سنة 1982 على قانون إطار loi- cadre يتعلق بالإصلاح الضريبي في المغرب. وبموجبه تم إدخال مجموعة من الإصلاحات الضريبية. إلا أن هذا القانون يتسم بالعمومية، إذ ترك للإدارة صلاحية إخراج القوانين المنظمة réglementaires وقد مكنت مناقشة مشروع إصلاح النظام الضريبي في المغرب سواء داخل لجنة المالية، أو في الجلسات العمومية من الكشف عن الخلاف الموجود بين الحكومة وجزء من الأغلبية التي ترفض فرض ضريبة عامة على الدخل. وقد أعلن حزب التجمع الوطني للأحرار عن رفضه للمشروع، واضطرت الحكومة لرفض أغلب التعديلات التي تقدم بها النواب من أجل الحد من سلطة البرلمان[105] .

ورغم كون الإصلاح الضريبي قد حمل عدة إيجابيات أهمها طرح فلسفة جبائية جديدة قائمة على ضرورة إشراك المواطنين أصحاب الدخل المرتفع في

تحملات النفقات العامة للدولة عن طريق فرض ضريبة على الدخل، وفرض نظام الضريبة على القيمة المضافة T.V.A، فإن أهم ما يميزه هو عدم إشراك البرلمان في تحضيره واحتكار هذه العملية من طرف الإدارة بتوجيه من خبراء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي[106]. بل إن التعديلات التي تقدم بها النواب وهم نواب الأغلبية تم رفضها، مما يؤكد أن دور البرلمان في مجال التشريع الضريبي لا يتعدى مجال التصويت على القوانين[107] .

وقد تقدم النائب علي يعتة عن حزب التقدم والاشتراكية في يونيو 1980 باقتراح قانون ضريبي يتعلق بفرض الضرائب على الثروات الشخصية، فلم يتم فحصه إلا مرة داخله لجنة المالية. ثم تقدم به نفس النائب في شكل تعديلات علي القانون الضريبي الحكومي، إلا أن هذه التعديلات قوبلت بالرفض من طرف نفس اللجنة. ونفس الشيء حصل مع اقتراح قانون مشابه، تقدم به حزب الاتحاد الاشتراكي ويهم بالخصوص الثروات العقارية[108]، وما حصل أيضا مع اقتراح يتعلق بفرض ضريبة على الإرث، الذي اعترض عليه عدد كبير من النواب مستندين على بعض الحجج الدينية.

والواقع أن الأغلبية الممثلة في برلمان 77-83 كانت تمثل مختلف شرائح البورجوازية التي رأت في مثل هذه الإصلاحات الجبائية تقليصا لمصالحها وامتيازاتها المالية. وهكذا فإن رفض هذه الاقتراحات التي كانت، في حالة المصادقة عليها، ستزود المالية بمداخيل إضافية هامة كانت في أمس الحاجة إليها، يظهر بشكل واضح أن النواب الذين يتسمون على العموم بالسلبية، خصوصا، حين يتعلق الأمر بتقديم اقتراحات قوانين وممارسة الوظيفية التشريعية، ويكتفون بالتصويت لصالح مشاريع القوانين التي تتقدم بها الحكومة، سرعان ما يكشفون عن قوة خارقة حين تصبح مصالحهم وامتيازاتهم مهددة من طرف مشاريع أو اقتراحات قوانين جديدة[109] .

إن مقاومة الأغلبية البرلمانية لكل إصلاح ضريبي من شأنه أن يمس مصالحها تجسده أيضا النقاشات الصاخبة التي دارت حول الضريبة الفلاحية. ذلك أن هذه الضريبة تعتبر من أضعف الضرائب وأقلها مردودية رغم اشتغال عدد كبير من المغاربة في القطاع الفلاحي، وقد تقدم فريق الاتحاد الاشتراكي باقتراح فيما يخص مشروع قانون مالية 1979 يقضي يرفع عائدات الضريبة الفلاحية من 60 مليون درهما إلى 130 مليون درهما. إلا أن هذا الاقتراح سيحارب بشدة داخل

لجنة المالية وفي الجلسات العامة، خصوصا من طرف النواب الممثلين للبورجوزاية الفلاحية رغم كون وزير المالية قبل من الناحية المبدئية إدخال هذا الاقتراح في قانون مالية 1980 [110] .

وبعد تفاحش الفوارق الطبقية وظهور ثروات كبرى في المغرب أصبح الرأي العام الوطني ينادي بضرورة مكافحة التهرب الضريبي، باعتبار أن الضرائب المباشرة لا تمثل إلا جزءا هزيلا من مداخيل الدولة، وتبنى هذا الطرح أيضا بعض البرلمانيين، وأخذوا يحثون الإدارة على اتخاذ الإجراءات الضرورية في هذا الشأن. وبالفعل اقترح مشروع -الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي التنصيص على كون التهرب الضريبي يشكل جنحة تدخل في إطار القانون الجنائي من أجل الحد من الظاهرة. إلا أن هذا الاقتراح سيتم سحبه من النص النهائي بعد تعديل أدخل في جلسات لجنة المالية. والواقع أن إلغاء هذا الاقتراح جاء استجابة للظغوط الخارجية التي مارستها "البورجوازية المغربية" بواسطة الكونفدرالية العامة لرجال الأعمال المغاربة التي اعتبرته تطاولا على القانون إلا أن التنصيص على الطابع الجنائي الضريبي ليس إبداعا مغربيا. فكثير من الدول تتبني هذا المنظور. ففي فرنسا مثلا، وهي النموذج المغربي في مجال التشريع الدستوري، تستبعد العقوبات الجنائية المتعلقة بالتملص الضريبي من امتياز العفو، وفي ألمانيا تصل العقوبات على التملص الضريبي إلى حد عشر سنوات سجنا[111] .

وإذا كان الدور التشريعي للبرلمان في مجال قانون المالية قد أصبح يعرف تراجعا كبيرا لصالح الجهاز التنفيذي الذي أخذ يحتكر عملية تهيء وإعداد هذا القانون، فإن كل برلمانات العالم قد عمدت إلى تعويض هذا النقص بمراقبة المالية العامة أثناء تنفيذها. وهكذا أصبحت مراقبة تطبيق قانون المالية تشكل المجال الأساسي والحاسم للعمل البرلماني. لهذا لجأت البرلمانات إلى سن قوانين داخلية خاصة بها تمنحها سلطات واسعة لمراقبة العمليات المالية العمومية.

وقد حاول البرلمان المغربي خلال ولاية 1977-1983 السير على نفس الطريق حيث نص القانون الداخلي الأولي للمجلس على ضرورة تمكين السلطات المختصة مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الجهوية من الاطلاع على كل الوثائق والمعلومات المتعلقة بمراقبة تنفيذ قوانين المالية وميزانيات مختلف المصالح الوزارية، كما خول للجنة المالية صلاحية فحص حساب كل المؤسسات العمومية والشبه عمومية وكذا الشركات المختلطة[112] . إلا أنه سيتم رفض هذا الفصل من القانون

الداخلي لمجلس النواب من طرف الغرفة الدستورية بدعوى لادستوريته. وقد تم تعديله واقتراح صيغة أخرى أكثر ليونة، إلا أن الغرفة ظلت متشبتة بموقفها، وهذا اجتهاد غريب من طرف هذه الغرفة باعتبار أن كل البرلمانات العالمية تتمتع بصلاحية مراقبة تنفيذ القوانين المالية. فالبرلمان الفرنسي مثلا، يقوم بمراقبة تنفيذ الميزانية بشكل مستمر طوال السنة، وأعضاء اللجان البرلمانية الدائمة الفرنسية يسهرون على فحص ودراسة الميزانيات القطاعية وطرق تنفيذها، كما يخولهم القانون صلاحية القيام بعملية التتبع والمراقبة بشكل مستمر، وذلك عن طريق المراجعة المستمرة للوثائق وكيفية إنفاق الموارد المخصصة في الميزانية لقطاع وزاري معين[113] .

وبعد إفلات مراقبة تنفيذ قانون المالية من طرف البرلمان يكون مجلس النواب المغربي قد استسلم تماما أمام الجهاز التنفيذي، ولم يعد له أي دور يذكر فيما يتعلق بالمراقبة المالية للحكومة، إذ رغم إنشاء المجلس الأعلى للحسابات التي تمت المصادقة عليه في دورة أكتوبر 1978، فإن مراقبة الحكومة ظلت أمرا نظريا بحثا. وإذا كانت الكثير من الدول تتوفر على مجلس مشابه، وهو هيأة قضائية مستقلة عن كل الأجهزة تسهر على فحص حسابات المالية العامة، فإن مصادقة البرلمان المغربي عليه لم تتم بسهولة، حيث رافق مناقشة مشروع الحكومة بإنشائه نقاش حاد، إذ لم تخف الأغلبية وبالخصوص التجمع الوطني للأحرار، تخوفها من هذا المشروع، بينما تحمست له المعارضة. وبعد خروجه إلى النور لم يتمكن المجلس الأعلى للحسابات من القيام بمهمته ولاسيما تقديم تصريح عام بالمطابقة بعد انتهاء كل سنة مالية إلى البرلمان، حيث لم يبعث بأي تصريح للمطابقة خلال الولاية البرلمانية الممتدة من 77 إلى 83، وهذا راجع أساسا لكون الحكومة لم تزوده بوسائل العمل الضرورية سواء تعلق الأمر بالوثائق والمستندات أو الدعم البشري والتقني[114] .

وباختصار يمكن القول بأن البرلمان المغربي لا يتمكن من القيام بإحدى الوظائف الأساسية للغرف التشريعية وهي المراقبة المالية، إذ تعودت الحكومة على عرض قانون المالية في وقت جد متأخر، وبذلك لا يتمكن النواب من الفحص الدقيق لمشروع القانون، مع العلم بأن عدم المصادقة عليه في الآجال المحددة، يعني أتوماتيكيا دخوله حيز التنفيذ بظهير كما ينص على ذلك الدستور، بالإضافة إلى ذلك فالمراقبة المالية الممارسة عادة من طرف البرلمان معطلة حتى حين يتعلق الأمر

بالمراقبة البعدية لتنفيذ قانون المالية، حيث لم يتمكن البرلمان المغربي خلال تاريخه القصير أن يفحص طريقة تنفيذ مختلف الميزانيات.

وإذا كان البرلمان المغربي لم يتمكن من ممارسة دور المراقبة المالية للحكومة، فهل تمكن على الأقل من ممارسة الوظيفة التشريعية؟ يجب الاعتراف بأن هنالك تراجعا كبيرا للوظيفة التشريعية للبرلمان لصالح الحكومة، باعتبار أن جدول أعمال البرلمان تتحكم فيه الحكومة حيث تتم برمجة مناقشة القوانين ذات الأسبقية من طرف الحكومة، وبذلك تتمكن هذه الأخيرة من إبعاد كل اقتراحات القوانين التي لا ترغب في مناقشتها، مقلصة بذلك من سلطات البرلمان. وعلى العموم فإن العمل التشريعي للمجلس يتسم بالهزالة، إذ تتم المصادقة على عدد قليل جدا من اقتراحات القوانين التي يتقدم بها النواب، بينما تتم المصادقة على أغلب مشاريع القوانين التي تتقدم بها الحكومة، وهذا ما يعكسه الجدول التالي:

مشاريع القوانين المصادق عليها خلال 77 - 83 [115]

السنـــة	عدد المشاريع المقدمة	المشاريع المصادق عليها
77 - 78	14	1
78 - 79	28	24
79 - 80	22	26
80 - 81	32	23
81 - 82	22	33
82 - 83	35	24
المجمـوع	153	131

وهكذا ستتم المصادقة خلال هذه الولاية على أغلب المشاريع التي تقدمت بها الحكومة، باستثناء السنة التشريعية الأولى التي عرفت بعض التأخر في العمل التشريعي بفعل انهماك الغرفة في تحضير ومناقشة القانون الداخلي. وبالمقابل ستتم المصادقة خلال نفس الولاية على عدد قليل جدا من اقتراحات القوانين التي تقدم بها النواب وهذا ما يعكسه هذا الجدول :

اقتراحات القوانين المصادق عليه خلال 77-83 [116] .

السنــة	عدد الاقتراحات المقدمة	ع. المصادق عليها
78 - 77	39	5
79 - 78	26	2
80 - 79	19	3
81 - 80	5	1
82 - 81	3	2
83 - 82	2	1
المجموع	94	14

لقد حرص النواب مع بداية الولاية البرلمانية على المساهمة في العمل التشريعي للمجلس فعملوا على تقديم مجموعة من الاقتراحات فاقت أحيانا عدد مشاريع القوانين التي تقدمت بها الحكومة، غير أنه سرعان ما سينتبه النواب إلى الإهمال الذي تتعرض له اقتراحاتهم من خلال تأخير عرضها للمناقشة، وإدخال الكثير من التعديلات عليها من أجل إبطال مفعولها، فأخذوا يتراجعون شيئا فشيئا عن اتخاذ المبادرة في المجال التشريعي. فقد تقدم النواب في السنوات الثلاث الأولى من الولاية البرلمانية ب 84 اقتراح قانون تمت المصادقة على عشرة منها وبقيت الأخرى تنتظر، الشيء الذي سيؤثر على عمل النواب، إذ لم يتقدموا في الثلاث سنوات المتبقية من ولاية المجلس سوى بعشر اقتراحات، وتمت المصادقة في نفس الوقت على أربع اقتراحات. بمعنى أن حوالي 15 % من اقتراحات النواب عرفت طريقها للنور، بينما صادق المجلس على أكثر من 85 % من مشاريع القوانين التي قدمتها الحكومة.

ومن ضمن 14 اقتراحا المصادق عليها نجد أن 7 اقتراحات قد تقدم بها التجمع الوطني للأحرار و4 اقتراحات تقدم بها حزب الاستقلال واقتراح واحد تقدمت به الحركة الشعبية، بينما تقدم الاتحاد الاشتراكي بـ 12 اقتراحا والتقدم والاشتراكية ب 9 اقتراحات رفضت كلها[117] .

وقد لوحظت نفس الظاهرة في ولاية 1984-1992 حيث توصل المجلس من الفرق البرلمانية بـ 131 اقتراحا كما يوضح ذلك الجدول التالي :

اقتراحات القوانين التي توصل بها المجلس حسب الانتماءات السياسية خلال ولاية 84-92 [118]

الهيئة السياسية	عدد الاقتراحات	ع. المصادق عليها
حزب الاستقلال	29	4
الاتحاد الاشتراكي	26	4
الاتحاد الدستوري	35	1
التجمع الوطني للأحرار	8	1
الحزب الوطني الديمقراطي	10	
الحركة الشعبية	3	
الحركة الوطنية الشعبية	4	
التقدم والاشتراكية	4	
منظمة العمل الديمقراطي	0	
الأغلبية (مشترك)	1	1
المعارضة (مشترك)	7	1
مشترك (أغلبية معارضة)	1	
مكتب مجلس النواب	3	3
المجموع	131	15

ولعل أول ما يمكن ملاحظته بصدد النشاط التشريعي لولاية 84-92 هو استمرار رغبة المجلس في المساهمة في العمل التشريعي من خلال تقديم عدد لا يستهان به من الاقتراحات : 131، وإن كان عدد مشاريع القوانين التي تقدمت به الحكومة قد فاقها: 202 ، واستمرار المعارضة في تقديم اقتراحاتها رغم إحجام المجلس عن المصادقة عليها. وفي هذا الصدد يمكن القول بأنه قد حصل تقدم في الممارسة التشريعية المغربية حيث تتم المصادقة لأول مرة على اقتراحات قوانين

تقدمت بها المعارضة، إلا أن النسبة العامة لاقتراحات القوانين المصادق عليها بصفة عامة من طرف المجلس ما زالت ضعيفة، بل سجلت تراجعا بالنسبة للولاية السابقة (11 % من الاقتراحات في 84 ، مقابل 15 % من الاقتراحات في 1977). الشيء الذي يظهر بشكل واضح بأن البرلمان المغربي لم يتمكن أيضا من القيام بإحدى الوظائف الأساسية لكل المجالس النيابية العالمية وهي الوظيفة التشريعية، مما يجعل التساؤل حول الوظيفة الحقيقية للبرلمان مطروحا بقوة، خصوصا بعد أن تبين بأنه عاجز أيضا عن مراقبة مالية الدولة.

وأمام صعوبة القيام بهاتين الوظيفتين الأساستين : مراقبة مالية الدولة وسن تشريعات جديدة، عمل النواب المغاربة على تعويض ذلك بالإقبال بقوة على مراقبة الحكومة بواسطة الأسئلة الكتابية والشفوية. ولكن هل يمكن القول حقا بأن طرح الأسئلة على الحكومة يشكل نوعا من الرقابة الفعلية التي يمارسها البرلمان؟ لقد اعتاد فقهاء القانون الدستوري تكرار ذلك، خصوصا إذا علمنا أن النواب في عدة برلمانات تنتمي إلى مختلف الأنظمة السياسية يتمتعون بصلاحية استدعاء كل الوزراء وكبار موظفي الدولة لاستفسارهم عن مختلف القضايا. إلا أن التجربة المغربية أظهرت أن الرقابة بواسطة الأسئلة محدودة النتائج. فالمسطرة المتبعة بخصوص الأسئلة الشفوية مثلا، تفقدها قيمتها. ذلك أن النائب مطالب بتحرير تقرير مرفوق بسؤاله إلى الوزير المعني الذي يحيل بدوره السؤال على مصالح وزاراته من أجل دراسته وتحرير الجواب وإرساله إلى المجلس حيث تتم قراءته من طرف الوزير في جلسة الأسئلة، ثم تفتح بعد ذلك المناقشة[119] . غير أن هذه المسطرة قد أدت إلى تراكم الأسئلة وبقاء عدد كبير منها بدون جواب. لهذا تم التفكير في تغيير هذه الصيغة فحذفت المناقشة واقتصر الأمر على إلقاء السؤال من طرف النائب والإجابة من طرف الوزير، الشيء الذي أدى إلى اختفاء الحماس الكبير الذي كان يعيشه مجلس النواب خلال حصة الأسئلة، وأصبح عدد كبير من النواب يتغيبون، بما فيهم واضعو الأسئلة[120]. وحتى حين قرر المجلس التمييز بين الأسئلة الشفوية المتبوعة بنقاش والأسئلة الشفوية بدون نقاش استمر غياب النواب عن حصة الأسئلة[121] .

ومع ذلك يمكن القول بأن النواب المغاربة يقبلون بكثرة على الأسئلة، والشفوية منها على وجه الخصوص، مع أن الأسئلة الكتابية تحظى بامتياز الإجابة عنها طول السنة ونشر أجوبة الحكومة في الجريدة الرسمية[122] ويظهر الجدول التالي توزيع الأسئلة حسب طبيعتها:

الأسئلة الكتابية والشفوية خلال ولاية 77 - 83[123]

عدد الأسئلة	أجوبة الحكومة	أسئلة بدون جواب
شفوية 1076	644	432
كتابية 873	598	275

ويبين الجدول إذن أن النواب قد أقبلوا على الأسئلة حيث طرحوا حوالي 2000 سؤالا (1949) ، وبأن عدد الأسئلة الشفوية يفوق الأسئلة الكتابية، وبأن كل نائب في برلمان 77 قد وضع خلال ست سنوات أربع أسئلة شفوية و3.26 سؤالا كتابيا، وهذه نسبة ضعيفة بالمقارنة مع طول الولاية البرلمانية، كما تبين أن كل نائب وضع 1.61 سؤالا شفويا بقي بدون جواب، وحوالي سؤال كتابي واحد بقي أيضا بدون جواب.

غير أن فحص عدد الأسئلة المطروحة من كل فريق برلماني يظهر أن هنالك اختلافا كبيرا بين عدد الأسئلة المطروحة من هيئة سياسية إلى أخرى.

الأسئلة حسب الفرق البرلمانية في ولاية 77-83[124]

الفرق البرلمانية	الأسئلة الكتابية	الأسئلة الشفوية
الأحرار	181	323
الاستقلال	237	165
الحركة الشعبية	198	160
الوطني الديمقراطي	94	153
الاتحاد الاشتراكي	49	125
غير المسجلين	114	150
المجموع	873	1076

إن الإقبال على الأسئلة الشفوية كان بالخصوص من عمل المعارضة اليسارية، باعتبار أن 15 نائبا اتحاديا قد طرحوا 125 سؤالا شفويا مقابل 49 سؤالا كتابيا فقط، مع العلم بأن هذا الرقم يغطي في الواقع فترة أربع سنوات فقط (77-81)، ذلك أن المعارضة الاتحادية قد جمدت تقريبا كل نشاط لها

داخل المجلس بعد 1981، إذ لم تطرح إلا ستة أسئلة شفوية ما بين 1981- 1983. وعلى العموم فقد أقلبت المعارضة اليسارية بشدة على الأسئلة الشفوية خلال الأربع سنوات الأولى من الولاية، إذا حتلت المرتبة الثانية من حيث عدد الأسئلة، مع أنها كانت تضم 15 نائبا فقط، ووراء فريق الأحرار الذي طرح 307 سؤالا خلال نفس الفترة تقدم بها 141 نائبا. وقد عملت كل الفرق البرلمانية بعد 1981، أي بعد تجميد الاتحاد الاشتراكي لنشاطه داخل المجلس إلى طرح كثير من الأسئلة الشفوية على الحكومة، وذلك من أجل إعطاء نفس جديد للمجلس وعدم إظهار الدور الكبير الذي كانت تلعبه المعارضة الاتحادية. وفي هذا السياق يجب ألا ننسى المجهود الذي بذله علي يعته، النائب الوحيد الممثل لحزب التقدم والاشتراكية، حيث تمكن من طرح 71 سؤالا شفويا خلال نفس الفترة أي ما بين 77-81 [125].

وعلى غرار ما لوحظ في مجلس 77 ، أقبل نواب المعارضة في مجلس 84-92 على طرح الأسئلة حتى لتكاد تكون هي النشاط الأساسي للنواب داخل المجلس.

وإذا كان عدد الأسئلة المطروحة من طرف الأغلبية، مقارنة مع عدد نوابها، لم يعرف أي تغيير يذكر بحيث تم تسجيل معدل 7.39 سؤالا لكل نائب، فعلى خلاف ذلك عمل نواب المعارضة على إلقاء الأسئلة بشكل مكثف، إذ طرح كل نائب معارض ما يقارب 27 سؤالا خلال ثمان سنوات منها 10 أسئلة كتابية و17 سؤالا شفويا. ومن جهة أخرى، إذا كان نواب المعارضة الاتحادية ما زالوا يفضلون الإقبال على الأسئلة الشفوية مهملين نسبيا الأسئلة الكتابية، فإن نواب الفرق البرلمانية المعارضة الأخرى طرحوا أيضا عددا لا يستهان به من الأسئلة الكتابية. كما هو الشأن بالنسبة لنائبي التقدم والاشتراكية اللذين طرحا معا 123 سؤالا كتابيا، وبالنسبة لنائب منظمة العمل الديمقراطي الذي طرح 20 سؤالا كتابيا، كما سجل حزب الاستقلال أيضا معدل 12 سؤالا كتابيا لكل نائب. وبالنسبة لهذا الأخير، يمكن القول بأن انتقاله من الائتلاف الحكومي خلال النيابة السابقة إلى المعارضة خلال مجلس 84 ، جعله يقتحم بقوة مجال الأسئلة كأداة لمراقبة الحكومة حيث طرح أقل من ثمانية أسئلة بالنسبة لكل نائب في ولاية 77 ، بينما سجل نوابه في ولاية 84 معدل 12.5 سؤالا لكل نائب.

وهذا يؤكد أن طرح الأسئلة كعمل برلماني يفهم أساسا على أنه سلوك مشاكس تلجأ إليه المعارضة من أجل إحراج الحكومة، أكثر منه أداة دستورية لمراقبة هذه الأخيرة.

وفي هذا الإطار يمكن القول بأن تهافت نواب المعارضة على الأسئلة مرتبط بطبيعة العمل البرلماني في المغرب، إذ أن دستور 1972 لم يدع هامشا كبيرا للغرفة التشريعية للقيام بعملها المتمثل في مراقبة الحكومة، حيث وضعت قيود كبيرة على مختلف الوسائل التي يلجأ إليها النواب عادة من أجل تقليص نفوذ الحكومة، ولعل أهم ما يمكن التذكير به في هذا المجال رفض الغرفة الدستورية تشكيل لجان مؤقتة للبحث والتقصي من طرف البرلمان[126] .

وهكذا لم يبق أمام النواب، وبالخصوص نواب المعارضة، سوى طرح أكبر ما يمكن من الأسئلة الشفوية على وجه الخصوص لأنها تحظى بتغطية إعلامية واسعة، من أجل إرغام الحكومة على الإجابة على مختلف القضايا السياسية والاجتماعية. إلا أن اللجوء إلى تقنية السؤال من أجل مراقبة الحكومة لا يعني أن المعارضة تعتقد أنها يمكن أن تسقط الحكومة أو تحرجها على الأقل من خلال ذلك، بقدر ما تستغلها فرصة من أجل التذكير ببرامجها السياسية والاجتماعية وابتعاد الحكومة عنها. إن لجوء المعارضة إلى الأسئلة الشفوية هو نوع من إبراء الذمة من كل النتائج المرتقبة لتسيير الحكومي أو بتعبير آخر، نوع من التحطيم لمؤامرة الصمت التي حذر العاهل المغربي النواب منها أكثر من مرة.

وعلى العموم يمكن القول بأن البرلمان المغربي يلعب دورا هامشيا في الحياة السياسية لأنه لا يتمكن من مراقبة الحكومة، كما أن عدة قرارات هامة تتخذ دون استشارته وبعيدا عنه. فعلى سبيل المثال دعا العاهل المغربي بمناسبة 20 غشت 1980 الأحزاب السياسية والنقابات والشخصيات المهتمة بموضوع التعليم إلى الاجتماع في مناظرة إفران من أجل مناقشة قضايا التعليم، الشيء الذي يعني أن هذه القضايا، التي هي من جوهر العمل البرلماني، حيث توجد بالمجلس لجنة دائمة للتربية الوطنية وتكوين الأطر والتكوين المهني، قد تمت مناقشتها بعيدا عن البرلمان[127] .

كذلك قام العاهل المغربي بإلغاء قانون الأكرية التي تم التصويت عليه في أبريل 1980، وهو قانون اعترف الجميع بضحالته، وذلك بالإعلان عن التخفيض من سومة الكراء بنسبة الثلث بالنسبة للأشخاص الذين يتقاضون أقل من 1500 درهما[128] .

إن النظام السياسي المغربي يمتاز بشكل عام بهيمنة الجهاز التنفيذي على الجهاز التشريعي، وهذا ما يتجلى من خلال ما يلي :

- بإمكان الحكومة الإعلان عن انتهاء أشغال الدورة البرلمانية بمرسوم حين تتجاوز مدة اجتماعه الشهرين.
- بإمكان الحكومة طلب عقد دورات برلمانية استثنائية بظهير،
- الحكومة هي المشرع في مجال الحق العام،
- تمارس الحكومة مهامها دون تصويت بالثقة (دستور 1972)،
- الحكومة وحدها مؤهلة لوضع مشاريع قوانين من أجل تغيير المخططات،
- بإمكان الحكومة فتح الاعتمادات المالية بظهير ابتداء من 31 دجنبر إذا لم يتم التصويت على الميزانية،
- الحكومة هي المتحكم النهائي في الميزانية لأن الفصل 50 من الدستور يمنع التعديلات التي من شأنها تقليص المداخيل أو تضخيم النفقات العامة،
- تتدخل الحكومة في تحديد جدول أعمال مجلس النواب الذي يناقش بالأسبقية مشاريع القوانين المقدمة من طرفها،
- اقتراحات القوانين المقدمة من طرف النواب لا تطرح على التصويت إلا إذا وافقت عليها الحكومة،
- بإمكان الحكومة الحد من صلاحيات مجلس النواب عن طريق التصويت المحصور Vote bloqué [129].
- كما أنه بإمكان الحكومة أخيرا أن تعترض على فحص كل تعديل لم يتم عرضه على اللجنة المختصة[130] .

إن هيمنة الجهاز التنفيذي هذه على المجلس التشريعي حالت دون قيام هذا الأخير بوظيفته الأساسية المتمثلة في اتخاذ القرار في المجال التشريعي ومراقبة الحكومة، الشيء الذي دفع أحد الباحثين للتعليق على هذه الوضعية قائلا بأن البرلمان المغربي يقوم بوظيفة التمثيل **représentation** بالمعنى المسرحي للكلمة. فالبرلمان يلعب تمثيلية رمزية لامحيد عنها لبناء المخيال الاجتماعي[132]. وقد نتج عن هذه الوضعية الهامشية للغرفة التشريعية في النظام السياسي المغربي عجزها عن

المساهمة في حل مختلف المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الكبرى التي تطرح باستمرار على المجتمع المغربي، واضطر المواطنون إلى استعمال سلاح المظاهرة والاحتجاج غير عابئين بنوابهم. ففي مارس 1965 انطلقت مظاهرات جماهيرية نتجت عنها أحداث دامية، بينما كان أول برلمان مغربي يعاني من مشاكل صعوبة التحالفات داخل الأغلبية. وفي يونيو 1979، بينما كانت التجربة البرلمانية الثانية قد أشرفت على نهاية سنتها الثانية تفجرت الأحداث بفعل إضرابات القطاع الصحي والتعليمي، كما عرفت الدار البيضاء أحداثا مشابهة في سنة 1981. وفي يناير 1984، عرف المغرب من جديد عدة مظاهرات جماهيرية في عدة مدن مغربية بسبب تطبيق برنامج التقويم الهيكلي ونتائجه السلبية على القدرة الشرائية للمواطنين. وأخيرا اندلعت في دجنبر 1990 عدة مظاهرات وأحداث عنف في مجموعة من المدن المغربية.وهذا يعني بوضوح أن البرلمان، رغم مشاركة كل القوى السياسية فيه، غير قادر على التفاوض أو التفكير في حل المشاكل الحقيقية التي تشغل السكان. وما يرسخ هذا الاعتقاد هو أن اندلاع هذه المظاهرات وأحداث العنف التي تصاحبها لا يؤدي أبدا إلى مراجعة الحسابات السياسية في شكل الدعوة إلى تنظيم انتخابات جديدة من أجل إفراز نخبة سياسية جديدة تأخذ بعين الاعتبار المطالب الجماهيرية الملحة.

هـــوامـــش

(1) Driss Ben Ali. Changements de Pacte social et continuité de l'ordre politique au Maroc in Changements politiques au Magreb. Eds C.N.R.S. Paris 1991. P 51

(2) John Waterbury. le commandeur des croyants... op.cit P84
إن أغلب الأبحاث التي اعتمـدت المقاربة التجزيئية لدراسة النظام السياسـي المغربي تنتمي إلى الحقل الثقافي الأنجلوساكسوني. إلا أن بعض الباحثين الفرنسيين قد تبنوا أيضا نفس المقاربة مع إبداء بعض التحفظات عليها. فريمي لـوفو يقول بصدد الحديث عن النـخب المحلية: إن الإدارة حين تـختـار أن تعتـمد علـى مجـموعة مـن الوسـطاء من أجـل مراقبة السـكان فإنـها تـسيء بالضرورة إلى المجموعات المنافسة لهؤلاء الوسطاء، وتجـعل منهم معارضين للنظام، ويصبح من ثمة التداول هو الحل الوحيد من أجل الإبقاء على المعارضين داخل النظام. وعلى هذا المستوى فإن العلاقات بين الإدارة والنخـب المحلية تقوم على أساس نموذج المجتمع التـجزيئي المراقب من طرف السلطـة المركزية أكثر من قيامهـا على الصراع بين الطبقات الاجـتماعية: Rémy Le-veau, le Fellah marocain défenseur du Trône. Presses de la Fondation nationale des sciences politiques 1976 Paris. P.164.

(3) لاطلاع على المزيد من أفكار بريشارد حول النوير :
E.Evans. Pritchard, les Nuer, Traduction française, L.Evrard. Eds. N.R.F. 1968 Paris PP.176-177.

(4) J.Waterbuvy, le commandeur....P.87

(5) المرجع السابق ص 20

(6) المرجع السابق ص 21

(7) المرجع السابق ص 24

(8) المرجع السابق ص 25

(9) المرجع السابق ص 89

(10) المرجع السابق ص 92

(11) المرجع السابق ص 93 و 98.

(12) المرجع السابق 173 - 174.

(13) John Waterbury, légitimation du povoir au Maghreb. in Annuaire de l'Afrique du Nord.1977. EDS. C.N.R.S. Paris PP.411-412

(14) المرجع السابق ص 417.

(15) ظهرت الأبحاث التي تبنت المقاربة التجزيئية حول المغرب، كما سبقت الإشارة في الفترة الممتدة من نهاية الخمسينات إلى منتصف السبعينات. ويجب التذكير بأن المغرب قد عرف ما بين 1965 و1975 فترة جمود سياسي تميزت بتعطيل البرلمان وفتور أنشطة الأحزاب السياسية، كما أن جون واتربوري، الذي يعتبر رائد الدراسات التجزيئية حول المغرب، قد أقام في المغرب لمدة سنتين مباشرة بعد الإعلان عن حالة الطوارئ وحل البرلمان في سنة 1965.

(16) A.Sâaf, vers la décrépitude de l'Etat néo-patrimonial. limites du néo-patrimonialisme comme concept et phénomène observable. in Changements politiques au Maghreb. op.cit. PP90. 91 et aussi A.Sâaf, Images politiques du Maroc. Eds. Okad. 1987. Rabat PP. 79-80.

(17) Mohamed Berdouzi, Problèmes d'interprétation et fondements conceptuels des approches anglo américaines concernant le Maroc. Etudes d'un corpus de travaux d'anthropologie et de sciences politiques. Thèse de doctorat d'Etat. Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Rabat. 1987. P. 200 et sq.

(18) J.Waterbuvy, le commandeur... P.131

(19) انظر الفصل حول آليات إنتاج النخبة. في كتابنا : المجتمع المدني والنخبة السياسية. إفريقيا الشرق.

(20) Pierre Birun... Charles Baracq, Michel Bellaiche, Alain Marie, La classe dirigeante française. Eds. P.U.F. 1978. Paris. PP. 187-189

(21) Alain Rouquié, L'hypothèse "Bonapartiste" et l'émergence des systèmes politiques semi-compétitifs. in Revue Française de Science Politique n 6. dec. n 1975. P.1077.

(22) المرجع السابق،الصفحة نفسها

(23) R.Aron L'opium des intellectuels. cité par A. Rouquié, op.cit P. 1078

(24) D.Apter, the politics of modernisation. cité par A. Rouquié P. 1079-

(25) المرجع السابق ص 1080.

(26) المرجع السابق ص 1081.

(27) الاعتماد هنا على تحليل جاك شوفاليي الذي يميز داخل كل نظام سياسي بين المركز والمحيط : Jacque Chevalier, Elements d'analyse politique. Eds.PU.F. 1985. Paris P.50

(28) K.Marx, Le 18 Brumaire de Louis Bonaparte in K.Marx et F.Engels Oeuvres choisies. Eds du progrès. Moscou.1975

(29) A. Rouquié, L'hypothèse.... op.cit/P/1091

(30) K.Marx, la guerre civile en France cité par A.Rouquie P.1091

(31) A.Rouquié, op. cit. P. 1094

(32) المرجع السابق ص 1095.

(33) المرجع السابق ص 1096.

(34) المرجع السابق ص 1096.

(35) المرجع السابق ص 1096.

(36) المرجع السابق ص 1098.

(37) المرجع السابق ص 1099.

(38) المرجع السابق ص 1097.

(39) المرجع السابق ص 1099.

(40) المرجع السابق ص 1100.

(41) المرجع السابق ص 1100-1101.

(42) المرجع السابق ص 1107.

(43) Mohamed Brahimi, le processus de démocratisation au Maroc. Les élections législatives de 1977. D.E.S. Faculté de droit. rabat PP19-20

(44) انظر الفصل حول آليات إنتاج النخبة في كتاب : المجتمع المدني والنخبة

(45) يدافع عن هذه المقاربة الباحث محمد معتصم حيث عرضها بتفصيل في أطروحته لنيل دكتوراه الدولة: التطور التقليداني للقانون الدستوري المغربي، كلية الحقوق البيضاء 1988، وفي كتابيه النظام السياسي- الدستوري المغربي. منشورات إيزيس 1992 البيضاء، والحياة السياسية المغربية (1962-1991) إيزيس 1992 البيضاء.

(46) محمد معتصم، الحياة السياسية المغربية، مرجع سابق ص 34.

(47) المرجع السابق ص 39.

(48) المرجع السابق ص 40.

(49) المرجع السابق ص 40.

(50) محمد معتصم، النظام السياسي الدستوري المغربي م.س. ص 89- 90 بخصوص وضعية الملك فوق الأحزاب، يقول جاك روبير بأن الحسن الثاني حين اعتلى عرش المغرب لم يصبح ملك المغاربة ولكن أيضا ملك الأحزاب السياسية: Jacques Robert, La monarchie marocaine. Librairie générale de droit et de jurisprudance Aris 1963 P.146.

(51) محمد معتصم، الحياة السياسية... ص 41.

(52) المرجع السابق ص 41.

(53) المرجع السابق ص 42.
(54) المرجع السابق ص 43.
(55) المرجع السابق ص 43.
(56) المرجع السابق ص 45-46.
(57) المرجع السابق ص 47.
(58) المرجع السابق ص 48.
(59) المرجع السابق ص 51.
(60) المرجع السابق ص 52.
(61) ا المرجع السابق ص 55
(62) محمد معتصم، ملاحظات بشأن الحمولة القانونية للتشريع الدستوري المغربي ومدى فعليته، مداخله في ندوة نظمتها كلية الحقوق بفاس حول موضوع القانون والممارسة بالمغرب أيام 8-9-10 أبريل 1993.
(63) محمد معتصم، الحياة السياسية... ص 115
(64) محمد معتصم، الحياة السياسية... ص 119
(65) على سبيل المثال حين زار الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران مؤتمري الحزب الاشتراكي الفرنسي المجتمعين في نونبر 1994، ودعاهم إلى الوحدة ونبذ الخلافات، فإن كثيرا من الزعماء السياسيين المنتمين إلى الأغلبية اليمينية قد انتقدوا سلوكه باعتبار أنه رئيس كل الفرنسيين، وليس رئيس الاشتراكيين، وإذا حضر أشغال مؤتمر الحزب الاشتراكي فعليه أن يحضر أيضا مؤتمرات كل الأحزاب الأخرى.
(66) يمكن أن نعثر على صدى لهذه الآراء عند عبد الله العروي، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، البيضاء 1988، وأيضا الأصول الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية (بالفرنسية) مرجع سابق، ومحمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي، المركز الثقافي العربي، البيضاء 1991. ص 18، كذلك عند :

Bertrand Badie, les deux états : pouvoir et société en terre de l'Islam.Eds. Fayard. Paris 1986, et culture et politique. Eds Economica. 1995 Paris, Claude Palazzoli, le Maroc politique Eds . Sindibad Paris 1974 et M.Flory et Mantran, les régimes politiques des pays arabes-Themis. P.U.F. 1968. Paris.

(67) Claude Palazzoli, Le Maroc politique. op.cit.P.20

(68) Yadh Ben Achour, La construction historique du fait constitutionnel dans les pays arabes. in La suprématie de La constitution, ouvrage collectif. Les éditions Toubkal 1987 Casa P.207.

(69) Bertrand Badie, Les deux états.. op, cit. P. 124

(70) كثيرا ما يتم الاستشهاد بالحديث النبوي «من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية» انظر نص بيعة وادي الذهب محمد معتصم، الحياة السياسية، م.س.، هامش، 48.

(71) Mohamed Ghomari, Les institutions politiques. Les éditions maghrebines 1988. Casa. P.30

(72) Bertrand Badie, Culture et politique. op.cit.P.106

الواقع أن هنالك اختلافا واضحا بين المؤلفين العرب والأجانب حول هذه النقطة، فعلى حين لا يميز هؤلاء الأخيرين بين الإسلام كواقع سوسيولوجي ثقافي يضم كل السلوكات والتصورات السائدة والموجودة في الدول الإسلامية، بغض النظر عن تطابق هذه السلوكات مع الأصول الإسلامية الأولى، وبالخصوص القرآن والسنة، يميل الباحثون العرب إلى التمييز بين الإسلام كمشروع ديني واجتماعي وسياسي لم يتحقق بعد، وبين الإسلام كتغطية إيديولوجية لمجموعة من الممارسات، حيث يميزون بين الدولة الشرعية وهي التي تحاول تطبيق الشرع، والدولة الإسلامية وهي التي تطبق كل ما جاء به الإسلام، ودولة الإسلام أو دولة المسلمين، وهي التي تقام فيها شعائر الإسلام ويعيش فيها مسلمون مؤمنون (عبد الله العروي، مفهوم الدولة). وعلى العموم فإن الواقع التاريخي يظهر بأن الفكر السياسي الإسلامي ظل يتأرجح بين طوبى (طوباوية) الفقهاء التي تجاهلت كل نظرية موضوعية حول الدولة وتمسكت بنموذج إسلامي صرف لم يتحقق أبدا، والدولة الفعلية التي وجدت في بلاد الإسلام. العروي، نفس المرجع ص 141.

(73) Bertrand Badie, Les deux états... op.cit P.64

(74) Bertrand Badie, Culture et politique... op.cit. P.108

(75) J.Theis cité par J.Robert. La monarchie Marocaine. op.cit. P.119

(76) رفض المجلس الأعلى مراقبة أعمال العاهل المغربي في المجال الإداري باعتبار أن سلطات الملك تشكل وحدة لا يمكن تجزيئها:

Elkebir Fikri, Le parlement marocain et les finances de l'Etat. Eds. Afrique-Orient. 1988. Casablanca P181.

(77) Ahmed Alaoui, cité par Michel Rousset, Changements institutionnels et équilibre des forces politiques au Maroc : un essai d'interprétation. in Annuaire de l'Afrique du Nord. 1977. C.N.R.S. Paris. P.206.

(78) إن عدم وجود طبقة بورجوازية قوية ومستقلة في المغرب لا يعني أبدا أنه لا وجود للثروات الضخمة في البلاد، هذه الثروات التي تم تجميعها في مختلف القطاعات الإنتاجية. إن غياب البورجوازية هنا هو بالمعنى الأصلي للكلمة، أي كطبقة من المقاولين الذين يعملون بواسطة المبادرة الحرة على خلق الثروات وإحداث مناصب شغل.

(79) A.Saaf, Vers la décrépitude de l'Etat... op.cit. P.88

(80) Rémy Leveau, Stabilité du pouvoir monarchique et financement de la dette. in Maghreb- Machrek n 118 oct. 1987 P.7

(81) Mochel Rousset, Le rôle du ministère de l'interieur et sa place au sein de l'administration marocaine in Pouvoir et administration au Maghreb.. Eds. C.N.R.S. 1975. Paris P.87

(82) Driss Basri, L'administration territoriale op.cit PP 180-181

(83) المرجع السابق ص 113.

(84) المرجع السابق ص 218 .

(85) المرجع السابق ص 69.

(86) المرجع السابق ص 157.

(87) المرجع السابق ص 136.

(88) «يراد بعبارة "رجل السلطة" الموظفون المنتمون على مستوى التسلسل الإداري لوزير الداخلية. ورجل السلطة هو الذي يتوفر على الامتيازات العامة المخولة للقوة العمومية ويتولى تنسيق عمل الإدارات التقنية الأخرى باعتباره الممثل الوحيد للسلطة التنفيذية ضمن الحدود الترابية للدوائر الإدارية. ويدخل في رجال السلطة العامل والكاتب العام للعمالة أو الإقليم ورئيس الدائرة ورئيس المقاطعة الحضرية (الباشا) ورئيس المقاطعة القروية (القائد) كما يدخل في أعدادهم بدرجة أدنى الخليفة الحضري، والخليفة القروي» إدريس البصري، رجل السلطة، المطبعة الملكية 1976، الرباط، ص 14.

(89) Driss Basri, L'administration... PP-121-122

(90) جاء ذلك في خطاب ملكي أورده إدريس البصري، المرجع السابق ص 118.

(91) المرجع السابق ص 121.

(92) المرجع السابق ص 136.

(93) إن أحزاب المعارضة تذهب إلى حد القول بأن وزارة الداخلية تتدخل بقوة لرسم الخريطة السياسية المغربية حسب رغبتها وذلك بالعمل على خلق تنظيمات حزبية ونقابية غير تمثيلية من أجل تشويش العمل السياسي.

(94) Driss Basri, L'administration.... P. P182

(95) Khalid Nassiri, le parlement sur le creneau de la production législative, quantitative. in L'expérience parlementaire au Maroc. Eds. Toubkal 1985. Casa P.120

(96) يتكون مجلس النواب المغربي من 12 لجنة Ahmed Belhaj, Le parlement marocain (1977-1983) Eds. La porte 1984 Rabat. P.86

(97) Pierre Lalumire, Les finances publiques. eds. A. Colin 1983, Paris P42.

(98) يمكن لأي نائب أن يحضر أشغال أية لجنة برلمانية ولو لم ينتم إليها شرط ألا يشارك في التصويت :

Ahmed Belhaj, Le parlement.... op.cit. p.86

(99) A.Fikri, Le parlement marocain, et les finances... op. cit. P.11

(100) المرجع السابق ص 17.

(101) الفصل 50 من دستور 1972 ومن دستور 1992

(102) في هذا الصدد يورد عبد الكبير فكري في كتابه حول البرلمان خطابا لرئيس الغرفة الوطنية الفرنسية (البرلمان) في جلسة 29 أكتوبر 1959 قال فيه : «سنشرع الآن في مناقشة الميزانية وستكون مناقشة عسيرة... إذ يوجد داخل القاعة 400 أو 500 نائبا من ضمنهم 30 أو 40 أو 50 مختصا.. لهذا فأنا أطلب من 200 أو 300 نائبا الآخرين أن يلتزموا الصمت التام!» المرجع السابق ص 13.

103) المرجع السابق ص 55.

104) المرجع السابق ص 58.

105) لمرجع السابق ص 63.

106) المرجع السابق ص 70.

(107) المرجع السابق ص 65.

(108) المرجع السابق ص 66.

109) المرجع السابق ص 68.

(110) المرجع السابق ص 74.

(111) المرجع السابق ص 83.

(112) الفصل 104 من مشروع القانون الداخلي لمجلس النواب :

A. Belhaj, Le parlement marocain. op. cit P.251

(113) A.Fikri, Le parlement.... op. cit. P. 126

(114) المرجع السابق ص 131.

(115) A. Belhaj, Le parlement ... P. 264

(116) المرجع السابق، الصفحة نفسها .

(117) Mustapha Sehini, Le bilan législatif de la chambre des représentatnts (1977-1983) in L'expérience parlementaire op.cit. P. 150.

(118) رسالة الأمة 14 يونيو 1993

(119) A. Fikri, Le parlement... op. cit. P. 140

(120) محمد معتصم، تأملات في ممارسة برلمان 1977- 1983 للأسئلة كأداة لمراقبة الحكومة، ضمن التجربة البرلمانية المغربية، كتاب جماعي، توبقال 1985، البيضاء ص 41.

(121) المرجع السابق ص 45.

(122) المرجع السابق ص 30.

(123) A.Belhaj, Le parlement... op. cit. P. 261

(124) المرجع السابق الصفحة نفسها .

(125) محمد معتصم، تأملات... مرجع سابق ص 34.

126) A. Belhaj, Le parlement... P. 250

(127) Khalid Naciri, Le parlemnt sur le créneau.. op. cit. P. 120

(128) المرجع السابق الصفحة نفسها.

129) يمكن للحكومة المطالبة بالتصويت المحصور، وذلك لمنع كل التعديلات التي يتقدم بها النواب.

(130) Khalid Naciri, op. cit. P. 121

(131) A Claisse, Le parlement imaginaire. in l'expérience parlementaire op. cit P. 57.

الفصل الثاني

الهيئات السياسية ومرشحوها

كان من المفروض أن تعقد أول دورة برلمانية للمجلس التشريعي الجديد في أكتوبر 1992، كما عبر عن ذلك العاهل المغربي، إلا أن صعوبة النقاش حول القوانين الانتخابية وطلب التحكيم الملكي من طرف أحزاب المعارضة والاستفتاء على الدستور الذي لم يجر إلا في خريف 1992 أظهر صعوبة تحقيق ذلك، لهذا تم الحديث عن تاريخ 27 نونبر 1992 كموعد جديد لإجراء الانتخابات التشريعية، غير أنه لم يكن بالإمكان الالتزام بهذا التاريخ، فأعلن رسميا عن تاريخ 30 أبريل 1993 كموعد لهذه الانتخابات. إلا أن تأييد محكمة الاستئناف للحكم الابتدائي في قضية نوبير الأموي أدى إلى قطيعة مؤقتة بين أحزاب المعارضة والحكومة، حيث أعلنت هذه الأحزاب في بداية شهر فبراير 1993 عن مقاطعتها لأشغال اللجنة الوطنية للسهر على الانتخابات مما أصبح يعني مرة أخرى تأجيل الانتخابات إلى موعد آخر. وفي خطبة بمناسبة حفل الولاء في 27 مارس من نفس السنة أعلن العاهل المغربي عن تنظيم الانتخابات التشريعية يوم 25 يونيو 1993، كما دعا إلى ضرورة الاستجابة لمطالب الأحزاب المعارضة المتعلقة بتجديد اللوائح الانتخابية وإعادة طبع بطائق الناخبين. وكان ذلك مناسبة لاستئناف الحوار بين الحكومة والمعارضة حول كل الإجراءات المتعلقة بالانتخابات القادمة، إذ بعث رؤساء الأحزاب الأربعة المعارضة رسالة إلى وزير الداخلية يعلنون فيها عن ترحيبهم بالقرارات الملكية، الشيء الذي شكل إعلانا عن موافقتهم على المشاركة في الانتخابات التشريعية[1] .

ويبدو أن هذه العملية – أي التأجيل المستمر لموعد الانتخابات– أصبحت من الثوابت الأساسية للمارسة السياسية في المغرب. إذ تعودت الأحزاب السياسية – المعارضة على وجه الخصوص– بمناسبة حلول موعد إجراء الانتخابات على

الدخول في عمليات "مد وجزر" مع الحكومة، ملوحة في كل مرة بإمكانية مقاطعة الانتخابات، ومستغلة حرص السلطة على مشاركتها من أجل انتزاع أكبر قدر ممكن من "المكاسب والامتيازات"، ممارسة بذلك حملة انتخابية سابقة لأوانها، تحاول أن تظهر من خلالها عدم وجود أي تواطئ مع السلطة، وإمكانية فسخ التوافق السياسي القائم منذ سنة 1974 في أية لحظة من اللحظات.

I - الأحزاب المشاركة في الانتخابات

1- الأحزاب البرلمانية المعارضة :

– الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية :

مر الاتحاد الاشتراكي في تاريخه القصير نسبيا بمرحلتين أساسيتين: المرحلة الأولى ابتدأت مع نهاية سنة 1958 وبداية 1959 حين قرر بعض قادة حزب الاستقلال الانفصال عن الجناح الرئيسي في الحزب الذي كان يمثله كل من علال الفاسي واليزيدي وبلافريج. وبالفعل تمكن عبد الله ابراهيم وعبد الرحيم بوعبيد والمهدي بن بركة بالخصوص من إنشاء الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وقد اعتمد هؤلاء في حركتهم الانشقاقية هذه على دعم الاتحاد المغربي للشغل بزعامة المحجوب بن الصديق، الذي انضم جل أعضائه إلى الحزب الجديد، كما اعتمدوا على قدماء رجال المقاومة وجيش التحرير. وإذا كان الانفصال عن حزب الاستقلال يعود في الأصل إلى خلافات تنظيمية واستراتيجية تتعلق بهيكلة الحزب وأسلوب التعامل مع السلطة، فإن مسيرة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والمصاعب التي اعترضته من طرف السلطة فيما بعد جعلته يجذر مواقفه. فبعد إقالة حكومة عبد الله ابراهيم سنة 1960حصل تغير نوعي في علاقة الحزب مع السلطة، إذ انتقل من استراتيجية التعاون مع النظام والمشاركة في المؤسسات إلى استراتيجية الرفض والتغيير (عدم التصويت على دستور 62 على سبيل المثال). وأصبح الطابع الثوري للحزب أكثر حضورا سواء في مواقفه أو في منشوراته. كما أصبح يلتصق شيئا فشيئا بالإرث الماركسي. فالمذكرة التنظيمية الداخلية الخاصة ب الحزب لسنة 1965 مثلا أعلنت عن تمسك الحزب بالاشتراكية العلمية[2] .

إلا أن توجه الحزب الجديد اعترضته عدة صعوبات وعراقيل. فبعد فشل التجربة البرلمانية الأولى وقرار عاهل البلاد حل البرلمان وإعلان حالة الاستثناء، دخل الحزب في مرحلة عصيبة، إذ أصبحت آفاق العمل مغلقة وتبنى بعض أعضائه سياسة ثورية متشددة أدت إلى الملاحقة المستمرة للسلطة لقيادة الحزب، وأصبح عدد كبير من قادة الحزب وأطره يحاكمون بتهم تتعلق بأمن الدولة وقلب نظام الحكم، مما دفع الحزب إلى العمل في جو يميل إلى السرية وأبعد المناضلين عنه خوفا من بطش السلطة وملاحقتها.

ومما زاد من مصاعب الحزب حدة الصراعات الداخلية التي كان يعرفها باستمرار. فكما سبقت الإشارة كانت قيادة الحزب تتكون من عناصر نقابية تنتمي إلى الاتحاد المغربي للشغل، وعناصر حزبية يقودها المهدي بن بركة وعبد الرحيم بوعبيد. وعلى حين كان هذين الأخيرين يفضلان استخدام المعارك النقابية من أجل تصعيد الجو السياسي والضغط على النظام واستعمال الإضرابات كسلاح سياسي، تبنى المحجوب بن الصديق زعيم النقابة خطا مختلفا يرى ضرورة حياد النقابة وابتعادها عن النضالات السياسية، أو إذا اقتضى الحال أن تكون البرامج السياسية للحزب من تدبير وإيحاء النقابة. ومما لاشك فيه أن موقف الاتحاد المغربي للشغل هذا كان بفعل ضغط السلطة التي كانت تستعمل سلاح الامتيازات المالية الممنوحة للمركزية في شكل نظام المداومين، لإبعاد الجناح النقابي عن الجناح السياسي داخل الحزب[3].

أما المرحلة الثانية التي شهدها الحزب فتبتدئ في يوليوز 1972 حين اجتمعت مجموعة من الأطر والأعضاء السابقين في اللجنة الإدارية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية في الرباط وقررت وضع حد للوضعية التي يوجد عليها الحزب. وفي يناير 1975 انعقد المؤتمر الاستثنائي لما سمي بالاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والذي انضم إليه عدد كبير من أطر ومناضلي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والذين أبدوا رغبتهم في معاودة النشاط الحزبي بأسلوب جديد. وقد حدد هذا المؤتمر الاستثنائي التوجهات الإيديولوجية للحزب كالتالي :

– الهدف من البناء الاشتراكي هو بناء مجتمع اشتراكي أساسه الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والتبادل،

– الاتحاد الاشتراكي في نظرته لطرق البناء الاشتراكي ونوعية المجتمع الذي يطمح لبنائه لا يقبل الخضوع للنماذج المجردة ولا يقلد التجارب الأجنبية، ولا

تحدد هويته الإيديولوجية استنادا لاختيار التجارب، ولكنها تخضع لواقع المجتمع المغربي،

- اعتماد الاتحاد الاشتراكي للاشتراكية العلمية كمنهج للتحليل والدرس لا يتنافى مع التقاليد والقيم الثورية والتقدمية للحضارة العربية والإسلامية البحتة بل يشكل تكاملا معها[4].

وقد كان من نتائج ذلك أن حصل تحول كبير في توجه الحزب، حيث تم التخلي عن جزء من إرث المهدي بن بركة سواء على الصعيد السياسي أو الإيديولوجي أو التنظيمي. وأصبح يتطلع إلى تحقيق الاشتراكية بواسطة الديمقراطية. إلا أنه مع مرور الوقت، كلما تحددت بدقة هذه التحولات كلما اندمج الحزب الجديد بشكل كبير في النظام السياسي الذي أصبح يشكل أحد أقطابه وهكذا أخذ الحزب يناضل كباقي الأحزاب من أجل الوصول إلى السلطة. وقد أكسبه هذا التحول مصداقية كبرى لدى السلطة، ولكنه أفقده قتاليته وثوريته داخل المجتمع. ونتيجة لذلك أصبح الحزب عرضة لمجموعة من الضغوطات التي تستهدف التأثير على سلوكه. فمن جهة ترغب القيادة السياسية للحزب في ترسيخ التوجه الديمقراطي القائم على التعاون مع النظام من أجل الحصول على المزيد من "المكتسبات". ومن جهة أخرى تضغط القواعد التي ترغب في تبني الحزب لسياسة متشددة تجاه السلطة، من أجل استمالة أكبر عدد من المناضلين. وقد انتهى الوضع إلى الانفجار سنة 1983 حين تمرد بعض أطر الحزب على الخط السياسي للقيادة وطالبوا بمقاطعة الانتخابات الجماعية والتشريعية التي يسهر عليها النظام. إلا أن هذا التيار المتشدد لم يستطع استقطاب عدد كبير من المناضلين والأطر. فمن ضمن 75 عضوا الذين كانت تتشكل منهم اللجنة الوطنية للحزب سنة 1983، اختار 11 عضوا منهم فقط يقودهم أحمد ابن جلون وعبد الرحمن بن عمور معارضة المكتب السياسي في اختياراته الستراتيجية. وقد تم طرد المعارضين من الحزب، إلا أنهم حاصروا مقر الاتحاد الاشتراكي يوم انعقاد اجتماع اللجنة المركزية في ماي 1983 مما أدى إلى تدخل رجال الأمن واعتقال المنشقين[5].

ومن جهة أخرى أدرك الاتحاد الاشتراكي بعد إنشائه أن وجود مركزية نقابية تساند مواقفه السياسية وتشكل وسيلة ضغط من أجل إسماع صوت الحزب ضرورة أساسية لاستمرار هذا الأخير وفرض وجوده.

وهكذا ظهرت على الساحة ابتداء من سنة 1978 الكونفدرالية الديمقراطية للشغل التي يقودها أعضاء نشطون في قيادة الحزب. وبذلك تمكن الاتحاد الاشتراكي من تحقيق أمنية قديمة لم يتيسر للاتحاد الوطني تحقيقها وهي التوفر على دعم جماهيري تؤطره مركزية نقابية تمثيلية. وبالفعل فقد شكل ظهور الكنفدرالية حدثا مهما في الساحة النقابية والسياسية المغربية، حيث عملت منذ البداية على شن مجموعة من المعارك والدعوة إلى الإضراب من أجل إظهار القوة التي يتمتع بها الحزب.

ولكن مع تطور الوقت، وبفعل أن الانخراط النقابي ليس مشروطا بالانخراط السياسي، التحق بالمركزية النقابية عدد لا بأس به من المناضلين النقابيين الذين وإن كانوا ذوي حساسية يسارية فإنهم لا يتبنون تماما أطروحات الاتحاد الاشتراكي كما هو الشأن بالنسبة للنقابيين المنتمين إلى منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، بل إن عددا لا بأس به من النقابيين الإسلاميين قد تمكنوا أيضا من الالتحاق بالمركزية. وهكذا أصبح من الضروري الأخذ بعين الاعتبار المواقف السياسية لكل النقابيين فيما يخص القرارات المهمة. ودون أن يفقد الاتحاد الاشتراكي سيطرته نهائيا على الكونفدرالية، فإنه أخذت تلوح في الأفق بعض مؤشرات الاختلاف بين القيادة السياسية والقيادة النقابية. وإذا كان الصراع الذي عرفه الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في السابق بين الجناح النقابي والجناح السياسي قد امتاز بالنزعة المحايدة وأحيانا المحافظة للنقابيين وتملصهم من المواجهة السياسية مع السلطة، في حين كان القادة السياسيون يميلون إلى التصعيد من أجل إخراج الحزب من وضعية الركود التي حوصر فيها، فإن الوضعية الحالية داخل الاتحاد الاشتراكي تعرف قلبا للمواقع إذ يميل قادة الحزب إلى تبني خط سياسي معتدل يقوم على التعاون مع السلطة على أساس الارتكاز على الوسائل الديمقراطية، الانتخابات بالأساس، من أجل الوصول إلى مواقع المسؤولية، بينما يعيب الجناح النقابي على هؤلاء القادة مواقفهم هذه ويرى أنها تنم عن نوع من التواطئ المستتر بين هذه القيادة والسلطة السياسية بغية الحفاظ على الوضعية الراهنة، وينادي بضرورة تصعيد المواجهة بشن الإضرابات من أجل فرض حوار جاد مع السلطة. وغير خاف أن موقف الكونفدرالية هذا يجد صدى واسعا عند عدد كبير من أعضاء الحزب خصوصا منهم أولئك الذين ينتمون إلى الفئات الاجتماعية المتضررة.

وقد تجسدت هذه المواجهة بين التيارين داخل الحزب (التيار النقابي والتيار السياسي) في المؤتمر الخامس للحزب المنعقد ما بين 30 مارس و2 أبريل 1989. ففي تدخله أمام المؤتمر الخامس للحزب انتقد نوبير الأموي بشدة الفريق البرلماني الاتحادي وخطه السياسي الانتخابي الذي لم يؤد إلى أية نتائج ملموسة. وقد غادر عبد الرحيم بوعبيد القاعة خلال هذا التدخل تعبيرا عن عدم رضاه على موقف الكونفدرالية ممثلة في الأموي. ومع ذلك فقد تمكن الجناح السياسي من فرض توجيهاته على الحزب، خصوصا وأن عبد الرحيم بوعبيد كان يتمتع بوزن هام داخل الاتحاد الاشتراكي، حيث لم يخرج المؤتمر بأية توصية تمس المؤسسات السياسية القائمة واكتفى بالإشارة إلى تهميش البرلمان والحد من صلاحياته والتنديد بتزوير الانتخابات وإفساد العملية الديمقراطية مما رسخ التوجه السوسيو-ديمقراطي للحزب[6].

إن الاختلاف الحقيقي الموجود بين الحزب والسلطة السياسية تجسده الاختيارات الاقتصادية للحزب المناهضة للسياسة الرسمية في هذا المجال. فقد أدان تقرير المكتب السياسي في المؤتمر الخامس للحزب الذي ألقاه عبد الرحيم بوعبيد سياسة التقويم الهيكلي المتبعة من طرف المغرب ورأى أنها مسؤولة عن الوضعية الاجتماعية المتردية التي توجد فيها البلاد. وأكد بأن المغرب يكاد يكون الدولة الوحيدة في العالم التي تمتثل تماما لتوجيهات صندوق النقد الدولي، مما جعله يصفه ب (التلميذ النموذجي). وأوصى التقرير السياسي بإجراء إصلاح ضريبي يراعي التوزيع الحقيقي للثروات وترشيد النفقات العمومية، ودعا إلى تعزيز القطاع العام باعتباره المنشط الأساسي للاقتصاد الوطني ودعامة النمو في البلاد، وأعلن عن نية الحزب في الدفاع بكل قوة عن هذا القطاع في مواجهة تيار الخوصصة[7]

وقد شكل اختفاء عبد الرحيم بوعبيد في بداية سنة 1992 امتحانا عصيبا للحزب، لما كان يشكله من وزن وقوة داخل الحزب ولمقدرته الهائلة على توحيد الصفوف وتذويب الخلافات والدفاع المستميت عن الخط الديمقراطي البرلماني للحزب. وانحصر التنافس حول خلافته أساسا بين عضوين اثنين من أعضاء المكتب السياسي هما عبد الرحمن اليوسفي ومحمد اليازغي انتهت لصالح الأول لما يتمتع به من رصيد كاريزماتي هائل باعتباره أحد أعضاء المجلس الوطني للمقاومة، وباعتبار السنوات الوطلية التي قضاها في خدمة الحزب سواء داخل

المغرب أو خارجه حين اضطر إلى العيش في المنفى. وبالرغم من كونه لم يلتحق بالقيادة الحزبية الجديدة إلا في أوائل الثمانينات، فإنه احتفظ بشعبية كبيرة داخل الحزب. وقد حظي بالمساندة القوية لمحمد نوبير الأموي الذي نزل بكل ثقله من أجل اختياره كاتبا عاما للحزب، الشيء الذي أسهم في نوع من التقارب بين الخط السياسي والخط النقابي داخل الحزب.

وعلى خلاف كثير من الأحزاب اليسارية في العالم لم يشعر الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بأية ضرورة لمراجعة مواقفه الإيديولوجية بعد التراجع الهائل الذي عرفه المعسكر الاشتراكي، وهذا راجع أساسا لكون الحزب - وإن بدا لكثير من المثقفين يستند على نوع من الترقيع الإيديولوجي Le bricolage idéologique لصياغة مواقفه- لم يتبن أبدا بشكل قاطع ونهائي الإيديولوجية الماركسية وظل يلح خصوصا بعد المؤتمر الاستثنائي لسنة 1975 على ضرورة مراعاة خصوصية المجتمع المغربي، وعدم البحث عن نماذج جاهزة خارج البيئة المغربية.

- حزب الاستقلال

طرحت على حزب الاستقلال بعد إحراز المغرب على استقلاله عدة مشاكل كان لطريقة وأسلوب علاجها تأثير على مستقبله السياسي. أولى هذه المشاكل هي القضية الإيديولوجية. فخلال خوض أطر ومناضلي الحزب للمعركة السياسية من أجل الاستقلال، لم يكن لأحد منهم الوقت الكافي ولا الاستعداد الضروري للتفكير في التوجه الإيديولوجي للحزب سيما وأن هذا الأخير لم يتمكن من عقد أول مؤتمر له إلا مع بداية الاستقلال سنة 1955[8]. وبما أن الحزب كان يضم كل الشرائح الاجتماعية التي تبنت القضية الوطنية من بورجوازية تجارية وعمال وفلاحين وموظفين صغار وطلبة، فإن البحث عن إطار نظري إيديولوجي يستوعب ويعبئ كل هذه الفئات والطبقات الاجتماعية لم يكن أمرا هينا. وحين تأسس حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية من طرف ما يمكن تسميته بالجناح اليساري للحزب، وتأكيد زعماء الحزب الجديد على أن الخلاف الموجود بينهم وبين زعماء حزب الاستقلال هو أساسا خلاف إيديولوجي، عمل القادة الذين ظلوا مخلصين لحزب الاستقلال على بلورة إيديولوجية خاصة بالحزب. وانتهى الأمر إلى تبني ما يعبر عنه بالتعادلية، التي صاغ جانبها الاقتصادي أحد منظري الحزب عبد الحميد عواد. والتعادلية كما يدافع عنها

حزب الاستقلال تعني: تحقيق الاستقلال الاقتصادي من السيطرة الأجنبية سواء تمثلت في رؤوس الأموال أوالصناعات أو الديون،

- تحرير المواطن من الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي،
- القضاء على التخلف الفكري بالتعليم والتربية والثقافة. وعلى التخلف الاجتماعي بمناهضة الفقر عن طريق إتاحة فرص العمل،
- تشييد مجتمع بلا طبقات يتمتع بالعدالة الاجتماعية،
- رفع مستوى المعيشة للمواطنين،
- تمكينهم من الفرص المتكافئة في التعليم والعمل والسكن والصحة،
- اعتبار العمل رأسمال الشعب، وهو واجب وحق، لا يعفى المواطن من القيام به كواجب ولا تعفى الدولة من تمكينه منه كحق،
- تعادل الحواضر والبوادي في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية،
- إصلاح زراعي يعتمد على تمكين الفلاحين جميعهم من حقهم في ملكية الأرض وتطوير القرية لتصبح النواة الأولى لاستقرار الفلاحين في ظروف تضمن لهم طيبات الحياة ووسائلها الضرورية كالماء والكهرباء والمستوصف والمسجد،
- ضرورة تدخل الدولة في تنظيم الاقتصاد وتوجيه موارده حتى لا تطغى الرأسمالية على قوة العمل[9] .

وليس من الضروري أن يكون المطلع على هذا البرنامج رجل اقتصاد ليكتشف بأن الأمر يتعلق بمجموعة من الأفكار العامة والقيم الاجتماعية التي تنادي بها كل الأحزاب أكثر منه برنامج واضح المعالم والتوجهات. ويمكن العثور على تفسير لذلك في كون حزب الاستقلال يقدم نفسه كحزب جماهيري يستقطب كل فئات المجتمع على مختلف مستوياتهم وتوجهاتهم، ومن تم فإنه حريص على ألا يبدو برنامجه وكأنه ينحاز إلى طبقة اجتماعية ضد أخرى.

وثاني المشاكل التي اعترضت الحزب بعد سنة 1956 هو التنافس على صعيد القيادة بين مختلف أطر وقادة الحزب وصعوبة التوصل إلى توافق يرضي الجميع. وقد أدى هذا إلى مغادرة عديد من الشخصيات القوية للحزب على غرار محمد الغزاوي الذي ساهم مساهمة فعالة وأساسية في تمويل الحزب أثناء فترة الحماية،

وأحمد بلافريج وأحمد باحنيني وادريس المحمدي.. الخ إضافة إلى كل الشخصيات السياسية التي فضلت الانضمام إلى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بعد إنشائه. وقد كان من نتائج ذلك إضعاف الحزب في مواجهة السلطة، وظهوره بمظهر حزب عادي يتصارع على المواقع السياسية الأمامية إلى جانب أحزاب سياسية أخرى، كما كان من نتائج ذلك إحكام قبضة القيادة بزعامة علال الفاسي على سير وتنظيم الحزب، خصوصا بواسطة نظام المفتشين الذين تعينهم القيادة في مختلف الأقاليم والجهات، والذي كان الخلاف حول طرق تعيينهم أحد أسباب القطيعة بين المهدي بن بركة والزعامة التقليدية للحزب.

وإذا كان الحزب قد حرص في كل المناسبات على إظهار تشبته بمؤسسة الملكية، فإن هذا لم يمنع أن تشوب علاقته مع السلطة الحاكمة عدة مشاكل وصعوبات انتهت سنة 1963 إلى التحاق الحزب بجناح المعارضة رفقة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وكانت الانتخابات التي نظمت سنتي 1976 و1977 مناسبة لإعادة ربط الاتصال بين السلطة والحزب، حيث سيحصل الحزب على ثمان حقائب وزارية في الحكومة التي ترأسها أحمد عصمان، بعد أن تمكن من الحصول على حوالي 50 مقعدا في مجلس النواب، وبذلك أصبح يشكل أحد أطراف الإئتلاف الحكومي المكون آنذاك من التجمع الوطني للأحرار والحركة الشعبية. وإذا كان الحزب قد تمكن من ضخ دماء جديدة في شبكة علاقاته الزبونية بفضل المناصب التي أصبح يتحكم فيها من خلال الوزارات التي يراقبها، فإن الحصيلة العامة لمشاركة في هذه الحكومة الإئتلافية لم تكن لصالحه. إذ لم يستطع الحزب تطبيق برنامجه السياسي في جل القطاعات باستثناء قطاع التعليم الذي عمل فيه على تطبيق سياسة التعريب في كل أطوار التعليم الابتدائي والثانوي.

وشكلت الانتخابات الجماعية لسنة 1983 والتشريعية لسنة 1984 مناسبة للحزب ليعيد النظر في ستراتيجيته ويقيم حصيلة تعامله مع الحكم. وقد أدرك بعد التراجع المهول الذي عرفه في هذه الانتخابات -خصوصا التشريعية حيث حصل الاتحاد الاشتراكي على عدد من المقاعد يفوق العدد الذي حصل عليه في الانتخابات المباشرة- أن الحفاظ على قوة الحزب ومصداقيته يقتضي الابتعاد عن ممارسة الحكم، وهو ما قرره في السنة التشريعية الأولى لولاية 84-92 حيث انضم من جديد إلى صفوف المعارضة. ومنذ ذلك الوقت عاد الحزب إلى تبني خطاب

متشدد في مواجهة الحكومة والمسؤولين ولم يتوان عن التحالف مع باقي الأحزاب المعارضة من أجل رفع ملتمس رقابة ضد الحكومة.

كان مؤتمر الحزب الثاني عشر المنعقد في الرباط ما بين 19 و21 ماي 1989 مناسبة لاختبار قوة الحزب وتماسكه بعد التحاقه بالمعارضة، خصوصا وأن هذا المؤتمر ينعقد سبع سنوات بعد آخر مؤتمر(1982). وقد تميزت أشغال المؤتمر بانتخاب امحمد بوستة للمرة الرابعة على التوالي أمينا عاما للحزب، كما تميز بالعودة القوية لامحمد الدويري الذي كان قد قلص بشكل كبير من نشاطاته داخل الحزب منذ سنة 1985. وكان عدم استدعاء المؤتمر العام للحزب في وقته المحدد أحد الأسباب الرئيسية لتجميد نشاطه. وبانتخابه أمينا عاما مساعدا من طرف المؤتمر تمكن الحزب من تفادي وقوع خلافات عميقة داخل قيادته، مما قد يؤثر على مستقبله السياسي. وقد دعا امحمد الدويري، الذي شغل عدة مناصب وزارية[10] هامة منذ فجر الاستقلال منها وزارة الأشغال العمومية والاقتصاد والمالية والتجهيز والتخطيط، إلى انفتاح الحزب على الشباب وتشبيب القيادة والسماح للنساء باحتلال مناصب مسؤولية داخل الحزب، بالإضافة إلى ضرورة التشبث بالتعاليم الإسلامية، مختلفا بذلك مع امحمد بوستة الذي يفضل أن تكون الأجهزة القيادية ذات طابع احترافي، وأن يكون عدد أعضائها متقلصا، مع الاحتفاظ لرموز الحركة الوطنية بمواقع مهمة داخل الحزب[11] .

وقد طالب المؤتمر الثاني عشر بخلق لجنة مستقلة لمراقبة الانتخابات وتبني الاقتراع النسبي فيما يخص الانتخابات المحلية وإدانة عملية تزوير الانتخابات بالإضافة إلى إدانة خلق الجمعيات الجهوية الموجهة والمدعومة من طرف الإدارة. أما على المستوى الاقتصادي فقد أدان حزب الاستقلال، على غرار الاتحاد الاشتراكي، تطبيق الحكومة لتوجهات صندوق النقد الدولي التي يرى أن من شأنها إفقار شرائح عديدة من السكان، وطالب بنبذ السياسة الليبرالية في ما يخص الاستيراد وضرورة حماية عدة قطاعات اقتصادية وطنية ورفع الحقوق الجمركية. كما دعا المؤتمر الحكومة إلى العمل على إعادة جدولة ديون المغرب والمطالبة بفتح أسواق الدول الكبرى أمام المنتوجات المغربية. أما عن دور الدولة في القطاع الاقتصادي فيرى المؤتمر أنه أساسي باعتبار ضعف الاقتصاد الوطني والقطاع الصناعي بالخصوص. النقطة الوحيدة التي يمكن أن نسجل فيها بعض الاختلاف بين حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي، من خلال أشغال مؤتمريهما

الأخيرين، تتعلق بالخوصصة، فبينما يرفضها الاتحاد الاشتراكي، يلح حزب الاستقلال على ضرورة الانتقاء الدقيق للمؤسسات المرشحة للخوصصة[12].

إلا أن أهم ما امتازت به أشغال هذا المؤتمر هي الإلحاح على الطابع الإسلامي للدولة، مما يعني عودة الحزب إلى ماضيه السلفي للاسترشاد به. وفي هذا الإطار طالب بخلق أبناك إسلامية مطابقة للشريعة الإسلامية وإدخال الزكاة في إطار الضرائب على الدخل وجعل يوم الجمعة يوم عطلة وأن يكون هنالك تطابق بين القوانين المعمول بها والشريعة الإسلامية[13]. وسيعمل الحزب بعد المؤتمر، على الاقتراب من الاتجاه الإسلامي في محاولة لضم عناصره إلى الحزب. وهكذا سيلقي امحمد الدويري خطابا يوم 13 فبراير 1990 يدعو فيه الطلبة الإسلاميين إلى الالتحاق بحزب الاستقلال، وقد توازى ذلك مع الإعلان عن حل جمعية العدل والإحسان من طرف السلطة يوم 16 يناير 1990[14]. كما أصدرت العصبة المغربية لحقوق الإنسان التي يترأسها المحامي محمد عبد الهادي القباب عضو اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال بيانات مساندة للطلبة الإسلاميين بعد تعرضهم لما أسمته بعمليات الخطف خلال سنة 1992، إضافة إلى ترؤس القباب لوفد من المحامين المغاربة الذين سافروا إلى الجزائر من أجل مؤازرة زعماء جبهة الإنقاذ الجزائرية أثناء محاكمتهم. كما قاد حزب الاستقلال عملية وطنية كبرى تستهدف منع بيع الخمور وتناولها، وقام بصياغة مذكرة في هذا الشأن عمل على جمع توقيعات عليها من طرف المواطنين في كل أنحاء المغرب.

إن محاولة الاقتراب من الاتجاه الإسلامي هذه يمكن فهمها من خلال الأصول المشتركة لكل من حزب الاستقلال والتيار الإسلامي، سيما وأن الحزب قد انطلق عند نشأته من الحركة السلفية وظل يتبنى أطروحاتها، كما يمكن فهمها انطلاقا من النجاح الكبير الذي عرفته جبهة الإنقاذ في الجزائر. غير أن مغازلة حزب الاستقلال للتيار الإسلامي توقفت عند هذا الحد ولم تنته إلى تقارب فعلي بين الاتجاهين. وكان تحالف الحزب مع أحزاب المعارضة داخل البرلمان وعدم ارتياح هذه الأحزاب للتعامل مع التيار الإسلامي، قد وضعه أمام خيارين: إما استقطاب الحركة الإسلامية وإدماجها داخل الحزب وفقدان الحلفاء المعارضين واستفزاز السلطة، أو التحالف يسارا مع أحزاب المعارضة والاكتفاء بالتذكير بتشبث الحزب بالتعاليم الإسلامية دون رغبة حقيقية في تبني الحركات الإسلامية. وقد انتهى الحزب أخيرا إلى اختيار الحل الثاني.

ويعتبر جل الملاحظين والباحثين أن حزب الاستقلال من أقوى التنظيمات السياسية في البلاد. وهذا لا يرجع إلى قوة مبادئه وصلابة أطروحاته التي يدافع عنها أو أهمية الفئات والطبقات الاجتماعية المنخرطة فيه، بقدر ما يرجع إلى قوته التنظيمية التي تعطي للمجالس القيادية سلطات واسعة في توجيه الحزب، بالإضافة إلى توفر حزب الاستقلال على هيئات موازية تغطي كل فضاءات المجتمع المدني. فهو حاضر على المستوى النقابي من خلال الاتحاد العام للشغالين بالمغرب وعلى المستوى الفلاحي من خلال الاتحاد العام للفلاحين، كما يسجل حضورا في القطاع التجاري بواسطة الاتحاد العام للتجارة والصناعة التقليدية والصيد البحري الذي يرأسه عبد الحق التازي عضو اللجنة التنفيذية، بالإضافة إلى رابطة المحامين ورابطة المهندسين ورابطة الأطباء والصيادلة، كما يتوفر على تنظيمات للشباب كالشبيبة الاستقلالية والاتحاد العام لطلبة المغرب، وتنظيمات خاصة بالمرأة وأخرى خاصة بالأطفال كجمعية التربية والتخييم ومنظمة الكشاف المغربي. وبذلك يستطيع الحزب أن يكون حاضرا، بدرجات متفاوتة في كل القطاعات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية في البلاد.

- حزب التقدم والاشتراكية :

يمكن القول بأن حزب التقدم والاشتراكية الذي يمثل القوى الشيوعية في المغرب[15] عانى كثيرا من أجل فرض موقعه داخل الساحة السياسية المغربية نظرا للرفض الذي قوبل به سواء من طرف السلطة الحاكمة أو من طرف الأحزاب السياسية المغربية. والواقع أن هنالك عدة عوامل ساهمت في خلق هذه الوضعية، منها على الخصوص أن الحزب الشيوعي المغربي قد تأسس من طرف مجموعة من المناضلين الفرنسيين المقيمين في المغرب في منتصف الأربعينات، ومع أن علي يعته قد أصبح ابتداء من سنة 1946 أمينه العام، فإنه - الحزب - ظل في اعتقاد الجميع حزبا للأجانب سواء تعلق الأمر بالأعضاء المنضوين تحته أو بالإيديولوجية التي يدافع عنها - الماركسية اللينينية- التي لم تستطع أن تجد لها صدى كبيرا داخل المجتمع المغربي. وبالرغم من حصول المغرب على استقلاله ونشر ظهير الحريات العامة الذي شرعن التعددية السياسية والحزبية، فإن الحزب الشيوعي المغربي لم يتمكن من أن يجد مكانه داخل الساحة السياسية، بل لم يتوان قادة الأحزاب الأخرى -الاستقلال بالخصوص- في التلميح بضعف وطنيته باعتبار عدم توقيع أي عضو من أعضائه على وثيقة المطالبة بالاستقلال.

غير أن أول محنة حقيقية ستعترض الحزب كانت سنة 1959 حين رفعت دعوى قضائية ضده بدعوى تعارض مبادئه مع الدين الإسلامي، دين الدولة[16]. وهكذا سيحظر الحزب وتتوقف صحافته. ومع ذلك ظل يراقب الحياة السياسية المغربية ويشارك في أنشطتها بشكل غير مباشر. وفي هذا الإطار طالب بانتخاب مجلس تأسيسي توكل إليه مهمة وضع دستور ديمقراطي، ووصف مشروع دستور 1962 بأنه رجعي لا يعمل سوى على شرعنة البنيات الاقتصادية والاجتماعية الموروثة عن الحماية. إنه في نظر الحزب المحظور دستور لا يؤسس الملكية الدستورية، بل "يد ستر" الملكية المطلقة[17].

وفي سنة 1968 سيحاول قادة الحزب المحظور الالتفاف على موقف السلطة بعقد مؤتمر عام للحزب تقرر فيه تغيير إسم الحزب، حيث أصبح يدعى بحزب "التحرر والاشتراكية". إلا أن السلطة سرعان ما عادت إلى حظر نشاطه واعتقال أمينه العام علي يعته وبعض قيادييه كشعيب الريفي واسماعيل العلوي [18]، وذلك بعد أن شارك وفد عن الحزب في مؤتمر الأحزاب الشيوعية المنعقد في موسكو سنة 1969 وإعلان الحزب في كلمته أمام المؤتمر عن تشبته بمبادئ الماركسية اللينينية.

ولن تنتهي مشاكل الحزب نسبيا مع السلطة إلا سنة 1974 حين عاد الحزب إلى مزاولة نشاطه السياسي تحت إسم " التقدم والاشتراكية". ويبدو أن سنوات الحظر قد أثرت بشكل قوي على الحزب وأكسبته نوعا من الحذر المبالغ فيه في التعامل مع القضايا السياسية. وقد توجت عودة الحزب بمشاركته في الانتخابات التشريعية لسنة 1977. إذ استطاع أمينه العام الحصول على مقعد داخل الغرفة التشريعية، تمكن بواسطته علي يعته، بفضل حضوره المنتظم ومشاركته المكثفة، من إسماع صوت حزبه. غير أن ذلك لوحده لم يكن كافيا ليكسب الحزب أعضاء أو ناخبين جددا، حيث أصبح عدد نوابه في برلمان 1984 إثنين فقط.

وخلال الولايتين البرلمانتين عمل الحزب داخل البرلمان على تنسيق مواقفه مع مواقف المعارضة وبالخصوص الاتحاد الاشتراكي إلا أن حزب التقدم والاشتراكية حرص في كل المناسبات على إظهار استقلاليته في اتخاذ القرارات مما أدى إلى وقوع الكثير من الخلافات بين قيادتي الحزبين. والفرق الأساسي بين الحزبين هو الفرق الموجود بين كل حزب "جماهيري" وحزب الطبقة العاملة. فالاتحاد الاشتراكي يعتبر نفسه حزبا جماهيريا يحمل مشروعا سياسيا واجتماعيا

واقتصاديا يمكن أن يرضي الأغلبية من المواطنين. أما حزب التقدم والاشتراكية، فقد ظل يقدم نفسه إلى حدود بداية التسعينات كحزب الطبقة العاملة مظهرا في نفس الوقت عداءا كبيرا لما يسميه بالبورجوازية الصغيرة التي ترتكز عليها الأحزاب الجماهيرية باعتبار غياب نظرتها الإجمالية للصراع الاجتماعي واستعدادها لتغيير مواقفها طبقا لمصالحها الآنية[19] .

وإذا كان حزب الاتحاد الاشتراكي لم يتأثر كثيرا بسقوط المعسكر الاشتراكي فإن حزب التقدم والاشتراكية على خلاف ذلك. قد أصيب بنوع من الخيبة من جراء ذلك. إلا أنه لم يفكر بتاتا في نبذ العمل السياسي وظل الحزب يعمل تحت نفس الإسم محاولا التخلص من إرثه الماركسي بكثير من الحذر، الشيء الذي لم يتم دون مشاكل. وقد تحاشى الحزب في نفس الوقت الدعوة إلى عقد مؤتمر عام للحزب لتحديد الاختيارات الإيديولوجية الجديدة، مؤجلا ذلك إلى ما بعد الانتخابات التشريعية لسنة 1993. وفي نفس الوقت دشنت صحافة الحزب وبالخصوص صحيفة Al Bayane، التي كان يرأس تحريرها ابن علي يعته المرحوم نذير مرحلة جديدة في العمل الصحفي والسياسي امتازت على الخصوص بخطاب جديد يعانق قضايا الحداثة والليبرالية الاقتصادية. كما تبنت الصحيفة موقفا يكاد يكون محايدا من الحكومة متحاشية الدخول في الجدال مع أعضائها حول أهم القضايا الاقتصادية والسياسية. وقد اعتبر ذلك من طرف الأحزاب الأخرى بمثابة محاولة للتقرب من السلطة.

وعلى العموم فإن الاختيار الجديد للحزب جعله يظهر بصورة جديدة الشيء الذي عكسه الإقبال الكبير على صحافة الحزب من طرف القراء، حيث تحتل صحيفة Al Bayane المرتبة الرابعة من حيث عدد المبيعات مقارنة مع كل الصحف الحزبية [20] .

وإذا كان إنشاء الكتلة الديمقراطية خلال سنة 1992 قد أعطى دما جديدا للمعارضة، وجعل حزب التقدم والاشتراكية يظهر كأحد مكوناتها الأساسية، فإن موقفه من الدستور، القاضي بالتصويت لصالحه، سرعان ما أفسد شهر العسل السياسي بين الحزب وباقي أحزاب المعارضة. ومما زاد من مشاكل الحزب قبل انطلاق الحملة الانتخابية الخاصة بالانتخابات التشريعية تدهور علاقاته مع المركزية النقابية للاتحاد المغربي للشغل.

لقد اختار حزب التقدم والاشتراكية منذ فجر الاستقلال مساندة المركزية النقابية مساندة مطلقة في نضالاتها ونَدد بكل محاولات النيل من الوحدة النقابية غير متردد في إدانة ظهور الاتحاد العام للشغالين بالمغرب التابع لحزب الاستقلال والكونفدرالية الديمقراطية للشغل في نهاية السبعينات. غير أن دفاعه عن الوحدة النقابية المتمثلة في نظره في الاتحاد المغربي للشغل لم يمنعه من توجيه بعض الانتقادات، بين الفينة والأخرى، إلى قيادة المركزية النقابية متهما إياها بالبيروقراطية. وخلال شهر أبريل 1993 ساءت العلاقة إلى حد كبير بين الحزب والنقابة، حيث أظهرت القيادة النقابية عدم ترحيبها بوصول بعض النقابيين المنتمين إلى الحزب إلى بعض مناصب المسؤولية داخل المركزية النقابية، وقد توج الصراع بين الجانبين بمواجهة عنيفة ودامية بين أنصار الحزب وأنصار الخط النقابي، كما حصل في الاتحاد الجهوي بالجديدة مثلا، لدرجة استدعت تدخل رجال الأمن. وقد ترسخت القطيعة بين الجانبين في احتفالات فاتح ماي 1993 إذ منع ممثلو الحزب من التظاهر تحت لواء المركزية النقابية وأحرقت صحف الحزب من طرف بعض النقابيين.

وعلى العموم فإن حزب التقدم والاشتراكية لم يعرف قط إقبالا كبيرا من طرف المواطنين، وهذا راجع بالأساس إلى الإيديولوجية الماركسية اللينينية التي ظلت غريبة على المجتمع المغربي ومنحصرة في أوساط جد ضيقة، كما يرجع إلى السياسة الغامضة التي تبناها الحزب بخصوص مختلف القضايا العربية ابتداء من القضية الفلسطينية إلى حرب الخليج. فقد اتسمت مواقفه بالكثير من الغموض والتناقض. إذ أيد الحرب العربية ضد إسرائيل سنة 1967 ولكنه وافق على القرار 242 حول القضية الفلسطينية والذي ينص على الاعتراف بدولة اسرائيل، وهو القرار الذي رفضته كل الدول العربية[21] . كما أدان الحزب الهجوم العراقي على الكويت وتردد كثيرا قبل أن يساند العراق بعد هجوم القوات الحليفة عليه.

وقد أدرك الحزب متأخرا سلبيات مواقفه، حيث أشار علي يعته في خطاب أمام اللجنة المركزية للحزب بعد الانتخابات الجماعية لأكتوبر 1992 إلى أن أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت الناخبين إلى عدم التصويت على مرشحيه هو موقفه من حرب الخليج.

– منظمة العمل الديمقراطي الشعبي :

تعتبر منظمة العمل الديمقراطي الشعبي الوريث الشرعي لأحد فصائل الحركة اليسارية المغربية التي ظهرت في نهاية الستينات. وكان للأحداث الطلابية التي عرفتها مجموعة من الدول الغربية والاشتراكية ابتداء من ربيع 1968 وما صاحب ذلك من إعادة النظر في مبادئ العمل السياسي، حيث أصبح الطلبة يبدون كفاعل أساسي في الحركة الثورية العالمية، أثر كبير عليها. هكذا ظهرت جماعات طلابية في المدن الجامعية المغربية تتبنى الأفكار الماركسية وتنادي بالتمرد على النظام ومقاطعة مؤسساته. وقد قادت هذه الحركة عناصر انفصلت عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحزب التحرر والاشتراكية، وركزت هذه الحركة اليسارية، التي كانت تتكون من فصيلين أساسيين مجموعة إلى الإمام ومجموعة 23 مارس، على العمل داخل أوساط الطلبة وتلاميذ الثانويات، وحاولت التوغل إلى الوسط العمالي والفلاحي، إلا أنها أخفقت في ذلك[22] . وأصبحت الحركة تشكل خطرا سياسيا على النظام حين تمكنت من الوصول إلى قيادة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب في بداية السبعينات وتبنت أطروحات مناهضة للوحدة الترابية المغربية. وقد عرضها موقفها هذا لحملة كبرى من الاعتقالات والمحاكمات، بينما اضطر بعض أعضائها إلى الهجرة إلى الخارج حيث استمروا في تنشيط الحركة. ومع ذلك تمكنت مجموعة 23 مارس التي تبنت موقفا إيجابيا من قضية الصحراء المغربية من الاستمرار في العمل في إطار السرية بتواطئ خفي مع السلطة، إلا أن نفوذها ظل منحصرا في الأوساط الطلابية، وتمكنت سنة 1979 من إصدار جريدتها "أنوال".

ثم تقدمت الحركة التي اختارت اسم "منظمة العمل الديمقراطي الشعبي" بطلب للحصول على ترخيص للعمل السياسي في 11 يناير 1983، وتمت الموافقة رسميا على طلبها في 4 ماي من نفس السنة[23] . وبينما اعتبر حصولها على الشرعية القانونية وعودة زعمائها وأطرها إلى المغرب من طرف بعض الملاحظين بمثابة انتصار لنضالات الحركة ورغبة السلطة السياسية في الانفتاح على كل التيارات السياسية العاملة في المغرب[24] ، اعتبر هذا الاعتراف من طرف البعض الآخر بمثابة محاولة لتدجين الحركة اليسارية الثورية المغربية عن طريق إشراكها في اللعبة السياسية كما يرسمها ولاة الأمر. ف"السلطة ما كان بمقدورها أن ترخص لنشاط (م.ع.د.ش) لو لم تكن على بينة من حدود عملها وأساليبها وغاياتها، بل

وعلى تقدير معقول لكل ذلك في نتائجه القريبة والبعيدة(...) إن الشرعية في مفهوم السلطة ليست أكثر من ضريبة سياسية مشروطة- بالاتفاق أو التراضي أو بأشياء أخرى لا علم لنا بها- على كل عمل تقدمي"[25] .

وفي منتصف عام 1983 مباشرة بعد الحصول على ترخيص السلطات عقدت المنظمة ندوة وطنية اشترك فيها 150 مندوبا يمثلون مختلف المستويات، وترأس أشغالها محمد بن سعيد أيت يدر الذي أصبح كاتبا عاما للمنظمة. وهو ينتمي إلى منطقة أكادير التي ولد فيها سنة 1926 وقد ساهم مساهمة فعالة في أعمال المقاومة الوطنية ضد الاحتلال الأجنبي الشيء الذي جعله يحظى بعد الاستقلال بالعضوية في المجلس الوطني للمقاومة إلى جانب علال الفاسي وعبد الرحمن اليوسفي وعبد الكريم الخطيب[26] . وعلى غرار أغلب أعضاء المقاومة المنضمين إلى حزب الاستقلال اختار العمل داخل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بعد تأسيسه. وكان من ضمن القياديين الذين توبعوا بتهم تتعلق بالمس بأمن الدولة، مما اضطره إلى مغادرة المغرب سنة 1962 وطلب اللجوء السياسي من الجزائر أولا ثم من فرنسا فيما بعد، حيث أقام إلى حدود سنة 1980، وبعدها عاد إلى المغرب بعد عفو ملكي. وقد عمل خلال إقامته في فرنسا على الابتعاد عن المواقف السياسية المتطرفة للحركة اليسارية المغربية (إلى الأمام) بالإعلان علانية عن مغربية الصحراء على صفحات المجلات الفرنسية (Jeune Afrique) مما سهل عودته إلى المغرب.

وقد حددت إحدى وثائق المنظمة أولويات عملها السياسي كالتالي: أولا: التضامن الأممي بين البلدان الاشتراكية وحركات التحرر الوطني والقوى الثورية للطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية ضد الأمبرالية والأنظمة الرجعية في العالم،

ثانيا : الانطلاق مبدئيا من أن التناقضات والتفاوتات في المصالح ممكنة بين الأطراف الثلاثة المكونة لجبهة الثورة العالمية بسبب تفاوت درجة النمو الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والشروط التاريخية والقومية لكل بلد. إلا أن هذا التناقض يجب ألا يخل بمبدأ التضامن في الصراع ضد الأمبريالية والرجعيات العالمية ويجب أن يحل ضمن قاعدة الوحدة والنقد،

ثالثا : في الشروط الراهنة للأنظمة العربية، وضعف القوى الثورية العربية يبقى التحالف مع الاتحاد السوفياتي - إضافة إلى أنه مبدإ جبهوي ضد

الأمبريالية- هو أيضا ضرورة قومية لضمان عوامل الصمود والمواجهة ضد العدو القومي الإسرائيلي- الأمريكي،

رابعا : دعم نضال حركات التحرر الوطني بلا قيد أو شرط، ودعم حق تقرير المصير للشعوب والقوميات المضطهدة، مع الحذر من المؤتمرات الأمبريالية والرجعية التي تسعى لاستعمال هذا المبدأ لإضعاف وتقسيم الوحدة فيما بين الشعوب،

خامسا : تعزيز سياسة التعايش السلمي والانفراج الدولي بما يخدم السلام العالمي، ولا يعيق من نمو نضال حركات التحرر الوطني[27] .

وأهم ما يمكن استخلاصه من برنامج المنظمة هذا أنها حاولت الجمع بين الاهتمام بالقضايا العربية من خلال تركيزها على الوحدة العربية ودعم اليسار العربي ملتقية في ذلك مع توجه الاتحاد الاشتراكي، وبين الانضمام إلى المنظومة الاشتراكية على المستوى الإيديولوجي بتبني الإرث الماركسي، واعتبار الاتحاد السوفياتي حليفا ستراتيجيا، وهو ما تلتقي فيه مع حزب التقدم والاشتراكية. وغني عن القول أن ظهور المنظمة على الساحة السياسية المغربية لم يستقبل بحفاوة كبرى من طرف الأحزاب المغربية، خصوصا المصنفة منها في إطار اليسار، بل لقد ذهب حزب التقدم والاشتراكية إلى اعتبار هذا الحدث عملا من شأنه أن يخلط الأوراق السياسية وأن يعمق من انقسامات المعارضة. وقد تناسى حزب يعته توجيه الدعوة إلى المنظمة لحضور أشغال مؤتمره، بينما استدعى حزب الاتحاد الدستوري وأعطى الكلمة لرئيسه ليخاطب المؤتمرين [28] . أما حزب الاتحاد الاشتراكي فقد انزعج بشكل أقل من ظهور المنظمة، وسرعان ما اختفى تدريجيا هذا الانزعاج بعد إعلان المنظمة عن نفسها كأحد فصائل الحركة التقدمية المغربية الذي يساند ويدعم نضالات الأحزاب الأخرى التي تتبنى اختيارات متقاربة. وقد ساهم اختيار نقابيي المنظمة الانضمام إلى الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بدل الاتحاد المغربي للشغل لخوض النضالات النقابية في التقريب أكثر بين الهيأتين السياسيتين.

- التحالف الانتخابي بين أحزاب المعارضة :

اعتبر تأسيس الكتلة الديمقراطية من طرف خمسة أحزاب معارضة هي حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي والاتحاد الوطني للقوات الشعبية والتقدم

والاشتراكية ومنظمة العمل خلال سنة 1992، خطوة مهمة نحو وحدة المعارضة. إلا أن التحالف لم يعمر طويلا بفعل اختلاف وجهات النظر إزاء أهم القضايا السياسية المطروحة. وكان حزب التقدم والاشتراكية أهم من أسهم في تفكيك هذا التحالف، حين أعلن عن تصويته بالإيجاب على الدستور قبل أن تعلن الأحزاب الأخرى عن مواقفها. وازداد المشكل تفاقما بمناسبة الانتخابات الجماعية حيث امتنع حزبان من الأحزاب الخمسة هما الاتحاد الوطني ومنظمة العمل، عن خوض الانتخابات، ليستمر التنسيق فقط بين حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي. إلا أن هذا التنسيق لم يذهب إلى حد تقديم مرشحين مشتركين للانتخابات الجماعية. ويبدو أن عدم الإقدام على ذلك كان تحت تأثير القواعد التي رفضت خطوة من هذا القبيل. وهذا ما اعترف به عبد الرحمن اليوسفي في أحد اجتماعاته مع اللجنة المركزية إذ قال بأن رفض القواعد للمرشحين المشتركين بين الحزبين في الانتخابات الجماعية يعتبر خطأ قاتلا، لأن ذلك كان سيمكن المعارضة من الحصول على عدد كبير من المقاعد والمجالس[29] .

ومع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية أصبحت الأحزاب الأربعة تفكر بشكل جدي في تقديم مرشحين مشتركين للانتخابات التشريعية. غير أن هذا الاقتراع ووجه بعائقين أساسيين: الأول يكمن في نمط الاقتراع الذي لا يساعد على تقديم مرشحين مشتركين، باعتبار أن كل حزب يستغل مناسبة الانتخابات ليحاول بسط نفوذه، وتوسيع دائرة تأثيره، وأن الترشيح المشترك يعني التركيز على الدوائر التي يتوفر فيها الحزب على وجود قوي وإهمال الدوائر الأخرى[30]. والعائق الثاني تمثل في رفض القواعد، أو على الأقل عدم حماسها لخوض تجربة من هذا النوع.

وقد برر كثير من المناضلين على الصعيد الجهوي موقفهم هذا بكونهم -ومنذ مدة طويلة- قد خاضوا مجموعة من الصراعات ضد الأحزاب التي أصبحت الآن حليفة، وبأنه ليس من السهل طي صفحة الماضي والتعاون مع خصوم الأمس بعقلية جديدة، وهو الأمر الذي حاولت قيادات الأحزاب التخفيف منه والتقليل من أهميته[31] .

وقد انتهت المحادثات بين أحزاب المعارضة إلى تقديم مرشحين مشتركين بين حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي: 113 مرشحا للحزب الأول و107 للحزب الثاني، على أن يقدم كل من حزب التقدم والاشتراكية ومنظمة العمل مرشحيهما

بشكل منفصل. وهو القرار الذي لم ينل رضا هذين الحزبين الأخيرين. فقد قال علي يعته معلقا على ذلك بأن حزبه قد قدم تنازلات كبرى من أجل إنجاح الترشيح المشترك، إلا أن كل ذلك لم يؤد إلى أية نتيجة، لأن الشروط الذاتية لم تنضج بعد: "قبل الشروع في المفاوضات، طلبنا باحترام مبدإ المساواة بين الأحزاب الأربعة ضمانا لنجاعة أعمالها وحفاظا على روح تماسكها. لكن اعتبارا منا للدور الذي يلعبه حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، اقتصرنا على المطالبة بخمسين دائرة لحزبنا (من مجموع 222 دائرة)، ثم عند رفض إخواننا تنازلنا إلى أربعين دائرة وتشبثنا بها. بينما لم يعترف لنا الإخوان في نهاية المطاف إلا بواحد وعشرين دائرة أغلبيتها الساحقة في جهات نائية، نفوذ حزبنا فيها محدود، وليس فيها تواجد لحلفائنا تقريبا(..) إن عدم توفقنا إنما هو فشل جزئي ذلك لأن الكتلة الديمقراطية ليس الهدف من خلقها هو خوض الانتخابات فقط، بل إن أهدافها وميادين عملها متعددة وغير موسمية وشاملة.."[32] وبذلك حاول حزب التقدم والاشتراكية، ورغم انزعاجه من تهميش حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي لدوره، عدم إظهار سخطه عليهما لكي لا يؤثر ذلك على التنسيق بين أحزاب المعارضة خلال الحملة الانتخابية.

أما منظمة العمل الديمقراطي فكانت تميل قبل حلول الانتخابات التشريعية إلى تشديد موقفها تجاه السلطة والمطالبة بضمانات كبرى حول نزاهة الانتخابات قبل الإعلان عن المشاركة، منها تخلي وزارة الداخلية عن الإشراف على الانتخابات. إلا أنها انتهت بتليين موقفها بعد مشاورات طويلة مع الأحزاب المعارضة الأخرى (الاستقلال، الاتحاد الاشتراكي). وقد أبدت المنظمة في نفس الوقت حماسا لخوض الانتخابات بمرشحين مشتركين واقترحت على الحزبين أن يتم ترشيح مناضلين ينتمون إليها في 13 % من الدوائر موزعة كالتالي: 19 مرشحا في المدن الكبرى التي تتواجد فيها المنظمة و7 مرشحين في المدن الصغرى و5 مرشحين في البوادي، أي مجموع 31 مرشحا.

إلا أن اقتراحات الحزبين جاءت مخيبة لآمال قيادة المنظمة حيث تم تخصيص عدد محدود من المقاعد كلها في المناطق القروية. وإذا كانت المنظمة لم تحتج كثيرا على عدد المقاعد التي خصصت لها، فإنها قد استاءت كثيرا من تخصيص دوائر قروية فقط لها، مع أن تواجدها في الوسط القروي جد محدود. وقد علقت صحيفة أنوال على ذلك قائلة: "إن منظمة العمل الديمقراطي الشعبي،

بالرغم من أنها تولي العمل الوحدوي أهمية قصوى، بالرغم من أنها قدمت تضحيات جساما في سبيل ذلك، وهي دائما مستعدة لذلك، إلا أنها لا تسمح بتحويل دورها إلى مجرد دور رمزي، أو في أحسن الأحوال طرف مساند لإخوته الكبار"[33] .

وإذا كانت أحزاب المعارضة قد أخفقت نسبيا في دخول الانتخابات التشريعية بمرشحين مشتركين بتوافق بين الأطراف الأربعة، فإنها على الأقل اتفقت على الالتزام بثلاثة نقط أساسية:

– الأولى تتعلق بصياغة برنامج شامل ومدقق لكافة الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والالتزام بما جاء فيه من إصلاحات ومقترحات.

– الثانية هي الدعوة إلى خوض الحملة الانتخابية التشريعية بأسلوب حضاري يقوم على مقارعة الأفكار السياسية والبدائل المطروحة والترفع عن السب والشتم واستعمال المال.

– والثالثة هي الالتزام بالحفاظ على العمل الوحدوي والتنسيق فيما بين الأحزاب الديمقراطية بعد الانتخابات داخل المجلس أو خارجه[34] . كما اتفقت الأحزاب الأربعة على عدم تقديم أي مرشح عنها في مواجهة الأمناء العامين للأحزاب المعارضة. وهكذا لم يتقدم أي مرشح ينتمي إلى المعارضة في مواجهة كل من بوستة واليازغي (لم يترشح اليوسفي) وعلي يعته ومحمد بن سعيد.

2- الأحزاب الموالية للحكومة :

– الاتحاد الدستوري :

تم تأسيس الاتحاد الدستوري في يناير 1983 من طرف المرحوم المعطي بوعبيد الذي كان يشغل وقتذاك منصب الوزير الأول. وللتذكير فإن بوعبيد من المناضلين القدامى في حزب الاستقلال حيث التحق به منذ سنة 1946. وقد اختار جناح الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بعد الانفصال. وكان أحد الوجوه القيادية للحزب الجديد إذ عرف بتعاطفه الكبير مع قيادة الاتحاد المغربي للشغل، إلا أنه بعد تفاقم المشاكل الداخلية داخل الحزب وسوء العلاقات مع النقابة اختار تجميد نشاطه نهائيا. وفي نهاية السبعينات سيصبح وزيرا للعدل. وبعد خلق التجمع الوطني للأحرار وشغور منصب الوزير الأول بعد قرار أحمد عصمان

التفرغ لشؤون الحزب ستستند الوزارة الأولي إليه حيث سيقود الإئتلاف الحكومي المكون آنذاك من حزب الاستقلال والحركة الشعبية والتجمع الوطني للأحرار.

لقد كانت السلطة تعقد آمالا كبرى على التجمع الوطني للأحرار، الذي ساهمت إسهاما فعالا في ظهوره، من أجل تزويدها بأغلبية برلمانية قوية، إلا أن الخلافات داخل الحزب التي توجت بظهور هيأة سياسية جديدة منشقة عن التجمع هي الحزب الوطني الديمقراطي، أظهر للسلطة هشاشة التجمع الوطني للأحرار، وأصبح التفكير يتجه نحو خلق تنظيم سياسي آخر يحل محله في منح الحكومة أغلبيتها. وسيقع الاختيار على المعطي بوعبيد للقيام بهذا الدور. وسيستعين في خلق الهيأة الجديدة بعدد كبير من المحامين الممارسين في مدينة الدار البيضاء، خصوصا وأنه سبق له أن انتخب نقيبا للمحامين في هذه المدينة أكثر من أربع مرات، كما سيستعين بعدد من النقابيين المنضوين تحت الاتحاد المغربي للشغل إضافة إلى بعض أساتذة كلية الحقوق في مدينة الدار البيضاء على وجه الخصوص، كما هو الشأن بالنسبة لكل من الطاهر المصمودي وعبد الرحمن أمالو[35] . كما أن بعض أعضاء الأحزاب الأخرى سيلتحقون بالحزب الجديد إذ رأوا في مساندة السلطة له دليلا على سخطها على أحزابها. ويتعلق الأمر أساسا بحزبي التجمع الوطني للأحرار والحزب الوطني الديمقراطي..

ولعل أهم ما ميز قيادة الاتحاد الدستوري عند تأسيسه أنها لم تكن تضم بالإضافة إلى المعطي بوعبيد، سوى وزير واحد هو عبد اللطيف السملالي وزير الشبيبة والرياضة آنذاك. أما باقي الأعضاء فلم يكن قد سبق لهم أن تحملوا أية مسؤولية حكومية، مما أظهرهم بمظهر الوجوه الجديدة والنظيفة. وقد ركز مؤسسو الحزب على أن ظهور الاتحاد الدستوري جاء لملء الفراغ السياسي ومنح البديل للشباب على وجه الخصوص، وإشراكه في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهو نفس الهدف الذي كان التجمع الوطني للأحرار قد أعلنه عند تأسيسه. وأقر المؤتمر التأسيسي للاتحاد الدستوري المنعقد في الدار البيضاء يومي 9 و10 أبريل 1983 إسم الحزب وأهدافه وأهمها:

- تعزيز النظام الملكي الدستوري في المغرب، والدفاع عنه بقيادة الحسن الثاني،
- تحرير الأراضي المغربية من الإسبان، واستعادة الصحراء المغربية في إطار استعادة الوحدة الترابية للمغرب،

– اتباع سياسة الاقتصاد الحر كاتجاه اقتصادي في البلاد،

– تنمية الدور الإقليمي والدولي للمغرب وتعزيزه. وقد ذهبت مقررات المؤتمر الأول للحزب المنعقد في أكتوبر 1985 في الدار البيضاء في نفس الاتجاه[36].

وقد تمكن الحزب من رئاسة عدد كبير من الجماعات القروية والحضرية بعد الانتخابات الجماعية لسنة 1983، كما تمكن من الحصول على 83 مقعدا في برلمان سنة 1984. وسيصاب الحزب بأول خيبة سياسية حين ستسند له فقط خمس حقائب وزارية في الحكومة التي شكلت بعد الانتخابات، وهي تهم وزارات تتحكم في نسبة ضئيلة من ميزانية الدولة، إذ يتعلق الأمر بوزارة الشبيبة والرياضة (ع. السملالي) ووزارة الصناعة التقليدية والشؤون الاجتماعية (محمد أبيض) ووزارة الصناعة والتجارة (الطاهر المصمودي ثم عبد الله الأزماني) ووزارة العلاقات مع البرلمان (عفيفي ثم عبد السلام بركة)، وأخيرا وزارة الشؤون الإدارية (عبد الرحيم بن عبد الجليل). وهذا يعني أن الحزب لم يتمكن من إرضاء طموحات الكثير من قادة الحزب الذين كانوا يأملون في الحصول على مناصب وزارية.

وقد أدرك المعطي بوعبيد أن مساندة حزبه اللامشروطة للحكومة يمكن أن تؤدي إلى هزيمة انتخابية في الانتخابات القادمة، فدشن الاتحاد الدستوري حملة مواجهة مع الحكومة ابتداء من أكتوبر 1987 بمناسبة عرض قانون المالية لسنة 1988. وكان هذا القانون يتضمن تعديلات لقانون الاستثمارات إلا أن رجال الأعمال ممثلين في الكونفدرالية العامة لرجال الأعمال المغاربة والجمعية المغربية للمصدرين ASMEX احتجوا كثيرا على التعديلات الجديدة. وسيتبنى الاتحاد الدستوري وجهة نظر رجال الأعمال ويحاول الدفاع عنها بقوة. غير أن هذا لا يعني بأن الحزب يعرف إقبالا كبيرا من طرف رجال الأعمال. بل على العكس، كثيرا ما عاب المعطي بوعبيد على هؤلاء ابتعادهم عن السياسة، وإنما يعني أن الحزب يحاول الظهور بمظهر المدافع عن التوجه الليبرالي انسجاما مع برنامجه، كما يعني أن مساندة الحزب للحكومة ليست مساندة لا مشروطة. وسيعمل الاتحاد الدستوري بالتنسيق مع أحزاب أخرى تنتمي إلى الأغلبية، على عرقلة أشغال مجلس النواب من أجل عدم التصويت على قانون الاستثمارات الجديد. ولم تنفرج الأزمة إلا بعد التحكيم الملكي في 18 دجنبر 1987 الذي تقرر

بموجبه تأجيل فحص القانون الجديد إلى دورة استثنائية تفتح يوم 12 دجنبر 1988.

ومع ذلك لا يمكن القول بأن لعبة شد الحبل بين الاتحاد الدستوري والحكومة قد انتهت بانتصاره. ذلك أن النص المصادق عليه في نهاية المطاف هو النص الأصلي لمشروع القانون موضوع الخلاف[37]. وهذا يظهر حدود مقاومة الحزب وحرصه على الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع الحكومة.

وسيعاود الاتحاد الدستوري نفس المحاولة خلال السنة الموالية حيث سيرفض التصويت على مشروع قانون يقضي بخلق مكتب الموانئ L'office des ports كما أظهر مخاوفه إزاء إحلال نظام الضريبة على القيمة المضافة، وانتقد بشدة بعض جوانب ميزانية 1989 [38] . غير أن أهم انتقاد وجهه الحزب للحكومة كان بمناسبة الإعلان عن الإصلاح الضريبي في بداية التسعينات. ففي اجتماع للمعطي بوعبيد مع رؤساء الجماعات ومنسقي الحزب هاجم الإصلاح الضريبي الذي تضمنه قانون المالية لسنة 1993، وقال بأن الحكومة قد سمحت لنفسها بسن نوع من التفتيش الشخصي لحياة الإنسان، وبما وفر لنفسه من وسائل. وهذا في اعتقاد المعطي بوعبيد، مس خطير بحرية الأشخاص، "إننا نقول بضرورة أداء الضرائب وأدائها كاملة وعلى الوجه الأحسن. ولكن البحث والتدقيق في مظاهر تطوير حياة الفرد، واجتهاده في تحسين ظروف عيشه وجلب الرفاه إلى حياته وحياة عائلته، فإن هذا نوع من التضييق على حياة الفرد"[39] .

ورغم حداثة الحزب فإنه تمكن من عقد مؤتمرين بالإضافة إلى المؤتمر التأسيسي في الفترة ما بين 1983 و1992. وقد عقد المؤتمر الثاني في الدار البيضاء بين 3 و4 يونيو 1989، وتم فيه إعادة انتخاب المعطي بوعبيد رئيسا للحزب. وألح المؤتمر على تشبث الحزب بالإسلام. وانتقد بشدة سياسة الحكومة القائمة على التدخل في الشؤون الاقتصادية، ورأى أنها تفرض نوعا من الفيودالية بمراقبتها للشركات العمومية، وأن تعدد هذه الشركات العمومية والعدد الهائل من البروقراطيين المرتبطين بها يؤدي إلى عجز عمومي وارتفاع مديونية الدولة وارتفاع حجم الضرائب. ومن هنا مطالبته بالخوصصة.

وبالرغم من أن الحزب قد تم تأسيسه في ظروف خاصة جعلته يستفيد من دعم الدولة من الناحية التنظيمية والمالية، وبالرغم من مراقبته لعدد كبير من الجماعات الحضرية والقروية، فإن إشعاعه ظل ضعيفا، ولم تلاق برامجه أي

صدى لها داخل مختلف فئات المجتمع باستثناء بعض فئات المقاولين ورجال الأعمال، وهذا ما يعكسه ضعف صحافته إذ أن الصحيفة التي يصدرها الحزب: "رسالة الأمة" لا تتمكن من بيع أكثر من ألف نسخة يوميا [40]، وهو ما يعني أن الصحيفة لا تقرأ حتى من طرف أعضاء الحزب أنفسهم. إذ أن عدد المستشارين التابعين للحزب خلال سنة 1985 البالغ 3300 مستشارا جماعيا يفوق عدد النسخ التي تباع من الجريدة!

والواقع أن ظهور الاتحاد الدستوري يتزامن مع بداية تدخل المؤسسات المالية الدولية في السياسة الاقتصادية للمغرب، فسنة 1983 التي عرفت ظهور الحزب هي نفس السنة التي عرفت بداية تطبيق سياسة التقويم الهيكلي الذي أوصت به هذه المؤسسات الدولية. وقد ارتأت السلطة أن خير وسيلة للدفاع عن هذا البرنامج هو خلق هيأة سياسية تدافع عنه وسط الجماهير لتبطل مفعول الاستياء العام الذي قد يصدر عن المواطنين نتيجة تطبيق هذه السياسة، ومن هنا تركيز الاتحاد الدستوري على ضرورة تخلي الدولة عن القطاع العام وانفتاح الاقتصاد المغربي على الاستثمارات الأجنبية، وهو ما كان يدعو إليه صندوق النقد الدولي. إلا أن الاتحاد الدستوري لم يتمكن من النجاح في القيام بهذا الدور. فإذا كان قد استطاع استقطاب أعضاء جدد من النخبة السياسية التي فتح لها آفاقا جديدة فإنه ظل بعيدا عن إقناع أغلبية فئات وطبقات المجتمع بأطروحته. لهذا فإن تطبيق سياسة التقويم الهيكلي سرعان ما أدت إلى انتفاضات واحتجاجات دامية في مختلف المدن المغربية في يناير 1984.

- التجمع الوطني للأحرار :

بعد فوز عدد كبير من المرشحين الأحرار في انتخابات 1977 قام بعض الوزراء بمبادرات لتجميعهم في بعض المناطق، كما هو الشأن مع أحمد العلوي في فاس، والطيب بن الشيخ في مكناس وأحمد رمزي في أگادير، وكان ذلك تمهيدا لتأسيس حزب جديد يساند الحكومة ويواجه المعارضة المشكلة آنذاك من نواب الاتحاد الاشتراكي. وقد عقد المؤتمر التأسيسي للحزب أيام 6-7-8 أكتوبر 1978 وعرف مشاركة 3500 مندوب وحوالي 4000 مشارك. وتميزت أشغال المؤتمر بانتخاب أحمد عصمان الوزير الأول آنذاك رئيسا لهذه الهيئة السياسية الجديدة التي أصبح اسمها: التجمع الوطني للأحرار. كما تم انتخاب المجلس الوطني المكون من 350 عضوا، منهم 141 نائبا برلمانيا وثلاثة منتخبين عن كل

إقليم أو عمالة و100 عضو تم اختيارهم من طرف المؤتمرين. وبعد ذلك قام هذا المجلس الوطني بدوره بانتخاب 61 عضوا يكونون اللجنة المركزية و15 عضوا يكونون اللجنة التنفيذية. وقد طرح اختيار هذه اللجنة الأخيرة صعوبات كبرى لارتفاع عدد الراغبين في الالتحاق بها [41] ، بالإضافة إلى ذلك حدد المؤتمر التأسيسي مبادئ الحزب، وهي مستمدة في الجزء الأكبر منها من الإرث الدوكولي، كما بلوره حزب التجمع من أجل الجمهورية الذي أنشأه جاك شيراك سنة 1976. وهكذا ألح برنامج الحزب على الوحدة الترابية والمصلحة العامة ومحاربة الفساد وتبني الروح النقدية والتضامنية. وقد هوجم الحزب عند ظهوره من طرف أحزاب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي والتقدم والاشتراكية واعتبرته ناديا من الوزراء الشيء الذي لا يخلو من صحة، إذ أن الأعضاء المؤسسين للحزب كانوا جميعا وزراء ممارسين أو كتاب دولة، كما هو الأمر مع حدو الشيكر (الذي انسحب بالمناسبة من الحركة الشعبية) وعبد الكامل الرغاي وبدر الدين السنوسي ومحمد أرسلان الجديدي وعبد القادر بن سليمان وأحمد العلوي.. وقد قاد هؤلاء الوزراء حملتهم الانتخابية بمناسبة انتخابات 1977 معتمدين على إنجازات المخطط الخماسي والإنجازات الحكومية بصفة عامة، وكانوا يتباهون بكل ما تحقق أثناء عملهم كمسؤولين حكوميين، وهذا راجع لكون حكومة عصمان المشكلة في بداية السبعينات قد تزامنت مع سنوات الانتعاش الاقتصادي الذي عرفه المغرب خلال سنوات 73 و74 و75 بفعل الارتفاع المفاجئ لأسعار الفوسفاط الشيء الذي مكن الدولة من الحصول على موارد مالية هائلة وغير متوقعة وإقدامها على التخطيط لمشروات اقتصادية كبرى.

وإذا كانت قيادة التجمع الوطني للأحرار تتشكل في غالبيتها من وزراء وكتاب دولة فهذا لا يعني أن الحزب لا يضم فئات وشرائح اجتماعية أخرى. وهكذا يمكن القول بأن الحزب كان يضم عند تأسيسه خمس مكونات أساسية: الفئة الأولى تتألف من رجال السياسة، أي كل أولئك الذين مارسوا مسؤولية وزارية في فترة من فترات حياتهم ويرغبون في معانقة العمل السياسي الحزبي، وكانوا يشكلون قطب الرحى داخل الحزب، إلا أنهم كانوا مثار العديد من الانتقادات من طرف الأعضاء الآخرين الذين كانوا يرون فيهم عائقا أمام ارتقائهم داخل الحزب.

الفئة الثانية تتكون من رجال الأعمال والصناعيين الذين يترأسون بعض الوحدات الصناعية الكبرى ويدافعون عن سياسة اقتصادية ليبرالية ويطالبون

بتخلي الدولة عن نشاطها الاقتصادي. إنهم مدينون لحكومة عصمان بانتعاشهم الاقتصادي الكبير، فقد مكنتهم سياسة المغربة التي طبقت ابتداء من سنة 1973 من اقتحام عالم الصناعة والدخول كشركاء مع المستثمرين الأجانب. لهذا يمكن أن نرى في التحاقهم بحزب عصمان محاولة لرد الجميل أكثر منه اقتناعا بضرورة العمل السياسي.

الفئة الثالثة يشكلها المزارعون الكبار الذين يرغبون من خلال التحاقهم بالحزب الجديد في الدفاع عن مصالحهم والتأثير على سياسة الحكومة في اتجاه مزيد من الدعم للقطاع الفلاحي عن طريق التجهيزات الكبرى (السدود) والقروض والتسهيلات المالية الأخرى، بالإضافة إلى الدفاع عن المنتوجات الفلاحية المصدرة إلى أوربا. وقد أظهرت هذه الفئة تأثيرها وقوتها داخل الحزب حين تمكنت من إقناع قيادة الحزب برفض إقرار الضريبة الفلاحية [42] .

الفئة الرابعة تتكون من أصحاب المهن الليبرالية الذين لا يشاركون بالضرورة باقي أعضاء الحزب أفكارهم وتصوراتهم السياسية إلا أن التحاقهم بالحزب قد يكون له أثر إيجابي على ممارستهم نظرا لشبكة العلاقات التي سيكتسبونها أو من أجل توجيه التشريع والسياسة الحكومية بغية انتزاع بعض المكتسبات للمهنة (الطب، المحاماة) كما أن أعضاء هذه الفئة لا يخفون طموحات سياسية عليا ويعتقدون أن الحزب كفيل بتحقيقها.

الفئة الخامسة هي الأقل أهمية وثقلا وتتكون من بعض الموظفين ورجال التعليم وهم شباب لا يتجاوزون الأربعين سنة ويرون أنه من الضروري تغيير الممارسة السياسية في البلاد ويعتقدون أن الحزب يمكن أن يسير في هذا الاتجاه[43] .

من الواضح إذن أن هذه الفئات والشرائح المختلفة التي تشكل منها الحزب عند ولادته لم تكن تحمل نفس التصورات والبرامج بل إن مصالح البعض منها قد يعترض مع مصالح الآخرين، مما جعل العمل داخل الحزب صعبا للغاية وتمكن رئيس الحزب أحمد عصمان في السنوات الأولى من حفظ توازن الحزب وصيانة وحدته وانسجامه، إلا أن خروجه من الحكومة سنة 1979 شكل ضربة كبرى للحزب، حيث أصبحت تلاحظ بين الفينة والأخرى حركات تمرد على توجيهات الرئيس ومحاولات للخروج عن الصف. وتوجت في الأخير هذه الحركات بتكتل عدد من النواب المنتمين إلى الحزب وراء أرسلان الجديدي

وانفصالهم عن التجمع الوطني للأحرار وتأسيس حزب جديد هو الحزب الوطني الديمقراطي.

وسيحصل أهم تحول في تاريخ الحزب القصير في خريف 1981 إذ سيتم تشكيل حكومة جديدة يرأسها المعطي بوعبيد حصل فيها أنصار أرسلان الجديدي على أربعة حقائب وزارية. وقد استاء أحمد عصمان من ذلك ورفض المشاركة في الحكومة. وبما أن الأمر صادف رفض نواب الاتحاد الاشتراكي المشاركة في أشغال مجلس النواب بعد تمديد صلاحيته لمدة سنتين إضافيتين، فقد استقبل العاهل المغربي حزب التجمع الوطني وكلفه بالقيام بدور المعارضة داخل المجلس. وستشكل هذه التجربة القصيرة مناسبة للحزب للابتعاد عن السلطة وإظهار استقلاليته عنها والشروع في توجيه النقد للحكومة. وسيترسخ هذا التوجه عند قيادة الحزب بعد تأسيس المعطي بوعبيد، الوزير الأول، آنذاك، لحزب جديد هو الاتحاد الدستوري الذي كلف فيما يبدو بالمهمة التي سبق أن كلف بها التجمع عند إنشائه في 1978. وكان ذلك بشكل من الأشكال، بمثابة إعلان من السلطة عن عدم رضاها عن حزب عصمان، أو على الأقل، إقرار منها بفشله في المهمة التي أسندت له.

ومن جانبه سيحاول التجمع الوطني للأحرار الظهور بمظهر الحزب المستقل عن السلطة وتوجيهاتها وسيكون المؤتمر الثاني للحزب المنعقد في أبريل 1984 مناسبة لتأكيد ذلك، حيث أصبح قادة الحزب يعتبرون أن التجمع امتداد طبيعي للحركة الوطنية المغربية ومحاولة لتحديثها. فهو تيار جديد يسعى للعمل بأسلوب جديد مستمدا مقوماته من العمل الوطني الذي تجذرت قواعده في قلب الحركة الوطنية منذ بداية القرن العشرين.

بالإضافة إلى ذلك أصبح الحزب يلح على طابعه السوسيو- ديمقراطي ويدعو إلى العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وحتمية التكافل فيما بين الأفراد والجماعات بغرض تحقيق تطور متوازن بين مختلف المناطق وفئات المجتمع[44] . وسيذهب الحزب في ذلك بعيدا في مؤتمره الثالث المنعقد سنة 1989 إذ سيعتبر نفسه حزب طليعة يتبنى الديمقراطية الاجتماعية ويدافع عن مكاسب الدستور وعن القطاع العام ويدين السياسة المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي، ويطالب بحماية الاقتصاد الوطني وتحرير محدود للمبادلات[45] .

غير أن ابتعاد الحزب عن السلطة لا يعني فك الارتباط معها نهائيا. فخلال الولاية البرلمانية 84-92 ظل التجمع بواسطة نوابه منضبطا ومساندا للسياسة الحكومية، كما أن بعض أعضائه تقلدوا مناصب وزارية إلى حدود سنة 1992.

ومع قرب الانتخابات التشريعية لسنة 1993، وبعد حصول الحزب على أول عدد من المستشارين الجماعيين على الصعيد الوطني، وظهوره بمظهر أول قوة سياسية في البلاد، بعد التراجع الكبير الذي سجله الاتحاد الدستوري، أصبح التجمع يلمح إلى إمكانية التحالف مع أحزاب المعارضة من أجل تشكيل حكومة ما بعد الانتخابات. وإذا كانت السلطة قد أبدت استعدادها لدخول أحزاب المعارضة إلى الحكومة، فإنها لم تبد الحماس الكافي لإمكانية تحالف الأحرار مع المعارضة. وبينما كان الحزب يستعد لخوض الانتخابات التشريعية وإعداد لائحة المرشحين انطلقت حركة تمرد داخلية قادها مجموعة من أطر الحزب منهم على الخصوص الطيب بن الشيخ وعبد الكامل الرغاي وعبد العزيز الحفيظي ومحمد الرشيدي. وقد انتقد هؤلاء المتمردون وأغلبهم أعضاء مؤسسون للحزب، السياسة الجديدة التي ينتهجها أحمد عصمان والتي امتازت بالابتعاد عن السلطة والاقتراب من المعارضة وأطروحاتها. وثارت ثائرة هؤلاء الساخطين على سلطة عصمان حين عمد هذا الأخير إلى إرسال مبعوث خاص عن الحزب إلى تجمع الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمناسبة فاتح ماي 1993 [46]. وقد ذهب هؤلاء المتمردون إلى حد المطالبة بتحكيم ملكي، حيث اتصلوا بإبراهيم فرج من الكتابة الخاصة للعاهل المغربي من أجل الاحتجاج على سلوكات عصمان والمطالبة بعقد مؤتمر استثنائي بهدف إقالة عصمان[47]. ولم يخف هؤلاء المتمردون أنهم مدعومون من جهات عليا من أجل استقطاب أكبر عدد من الأنصار، وهو ما لا يمكن استبعاده. فالسياسة التي دشنها أحمد عصمان والتي امتازت بانتقاد الحكومة -وبالخصوص الأجهزة الإدارية التي أصبح الحزب يصفها بالفساد والمحسوبية- وبالانفتاح على الهيئات السياسية المعارضة[48]. ما كانت لترضي السلطة. وهكذا يمكن أن نرى في حركة العصيان التي قادها ابن الشيخ وزملاؤه إنذارا وجه إلى أحمد عصمان من أجل تذكيره بضرورة الانضباط.

- الحزب الوطني الديمقراطي :

تأسس هذا الحزب، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، بعد أن انفصل 57 نائبا برلمانيا سنة 1981 عن التجمع الوطني للأحرار الذي كان يضم 141 نائبا وقد قاد حركة الانشقاق هذه أرسلان الجديدي، وهو نقابي سابق ومسؤول في الاتحاد المغربي للشغل. وكان يتمتع بشعبية كبرى في الستينات في الأوساط النقابية وبالخصوص في قطاع الفوسفاط. وقد حاولت إدارة الفوسفاط تكسير هذه القوة

النقابية بإدماج بعض القادة النقابيين في الحياة السياسية وإبعادهم عن المعارك النقابية. وهكذا سيدخل أرسلان الجديدي إلى الحكومة كوزير للرياضة سنة 1971 في حكومة كريم العمراني الذي كان أيضا، وهذا ليس مصادفة، مدير المكتب الشريف للفوسفاط. وحين تأسس التجمع الوطني للأحرار كان من الأعضاء النشيطين حيث تم انتخابه عضوا في اللجنة التنفيذية للحزب، إلا أنه سرعان ما اختلف مع أحمد عصمان فقاد حركة انشقاقية رفقة مجموعة من الوزراء السابقين والنواب، منهم على وجه الخصوص: عبد القادر بن سليمان وزير المالية في حكومة عصمان وموسى السعدي وخالي هنا ولد الرشيد والطاهري الجوطي، بالإضافة إلى محمد جلال السعيد ومحمد بلحاج وعبد الله القادري وعبد الحميد القاسمي. وتم الإعلان رسميا عن ميلاد الحزب الوطني الديمقراطي في نونبر 1981. وأقل من سنة بعد ذلك، أي ما بين 11 و13 يونيو 1982، سيتمكن الحزب الجديد من عقد مؤتمره الأول[49] .

وقد استهل الحزب عمله السياسي بتحميل المسؤولية لما وصلت إليه البلاد للأحزاب التقليدية التي رأى أنها أساءت التسيير. وبرر انشقاقه عن التجمع الوطني للأحرار، بكون هذا الحزب قد تبنى سياسة متمحورة أساسا حول التنمية الاقتصادية التي يستفيد منها بالخصوص الوسط الحضري مهملا بذلك العالم القروي. وهكذا فإن ظهوره- الحزب الوطني- جاء لتغطية النقص الذي يعاني منه العالم القروي في مجال التأطير السياسي، كما ينصب الحزب نفسه أيضا مدافعا عن سكان الأحياء الشعبية والهامشية في المدن، الذي يرى أنهم يعانون من التهميش والتخلف والإهمال. وبالرغم من أن قادة الحزب يعلنون رفضهم لكل من اليمين واليسار إلا أنهم لا يدلون بأي برنامج واضح لمعالجة مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

وإذا كان قادة الحزب الجديد قد برروا انفصالهم عن حزب عصمان بضرورة الدفاع عن العالم القروي، فليس من الصعب الكشف عن أسباب أخرى وراء هذا الانشقاق. فقد ضم التجمع الوطني للأحرار عند تأسيسه، كما سبقت الإشارة، عددا كبيرا من أعضاء النخبة السياسية الذين كانوا ينتظرون من الحزب أن يعمل على تحقيق طموحاتهم السياسية. وبما أن المرشحين لمختلف المناصب والمسؤوليات المهمة داخل الحزب كان يتجاوز بكثير عدد المناصب والإمكانات المتوفرة، فإنه كان من الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى ظهور عدد من الساخطين على هذه الوضعية.

وقد دخل الحزب الانتخابات الجماعية لسنة 1983 تحت شعار "من أجل إنقاذ العالم القروي" وتمكن من الحصول على نسبة 12٪ من أصوات الناخبين وعلى رئاسة أكثر من مائة مجلس بلدي وقروي. غير أن الحزب سيسجل تراجعا كبيرا في الانتخابات التشريعية لسنة 1984 حيث لن يحصل سوى على 26 مقعدا برلمانيا من أصل 57 مقعدا التي كان يتوفر عليها في النيابة السابقة، وشكل ذلك بداية لتراجع الحزب. ويمكن القول بأن إسناد الأمانة العامة للحزب لأرسلان الجديدي قد أضر كثيرا بالحزب إذ ازداد عدد خلافاته مع مختلف أطر وقياديي الحزب، ولم يتوان عن طرد الكثير منهم كما حصل مع أحمد بلحاج ومحمد جلال السعيد وعبد الحميد القاسمي والطاهري الجوطي وعمر الجزولي الذين تم طردهم في ظروف غامضة ومتسرعة في يناير 1984 [50] .

وإذا كانت الأحزاب الأخرى، بما فيها الأحزاب التي ساهمت الإدارة من قريب أو بعيد في إنشائها، قد حرصت من خلال عملها داخل مجلس النواب على إظهار استقلاليتها عن الإدارة وروح المبادرة في كثير من المجالات، فإن الحزب الوطني ظل وفيا للحكومة والتزم التزاما صارما بالتصويت على مشاريعها وعدم انتقاد أعضائها، مما رسخ صورة الحزب كمؤسسة تابعة للدولة. وقد مضت حوالي عشر سنوات على المؤتمر الأول للحزب قبل أن يدعو قادته إلى عقد مؤتمره الثاني في يونيو 1992 بالدار البيضاء. وأكد أرسلان الجديدي في خطابه أمام المؤتمرين أن الحزب جاء ليمثل قطاعات عريضة من السكان الموجودين في المناطق والأحياء الشعبية للمدن من أجل إسماع صوتهم والتعبير عن آمالهم. كما اعتبر أن مشكل الهجرة من القرى إلى المدن هو أخطر مشكل يعرفه المغرب اليوم. واقترح الحزب حل هذا المشكل عن طريق نقل الرفاه والحداثة من المدينة إلى القرية، حيث يصبح بإمكان سكان القرى التمتع بكل ما يجذبهم في المدينة. وهذا يعني تجهيز القرى بالكهرباء والسكن اللائق وتقريب الخدمات الإدارية والتجهيزات الاجتماعية والطبية.

وقد دخل الحزب الانتخابات الجماعية لأكتوبر 1992 بعدد لا بأس به من المرشحين إلا أنه لم يستطع الحصول على عدد مناسب من المقاعد والمجالس كما كان الأمر في انتخابات 83 ، الشيء الذي دفع البعض إلى التكهن باختفاء الحزب في المستقبل القريب[51]. وعلى المستوى الهيكلي عمد الحزب إلى إحداث 60 فيدرالية موزعة في مختلف الأقاليم موازاة مع التقسيم الإداري الجديد. وكل

فيدرالية تنقسم إلى مجموعات وفروع. أما اللجنة المركزية فتتكون من كتاب وأمناء الفيدراليات والنواب البرلمانيين. وفي المؤتمر الثاني للحزب عمد خالي هنا ولد الرشيد، الذي كان يرأس لجنة القوانين، إلى وضع فصل في قوانين الحزب (الفصل 14) يشترط في كل مرشح لعضوية المكتب السياسي أن يكون من الأعضاء المؤسسين للحزب، كما نص نفس الفصل على أن يعين الكاتب العام للحزب من طرف المكتب السياسي. وقد تم استغلال هذا الفصل في يونيو 1994 من طرف خالي هنا ولد الرشيد وموسى السعدي وعبد القادر ابن سليمان من أجل إقالة الكاتب العام (أرسلان الجديدي) من منصبه بعد خلاف حاد معه. إلا أن هذا الأخير دعا اللجنة المركزية للاجتماع وألغى الفصل 14 وطرد الأعضاء المتمردين من الحزب[52].

- الحركة الشعبية:

كانت انتفاضة عدو بيهي في قصر السوق في السنوات الأولى للاستقلال مؤشرا على وجود شخصيات سياسية وفعاليات وطنية غير منتمية إلى حزب الاستقلال ترغب في العمل السياسي بعيدا عن تأثير هذا الحزب. وهكذا سيعلن عن ميلاد الحركة الشعبية سنة 1957 من طرف حد وأبرقاش أحد خريجي جامعة القرويين المنتمين إلى منطقة الحسيمة. ويبدو أن أبرقاش كان يتحرك وفق تعليمات أيادي خفية كانت تنتظر المناسبة للظهور على الساحة. وبالفعل سرعان ما انضم إليه كل من المحجوبي أحرضان والدكتور عبد الكريم الخطيب، وهما معا من قدماء أعضاء المقاومة. وقد منع الحزب في البداية من الظهور لعدم وجود نصوص تنظيمية في هذا المجال، الشيء الذي أثار حفيظة أحرضان الذي قال قولته الشهيرة : "إننا لم نحصل على الاستقلال لنفقد الحرية"[53]. وبما أنه كان يشغل منصب عامل الرباط، فقد تم اعتقاله بتهمة تأسيس هيأة سياسية بدون ترخيص، حيث قضى في السجن مدة شهرين. وخلال هذه الفترة عمل امبارك البكاي، الوزير الأول آنذاك، الذين كان صديقا لأحرضان، بمساندة وزراء حزبي الشورى والاستقلال والأحرار الليبراليين، على المطالبة بإصدار ظهير الحريات العامة الذي ينص على التعددية الحزبية ويقنن تأسيس الأحزاب. وسيطلق سراح أحرضان بمجرد صدور الظهير سنة 1958 ويعلن في نفس الوقت عن ميلاد "الحركة الشعبية".

لم يكن للحزب الجديد عند ظهوره أي برنامج سياسي واضح، وكان هدفه الأساسي هو منع حزب الاستقلال من مراقبة البوادي والمناطق البربرية بالخصوص، لهذا لم يهتم بتسطير أي برنامج أو ميثاق للحزب إلى حدود سنة 1963 حيث ستتبنى الحركة، بتأثير من عبد الكريم الخطيب الذي كان يقتسم زعامة الحزب مع أحرضان ما أسمته بالاشتراكية الإسلامية. وقال الخطيب بأن الهدف من ذلك هو "أن نمنع عن شعبنا الاتجاه المادي، وخاصة الماركسية. فنحن نريد أن نبني دولة على الرغم من عصريتها تقف جذورها ثابتة في الإسلام، ونحن لا نعتقد أن في وسعنا أن نتقدم بالنسبة لطبائعنا ودخائل نفوسنا بدون الدين"54 .

وقد خاض الحزب الجديد أول تجربة انتخابية بمناسبة الانتخابات الجماعية لماي 1960 وتمكن من الحصول على المرتبة الثالثة من حيث المقاعد. وحين اقترب موعد الانتخابات التشريعية لسنة 1963 حرصت السلطة على ظهور تكتل سياسي قوي من أجل الوقوف في وجه حزب الاستقلال ومساندة الحكومة في البرلمان. وتم إسناد هذه المهمة إلى رضا اكديرة الذي اعتمد على مجموعة من الوزراء وكبار الموظفين المعادين "للاستقلال" أو المنتمين إلى حزب الشورى أو الأحرار الليبراليين لخلق ما سمي حينذاك ب "جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية". إلا أن المشكل الذي واجه أكديرة هو عدم تمكنه من تأطير المناطق القروية والبربرية بالخصوص. لهذا تم التفكير في الحركة الشعبية للانضمام إلى الجبهة. وقد كان موضوع الانضمام هذا هو بداية مشاكل قيادة الحركة حيث سيتبنى كل من أحرضان والخطيب موقفين متباينين فرحب هذا الأخير بالانضمام والاندماج في "جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية" بينما رفض أحرضان ذلك بشدة، ولم يتنازل عن موقفه إلا بعد إقناعه بإمكانية احتفاظ الحركة الشعبية باستقلاليتها داخل الجبهة مع التنسيق مع مختلف أطرافها. وهذا ما حصل فعلا، إذ ستدخل الحركة الشعبية الانتخابات التشريعية إلى جانب الجبهة التي حصدت أغلبية المقاعد بفارق بسيط عن حزبي الاستقلال والاتحاد الوطني. وقد حصل أول خلاف بين أحرضان واكديرة بمناسبة تشكيل الحكومة حيث لم تحصل الحركة الشعبية سوى على حقيبتين وزاريتين، بينما عادت أغلبية الحقائب إلى أصدقاء اكديرة. ومن أجل إظهار سخطه أخذ أحرضان يشجع أنصاره في البرلمان على عدم التنسيق مع جماعة اكديرة الشيء الذي أثار حفيظة هذا الأخير ودفعه إلى تأسيس حزب جديد خاص به هو الحزب الاشتراكي الديمقراطي يتشكل من

نواب الجبهة في البرلمان بما فيهم بعض الحركيين. وقد كان لوجود عبد الرحمن الخطيب أخ عبد الكريم حليف أحرضان، ضمن الأعضاء المؤسسين للحزب الجديد أثر سيء على مستقبل العلاقات بين أحرضان والخطيب.

وحين تقدم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بملتمس للرقابة على الحكومة في دورة الربيع من السنة التشريعية 64-65 ، أفاد بعض نواب الحركة بأنهم متضامنون مع الملتمس وبأن الحكومة يجب ألا تنتظر منهم مساندة لا مشروطة[55] . وهنا تقدمت السلطة ببعض التنازلات حيث وعدت بتغيير حكومي يكون فيه حضور مناسب للحركيين. وقد رشح للوزارة كل من الغوتي وادريس الشرادي وبوخرطة. إلا أن أحرضان استغل غياب الخطيب واقترح إسمين بديلين هما عبد السلام بن عيسى الذي عين كاتبا للدولة في شؤون المقاومة وحدو الشيكر وزيرا للبريد، بالإضافة إلى أحرضان في وزارة الفلاحة. وقد اغتاظ الخطيب وأصدقاؤه من عمل أحرضان. وكان من نتائج ذلك ظهور صراع بين هذه المجموعة الصغيرة الموالية للخطيب والحكومة وقد ردت هذه الأخيرة على تحدي الخطيب بإقالة أحد أنصاره إدريس الشرادي، الذي كان مديرا للخطوط الملكية المغربية، من منصبه. وللرد على ذلك صوت 15 نائبا ينتمون إلى الأغلبية ضد ميزانية الأشغال العمومية التي عرضت على المجلس في يناير 1965. وهنا ظهر الخلاف بشدة بين أحرضان وبين المجموعة التي يقودها الخطيب وأصبح أحرضان ينعث بالاستبداد والعنصرية والنزعة البربرية. وأدى ذلك إلى مهاجمة جريدة "المغرب العربي" التي كان يراقبها عبد الكريم الخطيب للمحجوبي أرحضان، مما دفع هذا الأخير إلى إصدار جريدة خاصة به هي "الحركة".

وفي 19 ماي 1965 تقدم حزب الاستقلال باقتراح قانون بخصوص قانون الصحافة يقضي بمنع الصحافة الأجنبية من الصدور في المغرب. وعرض الاقتراح على التصويت يوم 7 يونيو من نفس السنة فوافق المجلس على الاقتراح بعد امتناع أنصار الخطيب عن التصويت مع الأغلبية، وكان ذلك مؤشرا على سقوط الأغلبية. فأعلن العاهل المغربي في نفس اليوم عن حل البرلمان وأعلن حالة الطوارئ[56].وقد عمق الموقف من حل البرلمان من الخلاف بين الخطيب وأحرضان حيث وافق هذا الأخير على هذا القرار، بينما لم ير الخطيب الذي كان رئيسا للمجلس داعيا لذلك. وتوج هذا الخلاف بتنظيم الخطيب لتجمع حزبي، ضم على الخصوص أنصاره، قرر فيه طرد المحجوبي أحرضان من الحركة الشعبية. فرد

عليه هذا الأخير بإجراء مماثل. وانتهى الأمر إلى انفصال الخطيب نهائيا عن الحركة الشعبية وتأسيسه لحزب جديد هو الحركة الدستورية الديمقراطية الشعبية.

إن تاريخ الحركة الشعبية منذ ظهورها سنة 1958 إلى حل البرلمان سنة 1965، بالإضافة إلى كونه يظهر عمق الخلافات الشخصية داخل هذه الهيأة السياسية ومدى تأثير ذلك على العمل السياسي الوطني، يفيدنا أيضا في إدراك هشاشة العمل النيابي داخل أول برلمان مغربي. فجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية، لأنها لم تكن تملك برنامجا واضحا سوى العداء ومواجهة حزبي الحركة الوطنية (الاستقلال والاتحاد الوطني)، كانت عرضة لمجموعة من الصراعات الداخلية سرعان ما أدت إلى تفسخ الأغلبية وفشل التجربة البرلمانية.

وقد تقلص النشاط السياسي للحركة الشعبية خلال الفترة ما بين 1965 و1976، بالرغم من أن بعض الوزراء الحركيين ظلوا متواجدين في معظم الحكومات التي تشكلت خلال هذه الفترة. وسيعاود الحزب نشاطه السياسي بمناسبة الانتخابات الجماعية لسنة 1976، كما سيتمكن من الحصول، مرة أخرى، على المرتبة الثالثة من حيث عدد المقاعد في الانتخابات التشريعية لسنة 1977، ولعل أهم ما أسفرت عنه هذه الانتخابات هو دخول وزراء حركيين في ائتلاف حكومي يضم بالإضافة إلى وزراء يمثلون التجمع الوطني للأحرار، وزراء استقلاليين. وقد اشتغلت هذه الحكومة الائتلافية بشكل عادي وأظهرت أحيانا انسجاما بين أعضائها. وتوقف الحزبان (الحركة الشعبية والاستقلال) عن مهاجمة بعضها البعض دون أن يؤدي ذلك إلى أي تقارب بينهما.

وبالرغم من أن كل الأحزاب السياسية المغربية قد حاولت تجديد هياكلها وتحديد برامجها بشكل دقيق من أجل استقطاب عدد كبير من الأعضاء، فإن الحركة الشعبية لم تعر هذا الجانب أي اهتمام، وظلت مسيرة بشكل شخصي من طرف الأمين العام المحجوبي أحرضان. وقد أثارت هذه الوضعية بعض أطر الحزب فأصدروا بيانا من أجل تجديد الحركة الشعبية ينتقدون فيه بشدة سياسة القيادة الحزبية وبالخصوص أحرضان، وأدانوا غياب الديمقراطية بدليل عدم انتخاب أعضاء المكتب السياسي، وتجاوز أحرضان لسلطات الأمين العام حيث يترأس كل المؤتمرات الحزبية ويترأس المجلس الوطني (الذي كان يرأسه في السابق عبد الكريم الخطيب) كما يبت بشكل منفرد في الترشيحات للانتخابات التشريعية. ولم يتأخر رد أحرضان على هذا البيان إذ سيتم طرد كل موقعيه وهم ادريس بلحسين ومحمد المعتصم ويحيى بن تومرت ومحمد الخضراوي في أكتوبر 1979[57].

وقد امتازت انتخابات 1984 بحصول الحركة الشعبية، لأول مرة، على عدد من المقاعد يفوق عدد مقاعد حزب الاستقلال. إلا أن خلافا حادا سيظهر بين السلطة وأحرضان بعد تشكيل حكومة 1985 التي لم يحصل فيها أحرضان على أي مقعد وزاري. وفي هذا الصدد يجب الإشارة إلى أنه لم يظهر قط أية قدرة أو كفاءة في تسيير مختلف الوزارات التي أسندت له ابتداء من وزارة الفلاحة إلى وزارة البريد. أكثر من ذلك فقد فتح تحقيق قضائي في قضايا مالية سنة 1985 مرتبطة بتسيير وزارة البريد أثناء وجود احرضان على رأسها [58] .

وقد رغب أحرضان بعد خيبة أمله في الحصول على مقعد وزاري أن ينسحب من الائتلاف الحكومي وينضم إلى المعارضة. غير أن الفريق البرلماني الحركي لم يشاطره الرأي، مما دفع أحرضان إلى طرد بعض قادة الحزب الذين تجرؤوا على معارضته علانية. وكان ينوي استدعاء مؤتمر استثنائي في خنيفرة من أجل تصفية حسابه نهائيا مع معارضيه، إلا أن السلطة لم تصرح بتنظيم المؤتمر. وبالمقابل سيتمكن معارضوه في أكتوبر 1986 من تنظيم مؤتمر استثنائي للحزب في مسرح محمد الخامس انتهى بانتخاب لجنة قيادية جديدة مؤلفة من ثمانية أعضاء هم : حدو أبرقاش، محاند العنصر، سعيد أمسكان، محمود عرشان، عزو الزبكي، مبارك زمراك، علي العلوي، محمد تقي الله ماء العينين. كما قرر المؤتمر بعد أن انتخب مجلسا وطنيا من 500 عضو إقالة زعيم الحزب المحجوبي أحرضان[59] .

وبإقالة أحرضان ستفتح صفحة جديدة في تاريخ الحزب، الذي امترح منذ ظهوره امتزاجا قويا بشخص أمينه العام. ويبدو أن تاريخ الحركة الشعبية هو تاريخ الصراعات التي خاضها أحرضان ضد معارضيه داخل هذه الهيئة السياسية. وقد ردد كل معارضيه أن سلطته القوية وهيمنته على الحزب ونفوره من الممارسة الديمقراطية تجعل من التعاون معه والعمل إلى جانبه أمرا في غاية الصعوبة. وهكذا يمكن القول بأن المشاكل التي عرفتها الحركة الشعبية تعود أساسا لرفض أحرضان اعتبارها (الحركة الشعبية) حزبا سياسيا يجب أن تكون له قوانين واضحة وهيكلة ثابتة. إن الحزب بالنسبة لأحرضان أشبه ما يكون بقبيلة كبرى -خصوصا وأنه يركز على الخصوصية الإثنية والثقافية أكثر من تركيزه على الصراعات أوالمصالح الاجتماعية- وكما أن على أعضاء القبيلة أن يمتثلوا لأوامر كبيرها مهما كانت خاطئة أو مستبدة، فكذلك ينتظر أحرضان من الحركيين امتثالا وطاعة عمياء وإلا تم عقاب المعارضين بالطرد، أي بالإقصاء من الجماعة. وقد استطاعت الحركة

الشعبية بقيادة أحرضان أن تسير وفق هذا التصور لسنوات طويلة، إلا أن التحولات العميقة للمجتمع المغربي في السنين الأخيرة، والانتشار النسبي للفكر والسلوك الديمقراطي داخل النخب السياسية جعل من مواصلة الحزب لطريقه على نفس النهج أمرا مستحيلا.

وتدل بعض المؤشرات على أنه كان للسلطة يد في إحداث الانقلاب داخل الحركة الشعبية، وهذا ما لا يمكن استبعاده. ذلك أن استمرار أحرضان في ممارسته السلطوية داخل الحزب كان من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الصراعات واختفاء الحزب نهائيا، وهو ما لم تكن السلطة مستعدة لقبوله، باعتبار أن الحركة الشعبية تقوم بوظيفة سياسية وتأطيرية مهمة. فهي من جهة تدعي تمثيل المناطق البربرية وبذلك تعطي لسكان هذه المناطق شعورا بالانتماء وبوجود نخبة سياسية تدافع عن مصالحها، ومن جهة أخرى تعمل على الحد من تصاعد بعض المطالب الثقافية الجهوية التي يمكن أن تصدر عن سكان هذه المناطق، كما هو الشأن مثلا بالنسبة للمطالبة بالاعتراف بالخصوصية الأمازيغية.

وقد خاض أحرضان معارك قضائية من أجل الاحتفاظ باسم الحزب إلا أن الحكم جاء لصالح القيادة الجديدة، وبذلك أزيح أحرضان عن الحركة الشعبية بصفة نهائية. وستعمل القيادة الجديدة على إعادة النظر بشكل جدي في هيكلة الحزب وتنظيمه وستنجح إلى حد ما في مهمتها الجديدة وهذا ما تعكسه النتائج المحصل عليها من طرف مرشحي الحركة في الانتخابات الجماعية في أكتوبر 1992.

- الحركة الوطنية الشعبية :

لم يصدر أي رد فعل عنيف عن أحرضان بعد إزاحته من طرف مؤتمر مسرح محمد الخامس سنة 1986 واكتفى بوصف القيادة الجديدة بأنها مجموعة من الخونة، دون أن يشير صراحة إلى ولائها للسلطة أو تسخيرها من طرفها. وقد ابتعد عن الحياة السياسية طوال هذه المدة، غير أن السلطة أظهرت رضاها عنه حين تم تعيينه ممثلا لأعضاء المقاومة في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. وكان ذلك بمثابة إعلان عن رفع العراقيل أمام تحركاته السياسية. وبالفعل سيتمكن أحرضان من تجميع عدد كبير من أنصاره في مدينة مراكش يومي 17 و 18 يونيو 1991، حيث سيعلن عن ميلاد الحركة الوطنية الشعبية التي انتخبت أحرضان

أمينا عاما لها. إلا أن هذا المؤتمر لم يتمكن من انتخاب الهيئات القيادية الأخرى رغم تنصيص القوانين الداخلية للحزب المودعة لدى السلطات على أن الحركة الوطنية الشعبية تتوفر على مكتب سياسي ولجنة مركزية. ومن أجل تفادي حركات عصيان جديدة وانشقاقات أخرى حرص أحرضان على تعيين ابنه أوزين أحرضان كاتبا عاما للشبيبة الوطنية للحزب ومفتشا عاما للحزب، مع أن قوانين الحزب لا تتحدث عن هذا المنصب.

ولا يمكن القول بأن المحنة التي مر منها أحرضان قد جعلته يعيد النظر في تسييره للحزب، إذ ما زالت نفس الممارسات السلطوية حاضرة وما زالت عمليات الطرد للأعضاء المشاغبين مستمرة. وقد دشن الحزب الجديد ظهوره على الساحة السياسية بانتقاد السياسة الحكومية والفساد الإداري مع الحرص على الإعلان عن تشبث الحزب بالملكية. وبمناسبة الانتخابات الجماعية تمكن الحزب من الحصول على عدد كبير من المستشارين الجماعيين محتلا مرتبة تلي الحركة الشعبية مباشرة ومتجاوزا الحزب الوطني الديمقراطي الذي مضى على ظهوره أكثر من عشر سنوات، الشيء الذي اعتبر انتصارا للحزب الجديد ولأحرضان شخصيا.

ومن أجل مد نفوذ الحزب سيتم إنشاء النقابة الوطنية الشعبية الفلاحية من أجل تأطير الفلاحين والنقابة الوطنية الشعبية التي أسندت مهمة تسييرها إلى نائب سابق كان ينتمي للاتحاد الاشتراكي هو عقا الغازي الذي كان قد فاز في انتخابات 1984 في الدائرة الممثلة للجالية بفرنسا. وحين تم اختيار يوم 25 يونيو 1993 كموعد لإجراء الانتخابات التشريعية اعترض أحرضان على ذلك ودعا إلى تأجيلها بدعوى أن هذا التاريخ يتزامن مع موسم الحصاد والعطل والامتحانات وعودة المهاجرين[60] إلا أنه لم تتم الاستجابة لطلبه.

– التحالف الانتخابي : الوفاق الوطني

إن تصنيف الأحزاب الخمسة السابقة ضمن الأحزاب الموالية للحكومة تبرره اعتبارات منها :

أولا : أن كل هذه الأحزاب قد اعتمدت بشكل أو بآخر على السلطة من أجل تأسيسها واستقطاب أعضائها، كما أنها تطالب بتدخل السلطات من أجل حل الخلافات التي تعرفها.

ثانيا : إن هذه الأحزاب قد ساندت مساندة مطلقة كل المشاريع الحكومية التي تم عرضها على مجلس النواب خلال نيابة 84-92 ، وإن كانت بعضها قد حاولت إظهار ابتعادها عن السلطة واستقلالية قرارها حين اعترضت على بعض المشاريع الحكومية قبل أن تصوت عليها في الأخير كما هي. وهذا يعني أنه بالرغم من كون هذه الأحزاب لم تكن ممثلة داخل الحكومة بقدر كاف من الوزراء فإنها تتحمل مسؤولية السياسة الحكومية باعتبار دعمها لها.

وأمام تقديم حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي لمرشحين مشتركين، وهو الأمر الذي أصبح يهدد بتغيير الخريطة السياسية، أخذت هذه الأحزاب الموالية للحكومة تفكر هي الأخرى في عقد تكتلات وتحالفات سياسية، ربما بمبادرة من السلطة. وقد بدا للوهلة الأولى أنه من الصعب تحقيق ذلك لكون مرشحي هذه الأحزاب ليسوا في الكثير من الأحيان رجال سياسة محترفين وملتزمين ببرامج أحزابهم، بل مجرد فعاليات اقتصادية أو اجتماعية ذات طموح سياسي ترى في الانتماء إلى هذه الأحزاب وسيلة لتحقيقه. لهذا ساد الاعتقاد أنه من المستحيل أن تتوصل هذه الأحزاب إلى اتفاق حول مرشحين مشتركين.

وقد فوجئ الكل يوم 28 ماي 1993 حين عقد زعماء الأحزاب الثلاثة: الاتحاد الدستوري، الحركة الشعبية والحزب الوطني الديمقراطي ندوة صحيفة في الرباط أعلنوا فيها عن ميلاد "الوفاق الوطني" المكون من الأحزاب الثلاثة. ورفض هؤلاء الزعماء القول بأن الوفاق تكتل سياسي جاء لمواجهة الكتلة الديمقراطية. إلا أنه بعد الاستماع إلى عرض الزعماء الثلاثة وتصورهم "للوفاق" وطريقة التنسيق بين أعضائه تبين أن الأمر لا يعني تقديم ترشيحات مشتركة. إذ سيقدم كل حزب من الأحزاب الثلاثة مرشحيه في مجموع الدوائر الانتخابية. غير أن زعماء هذه الأحزاب اتفقوا على إمكانية انسحاب مرشحي الوفاق لصالح مرشح أحد الأحزاب الثلاثة إذا تبين بعد انطلاق الحملة الانتخابية، أن حظوظه في الفوز كبيرة، كما اتفقوا على عدم تقديم أي مرشح في الدوائر التي يترشح فيها المعطي بوعبيد ومحاند العنصر وأرسلان الجديدي لضمان وصول هؤلاء الزعماء إلى قبة البرلمان.

والملاحظ أن تكتل الوفاق قد أبعد عنه كلا من التجمع الوطني للأحرار والحركة الوطنية الشعبية. ويبدو أن الأحزاب الثلاثة كانت ترحب بانضمام حزب أحمد عصمان إليها، بل يظهر أنه قد تمت توجيه دعوة رسمية للتجمع الوطني

للأحرار للمشاركة في هذا التكتل[61] ، غير أن هذا الحزب كان قد أعلن أكثر من مرة عن عدم تحالفه مع أي حزب أو تنظيم سياسي سواء تعلق الأمر بأحزاب المعارضة أو الأحزاب الموالية للحكومة إلا بعد مرور الانتخابات وإعلان النتائج. وبذلك يضمن الحزب لنفسه أن يلعب دورا أساسيا في تشكيل حكومة ما بعد الانتخابات حيث ستكون أصواته في البرلمان ضرورية لكل تكتل من أجل الحصول على الأغلبية. أما حزب الحركة الوطنية الشعبية فيبدو أن السبب الأساسي الذي جعل زعيمه أحرضان يرفض الانضمام إلى الوفاق هو العداء الشخصي الذي يكنه لمحاند العنصر وباقي أعضاء قيادة الحركة الشعبية الذين يعتبرهم خونة بعد إزاحتهم له من منصب الأمين العام للحزب سنة 1986.

بالإضافة إلى الأحزاب السابقة شارك في هذه الانتخابات حزب الشورى والاستقلال وحزب العمل. ويعتبر الحزب الأول من الأحزاب الوطنية الذي تم تأسيسه من طرف محمد بلحسن الوزاني في الأربعينات وضم عددا لا بأس من الوطنيين والمناضلين. وبعد الاستقلال سيعرف الحزب تراجعا كبيرا خصوصا بعد اندماجه في جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية والتحاق بعض قادته بالأحزاب الأخرى، وظل تأثيره محدودا على الساحة السياسية الوطنية. وقد أدت وفاة بلحسن الوزاني إلي تجميد نشاط الحزب لسنوات عديدة. وفي بداية الثمانينات عرف الحزب انبعاثا جديدا، حيث أبدى بعض قادته وأطره رغبة قوية في العودة إلى العمل السياسي، إلا أن هذا الطموح اصطدم بخلافات حادة بين قادته خصوصا أحمد معنينو والتهامي الوزاني. وقد اتهم الأول الثاني بكونه يحاول الاستيلاء والسيطرة على الحزب، بعد أن كان قد تخلى عنه سنة 1959 عندما انضم إلى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية[62] . ولن يعاود الحزب عمله السياسي إلا بعد انتخاب عبد الواحد معاش كاتبا عاما للحزب في نهاية الثمانينات. أما حزب العمل فقد تم تأسيسه من طرف بعض أعضاء المقاومة ورجال الأعمال المنتمين إلى الجنوب في السبعينات إلا أن تأثيره ظل محدودا جدا.

أما الأحزاب الأخرى التي لم تشارك في الانتخابات فنجد من بينها الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بقيادة عبد الله ابراهيم الذي عرف ترجعا كبيرا بعد ظهور الاتحاد الاشتراكي. وكان هذا الحزب (الاتحاد الوطني) قد جمد نشاطه السياسي داخل المؤسسات منذ نهاية السبعينات مكتفيا بإصدار بعض البيانات بمناسبة

الأحداث الكبرى. ولم يؤد التقارب الذي حصل بين هذا الحزب والأحزاب المعارضة الأخرى لدى تأسيس الكتلة الديمقراطية إلى أي تغيير في ستراتيجية الحزب حيث قاطع الانتخابات الجماعية والتشريعية.

غاب عن هذه الانتخابات أيضا حزب الطليعة الاشتراكي الديمقراطي المنشق عن الاتحاد الاشتراكي -بعد أحداث 1983- الذي يعتبر أنه ليست هنالك ديمقراطية في المغرب سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، وأن الانتخابات في المغرب ليست سوى مؤامرة كبرى ضد الشعب المغربي. وقد دعا الحزب منذ ماي 1990 إلى تكوين جبهة وطنية للنضال على أساس برنامج حد أدنى لإيقاف النزيف وتغيير ميزان القوى لصالح الجماهير [63] . ومع اقتراب موعد الانتخابات أعلن حزب الطليعة عن مقاطعته للانتخابات التشريعية لانعدام شروط أو ضمانات حقيقية لإجراء انتخابات نزيهة. وطالب بانتخاب مجلس تأسيسي بالاقتراع العام المباشر لوضع مشروع الدستور[64] .

أما الحركة الإسلامية ممثلة بشكل خاص في "حركة الإصلاح والتجديد" فكانت تنوي، كما سبقت الإشارة، خوض تجربة الانتخابات، وقامت بعدة إجراءات في هذا الصدد، منها طلب الترخيص بإنشاء حزب جديد، إلا أنها قوبلت برفض السلطات المعنية فحاولت الاقتراب من الحركة الدستورية الديمقراطية التي يترأسها عبد الكريم الخطيب بيد أن التحالف بين التنظيمين لم يدم طويلا، وبذلك تخلت حركة ابن كيران عن فكرة المشاركة في الانتخابات. وقد جاء في صحيفة "الراية" الناطقة باسم الحركة في إحدى افتتاحيات شهر يونيو 1993: "

1 - أن إقصاء الحركة الإسلامية يفقد هذه الانتخابات مصداقيتها التمثيلية على أقل تقدير، ويجعلها لا تعبر عن حقيقة مكونات المجتمع المغربي، ونتفهم أن تكون ولاشك لهذا الإقصاء دوافع محلية وأخرى خارجية، ولكن هذا لا يغير من الواقع والحقيقة شيئا بالنسبة للداخل والخارج.

2- إننا رغم هذه الوضعية لسنا دعاة تأزيم، لأن من مقاصد الشريعة الإسلامية تقليل الفساد إن لم يكن بالإمكان إزالته بالمرة. وتعبيرا عن الاهتمام بأمور المسلمين ندعو إلى المشاركة الإيجابية في هذه الانتخابات وذلك بالتصويت على أصلح المرشحين بمقاييس الإسلام، وإذا تساووا أو تقاربوا في الانحراف يصوت بمظروف فارغ احتجاجا على الفساد.

3 – إن التصويت شهادة يؤديها المسلم، فلا يجوز شرعا بيع الأصوات أو شراؤها أو التصويت على أساس عنصري أو عرقي أو حزبي، وإنما يجب في كل الأحوال تزكية أصلح المرشحين بمقاييس الإسلام"[65] .

II - اختيـــار المرشحـــين

تؤدي الانتخابات التشريعية وظيفتين أساسيتين للأحزاب السياسية. الوظيفة الأولى تكمن في تمكين الأحزاب من مراقبة الحياة السياسية بواسطة التواجد داخل البرلمان، وهذا ما يفسر حرصها على تقديم مرشحين قادرين على إقناع الناخبين من أجل الإحراز على أكبر عدد من المقاعد. والوظيفة الثانية تكمن في تحقيق نوع من الحراك الاجتماعي لأعضاء الحزب وتمكين هذا الأخير من موارد مالية مهمة من أجل تسيير شؤونه. فالأحزاب السياسية بمشاركتها في الانتخابات، تشكل وسيلة من وسائل الحراك الاجتماعي لأنها تمكن أشخاصا منتمين إلى فئات وطبقات اجتماعية دنيا – في حالة الأحزاب الجماهيرية– من الانتقال إلى وضعيات اجتماعية أفضل من وضعيتهم الأصلية[66] .

من جهة أخرى تعمد الكثير من الأحزاب إلى الاقتطاع من أجور النواب لفائدة الحزب من أجل الوفاء بحاجياتها. وقد أثارت الأجور المؤداة للنواب البرلمانيين كثيرا من النقاش حول ضرورتها باعتبار أن تمثيل الناخبين عمل تطوعي لا يجب أن يؤدى عنه. وكانت بعض الدول الأوربية (إيطاليا مثلا) في نهاية القرن 19 وبداية القرن 20 ترفض منح تعويضات مالية لأعضاء البرلمان. وقد أدى ذلك إلى غياب شبه كلي لممثلي الطبقة العاملة الذين لا يستطيعون الاستغناء عن عملهم من أجل تمثيل العمال. وقبل أن تقرر الدولة الألمانية سنة 1906 أن تمنح تعويضات للبرلمانيين كان الحزب الاشتراكي الألماني يقوم بنفسه بتقديم مكافآت مالية للنواب الاشتراكيين. وبعد أن أصبح النواب في معظم دول العالم يتقاضون أجورا منتظمة، فكرت بعض الأحزاب الجماهيرية التي لا تملك موارد مالية مهمة في الاقتطاع من أجور النواب. وهكذا نجد على سبيل المثال أن الحزب الاشتراكي الفرنسي قد فرض على نوابه في البرلمان أن يدفعوا لخزينة الحزب خمس الأجور التي كانوا يتقاضونها في بداية القرن 20. وبذلك فإن حوالي نصف مداخيل الحزب الاشتراكي الفرنسي سنة 1910 كانت تأتي من الاقتطاعات على أجور النواب[67]. وقد أصبح هذا التقليد فيما بعد معمولا به من طرف أغلب الأحزاب

الاشتراكية في معظم دول العالم. أما الحزب الشيوعي الفرنسي فإنه يمنح لنائبه في البرلمان أجر عامل متخصص ويحول باقي الأجر إلى خزينة الحزب.

أما في المغرب فإن النواب البرلمانيين يتقاضون 30.000 درهما في الشهر إضافة إلى مبلغ 5000 درهما الذي يدفع إلى أعضاء المكتب ورؤساء اللجان البرلمانية. أما رئيس الغرفة فيتقاضى أجرا يعادل أجر الوزير الأول أي 100.000 درهما. وبذلك يتقاضى النواب المغاربة أعلى الأجور في العالم. ويكفي لتأكيد ذلك أن نذكر بأن أجر النائب البرلماني الذي يكافئ عمل أربعة أشهر في السنة، يمثل 20 مرة الحد الأدنى للأجور: 1500 درهم[68]. وتشكل أجور النواب هذه أحد الموارد الأساسية للحزب، بل يمكن القول بأن الحرص على هذا الموارد المالي يشكل أحد الأسباب الرئيسية التي تدفع أحزاب المعارضة إلى المشاركة في الانتخابات. وفي هذا الصدد يقول عبد الرحمن اليوسفي: "إن حزبنا يفتقر إلى موارد مالية بل إن من الأسباب الأساسية في تعثره التنظيمي انعدام الموارد البشرية والمادية. فبدون حد أدنى من المداومين والمقرات ووسائل النقل والتواصل والأدوات المكتبية، لا يمكن أن يخرج من حالة التخلف الموضوعية التي توجد عليها بنيته التحتية الحالية. إن المورد الأساسي الذي أصبح يعتمد عليه الحزب هو اقتطاع جزء من التعويضات البرلمانية التي يتقاضاها الإخوة النواب. إن التجارب السابقة في هذا الباب لم تكن مرضية، بل كانت مصدر مشاكل إضافية لم نكن في حاجة إليها. لهذه الأسباب يقترح المكتب السياسي على اللجنة المركزية أن تعتمد قرارا بتحويل وظيفة النائب البرلماني إلى وظيفة نضالية، يستمد منها الحزب موارده الأساسية والثابتة. قرارا يفوض للمكتب السياسي القيام بتصحيح مادي وتحديد نسبة الاقتطاع وطرق الالتزام به وتنفيذه والعواقب المترتبة عن عدم الانضباط في تأديته"[69].

ويعتبر اختيار المرشحين لدخول الانتخابات التشريعية من أخطر المهام التي تقوم بها القيادات الحزبية والتي كثيرا ما تخلف عددا كبيرا من الناقمين والمنتقدين. من الناحية النظرية تتفق كل الأحزاب على أن أفضل مرشح هو ذلك الذي يقوم بمهام تمثيلية أخرى أو يتوفر على شبكة من العلاقات المنظمة التي اكتسبها بفضل عمل اجتماعي سابق (عمل نقابي أو جمعوي). وهكذا تقوم الأحزاب بترشيح المناضلين النقابيين والأطباء المنتمين إلى أسر عريقة معروفة بعلاقاتها داخل المنطقة ورؤساء الغرف الصناعية والتجارية ورؤساء البلديات التي

تقع فيها الدائرة الانتخابية. وبذلك يمكن القول بأن المرشح لا يتم اختياره من طرف الحزب، بل إنه يفرض نفسه عليه سواء تعلق الأمر بأحزاب اليمين أو اليسار[70] .

وتظهر المشاكل حين يكون هنالك أكثر من شخص راغب في الترشيح في دائرة معينة، فيعمد كل واحد منهم إلى الاستعانة ببعض أعضاء الحزب من أجل إظهار شعبيته وتمثيليته. وغالبا ما ينتهي الأمر بتزكية المرشح الذي يحظى بأكبر دعم محلي، وذلك مخافة قيام عمليات انشقاق وظهور مرشحين مستقلين الذين وإن لم يتمكنوا من الفوز فإنهم سيساهمون مع ذلك في ظهور صراعات وانشقاقات داخل الأجهزة المحلية للحزب.

ويجب الإشارة هنا إلى أن الأحزاب بصفة عامة لا تتوفر عادة على وسائل ردع مهمة وتكتفي باللجوء إلى طرد الأعضاء غير المنضبطين إلا أن هذا السلاح ليس ذا فعالية كبرى. فالحزب الاشتراكي الفرنسي على سبيل المثال، المعروف بانضباط مناضليه كثيرا ما يلجأ إلى طرد بعضهم بمناسبة الانتخابات بسبب ترشيحات مستقلة. غير أن هؤلاء المطرودين سرعان ما يعودون إلى الحزب سنوات قليلة بعد ذلك، مما ينزع عن سلاح الطرد الذي يستعمله الحزب أية أهمية[71] . وتنشأ الصراعات داخل الأحزاب، في غالب الأحيان، حين يظهر قادة الحزب وكبار مسؤوليه رغبة في الترشيح للانتخابات التشريعية ويختارون الدوائر التي يملك فيها الحزب حضورا قويا من أجل ضمان فوزهم. وفي حالة وجود نخبة محلية ممثلة في بعض الأشخاص ذوي النفوذ، فإن هؤلاء يرفضون الامتثال لأوامر الحزب، ولا يترددون أحيانا في الترشيح بشكل مستقل[72] .

وبصفة عامة يمكن القول بأن قيادات الأحزاب تفضل، كما يرى ذلك بورديو، أن ترشح للانتخابات أشخاصا ناضلوا في الحزب، أي أمضوا وقتا طويلا في صفوفه، وقدموا أعمالا لصالحه وخضعوا باستمرار لأوامره. فالمؤسسة (الحزب) تفضل دائما أولئك الذين استثمروا داخلها[73]. إلا أنه يجب التمييز هنا بين ما يدعوه بعض الباحثين بالأحزاب الجماهيرية وأحزاب الأطر. فالأولى تميل إلى ترشيح المناضلين والقياديين والأطر الذين اشتغلوا طويلا داخل الحزب ويدينون له بولاء لا مشروط، وذلك من أجل حث باقي أعضاء الحزب على السير على نفس الطريق، أي إظهار نفس الإخلاص والولاء للحزب في كل الفترات والمراحل. أما الثانية -أحزاب الأطر- ولأنها تهتم أول ما تهتم بالحصول على أكبر عدد من المقاعد، فإنها ترشح أكثر الأشخاص شعبية وأوفرهم حظوظا بغض النظر

عن العلاقات التي يقيمونها مع الحزب. لهذا فإن أغلب مرشحيها ينضمون إلى الحزب لأول مرة بمناسبة الانتخابات.

وفيما يخص الانتخابات التشريعية المغربية ليونيو 1993 يمكن التأكيد بأن الاتحاد الاشتراكي هو الحزب الوحيد الذي عرض بشكل علني المقاييس والاعتبارات التي راعاها عند وضع لائحة المرشحين، حيث أوضح عبد الرحمن اليوسفي أمام اللجنة المركزية[74] بأن اقتراحات الترشيح تنطلق من الفروع وتناقش على مستوى المجلس الإقليمي الذي يرفع نتائج مداولاته إلى المكتب السياسي مع التوضيحات اللازمة. ويتولى المكتب السياسي إعداد القائمة النهائية ثم يعرضها على اللجنة المركزية لاعتمادها. وقد أكد اليوسفي بأن المكتب السياسي قد تبنى منهج عمل واضح في عملية إعداد الترشيحات منها ألا يرشح من أعضاء المكتب السياسي إلا أقل عدد ممكن لفتح المجال أمام أطر الحزب على أن لا يتجاوز عددهم ما يكفي من الأعضاء لضمان إدارة الفريق النيابي والاتصال مع أجهزة الحزب والتنسيق مع الفرق الحليفة. ورأى المكتب السياسي أن يرشح امرأتين في الانتخابات المباشرة، بعد أن كان قد فكر، في مرحلة أولى، في ترشيح امرأة للانتخابات المباشرة وأخرى لغير المباشرة. ودافع أعضاء المكتب السياسي بقوة، حسب تصريحات اليوسفي[75]، عن مبدأ تجديد الفريق البرلماني السابق وأقروا مبدأ ترشيح أعضاء اللجنة المركزية وترشيح أطر حزبية من غير أعضاء اللجنة المركزية. كما حرص المكتب السياسي على ألا يتم الجمع بين المسؤولية على رأس بلدية وبين وظيفة النائب وإعطاء الأولوية لاقتراحات الأقاليم. وقد اتفق أعضاء المكتب السياسي أثناء إعداد لائحة المرشحين[76]. على اتخاذ القرارات بالتراضي واللجوء إلى التصويت عند الاقتضاء. وجاءت في النهاية ترشيحات الاتحاد الاشتراكي كالتالي:

مجموع المرشحين الاتحاديين : 107

المرشحون من المكتب السياسي : 4

المرشحات : 2

المرشحون من النواب السابقين : 18

المرشحون المقترحون من الأقاليم : 65

المرشحون أعضاء اللجنة المركزية : 40

ولعل أهم ما يفاجئنا عند الاطلاع على لائحة مرشحي الاتحاد الاشتراكي هو ضعف عدد أعضاء المكتب السياسي، حيث لم يترشح سوى أربعة أعضاء كلهم من الأعضاء المؤسسين للحزب (اليازغي، الراضي الفرقاني، ولعلو). كما أن الكاتب الأول للحزب عبد الرحمان اليوسفي لم يترشح مع أن جل زعماء الأحزاب الأخرى قد ترشحوا لهذه الانتخابات. والواقع أن عددا كبيرا من الأحزاب الجماهيرية تعرف ظهور بعض الصراعات بين القيادة السياسية والنواب البرلمانيين. وكلما كان حجم البرلمانيين مرتفعا داخل القيادة الحزبية، كلما مال الحزب إلى اتخاذ مواقف مهادنة من السلطة وتفادى المواجهة المفتوحة معها. ولعل التجربة البرلمانية الأخيرة للاتحاد الاشتراكي تدخل في هذا الإطار، إذ تمكن معظم أعضاء المكتب السياسي من الفوز بمقعد نيابي في انتخابات 1984. وقد أدى ذلك إلى التراجع النسبي للتوجه الاحتجاجي للحزب واندماجه كليا في اللعبة السياسية كما رسمتها السلطة. وكان من نتائج ذلك ظهور بوادر النفور والاحتجاج عند القواعد. وقد استغل بعض قادرة الحزب، على رأسهم نوبير الأموي، انعقاد المؤتمر الخامس للحزب سنة 1989 لإدانة سياسة الحزب التي يوجهها ويتحكم فيها النواب البرلمانيون. وكان ذلك بمثابة إنذار موجه للحزب. وإذا علمنا أن خلافة عبد الرحيم بوعبيد كان قد حسم فيها لصالح عبد الرحمن اليوسفي نوبير الأموي بكل ثقله النقابي، تيسر لنا أن نفهم أن الكاتب الأول الجديد للحزب قد عمل على مجاراة الأموي في تغليب القيادة السياسية على القيادة البرلمانية وذلك بترشيح ثلث أعضاء المكتب السياسي فقط للانتخابات التشريعية.

ويبدو أن نوبير الأموي الذي كان داخل السجن أثناء إعداد الترشيحات قد تدخل بشكل حاسم في هذه العملية، إذ حرص على أن يتم ترشيح عدد كبير من أطر ومناضلي الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، كما اعترض بشدة على إعادة ترشيح عدد هام من النواب السابقين، حيث لم يعد ترشيح سوى نصفهم(18 من 35). وغني عن القول أن هذه الترشيحات خلقت عددا لا بأس به من المتذمرين والساخطين إذ أبعد بعض رموز الحزب عن لائحة المرشحين كمصطفى القرشاري ومحمد الدباغ ومحمد بنسعيد ومحمد بوزبع والمدني العياشي. والواقع أن التنسيق مع حزب الاستقلال من أجل وضع ترشيحات مشتركة كان وراء إقصاء بعض أطر الحزب : فقد تقلص عدد الدوائر بالنسبة للحزب لأقل من النصف (107 من أصل 222). وهو الأمر الذي رفع من عدد

الساخطين. وإذا كان بعض هؤلاء قد امتثل لقرار الحزب، فإن البعض الآخر منهم تحدي إرادة المكتب السياسي وترشح بشكل منفرد مما دفع الحزب إلى طردهم. وفيما يلي بيان بأسماء هؤلاء المطرودين :

الاسم	الدائرة	الإقليم
محمد يخلف	دائرة المنزل	إقليم صفرو
لحسن القرني	دار الخليفة	عمالة ابن امسيك
أحمد لمرابط	أزمور	إقليم الجديدة
بوبكر الجراري	الرباط - حسان	عمالة الرباط[77]
سعيد بن تيتاح	ميدلت	إقليم خنيفرة
عبد الحق الناصري بناني	زرهون	إقليم مكناس
محمد أزغار	مولاي الشريف	عمالة الحي المحمدي
إدريس منصور	تايناست	إقليم تازة
المهدي لمجول	القصر الكبير	إقليم العرائش
محمد بوخروع	الفقيه بن صالح	إقليم بني ملال[78]

إن أول ما يسترعي الانتباه عند الاطلاع على لائحة هؤلاء المطرودين من الاتحاد الاشتراكي بسبب ترشيحهم رغم إرادة الحزب هو أن الأمر يتعلق في أغلب الحالات بأشخاص ينتمون إلى النخب المحلية والذين يتوفرون على نوع من الدعم في دوائرهم وقد تمردوا على الحزب إما لأنه فضل عليهم مرشحين اتحاديين آخرين كما هو الأمر مع محمد يخلف وبوبكر الجراري ولحسن القرني، أو لأن الدائرة المعنية قد تم التنازل عنها لصالح حزب الاستقلال، كما هو الحال مع أحمد المرابط. وعلى العموم يمكن القول بأن معظم هؤلاء قد أخطؤوا في تقديراتهم حيث اعتقدوا أن ترشيحهم كاف لجلب الأصوات بغض النظر عن الهيئة السياسية، بينما تبين أن الأمر ليس كذلك، إذ تمكن فقط اثنان منهما هما محمد يخلف وإدريس منصور من الفوز، والتحقا فيما بعد بحزب التقدم والاشتراكية. أما المرشحون الآخرون فلم يتمكنوا من الحصول في معظم الأحوال، سوى على عدد هزيل من الأصوات، كما هو الشأن بالنسبة للحسن القرني الذي لم يحصل سوى على 335 صوتا أي 1.50٪ من الأصوات المعبر عنها. وقد اختار هؤلاء المنشقون عن الاتحاد الاشتراكي هيئات سياسية أخرى للترشح معها كحزب التقدم والاشتراكية ومنظمة العمل والاتحاد الدستوري والحركة الشعبية.

وعلى خلاف الاتحاد الاشتراكي عمد حزب الاستقلال إلى ترشيح جل أعضاء لجنته التنفيذية، وهذا يظهر أن ستراتيجية الحزبين ونظرتهما للعمل السياسي مختلفة، حيث يميل حزب الاستقلال إلى اعتبار المناصب القيادية مناصب تتوج العمل الطويل داخل الحزب. وبموجب ذلك يجب تسهيل استفادة هؤلاء القياديين من المناصب والمسؤوليات. وهكذا نجد أن 15 عضوا من أعضاء اللجنة التنفيذية تقدموا لهذه الانتخابات. وقد ترشحوا جميعا في دوائر انتخابية تعد بمثابة قلاع للحزب بحكم سيطرته على جماعاتها المحلية أو توفره على حضور قوى فيها. إلا أن أغرب ما في الأمر هو أن بعض أعضاء اللجنة التنفيذية سيتم ترشيحهم في دوائر لا تربطهم بها روابط قوية. وفي هذا الصدد يجب الإشارة إلى أن بعض هؤلاء القادة قد أصبحوا متخصصين في الانتخابات وسيتم ترشيحهم في كل مرة في دائرة غير الدائرة التي سبق لهم أن ترشحوا فيها في الانتخابات السابقة. وهكذا نجد مثلا أن محمد الوفا قد ترشح وفاز سنة 1977 في الدار البيضاء وفي سنة 1984 في ݣليز بمراكش وفي 1993 في إحدى الدوائر القروية التابعة لإقليم الصويرة. وفي نفس الإطار نجد أن عبد الكريم غلاب قد ترشح وفاز في انتخابات 1977 في دائرة البرنوصي بالدار البيضاء، ولكنه سيترشح سنة 1993 في دائرة بطانة بسلا. كذلك الأمر بالنسبة لمحمد الإدريسي القيطوني الذي ترشح ولم يفز في فاس سنة 1984 وعاد ليترشح هذه المرة في الدار البيضاء. وهكذا يبدو أن حزب الاستقلال يحتفظ لقادته بالدوائر الانتخابية التي يتوفر فيها الحزب على أكبر الحظوظ للفوز، وبذلك يكون من بين أهداف الانتخابات تمكين قادة الحزب الذين قضوا سنوات طويلة في خدمته من موارد مالية قارة بفضل الصعود إلى مجلس النواب.

أما بالنسبة لباقي الدوائر فإن مفتشي الحزب في مختلف الأقاليم يقومون باقتراح المرشحين على اللجنة التنفيذية التي تبث في الأمر بشكل نهائي. وكما هو الأمر بالنسبة للاتحاد الاشتراكي، خلفت ترشيحات حزب الاستقلال للانتخابات التشريعية عددا كبيرا من الساخطين والمتذمرين الذين لم يترددوا في الترشيح بشكل منفرد أو مع هيئات سياسية أخرى مما دفع اللجنة التنفيذية إلى طردهم. وفي ما يلي لائحة بعض هؤلاء الذين شملهم الطرد:

أعضاء حزب الاستقلال المطرودين بسبب ترشيحهم رغم إرادة الحزب[79]

الإســـــم	الدائـــــرة	الإقليم أو العمالة
عبد الكريم بومهدي	تالمست	الصويرة
بن اسماعيل الشيخ	الراشيدية	الراشيدية
مهدي العلوي أحمد	الريش	-----
بلفقيه الإدريسي	شيشاوة	شيشاوة
عثمان الإدريسي	بطانة	عمالة سلا
عبد السلام العلوي	وجدة	إقليم وجدة
لمنور بن علي	----	------

ويبدو من خلال بعض الدوائر التي ترشح فيها هؤلاء المنشقون عن الحزب أن الأمر يتعلق بدوائر يتوفر فيها هؤلاء على دعم محلي، إلا أن الحزب فضل إنزال مرشحين من اللجنة التنفيذية فيها، كما هو الشأن مع دائرة بطانة التي ترشح فيها عبد الكريم غلاب ودائرة تالمست التي ترشح فيها محمد الوفا. ومع ذلك لم يتمكن أي مرشح من هؤلاء المنشقين من الفوز بمقعد برلماني، حتى وإن استطاع بعضهم الحصول على نسبة لا بأس بها من الأصوات[80] .

وإذا كان كل من حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي، بفعل تقديمها لمرشحين مشتركين، وما نتج عن ذلك من تقلص في عدد الدوائر الانتخابية الخاصة بكل حزب، قد خلفا عددا كبيرا من المحبطين والناقمين داخل هيأتيهما، فإن حزب التقدم والاشتراكية على خلاف ذلك، عرف نوعا من الانضباط داخل صفوفه، لأنه استطاع تلبية طموحات معظم الراغبين في التقدم للانتخابات، بل فتح أبوابه أيضا للمتعاطفين مع الحزب والراغبين في الترشيح باسمه[81]. وقد رشح الحزب كل أعضاء الديوان السياسي باستثناء عبد السلام بورقية وعبد الله العياشي وبوشعيب الريفي الذين بلغوا جميعا أكثر من 70 سنة، والذين لم تعد حالتهم الصحية تسمح بتحملهم لمسؤوليات كبرى. كما رشح الحزب 25 عضوا من أعضاء اللجنة المركزية موزعين على مختلف الأقاليم والجهات، إضافة إلى 16 من المسؤولين الجهويين. إلا أن أهم ما ميز ترشيحات حزب التقدم والاشتراكية هو تقديمه للطيب الشكيلي في إحدى دوائر مدينة مراكش. ويجب التذكير بأن

الطيب الشيكلي كان يشغل أثناء الانتخابات منصب وزير التربية الوطنية في حكومة محمد كريم العمراني التقنوقراطية. وكان في الماضي ينتمي إلى حزب يعته وتمكن من الانضمام إلى اللجنة المركزية للحزب في نهاية السبعينات، إلا أنه سيتم إبعاده عن هذه اللجنة في المؤتمر الثالث للحزب المنعقد في الدار البيضاء في نهاية مارس 1983 [82]، ولكن هذا الإبعاد لم يكن يعني في نظر الحزب الطرد النهائي. لهذا ظلت هنالك نوع من العلاقة الخفية بين الحزب والطيب الشكيلي. وحين أبدى أربعة وزراء -منهم هذا الأخير- من الحكومة التقنوقراطية، التي تم تكوينها من أجل التحضير للانتخابات، رغبتهم في الترشيح اختار الطيب الشكيلي حزبه القديم للترشيح باسمه. وقد أثار ذلك نقاشا حادا بين الحزب وباقي أحزاب المعارضة. والواقع أن ترشيح الشكيلي خلق وضعية حرجة لحزب علي يعته. فقد اختار حزب التقدم والاشتراكية جناح المعارضة لخوض هذه الانتخابات، وكانت السياسة التعليمية من جملة المجالات التي استهدفت لنقد الحزب وباقي أحزاب المعارضة، إلا أن التحاق وزير التربية الوطنية بحزبه القديم خلط كل الأوراق. ومن أجل الخروج من هذا المأزق أصبح حزب التقدم والاشتراكية يصرح بأن دعمه للشكيلي هو دعم للمناضل القديم في الحزب وليس للسياسة التعليمية التي سهر عليها أثناء توليه المهام الوزارية.

وكما هو الشأن مع حزب التقدم والاشتراكية رشحت منظمة العمل الديمقراطي جل قادة الحزب وأطره بالإضافة إلى مسؤوليه الجهويين، إلا أن المنظمة لم تغط سوى 169 دائرة انتخابية أي حوالي 76٪ من مجموع الدوائر. وهذا يعني أنها تمكنت من الاستجابة لرغبات كل أعضائها الذين أظهروا استعدادا للترشيح لهذه الانتخابات. وقد أحجم الحزب بالمقابل عن تقديم مرشحين متعاطفين مع الحزب ولا تربطهم بهيئاته روابط قوية مخافة أن يسيئوا إلى سمعة المنظمة كما حدث لبعض الأحزاب خلال الانتخابات الجماعية لأكتوبر 1992.

إذا كانت أحزاب المعارضة تعتبر الانتخابات إحدى المحطات الأساسية في عملها السياسي وتستعد لها بما يكفي من أجل إظهار قوتها ونفوذها فإنها مع ذلك لا تعتبرها الرهان السياسي الوحيد، وهذا ما يجعلها تكثف نشاطها في المراحل التي تفصل بين الانتخابات، وتذهب في بعض الأحيان إلى حد التفكير في مقاطعة الانتخابات من أجل الحصول على بعض المكاسب. أما الأحزاب الموالية للحكومة فتعتبر الانتخابات التشريعية اللحظة الأساسية "الوحيدة" في

عملها السياسي. ومن تم فإنها تعمل على عقد مؤتمراتها وتنظيم صفوفها مباشرة قبل الموعد الانتخابي. وحين تدخل الانتخابات فإنها ترمي أساسا إلى الحصول على أكبر عدد من المقاعد بغض النظر عن الوسائل. وبديهي أن يكون للبرلمانيين في وضعية مثل هذه، دور كبير داخل الحزب، حيث نجد أن قوانين جل هذه الأحزاب تنص على ضرورة حضور البرلمانيين في الاجتماعات القيادية للحزب. وقد عرفت الأحزاب المغربية الموالية للحكومة نشاطا مكثفا أثناء إعداد لوائح المرشحين[83]. إذ شهدت إقبالا كبيرا من طرف الأشخاص الراغبين في الترشيح، مما اضطرت معه قيادات هذه الأحزاب، في كثير من الأحيان إلى اتخاذ قرارات صعبة، الشيء الذي خلف عددا كبيرا من الساخطين. وغني عن القول أن أغلب المرشحين الذين تقدموا مع هذه الأحزاب لا تربطهم بها أية روابط قوية، بل إن بعض هؤلاء المرشحين كانوا حتى حلول موعد الانتخابات على جهل تام بكل ما يتعلق بهذه الأحزاب. ويمكن التأكيد بشكل عام أن معظم الراغبين في الترشيح للانتخابات التشريعية باسم الأحزاب الموالية للحكومة يتشكلون من أعيان محليين يطمحون في الصعود إلى البرلمان، إما من أجل تقوية نفوذهم الاجتماعي أو من أجل إرضاء طموحاتهم الشخصية أو بغية الحصول على الحصانة البرلمانية التي تمتد في الممارسة المغربية لتشمل مجالات واسعة، كأن تستغل مثلا من أجل التملص الضريبي.

وأمام الكم الهائل من الراغبين في الترشيح، عمدت الأحزاب الموالية للحكومة إلى انتقاء أكثر الأشخاص حظوظا. وقد أخذت بعين الاعتبار رأسمالهم الاجتماعي والثقافي بالإضافة إلى إمكانياتهم المالية. وكثيرا ما كان يعاب على هذه الأحزاب في الماضي ترشيحها لأشخاص أميين أو يتوفرون على إمكانات ثقافية هزيلة، إلا أن التقدم الكبير الذي عرفه ميدان التعليم، وظهور عدد كبير من الأشخاص الحاملين لشهادات عليها في مختلف المجالات المعرفية، وتقلص مناصب المسؤولية التي كانت توفرها السلطة في السابق لمثل هؤلاء، جعل الكثير من أصحاب الشهادات يطرقون أبواب الأحزاب الموالية للحكومة من أجل الحصول على تزكيتها. وإذا كانت هذه الأحزاب في السابق قد حاولت عبثا استقطاب المثقفين وحملة الشهادات من أجل تعزيز صفوفها وإيصالهم إلى البرلمان فقد انعكست الأمور وأصبح هؤلاء هم الذين يتطلعون الآن إلى الانضمام إلى هذه الأحزاب. وأمام كثرة إقبال حاملي الشهادات على هذه الأحزاب، لم يعد للرأسمال الثقافي نفس القيمة الاجتماعية التي كانت له في السابق.

وأصبحت قيادات هذه الأحزاب تفضل تزكية أشخاص يتوفرون على رأسمال اجتماعي قوي بالإضافة إلى الإمكانات المالية. وقد شاع كثيرا أثناء إعداد لوائح المرشحين أن بعض هذه الأحزاب قد أعطت التزكية للمرشحين مقابل مبالغ مالية هائلة وصلت إلى مئات الملايين[84]. إلا أنه لا يمكننا أن نعرف بشكل قاطع هل قدمت هذه المبالغ المالية إلى قيادات الأحزاب، أم تم تكليف المرشحين بتغطية بعض المصاريف الحزبية والحملة الانتخابية مقابل الحصول على التزكية. ولعل مما زاد من إقبال المرشحين على الأحزاب الموالية للحكومة هو منع الترشيحات المستقلة في البداية، حيث كان العاهل المغربي أثناء انتخابات 1984 قد أكد على ضرورة انتماء كل المرشحين إلى هيئات سياسية مشروعة من أجل تفادي انتقال المرشحين المستقلين من هيئة إلى أخرى. وكان المغرب يشهد بمناسبة كل انتخابات تشريعية ظهور حزب جديد يعمل على استقطاب أعضاء النخبة الراغبين في الحصول على مقعد نيابي. إلا أن ما ميز انتخابات 1993 هو عدم ظهور أي حزب جديد[85] ، مما جعل عددا كبيرا من المرشحين يجدون صعوبة في الحصول على تزكية حزب من الأحزاب، وهذا ما يفسر جزئيا استغلال بعض الأحزاب الموالية للحكومة كثرة الإقبال عليها من أجل إملاء بعض الشروط على هؤلاء المرشحين، منها الالتزام بتغطية بعض نفقات الحزب.

وأمام كثرة الطلب على الأحزاب الموالية للحكومة وقلة الدوائر الانتخابية الشاغرة، لجأ بعض المرشحين إلى أحزاب صغرى. وهكذا تمكن حزب الشورى والاستقلال، الذي عرف جمودا سياسيا لمدة طويلة، من تقديم 137 مرشحا وتمكن حزب العمل من تقديم 120 مرشحا. والواقع أن اغلب مرشحي هذين الحزبين سبق لهم أن ترشحوا في الانتخابات الجماعية لأكتوبر 1992 مع أحد الأحزاب الموالية للحكومة، إلا أن عدم تمكنهم من الحصول على تزكية هذه الأحزاب بمناسبة الانتخابات التشريعية دفعهم للاتجاه صوب هذين الحزبين الصغيرين.

وبصفة عامة يمكن التأكيد بأن عددا كبيرا من المرشحين (897 مرشحا) أي ما يوازي 44٪ من المجموع العام تقدموا إلى هذه الانتخابات معززين برصيد سياسي أو اجتماعي قوي اكتسبوه من تجاربهم السابقة أو الحالية. ذلك أن 174 نائبا سابقا، منهم 155 نائبا في برلمان 1984، قد تقدموا إلى انتخابات 1993، إضافة إلى 21 وزيرا سابقا و279 رئيس جماعة محلية و17 رئيس مجلس إقليمي و18 رئيس غرفة مهنية ومجلس عمالة[86] .

ومن أهم ما كشفت عنه لوائح مرشحي الأحزاب السياسية للانتخابات التشريعية ليونيو 1993 الارتفاع النسبي لعدد النساء المرشحات، وكانت مجموعة من الجمعيات النسوية قد دعت الأحزاب إلى فتح المجال أمام المرأة للعب الأدوار الأولى على الصعيد السياسي. وقد لاقت هذه الدعوة صدى عند بعض الأحزاب التي أظهرت استعدادها لترشيح النساء للانتخابات التشريعية، بل إن بعض زعماء المعارضة -اليوسفي- اقترحوا الالتزام بحصة معينة من المرشحات على الصعيد الوطني أو بتخصيص بعض الدوائر لترشيحات النساء فقط. إلا أن هذا الاقتراح لم يجد آذانا صاغية. وهكذا فإن عدد ترشيحات النساء النهائي (1.61٪ من مجموع المرشحين)، وإن كان قد حقق نوعا من التطور مقارنة مع التجارب السابقة، ظل دون طموحات الجمعيات النسائية. وهذا ما يظهره عدد النساء المرشحات من طرف الأحزاب والهيئات السياسية :

عدد النساء المرشحات في الانتخابات التشريعية ليونيو 1993[87]

الاتحاد الدستوري	امرأتان :	2
التجمع الوطني للأحرار	امرأتان :	2
حزب الاستقلال	امرأة واحدة :	1
الحركة الشعبية	امرأتان :	2
الاتحاد الاشتراكي	امرأتان :	2
الحزب الوطني الديمقراطي	ثلاث نساء :	3
التقدم والاشتراكية	ست نساء :	6
منظمة العمل الديمقراطي	ثمان نساء :	8
حزب الشورى والاستقلال	ثلاث نساء :	3
حزب العمل	امرأتان :	2
اللامنتمون	ست نساء	6
المجموع		37 امرأة

ويتضح من خلال هذا الجدول أن أحزاب المعارضة تمكنت من ترشيح 17 امرأة من مجموع 37 ، أي حوالي 46٪ من مجموع المرشحات. إلا أن أهم ما يسترعي الانتباه هو أن حزب التقدم والاشتراكية ومنظمة العمل الديمقراطي قد

تمكنا لوحدهما من ترشيح 14 امرأة أي حوالي 38 % من مجموع النساء المرشحات، بينما لم يرشح حزبا الاستقلال والاتحاد الاشتراكي سوى ثلاث نساء[88].

وإذا كان ترشيح النساء قد هم مختلف الدوائر الانتخابية، فإنه قد تم تركيز هذه الترشيحات في المدن الكبرى بالخصوص حيث سجل 12 ترشيحا في الدار البيضاء و 9 ترشيحات في الرباط و3 ترشيحات في كل من فاس والقنيطرة وأسفي وكلها مدن يبدو أن جزءا من سكانها على استعداد لمنح صوته لامرأة.

إن ترشيح النساء للانتخابات التشريعية، وإن اختلفت مواقف الفاعلين السياسيين منه، يبدو طبيعيا، باعتبار أن النساء يشكلن قرابة نصف الناخبين، وبأنه بفعل انتشار التعليم وتعميمه قد استطعن الوصول إلى مناصب على جانب كبير من المسؤولية. كما أن بعض الدول العربية التي توجد في وضعية سياسية مشابهة تتوفر منذ سنوات على نائبات في البرلمان، كما هو الشأن بالنسبة لمصر وتونس. بالمقابل فإن ترشيح اليهود المغاربة لهذه الانتخابات يستقي أهميته من رمزيته السياسية[89]. ذلك أنه بفعل الهجرة المكثفة لليهود المغاربة، خصوصا بعد إنشاء دولة إسرائيل سنة 1948 واحتدام الصراع العربي الإسرائيلي أصبح عدد اليهود المقيمين في المغرب في تراجع مستمر حتى لم يعد يتجاوز 15.000 نسمة في بداية التسعينات. وإذا علمنا بأنه عكس ما كان عليه الأمر في القرون السالفة، لم تعد هنالك أحياء خاصة باليهود، وبأنهم يعيشون جنبا إلى جنب وسط السكان المسلمين، يتبين لنا بأن المرشحين من اليهود المغاربة لا يمكنهم أن يعتمدوا فقط على أصوات الناخبين اليهود من أجل الفوز بمقعدهم، وبأنه لابد من تصويت المسلمين عليهم أيضا. وهو ما يعني أن التعايش بين الإسلام واليهودية قد بلغ أوج درجات الانسجام والتآخي. ومهما كان الأمر فإن عدد الترشيحات بين اليهود المغاربة جاء قليلا جدا حيث لم يتجاوز الخمسة مرشحين كما يظهر ذلك الجدول التالي:

لائحة اليهود المغاربة المرشحين للانتخابات التشريعية ليونيو 1993

اسم المرشح	الهيئة	الدائرة	الأقليم أو العمالة
سويسا بروسبير	الحركة الوطنية الشعبية	حسان	الرباط
طوليد أنوحايم	حزب العمل	المنزه حمرية	مكناس
وزانا أبراهام	لامنتمي	البرج	البيضاء أنفا
ليفي سيمون	التقدم والاشتراكية	المدينة	=========
جاك أوحنا [90]	الاتحاد الدستوري	أيت داوود	الصويرة

ولعل أهم هؤلاء هوليفي سيمون أحد أعضاء الديوان السياسي للتقدم والاشتراكية وأحد المناضلين القدامى والمخلصين للحزب الذي يتمتع بسمعة طيبة داخل أوساط المثقفين، وقد وقع مجموعة منهم بيانا يدعون فيه الناخبين إلى التصويت عليه. **أما باقي** المرشحين فلا تربطهم صلات وثيقة بالأحزاب التي ترشحوا معها، على غرار سويسا بروسبير الذي كان يجهل إلى آخر لحظة مع أية هيئة سياسية سيتقدم إلى هذه الانتخابات [91] .

وقد يبدو غريبا ألا يرشح الاتحاد الاشتراكي أي يهودي مغربي، خصوصا وأنه كانت له في الماضي علاقات متينة مع الأوساط اليهودية المغربية، بل إن بعض أعضائه قد عملوا على تأسيس لجنة الوفاق اليهودي الإسلامي في نهاية الخمسينات[92] بهدف تقريب وجهات النظر داخل النخبتين السياسيتين المسلمة واليهودية، كما أن المهدي بن بركة كانت تربطه علاقات ممتازة مع عدد من اليهود المغاربة، غير أن الهجرة المكثفة للجالية اليهودية والسياسة المتبعة من طرف إسرائيل اتجاه القضية الفلسطينية التي يضعها الحزب على رأس أولويات علاقاته الخارجية[93]، ساهمت في فتور هذه العلاقة بل عرفت هذه العلاقة- بين الاتحاد الاشتراكي والأقلية اليهودية - نوعا من الحدة في العشر سنوات الأخيرة. وقد انفجرت أزمة أولى بين الجانبين في أكتوبر 1986 حين اختار الاتحاد الدستوري نائبه عن مدينة الصويرة جو أوحنا [94] ليكون عضوا في مكتب مجلس النواب، إذ هدد الاتحاد الاشتراكي بمقاطعة المكتب في حالة موافقة المجلس على ذلك [95].

وقد أثار هذا الموقف حينذاك غضب السلطة وأسرع أحمد رضا اكديرة في إحدى الافتتاحيات الصحفية[96] إلى التنديد بموقف حزب عبد الرحيم بوعبيد، وقال بأن من شأن ذلك أن يزعزع التصور العام للمجتمع المغربي، وذهب إلى حد التأكيد بأن هذا الموقف يشكل خرقا للدستور وابتعادا عن سياسة العاهل المغربي. وبالرغم من أن حزب التقدم والاشتراكية يضم في ديوانه السياسي يهوديا مغربيا فإنه ساند الاتحاد الاشتراكي في مواجهته للسلطة، حيث نشرت صحيفتا الحزب سلسلة من المقالات تؤكد فيها أن التوافق السياسي في المغرب يقوم فقط على الإسلام والمؤسسات الدستورية، مما عرض صحافة الحزب للتوقف لمدة تسعين يوما [97].

أما الأزمة الثانية بين الاتحاد الاشتراكي والأقلية اليهودية فقد انفجرت بمناسبة الانتخابات الجماعية لأكتوبر 1992، حيث ترشح أحد ممثلي الأقلية اليهودية في إحدى دوائر أكادير مواجها رئيس المجلس البلدي السابق المنتمي إلى الإتحاد الإشتراكي، وقد اتهمت صحافة الحزب، هذا المرشح بتوزيع الأموال بسخاء على الناخبين من أجل التصويت عليه. وفي النهاية تمكن فعلا من الفوز في تلك الدائرة. وأثناء تشكيل مكتب بلدية أگادير عادت صحيفة "الاتحاد الاشتراكي" إلى انتقاده وقالت بأن هذا المستشار الجماعي، الذي وصفته بأنه «يهودي» إدعى الإسلام وأرسل الناس إلى الحج من أجل التصويت عليه، قد حاول شراء بعض المستشارين الاتحاديين وعرض عليهم مبالغ مالية مغرية. وقد رد على الصحفية رئيس الجالية اليهودية الذي وصف ما كتبته بأنه كلام عنصري لايليق بحزب تقدمي [98].

III - خصائص المرشحين

تجاوز مجموع عدد المرشحين للانتخابات التشريعية 2000 مرشحا (2042) وهو رقم قياسي لم يسبق تسجيله في الانتخابات السابقة، حيث تنافس 1333 مرشحا في انتاخبات 1984 و 906 مرشحا في انتخابات 1977. وقد نتج عن ذلك ارتفاع عدد المرشحين المتنافسين حول نفس المعقد، إذ قارب عددهم في بعض الدوائر العشرين مرشحا، كما هو الأمر في دائرة المدينة (عمالة الدار البيضاء أنفا) : 18 مرشحا وفي دائرة أنفا (عمالة أنفا) : 16 مرشحا وفي دائرة الأحباس (عمالة الفداء): 17 مرشحا وفي دائرة المحمدي درب السلطان (عمالة الفداء):17 مرشحا. أما المعدل الوطني فهو 9.33 مرشحا للمقعد الواحد. وقد

تجاوز بكثير المعدل الذي تم تسجيله في الانتخابات السابقة 6.53 في انتخابات 1984 و 5.14 في انتخابات 1977.

وكما هو الأمر في الانتخابات السابقة فإن أية هيئة سياسية لم تتمكن من تغطية كل الدوائر الانتخابية. ومع ذلك فإن أغلب هذه الهيئات اقتربت من ذلك وبذلت مجهودات كبرى في هذا المجال. ولعل أبلغ مثال هو منظمة العمل الديمقراطي التي انتقل عدد مرشحيها من 29 في الانتخابات السابقة إلى 169 في الانتخابات الحالية، وحزب التقدم والاشتراكية الذي انتقل عدد مرشحيه من 159 إلى 216. كذلك الأمر بالنسبة للحركة الشعبية التي انتقل عدد مرشحيها من 157 إلى 183. والواقع أن هذا الحزب قد بذل مجهودات كبرى منذ 1977 من أجل التواجد في كل العمالات والأقاليم، حيث لم يتمكن في انتخابات 1977 من تقديم سوى 74 مرشحا مغطيا بذلك 42٪ فقط من مجموع الدوائر الانتخابية. وهذا يعني أن الحزب الذي كان يحرص على تقديم نفسه بصفته حزبا قرويا يدافع بالخصوص عن مصالح السكان الأمازيغيين، قد راجع حساباته وأصبح يتطلع، على غرار باقي الأحزاب ، إلى الحصول على أصوات الناخبين بغض النظر عن أصلهم الإثني أو الثقافي، ومن هنا حرصه، سواء تعلق الأمر بالحركة الشعبية التي يرأسها محاند العنصر أو الحركة الوطنية الشعبية التي يقودها أحرضان، على تقديم مرشحين في كل الداوئر الانتخابية بما فيها الدوائر الحضرية.

وإذا كانت جل الأحزاب قد سجلت تقدما فيها يخص عدد المرشحين، فإن حزبي الاتحاد الاشتراكي والاستقلال على العكس من ذلك تراجعا في هذا المجال، وهذا راجع، كما أوضحنا من قبل إلى تقديم الحزبين لمرشحين مشتركين واقتسام مجموع الدوائر الانتخابية بينهما. وبالإضافة إلى مرشحي الأحزاب السياسية، تقدم لهذه الانتخابات 167 مرشحا لامنتميا. وقد أثار ترشيحهم الكثير من الجدل [99] . وكان العاهل المغربي قد أكد على ضرورة انتماء كل المرشحين للانتخابات التشريعية إلى هيئات سياسية شرعية، لتفادي تنقل هؤلاء المرشحين بين الهيئات داخل البرلمان وضبط عملية التصويت[100]. وبالفعل لم يتقدم أي مرشح مستقل في انتخابات 1984. ولكن باقتراب موعد انتخابات يونيو 1993 أبدى بعض الوزراء المنتمين إلى حكومة العمراني التقنوقراطيةرغبتهم في الترشيح، ولم يظهروا حماسا للانتماء لأي حزب من الأحزاب الموجودة، وهكذا تقدموا إلى هذه الانتخابات بشكل مستقل (محمد القباج وزير الأشغال العمومية) ثم

سرعـان ما تدخـلت الـسلطـة لتقـريب وجـهات النـظر بين بـعض هـؤلاء الوزراء وأحزاب مـعينة، وانـتهى الأمـر بترشـيح هؤلاء الوزراء مـع بعض الأحـزاب. وقد شجـعت مبادرة الـوزراء الأولى بعض الاشـخاص الراغبـين في الترشـيح فتقـدموا للانتخابـات بشكل مستقل، مما أثـار احتجاج بعض الأحزاب التـي اعتبرت ذلك متنافيا مع التعـليمات الملكية[101]، وقد أصيبت وزارة الداخلـية بنوع مـن الارتباك أمام هذه النازلة والتزمت الصمت حيالها. ثـم انتهت إلى تخويل السلطات المحلية في كل إقليـم صلاحية قبول أو عدم قبول التـرشيحات المستقلة، وكـان هذا يعني ببسـاطة أن تعمل هـذه السلطـات على منع كـل الترشيحـات التي من شـأنها أن تخلق نـوعا من التشويش فـي الخارطة السياسـية الوطنية. ولاشك أن المـستهدف الأول من ذلـك هم المـرشحـون ذوو الحساسـيات الإسـلاميـة. وقد أكـد إدريس البـصري في ندوة صـحافية أثـناء الحملـة الانتخـابية أنه مـن الضروري علـى كل مرشح لامنتمي يـفوز في الانتخابات التشريعية أن ينـتمي إلى حزب من الأحزاب المتواجدة في البرلمان، وإلا فإن ترشيحه سيصبح لاغيا [102] .

أما فيمـا يخص المستوى الـتعليمي لـلمرشحين فقـد عرف ارتفاعا كبـيرا في عدد المرشحين الحاصلين على تعليم عال وهذا ما يظهره الجدول التالي :

توزيع المرشحين حسب المستوى التعليمي:

المستوى التعليمي	عدد المرشحين	النسبة المائوية
العالي	1178	% 57. 68
الثانوي	645	% 31. 58
الابتدائي	1942	% 9.50
بدون	125	% 1. 22

وكما يظهر ذلك هـذا الجدول فان المرشـحين خريجـي التعـليم العـالي يشـكلون أكـثر مـن نصف مـجموع المـرشحين وهـي نسبـة تـتجاوز النـسب المسـجلة فـي الانتخابـات السابـقة :45٪ في انـتخـابات 77 وحوالـي 49٪ في انتخابات 84، وهذا راجع بالأساس لكون الرأسمال الـثقافي يشكل أحد الدعائم الأساسـية الـتي يـقوم علـيهـا العـمل الـسياسـي. فالمـرشح الذي يـنظـم اللـقاءات والتجمـعات مع الناخبين مـن أجل إقناعهم لابـد من أن يتوفر على قـسط هام من

التعليم حتى يبدو للناخبين قادرا على تمثيلهم وفهم مشاكلهم. وفي هذا المجال يجب أن نشير إلى الفرق الموجود بين الانتخابات المحلية والانتخابات التشريعية حيث لم يشكل المرشحون الجامعيون في الانتخابات الجماعية لأكتوبر 92 سوى 16.53٪ من مجموع المرشحين محتلين بذلك المرتبة الأخيرة. ويمكن تفسير هذا الفرق باختلاف رهانات كل من الانتخابات التشريعية والانتخابات الجماعية، فالمرشح لمنصب جماعي لايطلب منه في معظم الحالات، أن يكون مثقفا فذا عى علم بمختلف النظريات السياسية والاقتصادية، بقدر ما ينتظر منه أن يعمل على تمثيل الناخبين والسهر على مصالح السكان اليومية المرتبطة بجماعتهم. وهذا ما يفسر كون عدد من الجامعيين قد انهزموا في هذه الانتخابات الجماعية أمام مرشحين ذوي مستوى تعليمي متوسط. وعلى خلاف ذلك فإن البرلمان هو المجال المفضل للنقاش السياسي والاقتصادي ويتطلب مهارات خطابية وإقناعية هائلة، خصوصا وأن نسبة هامة من الناخبين تقيم عمل النائب البرلماني من خلال نشاطه داخل مجلس النواب، أي من خلال تدخلاته واقتراحاته.

وكما هو الأمر دائما فإن توزيع المرشحين خريجي التعليم العالمي يختلف من هيئة سياسية إلى أخرى، حيث تم تسجيل أعلى النسب عند أحزاب المعارضة : منظمة العمل ب 76 % من المرشحين والاتحاد الاشتراكي بـ 73 % من المرشحين وحزب التقدم والاشتراكية بحوالي 66 % من المرشحين. وتم تسجيل أدنى هذه النسب عند بعض الأحزاب الموالية للحكومة خصوصا الحركة الوطنية الشعبية بأقل من 40 % من المرشحين ، والحركة الشعبية بحوالي44% من المرشحين وعند حزب الاستقلال أيضا، فيما تمكن الاتحاد الدستوري من تقديم 63% من المرشحين الجامعيين والتجمع الوطني للأحرار61 % من المرشحين الحاصلين على تعليم عال. وارتفاع نسبة المرشحين الجامعيين المنتمين إلى الأحزاب الموالية للحكومة يعني أن المثقفين والأطر العليا، لم يعودوا كما كان الأمر في السابق، يقاطعون هذه الأحزاب ويفضلون عليها أحزاب المعارضة، فقد أقبل عدد كبير من الشباب الجامعي على الانضمام إلى الأحزاب الموالية للحكومة على أمل أن يتمكنوا من تحقيق طموحاتهم السياسية، خصوصا وأن التواجد الكبير للمثقفين داخل أحزاب المعارضة يجعل من إمكانية الارتقاء السياسي داخل هذه الأحزاب أمرا صعبا في الظروف الراهنة.

أما فيما يخص طبيعة التعليم العالي المحصل عليه من طرف المرشحين فلسيت هنالك أية معطيات دقيقة حول ذلك، إلا أنه يمكن القول استنادا إلى بعض المؤشرات، بأن المرشحين ينتمون إلى مختلف المجالات المعرفية وحاصلون على شواهد في كليات الحقوق والآداب والعلوم والطب والمدارس العليا للمهندسين ، مع هيمنة بسيطة لخريجي كليات الحقوق والآداب. كما أن معظم الشواهد المحصل عليها سلمت من جامعات ومعاهد مغربية، خصوصا بالنسبة للمرشحين الذين تقل أعمارهم عن أربعين سنة. أما خريجو التعليم التقليدي، (جامعة القرويين على سبيل المثال) فلا يشكلون إلا فئة ضئيلة جدا من المرشحين الذين تجاوزوا الخمسين سنة. بالمقابل فإن الأغلبية من المرشحين تتكلم بالإضافة إلى اللغة العربية، اللغة الفرنسية، باعتبار أن حوالي90 % منهم حاصلون على تعليم ثانوي على الأقل. وهذا يعني أن النخبة السياسية المغربية التي أبدت رغبتها في العمل البرلماني هي نخبة مزدوجة الثقافة. بالإضافة الى ذلك فإن معظم، إن لم نقل كل المرشحين في الدوائر الانتخابية الواقعة في المناطق الأمازيغية يتكلمون إحدى اللهجات البربرية بالإضافة إلى اللغة العربية أو الفرنسية أو هما معا.

وإذا كان عدد المرشحين الجامعيين قد عرف ارتفاعا كبيرا خلال هذه الانتخابات التشريعية فإن ذلك تم على حساب المرشحين الحاصلين علي تعليم ثانوي حيث سجلت نسبة31.58 % في هذه الانتخابات مقابل 34 % سنة 1977 و 34.13% سنة 1984، وهذه النسبة تقترب من تلك التي سجلت في الانتخابات الجماعية لأكتوبر 92 (79 .33%). وعلى خلاف الأمر مع خريجي الجامعات، فإن المرشحين الحاصلين على تعليم ثانوي يوجدون بالخصوص داخل الأحزاب الموالية للحكومة: حوالي 35.5 % بالنسبة للتجمع الوطني للأحرار و 35 % للاتحاد الدستوري وقرابة 48 % بالنسبة للحركة الوطنية الشعبية. إلا أنه يجب الإشارة إلى أن حزب الاستقلال، وهذا ما سبقت ملاحظته في الانتخابات الجماعية لأكتوبر 92 ، قد سجل نسبة من المرشحين الحاصلين على تعليم ثانوي فقط، قريبة من النسب المسجلة عند الأحزاب الموالية للحكومة حوالي 35 %

ومن جهة أخرى يمكن القول بأن أهم ما أفرزته هذه الانتخابات التشريعية هو التراجع الهائل للمرشحين الأميين الذين لم يعودوا يشكلون سوى1.22 % من مجموع المرشحين حيث لايتعدى عددهم 25 مرشحا. ويمكن التأكيد بأن الأمر يتعلق في هذه الحالة بأشخاص تجاوزوا سن الخمسين ويتوفرون على رأسمال اقتصادي واجتماعي هائل يغطي على نقص رأسمالهم الثقافي. وكما هو الأمر

مع المرشحين الحاصلين علي تعليم ثانوي، فإن الأميين يوجدون بالخصوص داخل الأحزاب الموالية للحكومة: الاتحاد الدستوري، الحزب الوطني الديمقراطي وخصوصا الحركة الوطنية الشعبية.

وفيما يخص هذا الحزب الأخير يجب الإشارة إلى أن أحرضان أصبح يميل أكثر إلى اختيار المرشحين الحاصلين على أدنى قسط ممكن من الثقافة، باعتبار أن أغلب المشاكل التي واجهها خلال مسيرته السياسية كان مصدرها الجامعيون الذين ينتمون إلى الحزب، والذين سرعان ما يوجهون انتقاداتهم لقيادة الحزب بفعل تقليدية العمل داخله.

أما بالنسبة للقطاعات السوسيو - مهنية التي ينتمي إليها المرشحون فقد جاءت كالتالي:

توزيع المرشحين حسب المهن: [103]

المهـــن	عدد المرشحين	النسبة المئوية
الوزراء	4	0.19
التجار	217	10.62
الفلاحون	153	7.49
رجال التعليم	446	21.84
الموظفون	334	16.35
المحامون	154	7.54
الصيادلة	23	1.12
الأطباء	77	3.77
مديرو الشركات	130	6.36
رجال الأعمال	153	7.49
صحافيون	33	1.61
مهندسون	73	3.57
مستخدمون	94	4.90
مهن أخرى	151	7.39
المجموع	2042	100.00

ويتبين من خلال هذا الجدول أن رجال التعليم يحتلون الصف الأول متجاوزين بذلك نسبة 20 % من مجموع المرشحين، وهي نسبة على أهميتها تشكل تراجعا مقارنة مع التجارب الانتخابية السابقة، حيث تم تسجيل 25% من رجال التعليم ضمن مرشحي 1977 و 26.80% ضمن مرشحي 1984، وبالمقابل فإن هذه النسبة تفوق النسبة التي سجلت في الانتخابات الجماعية لأكتوبر 92: 14.74 %. ومن أجل فهم سيطرة رجال التعليم على المرشحين يجب التذكير بأنه بفعل السياسة التعليمية المتعبة من طرف المغرب منذ الاستقلال، انتشر التعليم بشكل واسع في مختلف أقاليم البلاد، وأصبح عدد رجال التعليم في ازدياد مستمر حيث وصل إلى أكثر من 113000 رجل تعليم موزعين علي التعليم الابتدائي والثانوي والعالي سنة 1992[104]. وهذا يعني أن ارتفاع عدد رجال التعليم بين المرشحين ليس سوى انعكاس لارتفاع عددهم بين سائر الفئات المهنية. وتضم أحزاب المعارضة 270 مرشحا من رجال التعليم أي أكثر من62 % من مجموعهم على الصعيد الوطني. وإذا كان رجال التعليم حاضرين بكثافة ضمن مرشحي أحزاب المعارضة في انتخابات 1993، كما كان الأمر في كل الانتخابات السابقة، فلذلك عدة تفسيرات، أهمها الاستقلالية النسبية التي يحظى بها رجال التعليم في ممارسة مهامهم، وعدم تعرضهم لضغوط رؤسائهم من أجل تليين مواقفهم، كما قد يحصل في قطاعات أخري، مما يعني أن مستقبلهم المهني لايتأثر بانتمائهم السياسي إلى المعارضة[105]. كما أن رجال التعليم - التعليم العالي بالخصوص- يتوفرون بحكم طبيعة مهامهم على الوقت الكافي لاستكمال تكوينهم السياسي، حيث بإمكانهم حضور الاجتماعات النقابية والحزبية بشكل منتظم، علما بأن دخول عالم السياسة يقتضي حيازة رأسمال ثقافي هام يتطلب تكوينه التوفر على الوقت الكافي من أجل الاستثمار في المجال السياسي [106] .

بالإضافة إلى ذلك فإن المثقفين بصفة عامة- ورجال التعليم هم مثقفون بشكل من الأشكال- يعانقون القضايا الجماهيرية ويدافعون عن مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية، حتى إذا كانت وضعيتهم الاجتماعية تبعدهم عن الطبقات والفئات الأكثر حرمانا[107]. أما بالنسبة للمغرب فإن تجميد أجور رجال التعليم لسنوات طويلة وارتفاع عددهم قد أدى إلى تراجع مكانتهم الاجتماعية وأصبحوا بذلك يقتربون شيئا فشيئا من الطبقات الدنيا مما يجعل انتمائهم إلي المعارضة انتماءا مشروعا اجتماعيا. غير أن انتماء رجال التعليم إلى المعارضة ليس ظاهرة

خاصة بالمغرب، ففي معظم المجتمعات الحديثة يفضل رجال التعليم الانضمام إلى الأحزاب السياسية الراديكالية الرافضة لأنهم بفعل اتصالهم بعالم الأفكار والنظريات أكثر الفئات رغبة في التغيير الاجتماعي وأكثرهم دعوة إلى قيام مجتمع بديل.

ويجب الإشارة إلى أن توزيع رجال التعليم داخل أحزاب المعارضة لم يأت متساويا فقد استأثرت منظمة العمل بحصة الأسد بمجموع 102 رجل تعليم- منهم 13 أستاذا جامعيا من مجموع 64 استاذا جامعيا تقدموا لهذه الانتخابات مع أحزاب المعارضة- وبذلك يشكل رجال التعليم أكثر من 60% من مجموع مرشحي المنظمة. ولا غرابة في الأمر فقد ظهرت المنظمة في الستينات وبداية السبعينات (23 مارس) داخل الأوساط الطلابية وتلاميذ الثانويات، وظلت بعد ذلك حاضرة بكثافة في الجامعات، كما أنها بعد حصولها على الشرعية أخذت تساند الكونفدرالية الديمقراطية للشغل التي تملك تأثيرا قويا عى الشغيلة التعليمية.

أما حزب الاتحاد الاشتراكي فقد رشح 53 من رجال التعليم - منهم 16 أستاذا جامعيا- وهو ما يشكل أكثر من 49 % من مجموع مرشحيه. وقد احتل رجال التعليم على الدوام مكانة خاصة ومؤثرة داخل الاتحاد الاشتراكي، حيث كان قطاع التعليم من بين القطاعات النقابية الأولى التي أعلنت تمردها على القيادة المركزية للاتحاد المغربي للشغل، وظلت تتصارع معها إلى أن تمكنت في نهاية السبعينات بالتعاون مع نقابات قطاعية أخرى من تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل[108]. وقد فضلت هذه المركزية النقابية بعد تأسيسها تركيز نضالاتها النقابية داخل قطاع التعليم إذ قادت عدة إضرابات وطنية الشيء الذي دفع أعدادا كبيرة من رجال التعليم إلى الالتحاق بها.ويحظى نوبير الأموي الكاتب العام للكونفدرالية - رجل تعليم- بتأييد كبير من طرف رجال التعليم المنضوين تحتها بسبب مواقفه المتشددة اتجاه السلطة، والتي أدت إلى اعتقاله خلال سنة 1992. وقد حرص الأموي من مقامه في السجن على أن يرشح الحزب عددا مهما من قياديي النقابة الوطنية للتعليم في مختلف الدوائر الانتخابية بالمغرب.

حـــزب الاستقلال الذي اقتسم الدوائر الانتخابية مع الإتحاد الإشتراكي قدم 33 رجل تعليم- منهم ثمانية أساتذة جامعيين- وهو ما يشكل حوالي 34 % من مجموع مرشحي الحزب. والعلاقة بين حزب بوستة ورجال التعليم قديمة تعود إلى فترة الحماية، حيث عمد الحزب إلى إنشاء عدد كبير من المدارس الحرة التي

استقبلت بالخصوص أبناء الطبقات الدنيا. وشكل المعلمون والأساتذة المشتغلون في هذه المؤسسات التعليمية الركيزة الأساسية التي استند عليها حزب الإستقلال لإنشاء الجامعة الحرة للتعليم التي سرعان ما انضمت إليها نقابات أخرى لتشكل الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، وذلك بعد انفصال الاتحاد الوطني للقوات الشعبية عن حزب الاستقلال وتفضيل قيادة الاتحاد المغربي للشغل للحزب الجديد. وحين دخل حزب الاستقلال إلي الحكومة الائتلافية بعد انتخابات 1977، سلمت له حقيبة وزارة التربية الوطنية[109] . وقد عمل خلال السنوات الأولى لتوليه هذه الوزارة على إدخال مجموعة من الإصلاحات على وضعية رجال التعليم مما أكسب الإتحاد العام للشغالين قوة في المجال النقابي. وغني عن القول بأن معظم رجال التعليم الذين ترشحوا مع حزب الاستقلال هم أطر نقابية تنتمي إلى الجامعة الحرة للتعليم.

أما حزب التقدم والاشتراكية فقد رشح 82 رجل تعليم- منهم 27 أستاذا جامعيا- وهو ما يشكل نسبة 38 % من مجموع مرشحيه. إلا أن أهم ما يلاحظ هو أن حزب علي يعته قد أعطى الأسبقية في الترشيحات للأساتذة الجامعيين حيث خصصت لهم أهم الدوائر الحضرية (الدار البيضاء، الرباط، فاس...) بينما رشح المعلمون وأساتذة الثانوي في دوائر يحظى فيها الحزب بدعم جد محدود.

ورشحت الأحزاب الموالية للحكومة بدورها عددا من رجال التعليم إذ قدم الاتحاد الدستوري 35 رجل تعليم - منهم 11 أستاذا جامعيا- وقدمت الحركة الشعبية 23 رجل تعليم - منهم أربعة أساتذة جامعيين- وقدمت الحركة الوطنية الشعبية 22 رجل تعليم- منهم ستة أساتذة جامعيين- أما التجمع الوطني للأحرار فرشح 32 رجل تعليم - منهم ثمانية أساتذة جامعيين - محتلين بذلك المرتبة الثالثة من حيث مهن مرشحي الحزب. ولعل أهم ما يمكن تسجيله هنا هو إقدام عدد لا بأس به من الأساتذة الجامعيين (قرابة أربعين) على الترشيح مع الأحزاب الموالية للحكومة، علما بأن المثقفين بصفة عامة، والجامعيين بشكل خاص لم يتحمسوا كثيرا لهذه الأحزاب عند ظهورها، ورفض العديد منهم دعوات الانخراط فيها. أما في بداية التسعينات فيبدو أن المثقفين لم يعودوا يفضلون دائما جناح المعارضة، وظهر بينهم مجموعة من الأشخاص الذين اعتقدوا بأن الأحزاب الموالية للحكومة يمكن أن تحقق لهم بعض طموحاتهم السياسية أو الشخصية. وتدل كل المؤشرات على أن معظم الأساتذة الجامعيين الذين اختاروا الترشيح مع

هذه الأحزاب ينتمون إلى كليات الحقوق. أما رجال التعليم الآخرون فيتشكلون في معظمهم من مديري الثانويات (الإتحاد الدستوري)و الأطر الإدارية والتربوية التابعة لوزارة التربية الوطنية. كما أن معظمهم يتوفر على رأسمال اجتماعي هام بفعل وضعيات أسرهم في الدوائر التي ترشحوا فيها أو بحكم المناصب الإدارية التي تحملوا مسؤوليتها والتي مكنتهم من تكوين شبكة هامة من الزبناء[110]. ومع ذلك فقد تم ترشيح رجال التعليم بصفة عامة، من طرف هذه الأحزاب في الدوائر التي تملك فيها حظوظا ضئيلة، بينما تم تخصيص الدوائر التي تتوفر فيها هذه الأحزاب على حضور قوي أو دعم هام لقادة هذه الأحزاب، وهو عكس ما جرى في الإتحاد الإشتراكي ومنظمة العمل الديمقراطي، حيث خصصت أهم الدوائر الانتخابية في كبريات المدن لرجال التعليم وبالخصوص لمناضلي الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

يحتل الموظفون المرتبة الثانية فيما يخص مهن المرشحين بمجموع 334 مرشحا وهو ما يمثل 16.35% من مجموع المرشحين، وهي نسبة تقارب النسبة التي تم تسجيلها في انتخابات 1977: 16% ولكنها تقل عن النسبة المسجلة في انتخابات 20:1984 % ولم ترشح أحزاب المعارضة إلا عددا ضئيلا من الموظفين لم يتجاوزوا 25 مرشحا. وهذا راجع لكون الانتماء إلى المعارضة قد يكون سببا في عرقلة الارتقاء المهني بالنسبة لموظفي القطاع العمومي. بالمقابل رشحت الأحزاب الموالية للحكومة أكبر عدد من الموظفين. ويحتل التجمع الوطني للأحرار المرتبة الأولى بمجموع 46 مرشحا وهو ما يمثل 21.2 % من مجموع مرشحيه، يتلوه في ذلك حزب الحركة الوطنية الشعبية الذي رشح 42 موظفا- منهم 20 إطارا عاليا- وهو ما يشكل 19.6% من مجموع مرشحي الحزب. ويمتاز الموظفون على العموم بحيازتهم لرأسمال اجتماعي هام يفوق في غالب الأحيان رأسمالهم الثقافي. فبحكم عملهم يتمكنون من الإحتكاك والإتصال باستمرار بأعداد هائلة من السكان مما يساعدهم، خصوصا إذا كانوا يحتلون مناصب مسؤولية، على تكوين شبكة هامة من الزبائن. لهذا تميل الأحزاب الموالية للحكومة إلى استقطاب أعضائها وأطرها من كبار الموظفين، حتى تتم الاستفادة من شبكة علاقاتهم أثناء الانتخابات.

ويشكل رجال الأعمال ومديرو الشركات بمجموع 283 مرشحا على الصعيد الوطني 13.85% من مجموع المرشحين، وهي نسبة تسجل لأول مرة في

الانتخابات المغربية. ويمكن تفسير ذلك بالتوسع الكبير الذي عرفه النشاط الاقتصادي خلال الثمانينات وبداية التسعينات، كما يمكن تفسيره بما جاء في أحد الخطب الملكية حيث عاب العاهل المغربي على البرلمان خلوه من رجال الأعمال. واقتصاره على الأساتذة والمحامين، وحث الأحزاب على فتح أبوابها أمام رجال الأعمال وبالفعل قدمت الأحزاب الموالية للحكومة عددا كبيرا من رجال الأعمال في انتخابات 1993. وفي هذا الصدد سجل حزب التجمع الوطني للأحرار أول نسبة على الصعيد الوطني 29.5 % من مجموع مرشحيه وهو ما يوازي 64 مرشحا متبوعا بالحركة الوطنية الشعبية ب 54 مرشحا و 25.2 % من مجموع مرشحيها. وإذا كان ترشيح حزب عصمان لعدد كبير من رجال الأعمال لايثير الاستغراب باعتبار أن الحزب يضم في قيادته وبين أطره عددا مهما من رجال الأعمال، كما أن برنامجه يؤكد على ضرورة تشجيع البورجوازية المغربية ومنحها وسائل وشروط العمل الكافية، فإن ترشيح الحركة الوطنية الشعبية لما يفوق 50 رجل أعمال يثير أكثر من تساؤل، خصوصا وأن رغيم الحزب يريد لهيئته السياسية أن تكون ممثلة للسكان الأمازيغيين، ويعطي الأسبقية في خطابه للاعتبارات الثقافية والأخلاقية (الأصالة، الكرامة) أكثر مما يهتم بالبرامج الاقتصادية. وما يزيد اندهاشنا هو أن حزب أحرضان قد رشح عددا من رجال الأعمال يفوق العدد الذي رشحه الإتحاد الدستوري، مع أن هذا الحزب الأخير يقدم نفسه كحزب رجال الأعمال [111] .

أما أحزاب المعارضة فكما كان منتظرا، لم ترشح سوى عدد قليل جدا من رجال الأعمال، خمسة بالنسبة للتقدم والاشتراكية وإثنان بالنسبة للاتحاد الاشتراكي. الاستثناء الوحيد هو حزب الاستقلال الذي رشح 13 رجل أعمال وهو ما يوازي 11.5% من مجموع مرشحيه. وهذا يلتقي مع ما سبق أن قلناه عن هذا الحزب وهو أن هيكلته وطريقة اشتغاله وانتماءات أطره تجعله أقرب إلى أحزاب الحكومة منه إلى أحزاب المعارضة. ولعل ما يؤكد ذلك أن اثنين من رجال الأعمال : ميلود ومحمد الشعبي اللذين ترشحا في الانتخابات السابقة مع الاتحاد الدستوري في إقليم الصويرة، اختارا في هذه الانتخابات التقدم تحت لائحة حزب الاستقلال في إقليمي القنيطرة والصويرة. والواقع أن علاقة حزب الاستقلال برجال الأعمال ليست وليدة اليوم. فمعلوم أن الحزب قد استفاد خلال فترة الحماية من الدعم المادي الذي كان يقدمه كبار التجار للحزب، وقد أسرع هؤلاء غداة الاستقلال إلى إنشاء الاتحاد المغربي للصناع والتجار وأصحاب

الحرف الذي ترأسه محمد العراقي أحد كبار تجار الدار البيضاء الذي كان ينتمي إلى قيادة حزب الاستقلال. وأظهر هذا الاتحاد عند ظهوره حماسا كبيرا وطلب من الحكومة إشراكه في القرارات الاقتصادية والمالية الوطنية. وبعد الانشقاق الذي عرفه الحزب، اختار أعضاء الاتحاد المغربي للصناع والتجار جناح حزب الإستقلال، إلا أن هذا لم يدم طويلا، ولم تأت سنة 1962 وإلا الإتحاد قد أقبر إلى الأبد [112].

ومن أجل التعرف على المكانة الحقيقية لرجال الأعمال الذين ترشحوا لهذه الانتخابات-على الساحة الاقتصادية- قمنا بمراجعة الدليل الاقتصادي المغربي[113]. وقد فوجئنا حين اكتشفنا أن الأغلبية الساحقة من رجال الأعمال الذين ترشحوا لهذه الانتخابات لاتوجد أسماءهم ضمن لائحة مسؤولي الشركات المغربية المحصية في هذا الدليل. وهكذا لايشيرالدليل إلا إلى 12 رجل أعمال من ضمن 64 الذين رشحهم التجمع الوطني للأحرار، ويشير فقط إلى 7 رجال أعمال من ضمن الخمسين الذين رشحهم الإتحاد الدستوري وإلى 6 رجال أعمال من ضمن 54 مرشحا الذين قدمتهم الحركة الوطنية الشعبية وإلى 4 رجال أعمال من ضمن 13 الذين رشحهم حزب الاستقلال. وعلى العموم فإن معظم هؤلاء المرشحين لاينتمون إلى ما يمكن تسميته بالبورجوازية الكبرى، إذ يكتفون بمراقبة إحدى الشركات العاملة في المغرب ذات الحجم المتوسط. وهذا يطرح أكثر من تساؤل حول رجال الأعمال الذين لايحصيهم الدليل الاقتصادي، هل يعني ذلك أن هذا الدليل لايقوم بإحصاء كل رجال الأعمال المغاربة؟ أم يعني أن بعض رجال الأعمال يشتغلون تحت أسماء مزيفة لأغراض معينة؟ إننا نميل إلى ترجيح تفسير آخر، حيث نعتقد بأن المرشحين الذين قدمتهم الأحزاب باعتبارهم رجال أعمال ليسوا في معظم الأحوال سوى تجار كبار يستثمرون في العقار أو يشتغلون في اقتصاد الظل دون أن يمتلكوا مواصفات المقاول العصري الحقيقة [114].

وقد ترسخ اعتقادنا بأن البورجوازية المغربية الكبرى لم تهتم بهذه الانتخابات بعد رجوعنا إلى اللائحة التي وضعها أحد الباحثين الاقتصاديين المغاربة والذي رتب فيها 60 رجل أعمال الأغنى في المغرب، حيث عثرنا على مرشح واحد ضمنها هو الشعبي ميلود الذي ترشح في هذه الانتخابات مع حزب الاستقلال والذي جاء في المرتبة الحادية عشر في هذه اللائحة، وعثرنا على

مرشح آخر يحتل الرتبة 28 ترشح ابنه أربعين جمال مع التجمع الوطني للأحرار في طنجة ومرشح ثالث الهادي بن عبد الله ترشح ابناه في مراكش مع الحركة الشعبية. أما باقي أثرياء المغرب فلم يهتموا بتاتا بالترشيح لهذه الانتخابات [115] .

من هنا يمكن التأكيد بأن أعضاء البورجوازية الكبرى لم يدخلوا المعركة الانتخابية إلى جانب أية هيئة سياسية، فالبورجوازيون القلائل الذين رشحوا أنفسهم لايعبرون تعبيرا حقيقيا عن موقف البورجوازية المغربية. فقد التزمت هذه الطبقة الاجتماعية الحياد في هذه المعركة الانتخابية، بل ولم تدعم بشكل واضح ومباشر لامرشحي الأحزاب الموالية للحكومة ولا مرشحي المعارضة، رغم كون الأحزاب الأولى تدعي تمثيل البورجوازية ومصالحها (الاتحاد الدستوري) ورغم كون بعض المؤشرات كانت تشير إلى إمكانية فوز أحزاب المعارضة وما يشكل ذلك من تهديد مباشر لمصالحها. ويمكن العثور على تفسيرين اثنين، على الأقل، لهذا الموقف الذي انتهت إلى تبنيه البورجوازية المغربية. الأول يسوقه ماكس فيبر، حيث يرى أن المقاولين بصفة عامة لايمكن أن يقبلوا على العمل السياسي كيفما كانت أشكاله، فهم مرتبطون أشد الارتباط بمؤسساتهم الاقتصادية إذ يعتبر حضورهم ضروريا من أجل حسن سير أعمالهم، وكل مشاركة فعالة وحقيقية في العمل السياسي من شأنها أن تؤدي إلى تراجع نشاطهم الاقتصادي[116] . والتفسير الثاني يكمن في كون البورجوازية المغربية على وعي تام بطبيعة النظام السياسي المغربي وحدود دور البرلمان. فحياد البورجوازية أثناء هذه المعركة الانتخابية الذي يعكسه عدم تقدم كبار المقاولين إلى هذه الانتخابات (على سبيل المثال لم يتقدم أي عضو من أعضاء مكتب الكونفدرالية العامة للمقاولين المغاربة) يدل على قناعتها بعدم جدوى معانقة العمل السياسي من أجل السهر على مصالحها الاقتصادية، فهي تدرك أن الرهانات الحقيقية توجد خارج قبة البرلمان، وبأنه مهما كانت النتائج التي ستسفر عنها صناديق الاقتراع فإن ذلك لن يؤثر بتاتا على التوجهات الاقتصادية العامة للبلاد.

ومن أهم الحقائق التي يكشفها توزيع المرشحين حسب المهن هو استمرار تراجع الفلاحين. وقد انتقلت نسبتهم من 13% من مجموع المرشحين في انتخابات 1977 إلى 10 % في انتخابات 1984 ف 7.5% في الانتخابات الحالية. ويمكن تبرير هذا التراجع بتقلص السكان القرويين حيث لم يعودوا يشكلون سوى 50% من مجموع السكان وهو ما انعكس على التقطيع الانتخابي، إذ أن

هناك فقط 30 دائرة قروية من مجموع 222 ، أما الدوائر الأخري فهي إما ذات ساكنة حضرية أو مختلطة (أي تتكون من سكان قرويين وحضريين).

وفي هذا الصدد يجب الإشارة إلى الفرق الكبير الموجود بين عدد الفلاحين الذين ترشحوا في الانتخابات الجماعية في أكتوبر 1992 والذين بلغوا نسبة 28.5 % من مجموع المرشحين محتلين بذلك المرتبة الأولى وعددهم في الانتخابات التشريعية. وإذا كان الناخبون في الانتخابات المحلية، كما أظهرت ذلك نتائج انتخابات 92 ، لايترددون في منح أصواتهم للفلاحين الأميين لتمثيلهم في المجالس الجماعية ، فإن الأمر لايبدو كذلك فيما يخص الانتخابات التشريعية ذلك أنه بفعل الطابع التشريعي للعمل النيابي فلا بد أن يتوفر النواب على رأسمال ثقافي هام، وهو ما لايمتلكه أغلب الفلاحين. لهذا فإن جل الأحزاب السياسية قد قلصت بشكل ملحوظ من عدد الفلاحين ضمن مرشحيها، فحزبا الاستقلال والاتحاد الاشتراكي لم يرشحا معا سوى 11 فلاحا (ستة للأول وخمسة للثاني) وهو ما يشكل 5 % من مجموع مرشحي الحزبين. أما الأحزاب الموالية للحكومة فقد تراوحت نسبة الفلاحين ضمن مرشحيها ما بين 7.6% و 12% وهي نسبة على أهميتها مقارنة مع مرشحي المعارضة، تسجل تراجعا مهما بالنسبة للتجارب السابقة. ويجب الإشارة هنا بأن الأمر يتعلق في معظم الحالات بكبار المزارعين، حيث يمكن القول بأن الملكية الفلاحية لهؤلاء المرشحين تتجاوز الخمسين هكتارا.

يحتل المحامون مكانة مهمة بين المرشحين بمجموع 154 مرشحا ونسبة 7.54% من المجموع العام. وعلى خلاف ما وقع مع رجال التعليم والمهن الأخرى فإن المحامين يكادون يتوزعون بالتساوي على الأحزاب السياسية. وقد رشحت أحزاب المعارضة 55 محاميا استأثر الاتحاد الاشتراكي والاستقلال بأغلبيتهم 17 مرشحا للأول (15.74%) و 16 مرشحا للثاني (14%).أما التقدم والاشتراكية ومنظمة العمل فلم يرشحا على التوالي سوي 13 و 9 محامين. بالمقابل رشح الاتحاد الدستوري أكبر عدد من المحامين على الصعيد الوطني: 25 مرشحا، وهو ما يمكن تفسيره بظروف نشأة الحزب. فمعلوم أن المعطي بوعبيد مؤسس الحزب كان يشتغل بالمحاماة، وسبق له أن كان نقيبا للمحامين بالدار البيضاء أكثر من أربع مرات وقد مكنه ذلك من ربط مجموعة من العلاقات بالمحامين في العاصمة الاقتصادية وفي باقي المدن الكبرى. وسيرتكز عليهم المعطي بوعبيد حين فكر في إنشاء حزبه الجديد سنة 1983، حيث إن جل أعضاء المكتب السياسي محامون. وقد حظي هؤلاء المرشحون من المحامين بالدوائر الأكثر أهمية للحزب.

حزب الحركة الوطنية الشعبية من جهته أيضا عمل على ترشيح 19 محاميا، وهو ما يشكل 8.8% من مجموع مرشحي الحزب، وهي نسبة تفوق المعدل الوطني. أما التجمع الوطني للأحرار والحركة الشعبية فلم يرشحا على التتالي سوى 12 وأربعة محامين. وهكذا يمكن القول – مع بعض الاستثناءات- بأن المحامين حاضرون بشكل يكاد يكون متكافئا داخل الأحزاب السياسية على خلاف باقي المهن. وهذا راجع أساسا لطبيعة عمل المحامي. فهو يختص في الدفاع عن قضايا ومصالح الأشخاص الذين يقصدونه [117]. وبما أن الحزب ليس في نهاية المطاف سوى تنظيم مصالح،فلا غرابة في أن تعتمد الأحزاب على المحامين، ولأن المحامي لايدافع فقط عن الضحايا والأبرياء والمظلومين، فإنه لايفضل بالمثل في الحياة السياسية الأحزاب ذات القضايا الجماهيرية العادلة فقط، ومن هنا توزيع المحامين على كل الأحزاب السياسية على اختلاف هيكلتها وإيديولوجيتها ورجالها.

أما أعمار المرشحين فيظهرها الجدول التالي:

توزيع المرشحين للانتخابات التشريعية 93 حسب فئات السن:

فئة السن	عدد المرشحين	النسبة المئوية
23-25 سنة	7	% 0.34
26-34 سنة	201	% 9.84
35-44 سنة	852	% 41.72
45-54 سنة	681	% 33.34
55 فأكثر	301	% 14. 74

وأهم ما يكشف عنه هذا الجدول هو أن قرابة 90 % من المرشحين يتجاوزون 35 سنة مع سيطرة خفيفة للمرشحين الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و 44 سنة بحوالي 42 % من المرشحين وهو ما يشكل اختلافا مع التجارب الانتخابية السابقة حيث يبدو أن الطبقة السياسية المغربية تميل إلى سن النضج. فقد انتقل المرشحون المنتمون إلى فئة السن 26- 34 من 31% من مجموع المرشحين في انتخابات 1977 إلى 18.7 في انتخابات 1984 ف 9.8 % في انتخابات 1993. بالمقابل انتقل المرشحون الذين يبلغون 45 سنة فأكثر من 27%

في انتخابات 77 إلى 38.6 % في انتخابات 1984 ف 48.08% في الانتخابات الحالية.

وهذا يعني تفضيل كل الأحزاب للأشخاص الحاصلين على تجربة مهنية واجتماعية مهمة، كما يعني أنها قد أبعدت الشباب الذي يقل عمره عن ثلاثين سنة عن الترشيح خصوصا وأن طول الدراسة وصعوبة العثور على عمل أصبحت تجعل من الصعب الحصول على وضعية مهنية واجتماعية قارة قبل سن الثلاثين. وإذا كان الشباب المتطلع إلى معانقة العمل السياسي يتوفر على الرأسمال الثقافي الضروري، فإن اكتساب الرأسمال الاجتماعي يتطلب منه انتظار سنوات طويلة من أجل تشكيله.

وبصفة عامة يمكن القول بأن الأحزاب الكبرى التي عرفت إقبالا كبيرا من طرف المرشحين عملت على تزكية الأشخاص الذين تجاوزوا الأربعين سنة في معظم الحالات. أما الأحزاب الصغرى فقد حرصت على خلاف ذلك، على ترشيح الشباب بشكل مكثف وهكذا نلاحظ أن حوالي 70% من مرشحي التقدم والاشتراكية يقل عمرهم عن 45 سنة، وأن 20% فقط من مرشحي منظمة العمل يتجاوز عمرهم 45 سنة، وهذا أمر عادي بالنسبة لتنظيم سياسي تشكل أساسا من طلبة وتلاميذ نهاية الستينات وبداية السبعينات!

ولو أردنا رسم صورة تقريبية لمرشحي انتخابات 1993 لقلنا بأن مرشح المعارضة هو في غالب الأحيان في الأربعينات من عمره خريج إحدى الكليات أو المعاهد العليا ويشتغل أساسا في التعليم الثانوي أو العالي ويناضل في النقابات التعليمية. أما مرشح الأحزاب الموالية للحكومة فهو "رجل أعمال" أو تاجر كبير يستثمر أساسا في العقار، في الخمسينات من عمره وحاصل على تعليم ثانوي أو عال ويعانق العمل السياسي والحزبي لأول مرة.

هـــوامــش

(1) AL Bayane 6 /4 199

(2) A.EL Benna, U.S.F.P. Eds. Maghrébinies. 1991. Casa. P.2 0

(3) لمزيد من التفاصيل حول علاقة الإتحاد المغربي للشغل بالإتحاد الوطني للقوات الشعبية: الفصل الأول من كتابنا: المجتمع المدني والنخبة. أفريقيا الشرق.

(4) فايز سارة، الأحزاب والقوى السياسية في المغرب. منشورات رياض الريس لندن 1990، ص 60

(5) A. EL benna U.S.F.P. P. 229 et 235

(6) Mustapha Sehimi . V congrès de l U.S.F.P le grand menage? in le liberal mai 1989 p.13

(7) Rapport politique du V congrès de L.U.S.F.P.in libération 31 mars 1989, et aussi J.P.Bras, Chronique marocaine .in Annuaire de L'Afrique du Nord 1989 .p .613.

(8) فايز سارة، الأحزاب والقوى السياسية في المغرب. م.م ص 19.

(9) التقرير المذهبي للمؤتمر الثاني عشر لحزب الإستقلال مرجع مذكور ص 17-18.

(10) إضافة إلى مشاركته في محادثات إيكس ليبان إلى جانب آمحمد بوستة كعضوين ملاحظين.

(11) J.PBras , Chronique marocaine in Annuaire de L'Afrique du Nord 1990 P.614

(12) بالنسبة للقطاع الفلاحي طالب الحزب بتوزيع أراضي الملك التابعة للدولة وأراضي الكيش والأراضي الجماعية على الفلاحين والعمل على الحد من انتشار الملكيات الزراعية الكبرى.

(13) المرجع السابق ص 615-616.

(14) J.P Santucci , Chronique marocaine in Annuaire de L' Afrique du Nord 1990 P.723

(15) كان الحزب يسمى عند ظهوره بالحزب الشيوعي المغربي ثم أصبح يدعي سنة 1968 بحزب التحرر والإشتراكية قبل أن يتبنى سنة 1974 التسمية الحالية.

(16) فايز سارة، الأحزاب والقوى السياسية في المغرب م.م ص 113

(17) محمد ضريف، الأحزاب السياسية المغربية م.م ص 159.

(18) عبد القادر الشاوي، اليسار في المغرب 1970-1974.
تجربة الحلم والغبار، منشورات على الأقل 1992. الدار البيضاء ص 82.

(19) Thèses du 3eme congres national du parti du progres et du socialisme Eds. El Bayane, PP.108 110 et aussi Mohamed El Khissi El HADI, Le sosialisme chez L'U.S.F.P et le P.P.S. problematique et prespectives D.E.S facuté de droit de Rabat 1986-1987-P.18.

(20) بلغ عدد مبيعات AL Bayane خلال شهر ابريل 1993 أي شهران قبل الإنتخابات التشريعية 24737 نسخة وراء L'opinion ب 26347 نسخة انظر le, Ahmed Samiri lectorat audité in Maroc- hebdo 28/5/93.

(21) عبد القادر الشاوي، اليسار في المغرب م.م ص 82.

(22) المرجع السابق ص 18 و 19.

(23) المرجع السابق ص 132

(24) فايز سارة ، الأحزاب والقوى السياسية في المغرب ص 125.

(25) عبد القادر الشاوي، مرجع سابق ص 137.

(26) John,Waterbury, le commander... op.237

(27) فايز سارة، الأحزاب ... ص 127- 128.

(28) راجع ماكتبناه عن الأحزاب المغربية في الفصل المعنون: آليات إنتاج النخبة، في كتاب : المجتمع المدني والنخبة السياسية.

(29) الاتحاد الإشتراكي 16 ماي 1993.

(30) قال عبد الرحيم بوعبيد بمناسبة انتخابات 1977 في هذا الصدد: لقد وجدنا أن هذه التحالفات غير ممكنة نظرا لطبيعة الاقتراع المعمول به، وهو الإقتراع الإسمي الأحادي، ذلك أن كل حزب يرغب في معرفة عدد الأصوات التي حصل عليها في الدور الأول، وبما أنه ليس هنالك دور ثان فإن هذه التحالفات غير ممكنة: M.Sehimi, Juin 77. op. cit. P 105

(31) أكد عبد الرحمان اليوسفي أمام اللجنة المركزية أن كل مرشح وحدوي هو في نفس الوقت مرشح اتحادي واستقلالي وعلى جميع المناضلين أن يدركوا طبيعة الرهان وأهميته، ويعملوا على إنجاح التنسيق بين هيئات الحزب في جميع الأقاليم والفروع: الاتحاد الرشتراكي 16 ماي 1993.

(32) علي يعتة أمام اللجنة المركزية للحزب: بيان اليوم 18 ماي 1993.

(33) أنوال 21 ماي 1993.

(34) بيان اليوم 18 ماي 1993.

(35) سيلتحق بالحزب فيما بعد: أحمد بلحاج ومحمد جلال السعيد وهما أيضا أستاذان في كلية الحقوق.

(36) فايزة سارة، الأحزاب ... م.م ص 103.

(37) J.B Bras , Chronique marocaine in Annuaire de L 'Afrique du Nord 1988 P.684

(38) J.B. Bras , Chronique marocaine in Annuaire de L' Afrique du Nord1989 P.P617

(39) رسالة الأمة 2 فبراير 1993.

(40) بيع من رسالة الأمة 940 نسخة يوميا خلال شهر أبريل 1993 آنظر
A. Samiri , le lectorat audite.OP. cit

(41) J.P. Santucci , Chronique marocaine in Annuaire de L' Afrique du Nord 1978 P.390

(42) انظر الفصل المتعلق بدور الغرفة التشريعية في النظام السياسي.

(43) M.Shimi , Juin 77 op cit PP. 69-70

(44) التجمع الوطني للأحرار : الأرضية: مغربة الذات والاعتماد على النفس. ماي 1984 ص 56 نشرة داخلية.

(45) J.B Bras , Chronique marocaine in Annuaire de L' Afrique du nord 1989 P.P617

(46) الواقع أن هذا الحدث هو الفتيل الذي أشعل النار، إذ سبق لعصمان أن ترأس إجتماعا حزبيا أياما قليلة قبل ذلك حضره الطيب بن الشيخ وعبد العزيز الحافظي دون أن يصدر عنهما أي رد فعل.

(47) A.Smaili , Du rififi au R.N.I in Maroc hebdo 14 Mai 1993

(48) أجرت صحيفة الميثاق الوطني الناطقة باسم الحزب والتي أصبح يديرها محمد أوجار أحد المدافعين الأشداء عن السياسة الجديدة للحزب، خلال شهر أبريل 1993 سلسلة من الحوارات السياسية مع قادة الأحزاب الأخرى: المحجوبي أحرضان، علي يعتة، محمد اليازغي.

(49) Chronique marocaine in A.A N1982 pp.595-596

(50) قال أرسلان الجديدي في أحد التجمعات الإنتخابية بمناسبة الإنتخابات الجماعية بأن كل المحامين لصوص، وقد أدى ذلك إلى انسحاب 30 محاميا كانوا مرشحين مع الحزب انظر : حوار مع خالي هنا ولد الرشيد وعبد القادر ابن سليمان .Maroc heibdo 24 Juin 1994

(51) يكفي أن نقول في هذا المجال أن الصحيفة الوحيدة التي يصدرها الحزب وهي النضال الديمقراطي تبيع 220 نسخة في اليوم فقط انظر.
A. Samiri , le lectorat audité.O.P cit

(52) Entritien avec Arsalan Eljadidi in Maroc - hebdo 1 juillet 1994

(53) J. Waterbury, le Commandeur... P273

(54) روم لاندو، مراكش بعد الاستقلال. بيروت دار الطليعة ترجمة خيري حماد. 1961 ص .133

(55) J.Waterbury, le commandeur... P 282

(56) المرجع السابق ص 283.

(57) M. Brahimi, Le processus de démocratisation O.p. cit. 252

(58) J.C Santucci , Chronique marocaine in Annuaire de L' Afrique du Nord1986 P. 752

(59) القبس الكويتية 16 أكتوبر 1986.

(60) حوار مع أحرضان: الميثاق الوطني 1993/5/7.

(61) نفى ذلك أحمد عصمان فيما بعد، انظر حوارا معه في الشرق الأوسط 1993/6/14

(62) Mohamed Jibril , lamalif Mars - Avril 1983 P.21

(63) الطريق 1992/11/28

(64) الطريق 1993/6/12

(65) الراية 1993/6/22

(66) Encylopédie de la sociologie:sociologie politique .Eds . larousse Paris 1975 P.264 et aussi R.K Merton , Eléments de théorie et de méthode sociologique
E.d Plon Paris 1953 p 170

(67) R.Michels , Les partis politique Op.cit P.105-106

(68) علما بأن هنالك عددا كبيرا من الأشخاص في الوظيفة العمومية أو القطاع الخاص يتقاضون أقل من 1500 درهما .

(69) عبد الرحمن اليوسفي أمام اللجنة المركزية للحزب. الإتحاد الرشتراكي 16 ماي 1993.

(70) Frederic Sawicki , la marge de manoeuvre des condidat par rapport aux-partis dans les campagnes électorales . in POUVOIRS n 63. 1992 PP. 6.7

(71) المرجع السابق ص 8

(72) المرجع السابق ص 9.

(73) Pierre Bourdieu , la représentation politique in Actes de la recherche en - sciences sociales , Fév- Mars 1981.P.19

(74) الإتحاد الإشتراكي 16 ماي 1993

(75) المرجع السابق.

(76) المرجع السابق.

(77) سحب ترشيحه فيما بعد

(78) Le matin 20/6/1993

(79) المرجع السابق.

(80)) حصل عثمان الإدريسي الذي ترشح في بطانة / سلا على الرتبة الثالثة بنسبة 11.62٪ من الأصوات وحصل عبد الكريم بومهدي الذي ترشح في تالمست على الرتبة الرابعة بأكثر من 7٪ من الأصوات، وكان قد ترشح في إحدى دوائر الصويرة في انتخابات 84 وفاز عليه محمد الشعبي الذي كان ينتمي وقتذاك إلى الإتحاد الدستوري. وكان من المفروض أن يترشح في دائرة تالمست في انتخابات 1993 بعد أن ترشح محمد الشعبي، الفائز في هذه الدائرة سنة 1984، في القنيطرة، إلا أن الحزب فضل عليه محمد الوفا! انظر التحولات الاجتماعية والنخب السياسية، دكتوراه الدولة كلية الآداب ظهر المهراز فاس 1996/1995.

(81) قال علي يعتة في تقرير أمام اللجنة المركزية :«إذا اقتضى الحال يمكن أن نستعين بمرشحين غير منخرطين في الحزب» بيان اليوم 1992/11/5.

(82) انظر لائحة أعضاء اللجنة المركزية المنبثقة عن المؤتمر الثالث للحزب التقدم والاشتراكية في : Al Bayane 30/ 13 1983

(83) كون الإتحاد الدستوري ستة أشهر قبل انطلاق الإنتخابات التشريعية لجنة مركزية اهتمت بموضوع اختيار المرشحين وتحديد المواصفات المثلي في المرشح. وتم إقرار الملامح التالية:
أولا: النجاعة في العمل البرلماني، انطلاقا من تكوين ثقافي وميداني يؤهله للقيام بوظيفته البرلمانية بنجاعة .
ثانيا: التحلي بالأخلاق والحماس.
ثالثا: حضور الشباب ما أمكن ولذلك تمثل النسبة الغالبة من لائحة مرشحي الحزب من الأطر العليا والشبان إضافة إلى المهن التي يساعد الانتماء إليها على أداء الوظيفة البرلمانية محمد العلوي المحمدي رسالة الأمة 1993/6/17 .

(84) أكد ذلك على سبيل المثال، أحد زعماء الأحزاب : عبد الواحد معاش الكاتب العام لحزب الشورى والاستقلال الرأي العام 1993/7/12 وأوردت «رسالة الأمة» أن أحد المرشحين في عمالة عين السبع الحي المحمدي يقول للناخبين جهارا إنه اشترى التزكية من الحزب بـ 50 مليون سنتيم رسالة الأمة 1993/6/22.

(85) رغم أن التأسيس الرسمي لحزب الحركة الوطنية الشعبية جاء في بداية التسعينات إلا أنه لايمكن اعتباره حزبا جديدا تماما، لأنه تشكل في معظمه من عناصر حركية قديمة.

(86) وكالة المغرب العربي للأنباء.

(87) كانت الإحصائيات التي قدمتها وزارة الداخلية للصحافة تشير إلى 33 إمرأة مرشحة، إلا أنه بعد قيامنا بجرد تفصيلي للنساء المرشحات تبين لنا أن العدد الحقيقي هو 37 إمرأة.

(88) حول بعض النساء المرشحات Latifa akhrbach ,Narjis Reghaye, Femmes et politique , Eds Le femnec 1992. casa -blanca PP85-87

(89) ذلك أن المغرب هو الدولة العربية والإسلامية الوحيدة التي يتقدم فيها مرشح يهودي إلى الإنتخابات.

(90) سحب ترشيحه بعد اقتراب موعد الإقتراع.

(91) يجب التذكير بأن حزب أحرضان الذي ترشح معه سويسا-بروسبير هو الحزب الوحيد الذي لم يرشح أية إمرأة لهذه الإنتخابات.

(92) J,Waterbury, le commandeur......P148

(93) أثناء الإنتخابات كان عبد الرحمن القادري عضوا للجنة المركزية للاتحاد الإشتراكي هو رئيس جمعية مساندة الكفاح الفلسطيني.

(94) جوأ وحنا كان رفيقا قديما للمهدي بن بركة وانظم إلى الإتحاد الدستوري عند تأسيسه.

(95) J.C Santucci , Chronique marocaine in Annuaire de L Afrique du nord 1986

(96) LeMatin 29/10/1986

(97) J.C.Santucci O.Pcit ,p 752

(98) انظر الفصل حول الإنتخابات الجماعية ضمن أطروحتنا: التحولات الاجتماعية.م.م.

(99) قال أحمد عصمان في هذا الصدد:«كان لابد من توضيح قواعد اللعبة منذ فترة طويلة وكان من المفترض ألا ننتظر حتى عشية إيداع الترشيحات ونقول بأنه بإمكان المستقلين أن يترشحوا فحقيقة أن قاعدة اللعبة السياسية يجب أن تكون واضحة المعالم، لكن توقيت الإعلان للمستقلين بالترشيح في هذه الإنتخابات لم يكن في نظري من الناحية السياسية والموضوعية مبررا» حوار مع الشرق الأوسط 1993/6/14.

(100) Le matin 22 aout 1984

(101) لم تعترض الأحزاب الموالية للحكومة، بصفة عامة، على ترشيح المستقلين، لأنها كانت تعلم أن المرشحين الفائزين منهم سيختارون الالتحاق بها وليس بأحزاب المعارضة.

(102) Le Matin 18/6/1993

(103) المصدر : وكالة المغرب العربي للأنباء

(104) Annuaire économique O.Pcit. p 292

(105) M.Brahimi, le processus de démocratisation. O.P

(106) حول هذه النقطة: Pierre Bourdieu, les trois étapes d capital culturel. in Actes de la recherche en sciences sociales n30

(107) R.Michels, les partis politique ,op cit p 183

(108) حول تأسيس الكونفدرالية انظر: المجتمع المدني ضمن كتابنا : المجتمع المدني والنخبة السياسية. أفريقيا الشرق.

(109) استلم هذه الوزارة عز الدين العراقي عضو اللجنة التنفيذية للحزب، إلا أنه سرعان ما اختلف مع قيادة الحزب فقدم استقالته سنة 1984.

(110) بعض رجال التعليم الذين ترشحوا مع هذه الأحزاب عملوا في دواوين وزراء أحزابهم الشيء الذي مكنهم من تقديم مجموعة من الخدمات للناخبين.

(111) يعترف المعطي بوعبيد بإحجام رجال الأعمال عن الانـتماء إلى حزبه والتعاطي للسياسة بصفة عامـة حيث يقـول: "إنهم يظـنون أنه أيسـر لهم أن يـكونوا خارج الأحـزاب، وبالتالـي لايمس مصالحهم أي حزب، بسبـب انتمائهم لحزب أخر، كما يوجد نوع من الـتعالي عن الانخراط في الأحزاب والنظر إليها كإطار للسياسين. وينظر رجال الأعمال لأنفسهم بتعال. وهذا برأيي خطأ خصـوصا إزاء الأحزاب الليبـرالية المدافعة عن المـقاولات والمبادرة الحرة التـي يفترض أن يكونـوا بداخلهـا للدفاع عـن مصالحهـم وآرائهم" حوار مـع المعطي بـوعبيد الـشرق الأوسط 1993/6/21.

(112) أ»فورد، التطورات الـسياسية... م.س . ص481 و 491 وأيضا واتربوري، أمـير المؤمنين ... م.س ص 127.

(113) Kompass- Veto. 1994 Casa blanca

(114) يمكن أن نتساءل كم رجل أعمال في المغرب يمتلك هذه المواصفات؟

(115) توجـــد هــذه اللائـحة في: M,S.Saadi, les groupes financiers au Maroc OP CIT.P 190

(116) M.Weber, le Savant et le politique op.cit PP112-1139

(117) المرجع السابق، ص 311-114

الفصل الثالث

التسويق السياسي
أو وسائل إقناع الناخبين

حين أصبح الانتخاب عاما وشاملا[1] طرحت على قادة الأحزاب في الدول الديمقراطية الغربية عدة أسئلة تتمحور أساسا حول ما هي أفضل الطرق الواجب استخدامها لدفع الناخبين للتصويت عليهم وعلى مرشحيهم، حيث لم يعد الناخبون يمتازون بالتجانس السابق وأصبحوا على العكس يتشكلون من طبقات وفئات اجتماعية متباينة وذات مصالح مختلفة وأحيانا متناقضة. وسيجد رجال السياسة أجوبة على تساؤلاتهم مع بداية القرن العشرين حين أخذت تتبلور نظرية التسويق السياسي Le Marketing Politique التي أغرتها كثيرا النجاحات الكبرى التي حققها «علم» التسويق Le MARKETING في المجال التجاري.

إن الهم الأساسي للمقرر في التسويق هو التعرف على أذواق وأهواء المستهلكين من أجل اقتراح منتوجات تستجيب لها. وهكذا يتمحور نشاط المؤسسة الإنتاجية حول تلبية رغبات الزبون التي أصبحت تشكل العمود الفقري للاستراتيجية التسويقية. فلم تعد المؤسسات تنتج فقط انطلاقا من اعتبارات داخلية خاصة ثم تقوم بعد ذلك بإقناع المستهلك بقيمة وأهمية منتوجاتها، بل أخذت تعرض في السوق مجموعة من المواد التي تستجيب أصلا لرغبات الزبون [2]. وتغيرت تبعا لذلك كل التصورات الاقتصادية التي كانت سائدة في القرن 19، وأصبح المبدأ الأساسي الذي يتبناه "التسويق" هو أن القوة الاقتصادية لمؤسسة إنتاجية معينة لاتقاس بعدد الزبناء بل بنسبة المخلصين منهم، وغدت بذلك الغاية النهائية للتسويق هي ربط المستهلك ب "ماركة" marque معينة أو بمنتوج معين. وهكذا لم يعد الأمر يتعلق ببيع منتوج ما ولكن بشراء المستهلك الذي يجب أن يصبح في ملكية المنتوج [3]

والواقع أن التسويق قد فرض نفسه ابتداء من أوائل القرن العشرين بعد أن تطورت الرأسمالية بشكل هائل في جل الأقطار الأوروبية والأمريكية وبعد أن دخلت الشركات الإنتاجية في منافسة حادة فيما بينها من أجل استقطاب الزبائن، مما استدعى ضرورة التفكير في أفضل السبل التي تضمن الوصول إلى المستهلك وتضمن ولاء هذا الأخير للمنتوج[4]. ولم يتوقف التسويق عند هذا الحد بل تجاوز ذلك إلى خلق حاجيات وهمية لدى المستهلكين وخلق رغبة وهمية لديهم، بالموازاة مع ذلك، في ضرورة تلبيتها. وهكذا لم يعد المستهلكون يشترون منتوجات تلبي حاجيات ضرورية عندهم، بل أصبحوا يبحثون من وراء الحصول على المنتوجات الجديدة تحقيق متعة وهمية. وبذلك تظافر الاقتصاد والسوسيولوجيا والتحليل النفسي لتكييف المستهلك وضمان ولائه للمؤسسات الإنتاجية الكبرى.

وأمام النجاحات التي حققها "التسويق" في المجال التجاري بادر رجال السياسة إلى الاستفادة من خدماته في المجال السياسي بهدف التعرف على الناخبين وحاجياتهم وضمان الحصول على أصواتهم. وقد تم الحديث عن «التسويق السياسي» لأول مرة في الثلاثينات من هذا القرن حين عمد الحزب الديمقراطي الأمريكي، بعد انهزامه في الانتخابات الرئاسية لسنة 1928، إلى خلق مصلحة إشهار تابعة للحزب ثم تعمم ذلك بسرعة حيث تم إحصاء 146 شخصا يشتغلون بشكل منتظم و 124 شخصا بشكل مؤقت في مصلحة الإشهار والماركتنج التابعة للحكومة الأمريكية منذ سنة 1936 [5].

وقد اتجه الإهتمام أول ما اتجه عند ظهور الماركتنج السياسي إلى دراسة موضوعين أساسيين: الأول يتعلق بتطلعات الناخبين، إذ اهتم الباحثون المختصون بالحصول على معلومات دقيقة حول مدى رضا أو سخط الناخبين فيما يخص تسيير بلدية أو إدارة محلية أو المحافظة على البيئة أو ظروف العمل.. إلخ. بمعنى آخر إنهم حاولوا الإجابة على السؤال التالي: ماذا يريد الناخبون؟ وبعد التعرف على هذه الرغبات يتم ترتيب الحاجيات والتطلعات حسب أهميتها لدى الناخبين [6]. والموضوع الثاني يهتم بدراسة السلوكات الانتخابية، أي كيف يحصل الناخب على المعلومات المتعلقة بالقضايا السياسية الوطنية أو المحلية وبرامج الأحزاب وشخصيات المرشحين؟ وما هي التأثيرات الممارسة عى الناخب وكيف يكون رد فعله عليها ؟ وكيف يختار بين مرشحين يتوافران على نفس الصورة

إيجابا أو سلبا؟ وكيف يبرر التصويت على مرشح معين[7] ؟ ومن خلال الإجابة على هذه الأسئلة يتم بلورة استراتيجية انتخابية ملائمة ويتم اختيار مرشحين يستجيبون لتطلعات الناخبين.

بالإضافة إلى ذلك أصبح التسويق السياسي يهتم بالتحليل السوسيو- ديمغرافي للدوائر الانتخابية، حيث يقوم الباحثون بدراسة السكان حسب الفئات السوسيو- مهنية والسن والجنس والانتماء الديني ونوع السكن. كما أصبح يهتم بتحليل النتائج الانتخابية من أجل التعرف على مختلف التطورات السياسية التي عرفتها الدائرة وبالتالي محاولة التنبؤ بسلوكها. وقد تبلورت في هذا الإطار مدرستان تفسران سلوك الناخب. المدرسة الأولى تستمد تحليلها من مبادئ التحليل النفسي إذ تقوم على تصور جنسي لاشعوري يقول بضرورة إشباع الحاجيات العميقة للإنسان، وترى أن التحليل الدقيق للمحفزات Motivations يمكن أن يكشف عن بعض الرغبات اللاشعورية أو الفوق شعورية التي يمكن توظيفها في الاستراتيجية الانتخابية[8] . والمدرسة الثانية هي المدرسة السيكوسو سيولوجية بقيادة دافيد ريزمان D.Riesman التي تركز على السببية الاجتماعية للتطلعات الفردية. وهكذا فإنها ترى أن السلوك الجماعي لايمكن تفسيره تفسيرا ذاتيا داخليا (مرتبط بالفرد) ولكن يجب تفسيره تفسيرا خارجيا جماعيا (مرتبط بالجماعة). ويعتقد ريزمان أن المجتمع هو في واقع الأمر عبارة عن حشد وحيدFoule solitaire يتشكل من أشـــخاص موجهين من طرف الآخرين Extrodétérminés يشكلون الأغلبية الساحقة من أعضاء المجتمع وإلى جانبهم يوجد عدد قليل من الأشخاص المستقلين Introdétérminés وهؤلاء بإمكانهم اتخاذ قرارات فردية. وهكذا فإن الناخب المنتمي إلى هذه الأقلية الأخيرة يؤسس اختياره السياسي انطلاقا من مصالحه كمستهلك، بينما يؤسس الناخب المنتمي إلى الجماعة الموجهة من طرف الآخرين اختياره انطلاقا من مصالح المنتج. وبذلك تصبح السياسة في نظر ريزمان هي المجال الذي تكون فيه للطريقة التي تصنع بها الأشياء والأسلوب الذي تصنع به نفس الأهمية التي تعطيها لما يصنع [9]. إن ريزمان يعتقد إذن أنه ليس للأفكار والبرامج أي تأثير كبير على سلوكات الناخبين، وأن الطريقة التي تدار بها الحملة الانتخابية والشكل الخارجي للمرشحين وسلوكاتهم اليومية لها تأثير أقوى على الناخبين، باعتبار أن أغلبيتهم لاينطلقون من مصلحتهم كمستهلكين للسياسة، بل ينقادون تحت تأثير وتوجهات منتجي السياسة.

ولعل أهم الوسائل التي استحدثها التسويق التجاري من أجل التأثير على سلوك المستهلك هي الإشهار، إذ تتم الاستعانة به من أجل توجيه الزبون المحتمل نحو شراء منتوج الشركة المقصودة وذلك بتحفيزه ماديا وسيكولوجيا[10] . وبذلك يمكن القول بأن الإقناع Persuation هو الهدف الأساسي للإشهار وفي هذا المجال يجب الإشارة إلى أن كل خطاب إشهاري يتكون من أربعة عناصر: المرسل Emetteur الرسالة Message قنوات الإعلام Support médiatiques والمستهلك المستهدف La cible ومن أجل أن يشتغل هذا النموذج بطريقة فعالة يجب ألا تكون مصداقية المرسل موضع جدل أو نقاش أو شك، أي أن يكون هنالك توافق بين مصداقية الرسالة الإشهارية والمرسل. فحين يقوم مرسل يتمتع بمصداقية كبرى بإرسال رسائل إشهارية صعبة المرور والإقناع فإنه يساهم في تحطيم مصداقيته.

والعكس صحيح أيضا، فالمستهلك يمكن أن يقتنع بصدق الرسالة الإشهارية إذا كان يثق في المرسل. ولكن إذا عمل المرسل المتمتع بمصداقية كبرى على إرسال رسائل إشهارية غير ذات مصداقية أكثر من مرة، فإنه يعمل على تقويض سمعته ومصداقيته ويدفع المستهلك إلى التوجه نحو منتوج أخر. بالإضافة إلى ذلك ومن أجل أن تحظى الرسالة الإشهارية بالنجاح وتنال رضا المتلقي يجب أن تصل بسهولة إلى المستهلك المستهدف La cible بواسطة القنوات الإشهارية الأكثر ملاءمة كما أن الوضوح وكثافة التردد تعمل على ترسيخ الرسالة الإشهارية وتساهم في التعريف والترويج للمنتوج [11] .

ويستخدم التسويق السياسي نفس التقنية أيضا من أجل التأثير على سلوك الناخبين، وهو ما يسمى بالدعاية La propagande وهي ذات دلالة قدحية، أو الإقناع السياسي La persuation politique وهو التعبير المستعمل من طرف المشتغلين في هذا المجال. ويميز روجي ميشيلي بين عدة أنواع من الدعاية السياسية، منها دعاية الاستقطابRecrutement ودعاية الانتشار Expansion ودعاية الاحتجاج Agitation ودعاية الإدماج Intégration. فدعاية الاستقطاب والانتشار تهدف إلى التعريف بآراء المرشح أو الحزب السياسي وذلك بدفع الأشخاص غير المهتمين والمترددين إلى تبني قضية هذا الحزب أو برنامج هذا المرشح بهدف إيصالهم إلى السلطة أو البرلمان. وتقوم هذه الدعاية على أسس علمية دقيقة ومضبوطة، حيث يتطلب الأمر التعرف على اللغة المستعملة من طرف السكان واهتماماتهم وتخوفاتهم وتطلعاتهم كما يتطلب تحديد الصورة

التي كونها الناس عن مختلف الزعماء والمرشحين. أما الدعاية الاحتجاجية المتشنجة فتستخدم بالخصوص من طرف المجموعات المهمشة والأقليات السياسية أو الإثنية. وترتكز بالأساس على الإحباطات الجماعية وعلى استغلال الأحداث الطارئة. من جانبها تهدف الدعاية الإدماجية إلى ضبط آراء واتجاهات وسلوكات بعض الفئات المشكلة للرأي العام بهدف خلق نوع من الإجماع حول آراء المرشح وبرامجه[12] . بالإضافة إلى هذه الأنواع من الدعاية هنالك الدعاية المجانية والتي لاتهدف إلى التواصل السياسي بقدر ما تهدف إلى تقويض الخصم واستلاب المواطن. وقد تم الحديث عن ست قواعد أساسية ترتكز عليها هذه الدعاية المجانية وهي:

1 - قاعدة الاختزال والخصم الوحيد المرتكز على عمل زعيم أو شعار أو الاعتراض على إيديولوجية معينة .

2 - قاعدة التضخيم والتنويه التي تقدم على تهويل وتضخيم نقطة من برنامج الخصم أو سلوك من سلوكاته.

3 - قاعدة الترديد القائمة على التكرار المستمر لنفس المواضيع والشعارات في أشكال وصيغ مختلفة.

4 - قاعدة التحاقن Transfusionالتي تنطلق من عنصر حاضر مسبقا (إشاعة، عنصرية، وهم وطني) من أجل الاستناد عليه في الحملة الإنتخابية.

5 - قاعدة الإجماع وتقتضي الضغط على الرأي العام بشكل قوي من أجل تبني نفس الآراء.

6 - وهناك أخيرا قاعدة الدعاية المضادة من أجل مقاومة دعاية الخصم وذلك بالقيام بالتعرف على مواضيع دعاية الخصم، ومهاجمة نقطها الضعيفة، وتجنب المهاجمة المباشرة للخصم، والكشف عن تناقضاته والحط منه أمام الرأي العام[13] .

وإذا كانت هذه الدعاية المجانية قد أخذت تختفي في الحملات الإنتخابية التي تشهدها الدول الغربية بفعل ارتفاع مستوى الوعي السياسي، فإنها مازالت حاضرة بقوة في دول العالم الثالث، حيث يمكن القول بأنها تكاد تكون الشكل الوحيد للدعاية الذي تعرفه هذه الدول. وسيمكننا أن نتعرف على بعض أوجه

هذه الدعاية المجانية من خلال تطرقنا لجوانب من الحملة الانتخابية للانتخابات التشريعية المغربية التي جرت يوم 25 يونيو 1993.

من خلال حديثنا عن كل من التسويق التجاري والتسويق السياسي تبين لنا أن هنالك عدة قواسم مشتركة بينهما باعتبار أنهما معا يسعيان وراء هدف واحد هو تغيير سلوك الأشخاص أو التأثير عليه لصالح جهات معينة[14]: هي شركات الإنتاج بالنسبة للأول والأحزاب والمرشحين بالنسبة للثاني. إلا أن هذا لايمنع وجود اختلافات واضحة بينهما، ولعل أهم هذه الاختلافات هو أنه في التسويق التجاري تتم دراسة السوق وحاجيات المستهلك من أجل بلورة سياسة إنتاجية تستجيب لحاجيات هذا المستهلك، انطلاقا من أن المبدأ الأساسي للتسويق التجاري هو أن المستهلك هو السيد Le consommateur est souverain أو أن المستهلك دائما على حق.

أما بالنسبة للتسويق السياسي فحتى حين تقوم الأحزاب والهيئات السياسية بدراسة حاجيات الناخبين وتتعرف عليها بدقة فإنها لايمكنها دائما أن تحققها حتى ولو ادعت ذلك. بل كثيرا ما تستخدم الأساليب العصرية للتسويق السياسي من أجل التحايل على الناخبين والاستلاء على أحلامهم ورغباتهم وإيهامهم بإمكانية تحقيقها. وهذا الفرق بين التسويق السياسي والتسويق التجاري يرجع لكون المستهلك يعرف في أغلب الأحوال الأشياء أو الخدمات التي يبحث عنها ويرغب في اقتنائها، أما في المجال السياسي فآمال الناخبين واسعة وأحلامهم عريضة ولا حدود لها.

إن المستهلك في المجال التجاري يملك وسائل ملموسة وفعالة لمعاقبة المؤسسات الإنتاجية التي تخدعه، منها مقاطعة منتوجاتها، ومن هنا سعي هذه المؤسسات المستمر للحفاظ على مصداقيتها لدى المستهلك وذلك بالاستجابة ما أمكن لمطالبه في أحسن الظروف المادية والسيكولوجية. أما بالنسبة للناخب فحتى لو تم خداعه فإنه لايتمكن دائما من معاقبة مخادعيه، وإن كان التصويت لصالح خصومهم يشكل في نظر البعض نوعا من العقاب. إن رجال السياسة بفضل استعمالهم الفعال لوسائل التواصل وإتقانهم للخطابة وفنون الإقناع غالبا ما يحولون فشلهم السياسي إلى انتصارات. إضافة إلى ذلك فإن الناخب لايرتبط بالمرشح بأي شكل من أشكال التعاقد الذي قد يجبر المرشح الفائز في الانتخابات على سبيل المثال على الالتزام بوعوده. ومما يعمق هذا الاختلال كون الدعاية

السياسية على خلاف الإشهار التجاري غير مقيدة بأي قيد من القيود. ذلك أن كل الدول تقوم بضبط وتقنين الإشهار التجاري كيلا يتم خداع المستهلكين كما أن مختلف الدول قد شهدت ظهور عدة جمعيات تعمل على الدفاع عن حقوق المستهلك وحمايته. أما بالنسبة للدعاية السياسية فليست هنالك أية موانع أو قوانين[15]. ومن تم فإن الناخب يواجه الوضع السياسي والمعارك الإنتخابية في حالة عزلة تامة.

إذا كان التسويق السياسي قد أصبح يشكل أحد المرتكزات الأساسية التي تستعين بها الأحزاب السياسية في الدول الغربية بفعل انتشار السلوك العقلاني وهيمنة المجتمع الاستهلاكي، فإن الأمر لايبدو كذلك بالنسبة لدول العالم الثالث، خصوصا وأن عدة أقطار منها لاتنظم سوى انتخابات صورية تكون نتائجها محددة مسبقا من طرف السلطة السياسية العليا مما ينزع أية أهمية عن الحملات الانتخابية وطرق تنظيمها. وحين تعرف بعض دول العالم الثالث تنظيم انتخابات نزيهة، فإن الحاجة إلى استعمال تقنيات التسويق السياسي لاتبدو ملحة، باعتبار أن الجزء الأكبر من الناخبين يتشكل من الأميين ولكون الناخبين لايصوتون انطلاقا من الدفاع عن مصالحهم، إذ غالبا ما يكون للتأثيرات الزبونية الدور الحاسم في توزيع الأصوات، فهل يصدق هذا الأمر على الانتخابات التشريعية في المغرب؟

الواقع أن الطبقة السياسية في المغرب تتحاشى الحديث عن التسويق السياسي، حيث ترى الأحزاب المغربية أن استخدام تقنيات الماركتنج يحط من قيمة الناخب ويجعل من المعارك الانتخابية والرهانات السياسية مجرد منتوج استهلاكي يتم البحث عن أفضل السبل لبيعه وترويجه. إلا أن المتتبع للحملة الإنتخابية للانتخابات التشريعية ليونيو 1993 يكتشف بوضوح أنه تم استخدام عدة تقنيات تنتمي إلى حقل الماركتنج السياسي من أجل التأثير على الناخبين [16]. ويمكن تفسير اعتماد هذه الأحزاب على تقنيات الماركتنج السياسي بعدة اعتبارات منها:

1- التعددية الحزبية، حيث إن هذه الإنتخابات عرفت مشاركة 11 هيئة سياسية بالإضافة إلى اللامنتمين مما يعني ضرورة عمل هذه الأحزاب على التميز عن بعضها البعض.

2- تراجع الحركة الوطنية ، إذ لم يعد العمل الوطني أيام الحماية الذي كان يشكل الدعامة الأساسية لأحزاب الحركة الوطنية كافيا لاستقطاب الناخبين، خصوصا وأن الكتلة الهامة منهم تتشكل من أشخاص ولدوا بعد الاستقلال.

3- عمل انهيار النموذج الاشتراكي على الصعيد العالمي على التخلي التدريجي لأحزاب اليسار المغربي عن الإيديولوجية الاشتراكية واقترابها من الأطروحات الليبرالية واقتصاد السوق كما أن تفاحش المشاكل الاجتماعية في المغرب المعاصر دفع الأحزاب اليمينية إلى معانقة بعض الأفكار الاشتراكية وهو ما أدى إلى التقاء جل الأحزاب وتبنيها لنفس المواقف والتوجهات الاقتصادية والسياسية، مما أخذ يفرض على كل حزب ضرورة التميز عن الأحزاب الأخرى.

4 - إن التأكيد المستمر من طرف أعلى هيئة سياسية في البلاد علي الرغبة في تنظيم انتخابات نزيهة وشفافة وعزوف الإدارة عن تقديم الدعم للأحزاب الموالية للحكومة دفع بهذه الأخيرة إلى التفكير في تطوير برامجها وتنظيم حملاتها الإنتخابية بطريقة عقلانية وهو ما يعني الإستعانة بتقنيات الماركتنج السياسي.

وهكذا يمكن القول بأن معظم الأحزاب المغربية قد استعانت بمناهج التسويق السياسي في إعداد لوائح مرشحيها وتحضير برامجها وإدارة حملتها الإنتخابية دون أن تعلن عن ذلك صراحة. كما أن بعضها قد استخدم بعض الشعارات الإنتخابية التي أظهرت فعاليتها في المجتمعات الأخرى. ولكن بالإضافة إلى ذلك استعانت الأحزاب المغربية بتقنيات أخرى لاتنتمي إلي حقل الماركتنج وتستمد أصولها من التقاليد أو من الظروف الخاصة للناخب المغربي، كما هو الأمر بالنسبة لتنظيم الولائم وتقديم الأموال مقابل الحصول على الأصوات.

وسنعمل في هذا الفصل على عرض مختلف التقنيات والوسائل المستعملة من طرف هذه الأحزاب من أجل إقناع الناخبين بالتصويت على مرشحيها.

I - البرامج الانتخابية

يرى بعض خبراء الماركتنج أن المنتوج السياسية Le produit politique الذي يعرض على الناخبين من أجل اقتنائه في شكل تصويت لصالحه، يتكون من جزأين أساسيين:

المدلول Le signifie ويتحدد من خلال مقاربة مادية، إذ أنه يتضمن المبادئ الإيديولوجية والاختيارات الاقتصادية والاجتماعية والقرارات الأساسية التي يحتويها البرنامج السياسي للمرشح، والدال Le signifiant ويدخل في إطار مقاربة سيميائية sémiotique وهو يحتوي على الوسائل السيكولوجية المستخدمة في التواصل العقلاني انطلاقا من المظهر الخارجي للمرشح إلى طريقة تعبيره [17].
وسنعمل نحن في البداية على التطرق للجزء الأول المتعلق بالمدلول حيث سنتوقف عند البرامج الإنتخابية التي قدمتها مختلف الأحزاب السياسية.

وكان العاهل المغربي قد بعث رسالة إلى الوزير الأول يوم 11 يونيو 1993، أي ليلة انطلاق الحملة الإنتخابية، تتضمن التوجهات الضروري التزام الحكومة بها في المجال الاقتصادي. وقد تم التركيز في هذه الرسالة بالخصوص على:

1 - ضرورة الإصلاح الإداري للتشجيع على الاستثمار وذلك بالتخفيف من الإجراءات والمسطرات الإدارية المتعلقة بخلق المقاولات.

2 - إعادة النظر في السياسة المالية من أجل تخويل القطاع الخاص الرساميل الضرورية لنموه.

3- الإسراع في عملية الخوصصة وإشراك المساهمين الصغار فيها.

4 - تعزيز دولة الحق والقانون في مجال الأعمال، وحماية المدخرين والمستثمرين.

وفي الأخير أشارت الرسالة الملكية إلى ضرورة إصلاح بورصة القيم من أجل تسهيل عملية الخوصصة والشروع في العمل بالقانون البنكي الجديد [18].

وقد شكلت التوصيات التي جاءت في الرسالة الملكية أهم الخطوط الرئيسية لمعظم البرامج الإنتخابية التي تقدمت بها الأحزاب السياسية.

لم تتمكن أحزاب الكتلة الأربعة التي قررت المشاركة في الإنتخابات التشريعية من تقديم مرشح مشترك ولكنها التزمت مع ذلك بتطبيق برنامج سياسي واقتصادي واجتماعي موحد من أجل «إنقاذ» البلاد وإدخال الإصلاحات الضرورية. وفي هذا الإطار دعت هذه الأحزاب إلى تبني ميثاق وطني للتنمية الجهوية وتوسيع السوق الداخلي والاهتمام بالبعد الاجتماعي للسياسة العامة للبلاد[19]. وفي يوم 13 يونيو 1993، أي اليوم الثاني من أيام الحملة الإنتخابية

نشرت صحافة حزبي الإستقلال والاتحاد الاشتراكي البرنامج الموحد للحزبين. وقد جاء في بدايته أنه مفتوح أمام انخراط كل القوى الحية والأشخاص ذوي الروح الوطنية الغيورة وكل من يؤمن بأن المصلحة العامة هي أفضل القيم التي يجب أن يسعى وراءها المواطن الحريص على حاضر بلاده ومستقبل أجيالها. وأكد البرنامج على أن عمل الحزبين خلال الفترة التشريعية المقبلة سيركز على المحاور التالية: التمسك بالوحدة الترابية للوطن وتقوية مركزه الدولي وتدعيم البعد المغاربي، وتحقيق الإصلاح السياسي بدمقرطة البلاد وإرساء الأسس لحل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الإقلاع الإقتصادي وبناء مجتمع متطور ومتضامن يلبي الحاجيات الأساسية للمواطن ويحيطه بالرعاية الإجتماعية.

والحقيقة أن برنامج الحزبين لم يحمل أية مفاجأة باعتبار أن الآراء الواردة فيه سبق للحزبين أن دافعا عنها عبر قنواتهما الإعلامية وبمناسبة مناقشة سياسة الحكومة داخل البرلمان. ولعل أهم ما يمكن تسجيله هو ابتعاد كل من الحزبين عن مواقفهما المتشددة بخصوص قضية التعريب والخوصصة. فبالنسبة للمسألة الأولى، فإن البرنامج رغم تشديده على دور اللغة العربية كلغة رسمية للبلاد، لم يدع إلى سن سياسة تعريب شاملة كما تعود أن ينادي بذلك حزب الإستقلال منذ نشأته، وهذا يعني أن الاتحاد الإشتراكي قد استطاع إقناع حليفه بالتخلي جزئيا عن سياسة التعريب. أما بالنسبة لمسألة الخوصصة، فلقد ظل حزب الإتحاد الإشتراكي منذ الإعلان خلال النيابة البرلمانية السابقة، عن عملية الخوصصة يعارضها بشدة ويطالب بدلا من ذلك بعقلنة تسيير المؤسسات العمومية. إلا أننا لاحظنا في البرنامج المشترك للحزبين أنه لايرفض بشكل نهائي سياسة الخوصصة بل يدعو فقط إلى الحفاظ على وجود الدولة في القطاعات الاستراتيجية، وهو ما يمكن أن يفهم أيضا على أنه تنازل من الاتحاد الاشتراكي لحليفه حزب الاستقلال، الذي تبنى منذ البداية سياسة اقتصادية مزدوجة يكون فيها للقطاعين العام والخاص على السواء مكانة هامة.

ويستدعي البرنامج الانتخابي لحزب التقدم والإشتراكية إبداء بعض الملاحظات الأساسية أولها أن برنامج الحزب لم يشر في أية فقرة من فقراته إلى أنه يلتزم بالخطوط العامة للبرنامج المشترك الذي اتفقت عليه أحزاب الكتلة قبل انطلاق الحملة الإنتخابية، وهو ما يعني أن حزب يعتة مازال ساخطا على المسار الذي آلت إليه مفاوضات حزبه مع الإتحاد الإشتراكي وحزب الإستقلال

بخصوص المرشح المشترك، الملاحظة الثانية هي أن برنامج الحزب سكت سكوتا غريبا عن مجموعة من الشعارات والأفكار التي كان يتبناها في السابق، إذ ليست هنالك أية إشارة للثورة الوطنية الديمقراطية التي سبق للحزب أن تبناها كاختيار سياسي أساسي منذ 1975. كما أن البرنامج لم يورد كلمة "اشتراكية" أو "شيوعية" أو "اقتصادموجه" أو "تخطيط اقتصادي" وكلها مصطلحات وتعابير كانت تشكل المعجم السياسي والاقتصادي الأساسي للحزب. كما لم يتحدث البرنامج عن الليبرالية إلا مرة واحدة في المقدمة دون أن يعلن عن موقفه النهائي منها. إلا أن أهم ما يمكن تسجيله هو غياب تصور اقتصادي واضح للحزب، وهو ما يبدو غريبا، خصوصا إذا علمنا أن التقدم والاشتراكية يتوفر على مجموعة لابأس بها من الأطر الكفأة في المجال الاقتصادي. ولعل هذا ما يجسده سكوت البرنامج عن موقف الحزب من سياسة الخوصصة ودور الدولة في المجال الاقتصادي وهو الموضوع الذي شكل أحد المحاور الأساسية لهذه الحملة الإنتخابية. أما فيما يخص السياسة الخارجية فقد جاء تأكيد الحزب على مؤازرة الشعب العراقي محاولة منه للتصالح مع أغلبية المغاربة، باعتبار أن الحزب كان قد تبنى موقفا مغايرا لباقي الأحزاب المغربية خلال حرب الخليج، مما أظهر الحزب بمظهر المدافع عن سياسة الحلفاء في الخليج.

ومن جهة أخرى تمت الإشارة في تقديم البرنامج الإنتخابي لمنظمة العمل الديمقراطي الشعبي أنه قد تمت صياغته من طرف الكتابة الوطنية انطلاقا من مقررات ندوات المنظمة الوطنية ومؤتمريها الوطنيين ودورات لجنتها المركزية دون إشارة إلى الإتفاق الذي تم في هذا الصدد بين أحزاب الكتلة. ويشير البرنامج إلى أن نظام التراكم الرأسمالي التبعي ببنياته الاقتصادية الخاصة ومؤسساته السياسية والثقافية والمجتمعية لم يتمكن أن يخلق لحد الآن شروط حقيقية لتقدم البلاد وخروجها من دائرة التخلف والتبعية، ويعتبر أن الأزمة التي تعيشها البلاد أزمة بنيوية تؤشر على انسداد آفاق تطور نظام التراكم الرأسمالي التبعي.

ويظهر أن المنظمة حاولت من خلال برنامجها أن تظهر أنها مازالت مخلصة لتوجهاتها التقدمية التي تبنتها منذ نهاية الستينات وبداية السبعينات (23 مارس)، وذلك باستمرارها في إدانة النظام الرأسمالي التبعي واعتباره المسؤول الأول عن الوضعية التي توجد فيها البلاد، ولكنها في نفس الوقت حاولت الاستفادة من فشل التجربة الإشتراكية، وهو ما يمكن استنتاجه من كون برنامج المنظمة يخلو

من كلمة :اشتراكية: إلا أن تنظيم ابن سعيد أيت يدر مازال يدافع بقوة عن القطاع العام ودوره الحيوي. كما أنه يكاد يكون التنظيم السياسي الوحيد الذي لايشير بشكل واضح إلى ضرورة تبني سياسة اقتصاد السوق. وفي هذا الإطار يجب التنبيه إلى أنه إذا كان برنامج منظمة العمل لاينعث المقاولين بالرأسماليين المحتكرين لقوة الإنتاج، فإن هذا لم يمنعه من التوصية بضرورة تقييد سلوك هذه الفئة الإجتماعية عن طريق فرض إصلاح جبائي يعمل على الحد من امتيازاتها، الشيء الذي يجعل من برنامج المنظمة في هذه الإنتخابات البرنامج اليساري الوحيد.

ويعتبر حزب الحركة الشعبية الحزب الوحيد من أحزاب الوفاق الذي قدم برنامجا انتخابيا مفصلا بمناسبة الإنتخابات التشريعية. ويؤكد البرنامج أن الأمر لايتطلب حدوث معجزة لتجاوز الأزمة. وهذا اعتراف بوجود الأزمة – بل يستوجب فقط الإرادة السياسية وتعبئة المواطنين. وتعتقد الحركة الشعبية أن بإمكان الأحزاب المغربية أن تلعب خلافا للماضي دورا كبيرا بواسطة ممثليها في البرلمان. ويرتكز البرنامج الإنتخابي للحركة الشعبية على أربعة محاور:

- وضع سياسة فعالة للتشغيل وخلق الظروف الملائمة لنمو متواصل،
- إعادة التفكير في دور وتمركز الدولة.
- إعداد متجانس للتراب الوطني والقيام بالتنمية الحقيقية للفضاء القروي،
- إعطاء الأولوية للتنمية الإجتماعية.

ويكتسي برنامج الحركة الشعبية أهمية بالغة لأنه لأول مرة في تاريخ هذا الحزب يتقدم إلى الانتخابات التشريعية ببرنامج انتخابي مفصل يتضمن جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية، حيث كان يكتفي في الماضي بالمناداة ببعض الشعارات العامة. ويجب التذكير بأن هذه أول انتخابات يشارك فيها الحزب بعد :" الحركة التصحيحية" التي عرفها سنة 1986 والتي انتهت بإبعاد المحجوب أحرضان عن رئاسة الحزب وبروز محاند العنصر إلى الصفوف الأولى. ولعل القيادة الجديدة قد أرادت من خلال تقديمها لهذا البرنامج الانتخابي المفصل أن تؤكد أنها قطعت بالفعل مع ماضي الحزب وإرث أحرضان، وبأن الحركة قد أصبحت حزبا سياسيا عصريا. وفي هذا الصدد يجب الإشارة إلى أن الحركة الشعبية لم تعد تضع عى رأس أهدافها الإهتمام بالعالم القروي أو الثقافة

الأمازيغية الذي تراجع الاهتمام بهما واحتلا المراتب الأخيرة في برنامج الحزب، بل إن الاهتمام بالعالم القروي جاء في إطار الحفاظ على وحدة وانسجام المجتمع المغربي لأن إغفال البوادي، حسب برنامج الحزب، من شأنه أن يكثف من الهجرة إلى المدن وهو ما قد يطرح مشاكل عويصة على البلاد. وبالمقابل ركز البرنامج على الاختيار الليبرالي الذي أصبح يشكل القاسم المشترك لكل أحزاب الوفاق. وهكذا يتضح أن الحركة الشعبية أخذت تظهر رغبتها في الخروج من طابعها الجهوي- الإهتمام بالبادية والثقافة الأمازيغية- وهو ما سبق أن لاحظناه من خلال تقديمها لمرشحين في جل الدوائر الإنتخابية.

وإذا كانت أطر الحركة الشعبية قد بذلت مجهودا كبيرا من أجل صياغة برنامج انتخابي عصري فإن هذا لم يمنعها من السقوط في بعض التناقضات. وهكذا نجد أن البرنامج يرجع في ديباجته فشل التجربة الليبرالية في المغرب إلى نقص الجرأة الكافية عند الحكومة، ثم يعود فيما بعد إلى المناداة بضرورة اتخاذ الدولة مجموعة من الإجراءات للحد من آلآثار السلبية لليبرالية، حيث يوصي باحتفاظ الدولة بدورها الاقتصادي إلى جانب القطاع الخاص. أكثر من ذلك فإن البرنامج لايتردد في الدعوة الخفية إلى تبني بعض الحلول الاقتصادية التي اعتادت أحزاب اليسار الدفاع عنها، كالقول بعدم المبالغة في الاهتمام بالتوازنات المالية باعتبار أن العجز العمومي إذا تم استغلاله في إقامة مشاريع كبرى يمكن أن يساهم في إنعاش الاقتصاد والحد من البطالة، هذا في الوقت الذي يهاجم فيه الحزب أطروحات اليسار أكثر من مرة.

أما برنامج التجمع الوطني للأحرار فيركز على كون الحزب قد ولد في خضم الديناميكية العامة "لملحمة المسيرة الخضراء" كتعبير عن الإرادة الوطنية لفئات واسعة من الشعب المغربي، ويذكر بأن التجمع الوطني للأحرار قد اختار "الديمقراطية المجتمعية" كأرضية مذهبية استلها مالقيم ومبادئ الثقافة الإسلامية واسترشادا بالتعاليم الإسلامية الداعية إلى التآخي والكرامة والعدالة الإجتماعية والساعية لمحاربة كل أشكال الإنحراف والفساد. ويمكن الخروج بثلاث ملاحظات أساسية بعد الإطلاع على هذا البرنامج.

- الملاحظة الأولى تتعلق بابتعاد الحزب عن سياسة الحكومات السابقة وظهوره بمظهر المنتقد لها في أكثر من جانب،

- الملاحظة الثانية مرتبطة بشكل من الأشكال بالملاحظة الأولى، فالحزب لم يتحدث في برنامجه عن التوجه الليبرالي الذي تدافع عنه "الأحزاب اليمينية" وشدد على العكس من ذلك على ضرورة تبني سياسة اجتماعية تعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية .
- الملاحظة الأخيرة تتعلق بارتكاز الحزب على الدين الإسلامي، إذ أن البرنامج الإنتخابي أشار أكثر من مرة- ثلاث مرات في قضايا مختلفة- إلى أنه يستلهم أفكاره ومبادئه من التعاليم الإسلامية.

ويمكن القول بصفة عامة بأن البرنامج الإنتخابي للتجمع الوطني للأحرار يجعل الحزب يبدو وكأنه ينتمي إلى جناح المعارضة أكثر منه إلى جناح "الأحزاب اليمينية" بل يمكن المجازفة بالقول بأن بعض انتقاداته للسياسة الحكومية جاءت أكثر قساوة من مثيلاتها التي صاغتها أحزاب المعارضة، وبالخصوص مقارنة مع حزب التقدم والاشتراكية. ويبدو أن التجمع الوطني للأحرار أصبح يميل إلى الاعتماد على مجموعة من المبادئ العامة التي سبق لحزب الإستقلال أن تبناها منذ بداية الاستقلال، كاستلهام برنامجه وسياسته من الدين الإسلامي والإلحاح على البعد الاجتماعي للسياسة الحكومية والدعوة إلى اعتماد سياسة اقتصادية مختلطة يكون فيها للدولة دور هام إلى جانب القطاع الخاص [20] .

الاتحاد الدستوري على خلاف الحركة الشعبية والتجمع الوطني للأحرار لم ينجز برنامجا انتخابيا حقيقيا، ولكنه وجه نداء إلى الناخبين عبر صحيفته. وقد أبرز النداء أنه يدخل هذه الإنتخابات تحت شعار "التجديد دائما في إطار الاستمرارية" وهو ما يعني أنه لايتنكر لماضيه السياسي وللأعمال التي قام بها أثناء وجوده داخل الحكومة، وأنه ينوي متابعة سياسته هذه. كما أكد النداء على الترشيد في ضوء الشفافية. وإذا كان الترشيد يعني تقليص نفقات الدولة فيفهم من ذلك أن الاتحاد الدستوري يعلن مواصلة تمسكه بالخيار الليبرالي عبر تخليص الدولة من دورها كدولة- عناية Etat- Providence. إضافة إلى ذلك فإن النداء يدعو إلى الإنصاف في ضوء الليبرالية الاجتماعية، وهو ما يمكن أن يعني التقليل من الفوارق الإجتماعية مع الإحتفاظ بالإختيار الليبرالي [21] .

وإذا كان الاتحاد الدستوري قد اكتفى بتوجيه نداء إلى الناخبين دون تكليف نفسه عناء تحضير برنامج انتخابي مفصل، فإن حزبي الحركة الوطنية الشعبية والحزب الوطني الديمقراطي لم يكلفا نفسيهما حتى عناء توجيه نداء، واكتفيا

برفع بعض الشعارات الإنتخابية ، "الكرامة" بالنسبة للحزب الأول، والدفاع عن العالم القروي وأحياء الصفيح بالنسبة للحزب الوطني الديمقراطي، وإن كان المحجوبي أحرضان قد أشار في استجواب صحفي إلى بعض الأمور التي يهتم بها حزبه واقترح إحداث توافق وطني بين مختلف الأحزاب حول قضايا الصحة والتعليم والفلاحة واستغلال أراضي الجموع من طرف القبائل، والدفاع عن الثقافة الأمازيغية ورفض تعريب التعليم في المغرب.

وليس من قبيل الصدفة أن يكون حزبا أحرضان وأرسلان هما الحزبان اللذان أهملا تماما تحضير أي برنامج انتخابي حيث تجمع الحزبين عدة قواسم مشتركة، منها الطابع الشخصي للقيادة الحزبية[23] وارتكازهما على الأعيان القرويين، وغياب الهيكلة الحزبية القوية، إضافة إلى أن الحزبين معا قد رشحا أغلبية من الأشخاص لا تربطهم أية صلة سابقة بالحزب وتمت تزكيتهم لنفوذهم الاجتماعي أو لأسباب أخرى .

وبالاطلاع على مختلف البرامج التي تقدمت بها الأحزاب إلي هذه الانتخابات يتبين أنه لم يقدم أي حزب من هذه الأحزاب حلولا ملموسة وواقعية للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المغرب. فعلى سبيل المثال لم يكلف أي حزب نفسه عناء التفكير في الطريقة التي سيتم بها تحقيق الإنطلاقة الاقتصادية المنتظرة، كما لم يتعرض أي حزب إلى القيود المفروضة على ميزانية الدولة من طرف صندوق النقد الدولي والتي اصطلح على تسميتها برنامج التقويم الهيكلي، فلم توضح الأحزاب بشكل صريح هل سيتم الإبقاء عليها أم التخلص منها وكيف سيتم ذلك؟ كما لم يقدم أي حزب من الأحزاب تصورا واضحا حول العدالة الضريبية التي تعني الحفاظ على مداخيل الدولة دون إثقال كاهل المواطنين ودون صرف رجال الأعمال عن الاستثمار؟ باختصار فإن المعطيات الرقمية غابت عن هذه البرامج، حيث لم يتقدم أي حزب بالبدائل والمقترحات المالية التي ينوي تمويل برنامجه بواسطتها. فعلى سبيل المثال دعت جل الأحزاب إلى الرفع من ميزانية الصحة العمومية لتتم الاستجابة لمطالب المواطنين في المجال الصحي، غير أن الأحزاب لم تبين على حساب أية ميزانية أخرى من ميزانية الدولة سيتم الرفع منها، على اعتبار أن الموارد المالية للدولة محددة وواضحة، وبالتالي فإن كل اقتراح يقضي بإضافة مصاريف جديدة لميزانية الدولة أو الرفع منها، لابد أن يبين مصدر التمويل، إما عن طريق فرض ضرائب جديدة أو تقليص نفقات معينة. وقد أصبح هذا التقليد- إعطاء تقديرات رقمية- معمولا به في كل

الحملات الإنتخابية التي تعرفها الدول الغربية. فلم يعد الرأي العام الأوروبي مثلا يستمع إلى الوعود الإنتخابية وينتبه لها إلا إذا كانت تعطي أرقاما محددة وبرامج مفصلة ومضبوطة، أما التعابير العامة مثل "الصحة للجميع" أو إنشاء المساحات الخضراء فلم تعد تحظى بأي اهتمام يذكر[24].

ويبرر أطر أحزاب المعارضة غياب المعطيات الرقمية في برامجهم الإنتخابية باعتبارين اثنين: الأول هو أن الأرقام والإحصائات الرسمية ليست ذات مصداقية تامة لوجود قطاعات هامة خارج مراقبة الدولة (اقتصاد الظل مثلا) ولارتفاع عدد المتملصين من أداء الضرائب، والثاني هو أن أكثر من ثلثي الناخبين أميون أو شبه أميين وبالتالي لايمكنهم استعاب الشروح المالية والتقنية التي قد تقدمها الأحزاب في برامجها.

والواقع أن إغفال المعطيات الرقمية يكشف عن استمرار حضور تصور الدولة– العناية Etat -Providence عند أغلب الفاعلين السياسين، فنظرا للاعتماد الكبير على الاقتصاد الريعي سواء تعلق الأمر بمداخيل المواد الأولية أو السياحة أو تحويلات العمال في الخارج [25] يظل الجزء الأكبر من الناخبين يتصور أن مداخيل الدولة لامحدودة لهذا يجب تسخيرها للاستجابة لمطالب السكان دون اعتبار للتوازنات المالية، وهو التصور الذي لا تحاول الأحزاب السياسية المغربية دحضه أو انتقاده، مما يفسر عدم حديثها عن المواطن بصفته مؤديا للضرائب contribuable وهو التصور السائد في كل الدول الديمقراطية. ذلك أن تقديم تصور للناخبين باعتبارهم مواطنين يعيشون داخل وطن يلتزمون فيه بدفع الضرائب للدولة نظير قيام هذه الأخيرة بواجبات الأمن والحماية والرعاية والتنمية، كان سيفرض نوعا أخر من الحوار السياسي. وبالمقابل فإن الحديث عن الدولة باعتبارها دولة– عناية يجعل الناخب يتصور أن كل أمانيه و أحلامه يمكن أن تحققها الدولة دون أن يقتضي ذلك منه مساهمة معينة. غير أن سكوت الطبقة السياسية عن الحديث عن المواطن باعتباره دافعا للضرائب لايعني أبدا أن المساهمات الضريبية للمغاربة ليست ذات أهمية بالنسبة لميزانية الدولة، بل على العكس من ذلك تشكل المصدر الأساسي لها. فعلي سبيل المثال شكلت الضرائب والرسوم الجمركية 82.21% من مداخيل الخزينة سنة 1991 [26].

من جهة أخرى يلاحظ أن جميع الأحزاب المشاركة في هذه الانتخابات قد تقدمت تقريبا بنفس البرامج واهتمت بنفس القضايا، بل استعملت أحيانا نفس

المصطلحات والمفاهيم، غير أن هذا لايعني إجماع هذه الأحزاب على نفس الأهداف بقدر ما يكشف عن غياب المصداقية عن جلها، سيما وأن استعمال المصطلحات في المجال السياسي لا يتسم بالدقة التي تميز استعمال المصلحات العلمية مثلا. وفي هذا الصدد يقول بورديو بأن الدين والسياسة يستفيدان ويوظفان تنوع دلالات الألفاظ في مختلف اللغات لبناء نظرياتهم وأفكارهم فلا يعود لنفس الكلمة أو المفهوم معنى واضح ومحدد عند الجميع27 إلى درجة أن كل كلمة وكل تعبير يمكن أحيانا أن يأخذ معاني مختلفة بل ومتناقضة حسب الطريقة التي يلقى بها ويستقبل بها من طرف المرسل والملتقي [28] .

وهكذا تحدثت برامج الأحزاب عن "الليبرالية الإجتماعية" و "الديمقراطية المجتمعية" وتعابير أخرى مشابهة دون أن تكلف نفسها عناء تفسيرها.

ويمكن القول بدون تردد بأن قراءة متأنية في جل البرامج الانتخابية التي تقدمت بها الأحزاب السياسية تكشف عن أن الأمر يتعلق بنـوع من الترقيـع الإيديـولوجـي Le bricolage ideologique. وكان كلود - ليفي ستروس في كتابه "الفكر المتوحش" قد أعطى تعريفا للمرقع Le bricoleur[29] يرى فيه أن المرقع على خلاف المهندس ليس هدفه الأساسي هو الحصول على المواد الأولية والأدوات المناسبة لإنجاز مشروعه(.) بل إن خطة عمله هي استعمال ما يقع تحت يديه Les moyens de bord أي عدد محدود من الأدوات والمواد المختلفة والمتنافرة (...) لهذا فإن وسائل عمل المرقع محددة من خلال مشروع معين. أما أدواته فيتم اختيارها عشوائيا ويحتفظ بها على أساس أنها لابد أن تنفع في يوم ما. إن ما يفرق بين الترقيع من جهة وبين العلم من جهة أخرى هو أن ملاءمة الأدوات للمهام التي يراد إنجازها ضعيفة جدا[30] في الترقيع. ويرى بوريكو أن وضعية الإيديولوجي شبيهة بوضعية المرقع الذي تحدث عنه ستروس في المجتمعات البدائية. فهو مثله يمارس تأثيرا على عناصر الواقع المحيط به. صحيح أنه يتمكن من خلال معايشته للأحداث من الوقوف على بعض التماثلات أو الإنتظامات التجريبية Régularites empiriques إلا أنه ، وهنا يشبه البدائي، مهووس بفكرة العثور على معنى واحد وكلي للتنوع وتعدد الواقع. ومع ذلك فإن هنالك فرقا بين البدائي والإيديولوجي ذلك أن الجمهور ينتظر من الإيديولوجي أن يغير الواقع وهذا هو طموح ماركس وكل الإيديولوجيين، أما البدائي فيكتفي بإعطاء معنى للأشياء[31] . وبالفعل فإننا نعثر في برامج الأحزاب الانتخابية على مجموعة من

المصطلحات والتعابير التي تنتمي إلى أسر معرفية وإيديولوجية مختلفة وأحيانا متناقضة حيث تتعايش الليبرالية مع العدالة الإجتماعية والمبادرة الحرة مع مراقبة الدولة للقطاعات الاقتصادية الاستراتيجية. وفي هذا الصدد يجب الإشارة إلى كون الأحزاب الموالية للحكومة قد ركزت كثيرا خلال الحملة الانتخابية على اختفاء الإيديولوجيات، وكأنها تريد بذلك أن تقول إنها لاتمارس الإيديولوجيا، وهو ما يشكل تناقضا في حد ذاته، إذ يستحيل تصور ممارسة سياسية دون تأطير إيديولوجي.

إضافة إلى ذلك فإن جل الأحزاب السياسية لم تشر لدى تقديمها لبرامجها الإنتخابية إلى الهيئات الحزبية التي شاركت في إعداد هذه البرامج. ومن المؤكد أن حلقات ضيقة من أعضاء المكاتب السياسية للأحزاب هي التي اضطلعت بمهمة صياغتها. وقد عمدت بعض الأحزاب، وبالخصوص أحزاب المعارضة، إلى عرض هذه البرامج على لجانها المركزية قبل تبنيها نهائيا، بينما أهملت ذلك تماما الأحزاب الأخرى [32].

II - الدعاية الانتخابية بواسطة التلفزة

شكل استخدام التلفزة في الإنتخابات خطوة كبرى على مستوي نشر الخطاب السياسي وتقريب المرشحين من الناخبين، وبذلك أثبتت التلفزة أنها أهم قناة من قنوات الدعاية السياسية بالرغم من كونها قناة باردة Medium froid على حد تعبير ماكلهان Mc luhan [33] . وقد كانت المواجهة التلفزية بين المرشحين للرئاسة الأمريكية في انتخابات 1960 (نيكسون وكينيدي) أول مواجهة سياسية تلفزية من نوعها، ولذلك اهتم عدد كبير من الباحثين في أمريكا وأوربا بتحليلها ودراسة مدى تأثيرها على الناخبين واختياراتهم، حيث خلص معظمهم إلى أن التلفزة قد لعبت دورا كبيرا في هذه الإنتخابات ، إذ عملت منذ المواجهة الأولى بين المرشحين (كانت هنالك أربع مواجهات) على تغيير الصورة التي كان يملكها الناخبون عن المرشحين [34] ، ومنذ ذلك الوقت ازداد اهتمام الباحثين بدراسة تأثير التلفزة على اختيارات الناخبين. وقد برز نتيجة لذلك تياران مختلفان . التيار الأول يري أنه نظرا لطبيعة الباردة للتلفزة التي تقوم بنشر المعلومات والأخبار والصور دون إقامة حوار، فقد أصبح المشاهد متفرجا سلبيا يتلقى الصور والإشارات دون أن يتمكن من الرد عليها أو انتقادها أو تصحيحها بل ويذهب البعض إلى حد القول بأن التلفزة قد أعادت الرجل الراشد Adulte

آلى المرحلة «الـفمية» oral التي تحـدث عنها فـرويد - حيث تـطعم الأم رضيـعها فيلتهم كل ما تقدمه له دون إظهار رغباته وإرادته[35] وبالفعل فإن الخطب السياسية التي تمـرر بواسطة التلـفزة، على سبيـل المثال، هي أشد وقعـا على المتلقـي لأنه في وضعية لا تمكنه من الاعتراض أو المناقشة خلافا للتجمعات العامة التي يكون فيها للحـضور الجسدي للأشخـاص تأثير على مـضامين الخطاب، وبذلـك تراجع دور رجـال السيـاسـة فـي الحـمـلات الإنتـخـابيـة وحـل محـلهـم إخـصائيو الإعـلام والماركتـنج. فلم يـعد قادة الأحزاب هـم الذين يقـررون في اجتمـاعاتهم الحـزبية المحاور الـسياسـية والاقتصـادية والاجـتـماعيـة لبرامـجهم الانـتخابيـة بل أصبـحوا يلجؤون إلى خدمات خبراء الإعلام والإشهار من أجل تسيير حملتهم الانتخابية، باعتبار أن الناخـبين أصبحوا لايصوتون على البرامج والأفـكار بل على الأشخاص والصور، لهذا يجب أن يقدم لهم أشخاص منـاسبون (على المستوى التلفزي) من أجل الحصول على ثقتهم[36]. أي أن للدال le signifiant أهمية أكثر من المدلول le signifié. وقد نتج عن كل هـذا مسرحة الحياة السياسية وتحويـلها إلى فرجة . وفي هذا الإطار يتقدم إخصائيو التسويق الـسيـاسي بمجموعة من النصائح للزعماء السيـاسيين لدى مـرورهم في التـلفزة حيـث يعتقـدون أن نجاحهم يـتطلب أربـعة عناصر:

1- الحرارة الإنسانية في الخطاب.

2- الإقنـاع أي أن يكون رجل الـسياسة مـقتنعـا تمام الاقتنـاع بالأفكارالـتي يدافع عـنها ويظـهر ذلك للـمتفرج مـن خلال كلامه وحـركاته وردود أفعاله.

3- الصدق ومعناه، أن يكون صادقا في أقواله وهذا ما يتجلى في الحركات العفوية وفي ردود الفعل علما بأن الصدق ليس مرتبطا بالضرورة بمنطق الخطاب.

4 - الذكاء وهو يقتضي عدم ترديد الأقوال المعروفة والشائعة والإجابة على الأسئلة غير المنتظرة ببراعة ودقة [37] .

أما بـاحثـوالاتجاه الثـاني فـقد خلـصوا إلـى أن الآمال والمخاوف الـتي أثـارها استعمـال التلفزة في الدعـاية السياسية وقوة إقـناعها للناخـبين لم تكن مبنـية على أساس صلب، وبـأن تأثير الوسائل الـسمعية البـصرية جد محدود علـى اختيارات

الناخبين[38] ، حيث أظهرت الأبحاث أن تأثير التلفزة عى الناخبين هو أكثر قوة بالنسبة للناخبين المترددين والذين لايشكلون في أحسن الأحوال أكثر من ربع الناخبين[39]. فكثير من الأحزاب والمرشحين قادوا حملات انتخابية عصرية وذكية ولكن ذلك لم يمنعهم من الهزيمة[40]. وكما أن إشهارا جيدا لايرفع من الإقبال على منتوج رديء، فكذلك الأمر بالنسبة للسياسة، فحملة انتخابية عصرية ومحكمة لايمكن أن تؤدي إلى فوز أحزاب أو شخصيات غير ذات مصداقية. فسواء تعلق الأمر بالتلفزة أو بباقي القنوات الإعلامية الأخرى التي تستخدم في الحملات الإنتخابية فإنها لايمكن أن تكون العامل الحاسم في فوز مرشح دون آخر أو حزب دون آخر.

وتعتبر التغطية التلفزية للانتخابات في المغرب خطوة مهمة على طريق تطوير الممارسة الديمقراطية حيث أجمعت الهيئات السياسية على المطالبة بذلك بالرغم من كون نسبة هامة من السكان مازالت لاتتوفر على جهاز بث تلفزيوني أي 13.8% من الأسر الحضرية و 69.9%[41†]من الأسر القروية، مما يجعل التواصل عبر القنوات السمعية البصرية في المغرب تواصلا يهم المجال الحضري بالأساس.

وتكمن أهمية استخدام التلفزة من طرف الأحزاب خلال الانتخابات لشرح برامجها في كون السياسة ذات حضور ضعيف في التلفزة المغربية، إذ أنه باستثناء الفترات الانتخابية قلما تخصص برامج للنشاط السياسي وخصوصا على مستوى الأحزاب، وبذلك تكون الإنتخابات مناسبة لتعرف الناخبين على مختلف الشخصيات السياسية، سيما قادة أحزاب وأطر المعارضة الذين نادرا ماتستدعيهم القناة التلفزية التابعة للدولة[42]. إن ظهور قادة الأحزاب المعارضة في التلفزة الحكومية بمناسبة الإنتخابات أحدث نوعا من التصالح بين هذا الجهاز وأحزاب المعارضة وطمأن شرائح عديدة من الناخبين على أن هذه الأحزاب معترف بها من طرف الدولة وشجع بالتالي على التصويت عليها.

وقد حظيت التغطية التلفزية للانتخابات التشريعية بقسط وافر من اهتمام ومناقشات اللجنة الوطنية للسهر على العمليات الإنتخابية مما استدعى إحداث لجنة فرعية تسهر على الإشراف على استعمال وسائل الإعلام العمومية في الحملات الإنتخابية ضمت في عضويتها ممثلين عن كل الأحزاب المشاركة في الإنتخابات، بالإضافة إلى ممثلين عن وزارة الإعلام والقناتين التلفزيتين. وقد انتهت اللجنة إلى الإتفاق على تخصيص 60 دقيقة من التدخلات لصالح كل

حزب من الأحزاب الممثلة في البرلمان السابق، مجزأة على ست حصص من عشر دقائق. على أن تقدم هذه التدخلات في أحسن أوقات المتابعة- أي قبل النشرة الرئيسية وبعدها-وتعاد في الحصة الزوالية لليوم الموالي وفي الإذاعة المركزية كما اتفقت اللجنة علي قيام القناة الأولى بتغطية بعض التجمعات الإنتخابية للأحزاب والحملات الإنتخابية لبعض مرشيحهاحسب رغبة الهيأة المذكورة، مع حقها في الإشراف على عملية الإعداد (المشاركة في المونطاج) كما تم الإتفاق على تنظيم لقاءات مع قادة الأحزاب (ما بين 40 و 120 دقيقة لكل حزب) أما القناة الثانية فواكبت الحملة الإنتخابية من خلال نشراتها الإخبارية ومن خلال استضافتها لقادة وأطر الأحزاب المشاركة في الإنتخابات في برنامج "لقاء" إضافة إلى برامج خاصة عن الأحزاب المغربية.

وكانت وزارة الإعلام قد تقدمت باقتراح يقضي بتنظيم مواجهات تلفزية بين مختلف الأحزاب المشاركة، إلا أن أحزاب المعارضة رفضت هذا الاقتراح. وقد بررت صحافتها هذا الرفض بكونها لاتعترف بالأحزاب الموالية للحكومة باعتبارها من صنع الإدارة، واقترحت بدل ذلك تنظيم مواجهات مع الحكومة الحالية[43]. ويبدو أن المعارضة كانت تفضل أن تكون تدخلاتها عبارة عن أفلام وثائقية واستطلاعات من أجل تفادي إلقاء الخطب وقراءة التصريحات إلا أن باقي الأحزاب- بدون شك لأنها لاتتوفر على خبرة في هذا المجال- اعترضت على ذلك وتم الاقتصار على التدخلات العادية لممثلي الأحزاب.

واهتمت كل الأحزاب السياسية في تدخلاتها ا بإعداد مقدمة تصويرية Générique تميزها عن باقي الأحزاب غير أن هذه المقدمات جاءت في غالبيتها خالية من كل إبداع أو ابتكار، إذ عمدت جل الأحزاب إلى إظهار لقطات من تجمعاتها الجماهيرية أو مؤتمراتها الوطنية مع التركيز على صورة الأمين العام للحزب [44] ، كل ذلك على إيقاعات موسيقية. وبينما اختارت أحزاب الإستقلال والاتحاد الإشتراكي[45] والاتحاد الدستوري والتجمع الوطني للأحرار مقطوعات من الموسيقى الغربية الكلاسيكية ، اختار حزب الحركة الوطنية الشعبية والتقدم والاشتراكية أهازيج محلية: إيقاعات أمازيغية بالنسبة للأول والدقة المراكشية بالنسبة للثاني. أما منظمة العمل الديمقراطي فاختارت موسيقى المغني الشهير مارسيل خليفة، ربما من أجل التأكيد عى طابعها الثوري. الحزب الوطني الديمقراطي يشكل استثناء في هذا المجال حيث صاحب لقطات تجمعاته الانتخابية نشيد وطني خاص بالحزب تنشده مجموعة من الأصوات[46] .

أما بالنسبة للتدخلات فقد اختلفت ستراتيجية أحزاب المعارضة عن تلك التي تبنتها الأحزاب الموالية للحكومة إذ اختارت هذه الأخيرة باستثناء الحزب الوطني الديمقراطي أن تلقى كلماتها في التلفزة من طرف زعيم الحزب وبعض الوجوه الشابة من أجل إظهار الطابع الشاب والمتجدد لهذه الأحزاب. أما أحزاب المعارضة، إضافة إلى الحزب الوطني الديمقراطي فقد ألقيت تدخلاتها من طرف أعضاء الهيئات القيادية. واختارت أغلبية الأحزاب الموالية للحكومة أن تقرأ تدخلاتها بلغة عربية فصحى مما أعطى لهذه التدخلات طابعا رسميا ونزع عنها المصداقية، لأن تعابير وجه المتدخلين كانت باردة وحركات أيديهم بطيئة. وقد أظهرت الأبحاث في مجال التواصل غير اللفظي أنه حين يتعلق الأمر باستظهار نص محفوظ أو قراءته فإن المتكلم أو القارئ لايقوم بحركات يدوية، علما بأن هذه الحركات تكشف عن الطابع الإبداعي والابتكاري للمتكلم [47]. إضافة إلى ذلك فإن الحديث باللغة العربية الفصحى يبعد جزءا من الناخبين عن متابعة التدخل. أما أحزاب المعارضة فيبدو أن خبراءها في المجال الإعلامي قد نبهوها إلى سلبيات التدخل المقروء، وحاول جل المتدخلين باسمها أن يتفادوا ذلك. فجاءت أغلب هذه التدخلات بلغة بسيطة وواضحة. كذلك عمدت هذه الأحزاب إلى تقديم تدخلاتها في شكل حوار حيث يلقي سؤال معين من طرف أحد صحافيي الحزب فتتم الإجابة عليه من طرف أحد قادة الحزب، وكان هؤلاء الصحفيون يضعون أحيانا أسئلة تبدو وكأنها مزعجة أومحرجة للمتدخل مما أعطى طابعا ديناميا لتدخلات المعارضة بالمقارنة مع التدخلات الأخرى. ويجب الاعتراف بأن بعض المتدخلين باسم المعارضة قد استطاعوا إحداث تواصل كبير مع المشاهدين بنجاحهم في الجمع بين الخطاب السياسي الدقيق والتعابير العامية حيث استخدموا الآيات القرآنية والأمثال الشعبية والمصطلحات القانونية، كل ذلك بلغة عربية جد مبسطة كما هو الأمر مثلا مع محمد جسوس من الإتحاد الاشتراكي.

من جهة أخرى عمل زعيما كل من الحركة الشعبية والحركة الوطنية الشعبية محاند العنصر والمحجوبي أحرضان على التوجه إلى الناخبين باللغة العربية والأمازيغية في محاولة لاستقطاب الناخبين ذوي الأصل البربري.

وباستخدام جزئي لتقنيات تحليل المضمون لبعض هذه التدخلات نتوصل إلى بعض الخلاصات الهامة [48]. فعلى سبيل المثال نلاحظ في التدخل الأول للاتحاد الدستوري الذي ألقاه المعطي بوعبيد أن كلمة ليبرالية وليبرالي قد وردت

12 مرة (خلال عشر دقائق). ووردت كلمة ديمقراطية وديمقراطيين 8 مرات، خصصت جلها (6 مرات) لوصف ديمقراطية الآخرين (الكتلة) التي يرى أنها ديمقراطية الشيوعيين والماركسيين ومرتين لوصف الديمقراطية التي يتبناها الاتحاد الدستوري. كما وردت كلمة اشتراكية مرتين بالإضافة إلى كلمة ماركسيين التي وردت مرة واحدة وكلمة شيوعيين التي وردت مرة واحدة أيضا. ولعل أهم ما يمكن تسجيله بخصوص هذا التدخل هو غياب كلمة بورجوازية التي لم ترد بتاتا، علما بأن الحزب يحاول أن يظهر بمظهر حزب رجال الأعمال، وهذا راجع لكون كلمة "بورجوازية" ذات دلالة قدحية حيث ارتبطت في القاموس السياسي والسوسيولوجي بالصراع الطبقي بين البورجوازية والبروليتاريا. لهذا فإن القوى السياسية "الليبرالية" تفضل الحديث عن رجال الأعمال أو المقاولين. وعلى العموم فإن تدخل المعطي بوعبيد يكشف عن تشبث حزبه بالتوجه الليبرالي خصوصا بعد النجاحات التي حققها اقتصاد السوق في مختلف دول العالم في السنوات الأخيرة، كما يكشف الطابع العدواني لهذا التدخل الذي خصص الجزء الأكبر منه لانتقاد المعارضة.

أما التدخل الأول لأحمد عصمان باسم التجمع الوطني فجاء مبرزا للتحولات التي عرفها الحزب، وبالخصوص ابتعاده عن السياسة الحكومية وتبنيه لشعارات دولة القانون إذ وردت كلمة "نزاهة" أربع مرات في هذا التدخل كما طغا التوجه الأخلاقي على خطاب عصمان فوردت كلمة فضيلة خمس مرات في تدخله في برنامج "حوار مفتوح".

حاول علي يعتة في تدخله أن يظهر حزبه بمظهر الحزب المتشبث بالتعاليم الإسلامية وذلك باستثمار الخطاب الديني إذ أورد آية قرآنية: «إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنوب»: وحديثا نبويا: «اللهم أحييني مسكينا وأمتني مسكينا، واحشرني مع المساكين".

ويكتسي التدخل الثاني للمحجوبي أحرضان أهمية كبرى فقد كان أعلن في تدخله الأول أن ثلاثين سنة من الحياة النيابية لم تعط شيئا للمغرب، ولعله خشي أن يفسر ذلك باعتباره انتقاد مباشر للحكومة وللمؤسسات الدستورية، خصوصا وأن مشاكله مع السلطة مازالت حديثة العهد، فحرص في التدخل الثاني على إزالة الشكوك وتأكيد ولائه وإخلاصه للعرش العلوي وللمؤسسات الدستورية. وهكذا نلاحظ ورود إسم المرحوم محمد الخامس ثلاثة مرات وورود

إسم العاهل الحسن الثاني أربع مرات بالإضافة إلى كلمة عرش التي وردت ثلاثة مرات.

بالنسبة لمضامين هذه االتدخلات فقد ركزت أحزاب المعارضة على انتقاد السياسة الحكومية بعرض كل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها البلاد وتحميل مسؤولية ذلك للحكومات السابقة، كما ذكرت بالعمل الذي قامت به المعارضة داخل البرلمان وخصوصا تقديمها ملتمسا للرقابة ضد الحكومة. واهتمت أيضا بعرض جوانب من برنامجها الانتخابي مع تفادي تقديم وعود صريحة للناخبين. وقد أشارت هذه الأحزاب في تدخلاتها إلى أن فشل هذه التجربة الإنتخابية معناه دخول المغرب في دوامة من المشاكل والصعوبات على المستويين الداخلي والخارجي، كما حاولت طمأنة رجال الأعمال بالقول بأن تنظيم انتخابات نزيهة بالمغرب وتولي قوى ديمقراطية لمسؤولية البلاد من شأنه أن يعيد الثقة إلى المستثمرين الأجانب. وركز حزب التقدم والاشتراكية بالخصوص على نشاطه داخل البرلمان حيث ذكر علي يعتة في تدخله بأنه حضر جل جلسات البرلمان وألقى 274 خطابا وقدم 12 مقترح قانون وعرض على المجلس 30 ملتمسا ووجه للحكومة 273 سؤالا شفويا و 166 سؤالا كتابيا، كما أشار إلى أنه لم يستفد أية استفادة مادية من عمله النيابي حيث قال:«يمكنني أن أصرح بشرفي أمام الملأ، والله يشهد بأني لا أملك سوى قدرتي على العمل، لا أملك لا دارا ولا شقة ولاعمارة، ولا بقعة أرض ولاضيعة ولا أسهم في أية شركة كانت".

أما تدخلات منظمة العمل فاهتمت أساسا بالتعريف بالمنظمة فتم التذكير بالظروف التي مرت بها قبل تأسيسها والفئات الاجتماعية التي تتكون منها، كما اهتمت بتبريرعدم مشاركتها في الانتخابات الجماعية وأسباب فشل أحزاب الكتلة في تقديم مرشح مشترك.

أحزاب الوفاق حاولت في تدخلاتها أن تخفف من قتامة الصورة التي قالت أن المعارضة قد رسمتها للبلاد حيث أكدت أن المغرب بخير، خصوصا على المستوى الإقتصادي بعد نجاح عملية التقويم الهيكلي مما يجعل المغرب مؤهلا لانطلاقة اقتصادية حقيقية، كما اظهرت تشبتها بمبادئ الديمقراطية ودولة القانون وحقوق الإنسان وخصصت حيزا كبيرا في تدخلاتها لانتقاد المعارضة سواء بالتركيز على فشل الإيديولوجيا الاشتراكية وانتصار اقتصاد السوق أو بالقول بأن المعارضة عاجزة عن تحمل المسؤولية لخوفها من الفشل وعدم امتلاكها لبرامج واضحة.

أما حزب التجمع الوطني للأحرار فقد حاول الإخلاص للنهج الذي اختاره في هذه الإنتخابات وهو موقع الوسط. وهكذا فإنه اكتفى بعرض جوانب من برنامجه الإنتخابي مع التشديد على إرساء دولة القانون وصيانة حقوق الإنسان وترشيد نفقات الدولة وإصلاح الإدارة دون الخوض في النقاشات النظرية حيث تجنب الحديث عن الاشتراكية أو الليبرالية. أما تدخلات الحركة الوطنية الشعبية وخصوصا منها التدخلات الثلاث التي ألقاها المحجوبي أحرضان فقد شكلت استثناء لأنها كانت –كالعادة– عبارة عن منولوج طويل تحدث فيه أحرضان عن كل المشاكل والصعوبات التي يعرفها المغرب دون تقديم أي بديل أو اقتراح أو برنامج، وقال بأن المغرب لن يصلح حاله بالبرامج الإنتخابية بل بمطبقي البرامج. وشغل شعار الكرامة حيزا كبيرا في هذه التدخلات، علما بأن نفس الشعار كان قد استخدم في الانتخابات التشريعية السابقة من طرف الحركة الشعبية حين كان أحرضان أمينها العام.

من جهة أخرى يجب الإشارة إلى أن بعض التدخلات جاءت مليئة بالمغالطات المنطقية والاستدلالات الخاطئة وسنسوق نموذجين توضيحين: الأول نقتطفه من التدخل الرابع لحزب الاتحاد الدستوري حيث جاء فيه:« المطلوب منك أختي المواطنة في هذا الظرف بالذات أن تطلعي على الأفكار والآراء والبرامج المعروضة أمامك وتوافقي على البرنامج الذي يفتح أمامك آفاقا واسعة. البرنامج الذي يمنحك أكثر ما يمكن الحرية والمسؤولية، وليس ورقة سياسية ظرفية. هذا البرنامج هو برنامج الإتحاد الدستوري الذي يقدم لك مجموعة من المرشحين الذين يؤمنون بهذا البرنامج ومستعدون للدفاع عنه. لهذا أختي المواطنة إننا نطلب منك أن تساندي مرشح الإتحادالدستوري وتصوتي على اللون البرتقالي لون الأمل الدائم". ففي البداية يبدو الأمر كدعوة موضوعية للتعرف على كل البرامج من أجل اختيار الأحسن إلا أن الاستدلال يستمر في توضيح ماهو الأحسن فيعدد الإيجابيات التي يجب أن يتضمنها البرنامج، لينتهي إلى القول بأن هذه الإيجابيات هي الموجودة في برنامج الإتحاد الدستوري، ولأن الأمر كذلك فلابد أن تعمل النساء على الدفاع عن هذا البرنامج والتصويت عليه.وهكذا يتحول الخطاب إلى أمر: نطلب منك أن تسادني... .

أما النموذج الثاني فنستقيه من تدخل التهامي الخياري باسم التقدم والإشتراكية حيث جاء فيه:"إن إعداد المواطن الصالح والمغرب الصالح يتطلب

رجالا جددا ويتطلب تصورا جديدا أو برنامجا جديدا لايمكن أن يباشره أناس جربهم المواطنون خلال عشرات السنين"وهكذا فإن التدخل يحكم على تجربة الحكومات السابقة بالفشل. ولكنه يستطرد قائلا:"لهذا فإن شعار حزب التقدم والاشتراكية هو (جميعا من أجل التقدم)". وهذا ينفي ما جاء في الجزء الأول حيث إن شعار (جميعا من أجل التقدم) يحث على ضرورة مشاركة الجميع في تحمل المسؤولية بما في ذلك أولئك الذين فشلوا في السابق!.

لو بحثنا عن قاسم مشترك في تدخلات كل الأحزاب السياسية على شاشة التلفزة لوجدنا أنه الاهتمام بالمرأة والشباب. فقد عملت الأحزاب المغربية على تخصيص حيز هام في برامجها للحديث عن المرأة وضرورة حصولها على حقوق متكافئة مع الرجل، كما حرصت على أن تقوم إحدى أطر الحزب من النساء على التوجه إلى الناخبين عبر التلفزة. وتم تخصيص محاور بأكملها، لقضايا، الشباب وضرورة الإسراع في حلها وهذا الاهتمام المزدوج بالمرأة والشباب لايمكن أن يكون إلا عاديا إذ يمثلان أكثر من ثلثي الناخبين، خصوصا وأن النساء قد سجلن بكثافة في اللوائح الانتخابية الجديدة. ومع ذلك فإن هذه الأحزاب، باستثناء منظمة العمل الديمقراطي، تفادت الحديث عن مدونة الأحوال الشخصية ونضالات المرأة من أجل تحقيق المساواة، مما يدل على أن الاهتمام بالمرأة ليس سوى مسألة انتخابية بحتة.

هل يمكن القول في ختام الحديث عن الدعاية الإنتخابية بواسطة التلفزة أنه كان لهذه الأخيرة دور كبير في نجاح المعارضة، وهو ما ذهب إليه وزير الداخلية والإعلام. صحيح إن جل الملاحظين أشاروا إلى أن أحزاب المعارضة استغلت بشكل أفضل التلفزة من أجل توضيح برامجها مقارنة مع الأحزاب الأخرى، إلا أنه لايمكن القول بشكل قطعي بأن نجاح المعارضة في الانتخابات المباشرة يرجع إلى حسن استعمالها للوسائل السمعية -البصرية خصوصا وأنه لم تنجز أية استطلاعات للرأي في الموضوع. ويبقى أن التدخلات التلفزية وإن كانت قد قربت في البداية الناخب من الأحزاب والبرامج، إلا أنها سرعان ما أصبحت مملة بفعل كثرة تكرارها ولكونها أخذت تشغل فضاء واسعا في البرامج التلفزية خلال الحملة الإنتخابية، مما انتهى بإعطاء نتائج عكسية، إذ أبدى المواطنون بعض السخط تجاه هذه التدخلات. كما أن غياب برامج تتواجه فيها الأطراف السياسية المتعارضة قلل من أهمية هذه المشاركة التلفزية في الدعاية الإنتخابية.

III - الدعاية الانتخابية من خلال الصحافة المكتوبة

تعتبر الصحافة المكتوبة أهم قناة دعائية في الإنتخابات التشريعية ليونيو 1993 بعد وسائل الإعلام السمعية- البصرية إذ تراوح مجموع سحب الصحف الوطنية خلال الحملة الإنتخابية بين 750000 ومليون نسخة يوميا[50]. وإذا كانت تدخلات الأحزاب على شاشة التلفزة قد تم ضبطها وتوزيعها بدقة متناهية حيث استفادت كل الأحزاب المتواجدة في البرلمان السابق من نفس الحصة الزمنية مما جعلها تتساوى في الاستفادة من التغطية التلفزية، فإن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة للصحافة المكتوبة إذ سجلت أحزاب المعارضة تفوقا كبيرا على الأحزاب الأخرى في هذا المجال، وهذا راجع لقوة انتشار صحافتها. فقد استطاعت جرائد المعارضة بفضل أقدميتها (صدرت «العلم » سنة 1946)وخبرة صحفييها وجرأتها في انتقاد سياسة الحكومة من استقطاب الجزء الأكبر من القراء بحيث تشكل مبيعاتها أكثر من 95% من مبيعات الصحف الحزبية[51]. وقد كان للدعم الذي أصبحت تخصصه الدولة للصحافة المكتوبة منذ سنة 1987 دور هام في تطوير صحافة المعارضة من حيث إخراجها وأهمية وجودة مواضيعها وعدد العاملين فيها [52]، كما يتضح ذلك من خلال عدد الحاصلين على البطاقة الصحفية على سبيل المثال:

توزيع البطاقة الصحفية سنة 1993 [53]

الصحافة الحزبية

العلم	26	رسالة الأمة	18
الميثاق الوطني	21	بيان اليوم	7
النضال الديمقراطي	12	L'opinnion	30
الحركة	9	Al Bayane	4
أنوال	25	Libération	10
الاتحاد الاشتراكي	41		

وقد حرصت صحف المعارضة على أن تخرج خلال الحملة الانتخابية في الألوان التي خصصت لها على الصعيد الوطني، باستثناء صحف الاستقلال والاتحاد الاشتراكي. كما عملت ابتداء من أول يوم للحملة على تخصيص أهم مواضيعها للحديث عن الانتخابات. واهتمت أول ما اهتمت ببسط برامجها

الإنتخابية وشرحها وتوضيحها في حلقات متسلسلة ونشر أسماء وصور مرشحيها في مختلف الدوائر الانتخابية. كما اهتمت بتقييم التجربة الإنتخابية السابقة وانتقاد عمل الأحزاب الموالية للحكومة وإبراز الدور الكبير للمعارضة داخل البرلمان من خلال جرد أهم نشاطات نواب المعارضة مع التوقف الطويل عند ملتمس الرقابة. وأكدت بالخصوص على ضرورة التزام الإدارة الحياد في هذه الإنتخابات. وفي هذا السياق كتبت صحيفة الاتحاد الاشتراكي (93/6/12) أنه يجب أن تكون هذه الحملة الإنتخابية نظيفة وحضارية وشريفة لامكان فيها لاستغلال النفوذ واستعمال الأموال أو لممارسة التدخل الإداري أو الإنحياز لمرشح على حساب آخر. وركزت كل صحف المعارضة على ضرورة التغيير السياسي وهو ما يعني تحقيق تناوب حقيقي وانسحاب الأحزاب الموالية للحكومة، لأنها لم تحقق أ ي إنجاز أثناء ممارستها للعمل الحكومي بل على العكس تراكمت المشاكل من جراء تسييرها الفاشل.

كذلك خصصت صحف المعارضة حيزا كبيرا لتغطية أنشطة قادتها وأطرها. وهكذا دأبت الصفحات الأولى لهذه الصحف على تتبع وتغطية التجمعات الإنتخابية واللقاءات التي يترأسها قادة الحزب، كما حرصت على نشر التدخلات التلفزية لممثلي أحزابها ومختلف اللقاءات الصحفية والحوارات التي يجريها قادتها. وعلى غرار ما حدث في جل الانتخابات السابقة تم تخصيص صفحات بأكملها للحديث عن الخروقات الانتخابية التي ترى هذه الأحزاب أنه تم ارتكابها في مختلف الأقاليم والدوائر، وهي الخروقات التي تتوصل بها بواسطة مراسليها في عين المكان. ويجب الإشارة في هذا الصدد إلى أن الخروقات التي تحدثت عنها صحف المعارضة همت بالخصوص بعض أعوان السلطة (المقدمين) كما همت مرشحي الأحزاب الأخرى الذين يوزعون الأموال أو الهدايا على الناخبين. وبشكل عام فإن هذه الخروقات على كثرتها جاءت أقل أهمية وقيمة من الخروقات التي تم الحديث عنها في الاستشارات الانتخابية السابقة، حيث لم تتحدث هذه الصحف عن تورط أي مسؤول كبير من رجال السلطة في الدعاية لصالح مرشح معين [54]. وقد تفاوت اهتمام صحافة المعارضة بالحديث عن هذه الخروقات من حزب لآخر ومن صحيفة لأخرى. فبينماخصصت «الاتحاد الإشتراكي» و«أنوال» حيزا كبيرا في صفحاتها الداخلية للحديث عن ذلك، اكتفت صحيفتا التقدم والاشتراكية بإشارة مقتضبة للموضوع، كما أن مختلف صحف المعارضة الصادرة باللغة الفرنسية قد أغفلت الأمر بشكل شبه تام.

ويمكن القول بأن صحيفة «أنوال» هي التي خرقت أكثر من مرة اتفاق أحزاب المعارضة حول عدم التعرض لبعضها البعض خلال الحملة الانتخابية، حيث انتقدت مرشحة الوحدة في إحدى دوائر فاس واتهمتها باستخدام ميليشيات وعصابات مسلحة من أجل إرهاب باقي المرشحين بما فيهم مرشح المنظمة[55] . كما هاجمت الصحيفة حزب الاتحاد الإشتراكي دون تسميته في نفس العدد حين كتبت في صفحتها الأولى تقول «مقر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل التي من مبادئها الاستقلالية والجماهيرية، ومن أهدافها الدفاع عن حقوق ومصالح ومكتسبات الطبقة العاملة والمأجورين تحول بقدرة قادر إلى مقر للدعاية الحزبية الإنتخابية، علما أن من فتحوه اليوم لهذا الغرض أقفلوه بالأمس في وجه المناضلين الكونفدراليين السككين وفي وجه لجنة التضامن مع الأموي»[56]. كما هاجمت الصحيفة المجلس البلدي للمحمدية الذي يراقبه الاتحاد الاشتراكي واتهمته بالقيام بالحملة لصالح مرشح معين[57] .

غير أن هذه المواجهات القليلة بين أحزاب المعارضة ظلت ذات تأثير محدود ولم تسئ إلى العلاقات بين هذه الأحزاب، وفضلت هذه الأخيرة بالمقابل توجيه انتقاداتها بالخصوص إلى الأحزاب الموالية للحكومة. بما فيها التجمع الوطني للأحرار، رغم حرصه على الابتعاد عن سياسة الحكومة ففي افتتاحية أنوال ليوم 93/6/15 انتقدت الصحيفة أحمد عصمان وباقي «أحزاب اليمين» الذين تملصوا من مسؤولياتهم السابقة داخل الحكومة. وقالت إن هذه الأحزاب تستفيد من نعم الحكومة وخيراتها دون أن تؤدي المقابل. أما صحيفة الاتحاد الإشتراكي فقد ردت على ما كتبته صحف أحزاب الوفاق حول رفض حزبي الاستقلال والاتحاد الإشتراكي مواجهة باقي الأحزاب في لقاءات تلفزية، بإيراد قصة من قصص كليلة ودمنة مضمونها أن الضبع اغتر وتوهم أنه قوي، ومن أجل إثبات قوته أراد منازلة الأسد، إلا أن هذا الأخير رفض ذلك رغم تحرشات الضبع قائلا له بأنه لن ينازله لأنه يأكل الجيف [58]. وقد بلغت ذروة التراشف الكلامي بين أحزاب المعارضة والأحزاب الأخرى في الأيام الأخيرة من الحملة الانتخابية حيث كتبت صحيفة أنوال (93/6/24) بأن ثابت[59] هو الإبن الشرعي للأحزاب الحكومية. كما خصصت افتتاحيتها للحديث عن العلاقة بين عميد الشرطة ثابت والحكومات السابقة عنونتها:«المعطي وثابت:ماذا فعل ذو الوزارتين في جرائم الكوميسر الشهير؟»وقد نشرت مع الافتتاحية صورة للمعطي بوعبيد وأخرى للعميد ثابت. وجاء في هذه الافتتاحيةعلى الخصوص:«تفرج النظارة مساء الثلاثاء الماضي على

السيد المعطي بوعبيد وقد انتفخت أوداجه وتطاير لعابه وهو يسب ويلعن قادة النضال الوطني الذين استشهد منهم من استشهد، وعذب من عذب، واضطهد من اضطهد» ثم تساءلت الصحيفة عما فعله المعطي بوعبيد حين كان وزيرا للعدل ووزيرا أولا بعد أن تلقى رسالة مضمونة من النائب البرلماني لمدينة بني ملال حول تصرفات الكومسير ثابت.

أما صحافة الأحزاب الأخرى فقد اهتمت هي أيضا بنشر أسماء وصور مرشحيها وعرض برامجها بالنسبة للأحزاب التي تقدمت ببرنامج انتخابي وعملت أيضا على تتبع تحركات قادة أحزابها خلال الحملة الانتخابية والتغطية الدقيقة للتجمعات الانتخابية التي تنظمها، مع تخصيص صفحات بأكملها لصور هذه التجمعات. كما أن بعض هذه الأحزاب خصصت الصفحة الأخيرة من جرائدها لنشر نداء إلى الناخبين من أجل التصويت عليها. واهتمت بشكل بارز بالرد على أحزاب المعارضة وانتقادها، حيث وصفتها بأنها أحزاب لاتؤمن بالتعددية الحزبية وأن إيمانها بالديمقراطية إيمان كاذب. كما هاجمت البرنامج المشترك الذي تقدم به كل من حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي، وتساءلت كيف يمكن أن يتفق حزب ماركسي تقدمي وحزب يميني أصولي على برنامج موحد [60]. بل إن صحيفة الاتحاد الدستوري ذهبت إلى حد التضامن مع المناضلين المنتمين إلى كل من الاتحاد الاشتراكي وحزب الإستقلال الذين تم طردهم من هذين الحزبين بسبب رفضهم لمبدأ المرشح المشترك حيث قالت على الخصوص:«وكما يحدث للأرملة المتصابية التي تتخلى عن فلذات أكبادها في سبيل نزوة طائشة أو لحظة عشق عابرة، تخلى الحزبان المذكوران عن عدد من المناضلين الذين أفنوا أعمارهم في صفوف الهيئتين » [61] .

وإذا كانت كل صحف الأحزاب الموالية للحكومة -باستثناء التجمع الوطني للأحرار الذي حرصت صحافته حرصا شديدا على عدم التعرض لأي حزب من الأحزاب، ربما استعدادا لأن يكون الحزب في موقع مناسب بعد الإنتخابات للتحالف إما مع المعارضة أو مع الأحزاب الأخرى- قد خصصت حيزا هاما خلال الحملة الإنتخابية لانتقاد أحزاب المعارضة ومهاجمة قادتها فإن «رسالة الأمة» الناطقة باسم الإتحاد الدستوري قد أحرزت على قصب السبق في هذا المجال، إذ لم يخل عدد من أعدادها من مقالة أو مقالتين على الأقل لمهاجمة أحزاب المعارضة، التي تصفها بأنها أحزاب ماركسية، بل كثيرا ما

خصصت معظم مواد الصفحة الأولى لهذا الغرض، كما هو الأمر مثلا مع عدد 1993/6/1 ، حيث نجد 8 مواد مخصصة لمهاجمة أحزاب الكتلة الأربعة من ضمن 12 مادة تضمنتها الصفحة الأولى. وقد كتبت الصحيفة مقالات ساخرة تنتقد وتتهكم فيها على بعض مرشحي هذه الأحزاب وتصفهم بأقبح الأوصاف والنعوث. وهو ما دفع بعض صحف المعارضة إلى الرد عليها بنفس الأسلوب (صحيفة أنوال بالخصوص).

وكما هو الشأن بالنسبة لأحزاب المعارضة فإن أحزاب الوفاق لم تتعرض لبعضها البعض مع أنه كانت هنالك على صعيد بعض الدوائر مواجهات حادة وأحيانا دامية بين مرشحيها. أما صحيفتا الحركة والتكتل الوطني[62] الناطقتان باسم كل من الحركة الشعبية والحركة الوطنية الشعبية، فقد تبادلتا التهم والشتائم بشكل سخي. ومن الطريف أن نسجل من جهة أخرى، أن »رسالة الأمة« و «الميثاق الوطني»و «AL Maghreb » قد أهملت إهمالا يكاد يكون تاما الحديث عن باقي أعضاء المكتب السياسي بالنسبة للاتحاد الدستوري، واللجنة التنفيذية بالنسبة للتجمع الوطني للأحرار، ونشاطهم خلال الحملة الإنتخابية وهو ما يعكس الصراعات الخفية التي تعيشها قيادة الحزبين.

وكخلاصة يمكن القول بأن النقاش الإيديولوجي والسياسي ظل غائبا عن هذه الحملة الانتخابية التي قادتها الصحافة حيث بقيت الانتقادات على مستوى سطحي، وهذا راجع أساسا لكون أحزاب المعارضة تخلت نسبيا خلال الحملة الانتخابية عن انتمائها إلى الإيديولوجية الاشتراكية وفضلت خوض معركتها استنادا على أفكار ومبادئ عامة مثل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان.

IV – الإعلانات الإنتخابية [63]

إن الوظيفة الأولى للإعلان الإنتخابي في المغرب هي التعريف بلون المرشح. ولهذا الغرض يتم إلصاقه في الأماكن المخصصة له من طرف السلطات المعنية وفي كثير من الأحيان على الجدران العمومية بشكل متوحش، أو يوزع على المارة وفي المنازل. وتحتوي هذه الإعلانات على صورة المرشح وإسمه والهيئة التي ترشح معها وبعض المعلومات الخاصة بحياته الشخصية والمهنية إضافة إلى بعض الشعارات أو النداءات.

وقد حرص كل المرشحين على أن تظهر صورتهم في إعلاناتهم الانتخابية أو في بعضها على الأقل، وبالخصوص تلك التي تلصق على الجدران. واهتمت مختلف الأحزاب بأن يبدو المرشحون في هذه الصور بشكل لائق حيث يظهرون في أغلب الأحيان مرتدين لبدلة عصرية. غير أن أحزاب المعارضة ومرشحو الوحدة على وجه الخصوص، قد نجحوا في الظهور بشكل مناسب في الصور التي ظهرت في إعلاناتهم الانتخابية حيث بدوا جميعا، تقريبا وهم يتناولون الكلمة أمام مكبر الصوت، مما يوحي بأنهم أعضاء نشطون يشاركون في المؤتمرات والندوات. أما مرشحو الأحزاب الأخرى فقد اكتفى معظمهم بالظهور في صور شمسية عادية كتلك التي تلصق على ظهر بطاقات التعريف الرسمية، مما جعلهم يبدون متشابهين في أشكالهم الخارجية رغم اختلاف قسماتهم. ويجب الإشارة إلى أن المرشحين لهذه الانتخابات قد امتنعوا عن الظهور في صور إعلاناتهم في جبة المحامي أو بدلة الطبيب كما كان الحال في انتخابات 1963 على سبيل المثال[64] . كما امتنع المرشحون عن الظهور في صور تشير إلى مهماتهم أو مسؤولياتهم الرسمية، فلم تظهر صور المرشحين الوزراء، مثلا، وهم في اجتماع وزاري أو حكومي[65] .

بالإضافة إلى الصورة تشير الإعلانات إلى الرأسمال الثقافي للمرشح، أي مجموع الشواهد والألقاب العلمية التي حصل عليها خلال مسيرته التعليمية. وقد مال المرشحون إلى المبالغة في تعداد شواهدهم العلمية مما أسقطهم أحيانا في «تحصيل الحاصل». فعلى سبيل المثال يعلن أحد مرشحي التجمع الوطني للأحرار في القنيطرة أنه كان نقيبا لهيئة المحامين بإقليمي القنيطرة وسيدي قاسم، ويضيف بعد ذلك بأنه خريج كلية العلوم القانونية والاقتصادية والإجتماعية، وهذا من باب تحصيل الحاصل باعتبار أن ممارسة المحاماة مشروطة بالحصول على الإجازة في الحقوق. كما أن بعض المرشحين الجامعيين في مدينة الرباط الذين تقدموا في دوائر أمام مرشحين حاصلين على شهادات جامعية قد عمدوا إلى عرض أدق تفاصيل حياتهم الجامعية كتاريخ التحاقهم بالتدريس وتاريخ مناقشة أطروحاتهم، إضافة إلى الإشارة إلى أنهم أعضاء في مجالس الجامعة أو رؤساء شعب من أجل إبراز تفوقهم على خصومهم (دائرة حسان). بينما عمد البعص الآخر من المرشحين إلى تعداد شهاداتهم العلمية بكل دقة وتفصيل مما جعل إعلانهم الانتخابي يبدو وكأنه نبذة عن الحياة العلمية والمهنية والشخصية (C.V) مبعوثة إلى إحدى المؤسسات من أجل الحصول على وظيفة.

وهكذا نجد مرشحا ينتمي إلى التقدم والاشتراكية في الدار البيضاء يشير في إعلانه إلى ما يلي:

- مواليد درب السلطان 1950،
- الإجازة في العلوم الاقتصادية كلية الحقوق الرباط 1970،

1972 دبلوم الدراسات العليا في علوم التسيير جامعة تونس،

- 1976 دبلوم الدراسات العليا في الاقتصاد كلية الحقوق البيضاء.
- 1976 دبلوم الدراسات المعمقة في مالية المقاولات جامعة دوفين فرنسا،
- 1984 دكتوراه الدولة في علوم تسيير المقاولات،
- من 1972 إلى 1988 أستاذ بالمعهد العالي للتجارة وتسيير المقاولات
- من 1973 إلى 1974 مدير الدراسات للتجارة وتسيير المقاولات
- 1989 - 1993 أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق،
- عضو مؤسس لمركز الدراسات و الأبحاث عزيز بلال،
- حاصل على جائزة المغرب الكبرى للكتاب سنة 1990.

وهكذا فإن هذه الألقاب والشهادات العلمية التي أطنب المرشح في عرضها لاعلاقة لها بالمهام التي يرشح نفسه لها. أما مرشح آخر ينتمي إلى نفس الحزب تقدم في دائرة أخرى بالدار البيضاء فيركز بالخصوص على رأسماله الثقافي في مجال الأدب، حيث يشير إلى أنه شاعر وعضو في المكتب المركزي لاتحاد كتاب المغرب، كما يشير إلي أنه قد درس الروسية وآدابها بموسكو، إضافة إلى نشر إنتاجه الشعري في مجموعتين شعريتين وترجمة بعض أشعاره إلى الفرنسية والإسبانية والروسية. ولن نكون في حاجة إلى القول بأن كل هذه الإشارات الثقافية ليست ذات أهمية بالنسبة للناخب.

مرشح آخر في إحدي دوائر سلا ينتمي إلى الحركة الشعبية يشير إلى أنه يتكلم اللغات العربية والفرنسية والأنجليزية والروسية. أما أحد مرشحي الوحدة في إقليم الجديدة فقد علمنا أنه بعث إلى حزبه (الاستقلال)، حين طلب منه تقديم معلومات عن حياته، بيانات عامة تضم أكثر من 25 مهمة يشغلها، وكلها تتعلق بممارسته كطبيب، إلا أن الحزب اكتفى بعرض القليل منها فقط. وهكذا يبدو أن

المرشحين يميلون إلى تضخيم رأسمالهم الثقافي والمباهاة به لأنهم يعتبرونه أحد الوسائل الكفيلة بإقناع الناخبين بالتصويت عليهم، حتى ولو لم يكن ذا صلة وثيقة بمهامهم السياسية المقبلة، متناسين أن التضخم الذي أصاب الشهادات الجامعية في السنوات الأخيرة أضعف كثيرا من قيمة الرأسمال الثقافي في المعركة السياسية.

اهتم المرشحون أيضا، ولكن بشكل أقل بعرض رأسمالهم السياسي، وهكذا تمت الإشارة إلى المهام والمسؤوليات السياسية التي يتحملها هؤلاء المرشحون سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو المحلي (العضوية في المكتب السياسي أو اللجنة المركزية أو كتابة الفرع)، إضافة إلى وجودهم في البرلمانات السابقة. ويجب الإشارة في هذا المجال إلى أن مرشحي المعارضة لجؤوا أكثر من غيرهم إلى عرض رأسمالهم السياسي باعتباره أحد العوامل التي لعبت لصالح ترشيحهم، على عكس مرشحي الأحزاب الأخرى الذين ارتبط معظمهم بالأحزاب التي ترشحوا معها بمناسبة الإنتخابات. وقد ركز مرشحو المعارضة أيضا على عملهم النقابي كالانتماء إلى الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالنسبة لمرشحي الإتحاد الاشتراكي ومنظمة العمل، أو الإنتماء إلى الإتحاد العام للشغالين بالمغرب بالنسبة لمرشحي حزب الاستقلال. ولعل ما يسترعي الانتباه هو إصرار بعض مرشحي التقدم والاشتراكية على الإشارة إلى عملهم داخل الاتحاد المغربي للشغل رغم كون العلاقات بين هذه المركزية وحزب علي يعتة ساءت كثيرا عشية انطلاق الحملة الإنتخابية .

إلا أن أهم ما يجب الإشارة إليه فيما يخص الرأسمال السياسي هو أنه لم يعد هنالك كثير من المرشحين يشيرون في إعلاناتهم الانتخابية إلى اعتقالهم من طرف السلطات بسبب مواقفهم السياسية، وهذا لايعني عدم ترشيح هذا النوع من المناضلين، فجل الأعضاء القياديين وأطر الكونفدرالية- وقد ترشح منهم عدد لابأس به- أمضوا بشكل أو بآخر مددا معينة رهن الاعتقال، بقدر ما يعني أن أحزاب المعارضة، وبالخصوص الإتحاد الإشتراكي، أرادت من خلال عدم الإشارة إلى ذلك إظهار رغبتها في طي صفحة الماضي، بالرغم من كون نوبير الأموي كان يوجد وراء القضبان خلال الحملة الانتخابية. ويبدو أن بعض مرشحي المنظمة هم الذين ألحوا أكثر من باقي مرشحي المعارضة على الإشارة إلى اعتقالهم السياسي.

وإلى جانب كل من الرأسمال الثقافي والسياسي عمد المرشحون إلي عرض رأسمالهم الاجتماعي. ويمكن القول بأنه يتشكل من «الرصيد الاجتماعي الذي يملكه الفرد والذي يمكن له أن يحوله إلى وساطة. يتكون هذا الرصيد مما يملك الفرد من علاقات شخصية ومن معرفة «للناس» الذين لهم وضع اجتماعي أعلى من وضعه (...) وتضع الوساطة الفرد في مركز قوة وتقيه شر استغلال النفوذ وتمكنه من القوة اللازمة لمواجهة الإدارة للحصول على جواز سفر أو رخصة سيارة أجرة أو قرض أو تسجيل ابن في المدرسة أو الوصول إلى طبيب المستوصف. إن الوساطة التي تخولها«المعارف» للفرد هي رصيده الاجتماعي الذي يمكنه من الحصول على خدمات الدولة[66] ». وعلى العموم فإن المرشحين الذين يملكون رأسمالا اجتماعيا وافرا هم أولئك الذين ترشحوا مع الأحزاب الموالية للحكومة، حيث اعتدمت - من بين ما اعتمدت- هذه الأحزاب مقياس اتساع شبكة العلاقات الإجتماعية التي يتوفر عليها المرشح من أجل منحه التزكية.

وهكذا أشار المرشحون إلى انتمائهم إلى جمعيات ذات نفوذ واسع وعلاقات ممتازة مع السلطة، كما هو الشأن مع أحمد عصمان رئيس جمعية أنكاد المغرب الشرقي ومحمد القباج الذي يرأس جمعية فاس سايس والذي ترشح مع الإتحاد الدستوري والطيب الشكيلي رئيس جمعية الأطلس الكبير وميلود الشعبي الذي يرأس جمعية حوض سبو. كما أشار بعض المرشحين إلى عملهم السابق في دواوين الوزراء أو في كتاباتهم الخاصة. إضافة إلي ذلك أشار البعض إلى انتمائهم إلى هيئات الأطباء أو المهندسين أو المحامين، أو رئاستهم للجمعيات الخيرية أو الاجتماعية.

وقد كان للرياضة مكانة خاصة حيث أشار عدد من المرشحين إلى علاقاتهم مع الوسط الرياضي كرئاستهم للأندية الرياضية خصوصا فرع كرة القدم نظرا لشعبية هذه الرياضة. ورغم أن كل الأحزاب السياسية قد رشحت هذا النوع من المرشحين إلا أن حزب التجمع الوطني للأحرار قد تفوق عليهم من حيث العدد الإجمالي لهؤلاء المرشحين. وأغرب ما في الأمر هو أن بعض هؤلاء المرشحين قد عمدوا إلى سرد تفاصيل عما قاموا به من خدمات لصالح الفرق الرياضية[67] .
وأحيانا أمام فقر الرصيد الاجتماعي للمرشح فإنه يعوض ذلك بالإشارة إلى بعض المهام ذات الأهمية الضعيفة، كما وقع مع أحد المرشحين اللامنتمين في دائرة

المدينة بالدار البيضاء الذي أشار إلى أنه عضو في جمعية أباء وأولياء تلاميذ إحدى الإعداديات ! .

ولعل أطرف ما يجب ملاحظته فيما يخص عرض الرأسمال الشخصي للمرشح أن الرأسمال المالي أو التجاري قد أهمل تماما من طرف أغلب المرشحين، إذ رغم تقدم عدد كبير من الأثرياء لهذه الانتخابات مع مختلف الهيئات السياسية فإنهم لم يشيروا في إعلاناتهم الانتخابية إلى الشركات أو المؤسسات التي يمتلكونها أو عدد الهكتارات التي يتوفرون عليها أو حجم رصيدهم في البنك، لأن المرشح يحاول أن يظهر بمظهر الإنسان المتواضع البسيط، ومن هنا تخلي عدد كبير من المرشحين عن سياراتهم الفخمة وتعويضها بسيارات أخرى متواضعة أثناء الحملة الإنتخابية. فالغنى مرتبط عند الأغلبية الساحقة من الناخبين بالغلبة والقهر والطغيان والتسلط.

وقد ضمت هذه الإعلانات بالإضافة إلى صورة المرشح والبيانات المتعلقة بحياته الشخصية والعلمية بعض الشعارات والأهداف. وحرصت كل هيأة سياسية على أن تتبنى شعارا خاصا بها. وهكذا اختار حزبا الاستقلال والاتحاد الإشتراكي شعار: اليد في اليد من أجل التغيير. بينما اختار التقدم والاشتراكية: جميعا من أجل التقدم، وأيضا: لأننا نحب وطننا نريد له التقدم، واختارت منظمة العمل شعار : التجديد الديمقراطي والمصداقية لإنقاذ البلاد من التعسف والتدهور والفساد.أما الأحزاب الأخرى فلا يبدو أنها قد التزمت بشعارات موحدة على الصعيد الوطني وتركت لمرشحيها حرية اختيار الشعارات حسب الوضعية في الدائرة الانتخابية. فحين يوجد مرشح شاب ينتمي إلى أحد هذه الأحزاب في مواجهة مرشحين متقدمين عليه في السن يتم التركيز على الشباب. فمرشح الحركة الوطنية الشعبية في دائرة حسان أكدال بالرباط الذي يبلغ من العمر 26 سنة اختار كشعار له: مستقبل الشباب ينطلق من الحاضر. مشاكل الشباب يعرفها الشباب. بينما يضع نفس الحزب كشعار له: نزاهة، صدق، كفاءة حين يتعلق الأمر بمرشحين متقدمين في السن.

أما حزب التجمع الوطني للأحرار فيبدو أنه ترك لمرشحيه في كل إقليم أن يختاروا شعارا موحدا. وهكذا اختار مرشحو دوائر ولاية فاس شعار: القوة الهادئة ويجب الإشارة إلى أن هذا الشعار كان قد استعمل لأول مرة في الحملة الانتخابية الرئاسية الفرنسية سنة 1981 من طرف فرنسوا ميتران (La force

(tranquille وقد رأى فيما بعد كثير من الباحثين في مجال التسويق السياسي أن فوز الرئيس الاشتراكي يعود أساسا إلى هذا الشعار الذي يشير إلى القوة والشباب والاستمرارية، فهو بمثابة توافق بين الموقف الرافض والموقف المؤيد[68]. ومنذ ذلك الوقت سعت كثير من الهيئات السياسية في مختلف دول العالم إلى تبني هذا الشعار. ويبدو أن وضعية التجمع الوطني في هذه الانتخابات والتي تمتاز بالوسطية أوحت بصلاحية هذا الشعار [69] .

أما الوعود فجاءت متراوحة بين الحذر والتفاؤل. وبينما تفادت أحزاب المعارضة تقديم وعود واضحة وصريحة فيما يخص حل مختلف المشاكل، لم تتردد أحزاب أخرى في تقديم بعض الوعود تتعلق أساسا بالقضاء على البطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية وإنجاز التجهيزات الجماعية والتخفيف من الضرائب. ومن أجل إضفاء طابع المصداقية على هذه الوعود اجتهد المرشحون والأحزاب في صياغة الإعلانات الإنتخابية لتبدو أكثر صدقا، إلا أن هذا لم يمنع بعضها من السقوط في بعض المغالطات المنطقية، وهكذا جاء في الإعلان الانتخابي لأحد المرشحين اللامنتمين في دائرة الفداء ولاية الدار البيضاء:

تلبية لرغبة جماهير الفداء واستجابة لتزكيتهم واقتراحاتهم وإلحاحهم يضع أحد أبناء هذه الجماعة (ولادة ونشأة وتربية) نفسه رهن إشارتهم نزولا عند حسن ظنهم لينوب عنهم في مجلس النواب وليكون المعبر الصادق عن هواجسهم ومطالبهم ألتمس منكم وضع ثقتكم في أحد أبناء جماعتكم الذي عهدتم فيه الاستقامة والشجاعة والكفاءة «وحسبي الله ونعم الوكيل» . وهكذا فإن هذا المرشح الذي تقدم كلا منتم يبرر ترشيحه، خصوصا وأن كثيرا من الأحزاب احتجت على ترشيح اللامنتمين، بكونه جاء استجابة لطلب ملح من سكان الدائرة، ولكنه في نهاية الإعلان يطلب من نفس السكان أن يصوتوا عليه. أما مرشح التجمع الوطني في دائرة اليوسفية بالرباط فيقول في إعلانه:

- إذا كنت طالبا، فقد مررت بهذه المرحلة بكل مصاعبها،

- إذا كنت عاطلا، فقد دقت سلفا مرارة البطالة،

- إذا كنت فلاحا، فأنا سليل أسرة فلاحة،

- إذا كنت موظفا، فقد خبرت فترة، معاناتك،

-إذا كنت تاجرا، فممارستي المهنية تقربني أكثر من انشغالاتك.

- إذا كنت أجيرا فأنا أدرى بحكم الممارسة، بهمومك،

تجربتي تجربتك، قوتي قوتك، صوتي صوتك إذن فوزي فوزك.

هذا الإعلان نموذج مثالي للمغالطات المنطقية التي تضمنتها الكثير من الإعلانات الإنتخابية. فالمرشح يحاول أن يتماهى مع كل فئات الناخبين وينتهي هذا التماهي إلى الإقرار بأن فوز المرشح هو فوز الناخبين.

وكما هو الأمر بالنسبة لانتخابات 1963 [70] لجأ عدد كبير من المرشحين في إعلاناتهم الإنتخابية إلى الاستعانة بالخطاب الديني والأخلاقي في محاولة لإقناع الناخبين وذلك عن طريق الاستشهاد بالآيات القرآنية والالتزام بالدفاع عن الإسلام ضد كل الانحرافات وتطوير استعمال اللغة العربية. فمرشح الحزب الوطني الديمقراطي في الجديدة الذي تقدم إلى الناخبين بصفته «حاجا» يعلن أن من أهدافه الدفاع عن الشعائر الدينية وحماية المقدسات. أما أحد مرشحي نفس الحزب في طنجة فيقول في إعلانه الانتخابي أعاهدكم أمام الله أني سأعمل لصالحكم قدر المستطاع. ومرشح الشورى والاستقلال في نفس الدائرة يقول: أناشك الله عند وحدتك. وقد حرص عدد كبير من المرشحين على الاستشهاد بآيات قرآنية في إعلاناتهم بل إن بعض الأحزاب قد اختارت الآيات كشعار لها، كالتجمع الوطني الذي يكتب في إعلاناته «وجعلناكم أمة وسطا» وحزب الشورى والاستقلال الذي يكتب «وأمرهم شورى بينهم». وغني عن الإشارة إلى أن أغلب الآيات القرآنية التي استشهدت بها الأحزاب أو المرشحون تم اختارها بدقة لخدمة المرشح وحزبه. فقد أورد معظم المرشحين الذين استعانوا بالآيات القرآنية في إعلاناتهم الآيات التالية:«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله» و«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون« «وعلى الله فليتوكل المؤمنون» «إن يعلم الله في قلوبكم خيرا يوتيكم خيرا» «إن ينصركم الله فلا غالب لكم». بل إن أحد المرشحين المنتمين إلى الحركة الشعبية الذي تقدم في دائرة البرج بالدار البيضاء دعا إلى التصويت باللون الأصفر مستشهدا بآية قرآنية حيث جاء في إعلانه: صوتوا على مرشحكم صاحب الورقة: صفراء فاقع لونها تسر الناظرين.

وبالإضافة إلى الخطاب الديني المستثمر من خلال الآيات القرآنية والأحاديث النبوية حرص بعض المرشحين على استخدام الخطاب الأخلاقي

حيث كثر التصريح بالشرف والتعهد أمام الله بخدمة المصلحة العامة، كما كثر استخدام المفاهيم الأخلاقية كالنزاهة والصدق والإخلاص. وفي هذا الصدد يجب الإشارة إلى أن حزبا ذا أصول ثورية كمنظمة العمل لم يتردد في تضمين إعلاناته لما أسماه ب «عهد شرف» وفيه يلتزم المرشح في حالة فوزه بخدمة دائرته وحزبه.

وإنه لذو دلالة كبرى أن يكون معظم الذين استثمروا الخطاب الديني والأخلاقي من المرشحين اللامنتمين. ولعلهم بذلك يحاولون تبديد الشكوك التي تساور الناخبين حول حقيقة نواياهم. ومع ذلك يجب التأكيد بأن الحضور الديني في الإعلانات الإنتخابية لم يتجاوز استخدام بعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والإلتزام بالقيام ببعض الأعمال ذات الطابع الديني كبناء المساجد، حيث لم يشرأي مرشح إشارة واضحة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في المجالات الإقتصادية، وهو ما يعني أن الإسلاميين لم يتمكنوا من دخول هذه الإنتخابات باستثناء بعض الحالات النادرة، كما هو الأمر بالنسبة لمرشح الشوري والاستقلال في دائرة سيدي المنظري بتطوان الذي يتمتع بشعبية كبيرة في الأوساط الشعبية (خطيب جمعة) وقد بدا هذا المرشح في إعلانه الإنتخابي بالطربوش واللحية. وأعلن أن من بين أهدافه إشراك الشباب في تحمل المسؤولية و إتخاذ القرار،فتح المجال للمرأة لتحمل المسؤولية طبقا للشريعة الإسلامية، محاربة الفساد الاجتماعي والإداري، وإصلاح نظام التعليم ، وربطه بالعقيدة الإسلامية.

ولو ألقينا نظرة عامة على أهم الشعارات والوعود التي تقدم بها المرشحون في هذه الإنتخابات لتوصلنا إلى بعض الملاحظات الأساسية، منها على الخصوص اختفاء مجموعة من الشعارات والتعابير التي كانت تستعمل بسخاء من طرف المرشحين والأحزاب في كل الانتخابات السابقة. وهكذا اختفت كلمة بورجوازية حيث كانت تلصق هذه الصفة بالمقاولين المتعاونين مع «الأمبريالية» التي اختفت -بدورها- لتحل محلها كلمة مقاولين أو رجال أعمال الذين أعيدلهم الاعتبار ، إذ دعت جل الأحزاب إلى دعمهم وتشجيعهم من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني . وفي نفس السياق اختفت كلمة طبقة التي كانت توحي بوجود طبقات اجتماعية متناحرة وتشير بالتالي إلى التفاوت الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك اختفت من الإعلانات الانتخابية كلمتا خائن وعميل التي استعملت بكثافة في انتخابات 1963 مثلا، كما اختفى تعبير الهيمنة الأجنبية. ولم تدن أحزاب المعارضة في إعلاناتها الحضور الأجنبي في مجال الاستثمار،

كما كانت تفعل في الماضي بل دافعت عن فكرة أن الإصلاح السياسي من شأنه أن يشجع الاستثمارالأجنبي على التوجه إلى المغرب.

وفي علاقة بذلك اختفت أيضا وإلى حد ما «التجربة الإشتراكية» من التعابير الإنتخابية 71 كما اختفى تعبير فيودالي الذي كان يطلق على كبار الفلاحين. وأصبح لمفهوم ايديولوجيا معنى قدحيا، حيث وصفت النظريات التي دافعت عنها المعارضة في السابق بكونها إيديولوجيات كليانية أظهر التاريخ فشلها، واختفت أيضا كلمة تقدمي ولم تستعمل إلا بشكل محدود من طرف بعض مرشحي منظمة العمل الديمقراطي.

كما اختفت كلمة قمع، وهذا راجع للتطور الكبير الذي سجله المغرب في مجال حقوق الإنسان، واختفت أيضا كلمات رجعية والإصلاح الزراعي والثورة، وإن تحدث البعض عن ثورة اقتصادية أو تنموية، إضافة إلى اختفاء تعبير السيادة الشعبية وكلمة طغيان واستبداد... وبذلك يمكن القول أن أحزاب اليسار وإن ظلت حاضرة بقوة في هذه الانتخابات إلا أن حضورها جاء مجردا من إيديولوجيتها، فالمفاهيم اليسارية غابت كليا عن الإعلانات الانتخابية

أما الملاحظة الثانية التي يمكن استخلاصها من خلال الإطلاع على الإعلانات الانتخابية لانتخابات 1993 هو أن كل الأحزاب أكدت أنها تخوض هذه الإنتخابات من أجل الفوز بأكثر ما يمكن من المقاعد، وبالتالي الوصول إلى الحكم وتطبيق برامجها، بما في ذلك أحزاب اليسار، وذلك خلافا لما كان يقع في الماضي حيث كانت أحزاب المعارضة وبالخصوص الاتحاد الإشتراكي أو الإتحاد الوطني قبله، تعلن أن دخولها الانتخابات ليس سوى جزء من عملها السياسي. ففي انتخابات 1963 على سبيل المثال، وزع الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بيانا عاما جاء فيه:« نحن نعلم أن هذه الحملات الانتخابية ليست سوى مظهر من نضالنا الثوري وبأن أهدافنا الأكثر أهمية لايمكن أن تتحقق بواسطة البرلمان في حالة ما إذا كان هنالك برلمان، إنما ستتحقق، بعون الله، خارج البرلمان، بفضل العمل المنظم الذي ستقوده الطبقة الكادحة والفلاحون والشباب والمثقفون الثوريون» 72 .

وسنعمل في ختام حديثنا عن الإعلانات الانتخابية على عرض وتحليل نماذج لهذه الإعلانات. النموذج الأول يهم محمد الدويري مرشح حزب الاستقلال في إطار المرشح المشترك في دائرة البطحاء فاس. ويتكون الإعلان من اللونين الوردي

والحجري، وينقسم عموديا إلي جزئين: الجزء الموجود على اليمين خصص لإسم المرشح وإسم الدائرة وصورة المرشح، وقد أظهرته الصورة جالسا يضحك وراء مكتبه وأمامه صورة لشعار الحزب وهو عبارة عن يدين متماسكتين، أما الجزء الموجود على اليسار فقد خصص لمعلومات عن الحياة التعليمية والمهنية والسياسيةوهي كما يلي:

- تاريخ الإزدياد 1926 بفاس (درب سيدي صافي).

- الدراسة الإبتدائية : مدرسة اللمطيين.

- الدراسة الثانوية : ثانوية مولاي إدريس ونظم بها جميع الخلايا السرية للحزب الوطني ثم حزب الإستقلال 1940 -1945.

- الدراسة العليا: 1945-1952 كان مسؤولا إذاك بفرنسا وبلجيكا بتنظيم خلايا المقاومة المسلحة من طرف حزب الاستقلال في صفوف العمال والطلاب.

- 1952 عضو اللجنة التنفيذية السرية لحزب الاستقلال (بعد حل الحزب في دجنبر 1952).

24 غشت 1953 : ألقي عليه القبض من طرف سلطات الاستعمار بسبب عضويته في القيادة السرية لحزب الإستقلال وبسبب اتصاله المستمر مع جلالة المرحوم محمد الخامس وولي عهده جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله.

- دجنبر 1955- دجنبر 1962: عين من طرف جلالة المرحوم محمد الخامس وجلالة الحسن الثاني نصره الله وزيرا للأشغال العمومية ثم وزيرا للاقتصاد الوطني والمالية.

- سهر على تكوين الأطر قصد مغربة الإدارة خصوصا بوزارة الأشغال العمومية ووزارة المالية والاقتصاد الوطني . ووضع أول تخطيط تنموي (1960-1964) وحقق أول إصلاح جبائي (دجنبر 1961).

- 1976: انتخب عضو ا بالمجلس البلدي لمدينة فاس.

- 1977: انتخب نائبا برلمانيا بفاس.

- أكتوبر 1977–نونبر 1981: عين من طرف جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وزيرا للتجهيز والإنعاش الوطني .
- أول من عرب وزارة تقنية (وزارة التجهيز) وقام بتخطيط وتشييد عدة موانئ في جميع أنحاء البلاد.
- نونبر 1981 يوليوز 1984: عين من طرف جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وزيرا للتخطيط وتكوين الأطر والتكوين المهني فعمل أساسا على إحداث المعاهد التكنولوجية ومراكز التكوين المهني في مجموع أقاليم المملكة.
- منذ يناير 1960: عضو اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال (من المؤتمر الخامس إلى المؤتمر الثاني عشر).
- 1989 : عين نائب الأمين العام لحزب الاستقلال.

وأول ما يمكن ملاحظته أن هذا الإعلان الانتخابي جاء مليئا بالمعلومات وهي تتعلق إما بالنشأة والدراسة أو بالنشاط السياسي الحزبي أو النيابي أو بالمهام الرسمية. وقد حرص فيما يخص المعلومات الشخصية المتعلقة بالدراسة إظهار ارتباطه بالدائرة ومن هنا ذكر إسم المدرسة والثانوية اللذين تابع فيهما الدراسة، فإضافة إلى كونهما من الرموز الثقافية لمدينة فاس، فإنهما يقعان داخل الدائرة الإنتخابية التي ترشح فيها. أما بخصوص المعلومات السياسية الحزبية فقد توقف المرشح عند مشاركته في العمل الوطني، بما في ذلك العمل المسلح أثناء الحماية الفرنسية. ومن الطريف أن نلاحظ أن الإعلان الإنتخابي لنفس المرشح في انتخابات 1963 لم يشر بتاتا إلى ماضيه الوطني[73]. وهذا راجع أساسا لكون باقي المرشحين الذين تقدموا في مدينة فاس آنذاك (علال الفاسي، باحنيني، أحمد مكوار..) كانوا ذوي ماضي سياسي وطني لامع، تبدو معه مساهمة آمحمد الدويري جد متواضعة، ومن هنا إهماله الحديث عن عمله السياسي الوطني في إعلانه الإنتخابي سنة 1963، وتركيزه على هذا الماضي في انتخابات 1993.

ذلك أنه بعد مضي 30 سنة على أولى انتخابات تشريعية مغربية لم يعد هنالك إلا عدد ضئيل جدا من المرشحين يتوفرون على ماض وطني يمكن استثماره والاستشهاد به. أما بالنسبة للمعلومات المتعلقة بالمهام الرسمية فهي تشير إشارة وافية إلى المهام الوزارية التي أسندت للمرشح منذ حصول المغرب على

الاستقلال. ولأن الحزب الذي ينتمي إليه المرشح عمل باستمرار على انتقاد مختلف الحكومات السابقة، فإنه حرص على أن يظهر أهم الأعمال التي قام بها خلال تقلده للمهام الوزارية.

ويمكن أن نشير إلى ملاحظتين اثنتين بعد اطلاعنا على هذا الإعلان: الأولي تتعلق بورود إسم العاهل المغربي أربع مرات، والثانية تتعلق بإخفاء المرشح لعدد مهم من المعلومات التي تهم حياته السياسية لما قد يكون لها من وقع سيء على الناخبين. فقد أهمل امحمد الدويري الإشارة إلى مشاركته في مفاوضات إيكس ليبان كما أهمل الإشارة إلى أنه تسلم وزارة التخطيط سنة 1960 بعد إقالة حكومة عبد الله إبراهيم، وأن التخطيط التنموي الذي عملت وزراته على إعداده أفرغ التخطيط الأولي الذي أعدته حكومة عبد الله إبراهيم من بعده الوطني والإصلاحي. وحين أشار امحمد الدويري إلى أنه انتخب نائبا برلمانيا بفاس سنة 1977 فإنه تعمد أن لايشير إلى أنه كان قد ترشح في الانتخابات المباشرة في نفس الدائرة التي ترشح فيها سنة 1993، وأن المرشح المنتمي إلى الإتحاد الإشتراكي هو الذي تمكن من الفوز، وبأن صعوده إلى البرلمان كان بواسطة الإنتخابات غير المباشرة [74]. وأخيرا فإنه أغفل أن يشيرإلى خلافاته مع قيادة حزب الإستقلال، وهي الخلافات التي دفعته إلى تجميد نشاطه داخل الحزب من سنة 1984 إلى سنة 1989، وأن تعيينه نائبا للأمين العام جاء من أجل تحقيق المصالحة مع خطه داخل الحزب. وتجدر الإشارة إلى أن المرشح قد وزع إعلانات انتخابية أخرى، منها على الخصوص إعلان يقوم بجرد منجزات المرشح الخاصة بمدينة فاس حيث يشير إلى جملة من الإجراءات والأعمال التي قام بها لصالح مدينة فاس أثناء شغله للمناصب الوزارية. وإذا كان هذا الإعلان يظهر الاهتمام الخاص الذي أولاه لمدينة فاس، فإنه من جهة أخرى قد يكون دليلا على اتباع سياسة جهوية ضيقة يعمل من خلالها كل وزير على خدمة دائرته الانتخابية بالخصوص .

النموذج الثاني يهم مرشح الاتحاد الاشتراكي في إطار المرشح المشترك في دائرة حسان أكدال. وكما هو الشأن بالنسبة لامحد الدويري فإن الإعلان الإنتخابي لمحمد اليازغي يتكون من اللونين الوردي والحجري وينقسم إلى جزئين جزء خصص لصورة المرشح التي بدا فيها واقفا أمام المنصة وهو يبتسم. والجزء الثاني يحتوي على معلومات خاصة بالمرشح وهي كالتالي:

- تاريخ الإزدياد : 1935
- محامي
- الكاتب الأول بالنيابة للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية .
- من مؤسسي الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وعضو المكتب السياسي للحزب منذ 1975.
- عضو مجلس النواب منذ 1977.
- مدير جريدة المحرر بعد اغتيال الشهيد عمر بن جلون 1975-1981 ومدير جريدة ليبراسيون.
- الكاتب العام للنقابة الوطنية للصحافة المغربية 1977.
- انتخب سنة 1993 رئيس رابطة صحفيي المغرب العربي.

على خلاف امحمد الدويري اكتفى محمد اليازغي بعرض مختصر لرأسماله الثقافي والسياسي وركز بالخصوص على نشاطه الإعلامي عبر صحافة الحزب. غير أن مرشح الاتحاد الرشتراكي مثله في هذا مثل امحمد الدويري أغفل الإشارة إلى بعض المعلومات المتعلقة بتكوينه الثقافي ونشاطه السياسي. فقد أغفل أن يشير إلى أنه خريج المدرسة الوطنية للإدارة العمومية، وهذا راجع لكون هذه المؤسسة أصبحت فيما بعد تابعة لوزارة الداخلية وعملت على تخريج عدد هائل من رجال السلطة. وبديهي أن اليازغي يريد من خلال إخفاء انتمائه إليها استبعاد كونه حاصل على نفس التكوين الذي حصل عليه رجال السلطة. كذلك أغفل المرشح الاتحادي أن يشير إلى أنه تم اعتقاله عدة مرات من طرف السلطات المغربية بعد الاستقلال[75] كما سحب منه جواز السفر ومنع من مغادرة البلاد. ولعل إغفال ذلك يرجع إلى رغبة الهيئة التي ينتمي إليها المرشح في طي صفحة الماضي وإظهار حسن النية تجاه السلطة والرغبة في التعاون معها.

النموذج الثالث نخصصه لمرشح حزب التقدم والاشتراكية في دائرة الصخور السوداء عمالة عين السبع- الحي المحمدي. وقد كتب الإعلان الإنتخابي من الجهتين. الجهة الأولى كتب على رأسها: حزب التقدم والإشتراكية يرشح نذير يعتة أستاذ جامعي ورئيس جريدة البيان عضو اللجنة المركزية دائرة

الصخور السوداء. وقد توسطت الإعلان صورة المرشح في بدلة أنيقة وهو يجلس على مقعد يظهر جزء من عجلته اليسرى مما يعني أن الأمر يتعلق بكرسي متحرك [76] . أما الجهة الثانية فقد خصصت للمعلومات الشخصية المتعلقة بالمرشح وجاءت كالتالي :

- ولد بتاريخ 10 يوليوز 1952 بمدينة باريس، حيث كان والده علي يعتة معتقلا من طرف السلطات الاستعمارية نظرا لدوره وقناعاته الوطنية.
- عاد إلى المغرب سنة 1959، إلى مدينة طنجة ثم الدار البيضاء، حيث تابع دراسته الإبتدائية والثانوية إلى أن حصل عى شهادة الباكلوريا في شهر يونيو 1971 بميزة «حسن» .
- دراسات قانونية بجامعة «باريس 1» بانتيون سربون وشهادة ليسانس في العلوم القانوية 1975.
- دبلوم الدراسات المعمقة في العلوم السياسية (أبريل ماي 1977 بجامعة باريس 1 بميزة «حسن»
- دكتوراه الجامعة في مارس 1979 في العلاقات الدولية بميزة «حسن جدا» بجامعة باريس 1.
- التحق سنة 1979 بجريدة البيان كمحرر ليصبح فيما بعد محررا للافتتاحيات.
- بدأ في أكتوبر من سنة 1979 التدريس بكلية الحقوق بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء.
- متزوج منذ فبراير 1977 وله بنت سوسان ازدادت سنة 1980 وإبن إلياس من مواليد 1982.
- انخرط في التحرر والاشتراكية (التقدم والاشتراكية) في شهر يوليوز من سنة 1971 وهو في التاسعة عشر من عمره.
- انتخب مؤتمرا بالمؤتمر الخامس عشر للاتحاد الوطني لطلبة المغرب الذي انعقد في صيف 1972.
- عضو سابق في لجنة فرع باريس للاتحاد الوطني لطلبة المغرب.

- انتخب سنة 1975-1976 عضوا بالمكتب الفيدرالي للاتحاد الوطني لطلبة المغرب- فيدرالية أوروبا الغربية.

- عضو مؤسس ببغداد لاتحاد الطلبة العرب سنة 1976.

- انتخب بإجماع اللجنة المركزية للحزب كرئيس تحرير جريدة البيان (الطبعة الفرنسية) بعد أن سبق سنة 1984 وحصل بعمان على جائزة أحسن افتتاحية المهداة من طرف صندوق الأمم المتحدة سنة 1979.

- أصبح معلقا سياسيا لحساب المجلة الشهرية «لا» سنة 1987-1988.

- منذ هذا التاريخ أصبح معلقا بالجريدة الأسبوعية «الحياة الإقتصادية»التي تصدر بالدار البيضاء سنة 1990.

- حصل على جائزة هسبريس كرجل السنة سنة 1991.

- اختير كأحسن كاتب المقالات الافتتاحية بالمغرب وحصل على جائزة هسبريس سنة 1992.

- اختارته جريدة المغرب كأحس صحفي سنة 1993.

- عضو النقابة الوطنية للتعليم العالي.

- وشح يوم 30 مارس 1993 بوسام العرش من درجة فارس.

- ساهم في عدة برامج إذاعية وتلفزية (الإذاعة والتلفزيون المغربي- الإذاعة البريطانية- القناة الثانية الدولية - القناة الفرنسية رقم 1 - التلفزة الأوربية رقم 5 - القناة الجنوبية الإسبانية).

- قام بالعمرة بمكة سنة 1986.

- أنجز تحقيقات لحساب «البيان» بالجزائر (القمة العربية والاجتماع المغاربي بزرالدة) وموريطانيا والكويت وفرنسا وألمانيا وإسبانيا وبريطانيا والبرازيل والولايات المتحدة وسويسرا والسينغال الخ...

- اللغات التي يتكلمها : العربية - الفرنسية - الإنجليزية - الروسية.

جاء الإعلان الانتخابي لمرشح التقدم والاشتراكية مثقلا بالمعلومات حيث أورد 26 معطى، منها أربع معطيات تتعلق بالحياة الشخصية، فتصبح مناسبة

للإحالة على والد المرشح علي يعتة ، ودوره في المعركة الوطنية ، ومناسبة أيضا لدفع تهمة الإلحاد عن المرشح بالإشارة إلى كونه أدى مناسك العمرة، ومناسبة للإشارة إلى تمسكه بمؤسسة «الأسرة» بالتذكير بأنه قد تزوج منذ سن الخامسة والعشرين، ثم يشير الإعلان الانتخابي إلى الحياة الدراسية ابتداء من التعليم الإبتدائي ويكون ذلك مناسبة للإشارة إلى نباهة المرشح وذكائه: الباكالوريا بميزة حسن ودكتوراه الجامعة بميزة حسن جدا. وقد رافق الحياة الجامعية المتألقة للمرشح نشاط مواز داخل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب الذي يعتبر مدرسة التكوين السياسي لكل مناضلي المعارضة. أما المعطيات المتعلقة بالحياة العملية فتشير بالخصوص إلى عمله الصحفي، وفي هذا الإطار يطنب الإعلان في تعداد المساهمات الصحفية والجوائز التي حصل عليها في هذا المجال. ولايغفل الإعلان الحديث كذلك عن الدور السياسي للمرشح داخل حزبه الذي انخرط فيه منذ سنة 1971 والمساهمات التي أداها لصحافة الحزب. وفي الأخير يشير المرشح إلى أن علاقته بالسلطة علاقة طيبة من خلال التذكير بأنه حاصل على وسام العرش.

النموذج الرابع يتعلق بأحد مرشحي منظمة العمل الديمقراطي في أكادير: كريمي علي. وقد ظهر الإعلان باللون الأزرق مع خطين أسودين على الجانبين وتوسطت صورة المرشح بالبدلة العصرية أعلى الإعلان أما المعلومات التي يتضمنها الإعلان فهي التالية:

- الدكتور كريمي أستاذ التعليم العالي من مواليد شتوكة بأكادير سنة 1950.

- أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية بكلية الحقوق بالدار البيضاء.

- أستاذ بالمعهد العالي للصحافة بالرباط.

- حصل على دكتوراه الدولة في الحقوق.

- دبلوم الدراسات العليا في القانون العام.

- شهادة الدراسات العليا في علم السياسة العام.

- شهادة الدراسات العليا في العلاقات الدولية.

- له عدة دراسات وأبحاث في عدة مجالات عربية ومغربية حول العلاقات السياسية الاقتصادية الدولية للمغرب.

- متخصص في القانون الدولي الاقتصادي.
- عضو المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي.
- عضو المكتب التنفيذي للجمعية المغربية للدراسات والأبحاث الدولية.
- عضو المجلس الإداري (للمنتدى المغربي العربي)
- مناضل سابق في الاتحاد الوطني لطلبة المغرب.
- من مؤسسي الجمعية الجديدة للثقافة والفنون الشعبية.
- عضو قيادي لمنظمة العمل الديمقراطي الشعبي.

يتضح من خلال المعلومات التي جاءت في هذا الإعلان أن معظمها يتعلق بالحياة الدراسية والجامعية والمهنية للمرشح مع إطناب في تعدادها، والقيام بذلك بشكل غير منظم حيث كان من المفروض الانطلاق من أدنى الشهادات إلى أعلاها وليس العكس كما فعل المرشح. وإذا كان الرأسمال الثقافي طاغيا على إعلان المرشح، فإن رأسماله السياسي جاء ضعيفا إذ لايتحمل المرشح أية مسؤولية مهمة داخل الحزب مع حضور ملموس في بعض مؤسسات المجتمع المدني (النقابة الوطنية للتعليم العالي والجمعيات الثقافية). ويكاد يكون الإعلان الانتخابي لهذا المرشح نموذجا مثاليا لإعلانات المنظمة في مختلف الدوائر الانتخابية، فأغلبية مرشحيها ركزوا على رأسمالهم الثقافي ونشاطهم السابق داخل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب.

النموذج الخامس يهم الإعلان الإنتخابي لمرشح التجمع الوطني للأحرار في دائرة حسان أكدال. وقد وضعت صورة المرشح بالبدلة العصرية في النصف الأعلى من الإعلان وكتب تحتها إسم المرشح: عزيز ابن غزالة وكتب تحت آلإسم المعلومات التالية:

- 40 سنة، متزوج وله طفلان.
- دكتور في دراسة الأسواق.
- عضو غرفة التجارة والصناعة.
- رئيس مدير عام مؤسسة صناعية.
- كاتب عام لأرباب عمل الحي الصناعي.

وكتب تحت كل ذلك: مرشح بالدائرة الإنتخابية حسان أكدال. ثم الشعارات التالية: التصحيح- المحاسبة- الالتزام.

- محاربة كل مظاهر التسيب والمحسوبية والإنحراف.

- انتهاج سياسة تنموية جريئة محفزة للاستثمار ومحدثة لمناصب الشغل،.

ويمكن أن نفترض أن المرشح بفعل تكوينه في الماركتنج قد استفاد من خبرته من أجل إنجاز إعلان انتخابي مناسب. وبالفعل فإن الميزة الأساسية لهذا الإعلان هي الاقتضاب والتركيز على الأهم. وهكذا فإن المعلومات الخاصة لاتتجاوز خمسة. الأولى تتعلق بالوضعية الشخصية : السن والحالة الاجتماعية ، والثانية تهم التكوين العلمي والرأسمال الثقافي والثالثة تهم مسؤولية في القطاع المهني والرابعة تتعلق بالمهام التي يشغلها في مجال النشاط الإنتاجي والخامسة لها علاقة بشكل أو بآخر بالعمل الجماعي. وبذلك يكون المرشح قد أعطى صورة متكاملة ومقنعة عنه في بيانات مقتضبة .أما بالنسبة للشعارات التي رافقت الإعلان فإن إشارة بعضها إلى الاستثمار وإحداث مناصب شغل جاءت منسجمة مع تكوين المرشح ومهامه . ومن هنا يمكن القول بأن هذا الإعلان يشكل أحد نماذج الإعلانات الناجحة [77] .

النموذج السادس يتعلق بالإعلان الانتخابي لمرشح الإتحاد الدستوري في دائرة الأحباس بالدار البيضاء ويضم البيانات التالية:

- التازي الحاج المختار- صيدلي.

- ولد سنة 1942 بحي الداخلة بالدار البيضاء.

- متزوج أب ل ـ 5 أطفال.

- رئيس المجلس الوطني لهيئة الصيادلة مدة 12 سنة.

- رئيس نقابة الصيادلة بالدار البيضاء لمدة أربع سنوات.

- رئيس المجلس الجهوي لصيادلة الجنوب لمدة 12 سنة.

- نائب رئيس اتحاد صيادلة العرب لمدة 10 سنوات.

- ومجموعة أخرى من المسؤوليات في القطاع الصيدلي على الصعيد الجهوي والوطني والعربي والدولي.

في الميدان الاجتماعي:

- النائب الأول لرئيس جماعة مرس السلطان (تسع سنوات).
- نائب الرئيس وأمين مال ثم كاتب عام فريق الرجاء فرع كرة القدم.
- نائب رئيس الرجاء ألعاب القوى.
- نائب رئيس الرجاء كرة السلة.
- كاتب عام مجلس الرياضة لمدينة الدار البيضاء.
- رئيس مؤسس لنادي الرجاء مسايفة.

المهام الحالية:

- أستاذ جامعي متطوع كلية الطب والصيدلة بالرباط.
- كاتب عام للجامعة المغربية لعلوم الصيدلة.
- رئيس جماعة بوشنتوف :
- نائب رئيس الهلال الأحمر، عمالة درب السلطان .
- عضو المكتب الوطني للجمعية المغربية لمساندة اليونيسيف.

لقد أطنب المرشح في سرد البيانات المتعلقة بمختلف نشاطاته حيث ذكر ست مهام تتعلق بمهنته كصيدلي على المستوى الجهوي والوطني والدولي في محاولة لإظهار الثقة التي وضعها فيه المهنيون. ثم ذكر الإعلان خمس بيانات متعلقة بالرياضة ومرتبطة بالخصوص بفريق الرجاء البيضاوي وهو الفريق الذي يشجعه سكان الدائرة التي تقدم فيها. وقد جاء الاهتمام بالرياضة بعد الصيدلة. بعد ذلك تحدث الإعلان الإنتخابي عن مهمتين اجتماعيتين (الهلال الأحر واليونسيف) وهو ما يظهر «البعد الإنساني» للمرشح. وأخيرا أشار الإعلان إلى مهمتين جماعيتين واحدة سابقة وأخرى حالية. وإنه لمن اللافت للنظر ألا يشير المرشح إلى رئاسته للجماعة التي تقدم في ترابها إلا في نهاية الإعلان مقدما عليها بيانات متعلقة بمهامه الصيدلية والرياضية، وقد يكون هذا إما دليلا على عدم رضا المرشح على أدائه كرئيس للجماعة، أو محاولة منه لعدم تنبيه الناخبين إلى أنه يشغل مهام أخرى على جانب كبير من الأهمية.ولعل أهم ملاحظة تتعلق بهذا الإعلان هو عدم إشارته إلى أية مسؤولية يتحملها المرشح داخل حزب الاتحاد

الدستوري سواء على الصعيد المحلي أو الوطني، مع أن المرشح يملك كل المؤهلات ليلعب أدوارا مهمة داخل الحزب. وهو ما قد يعني أن انتماء المرشح إلى حزب المعطي بوعبيد حديث العهد.

النموذج السابع يهم مرشح الحركة الشعبية في دائرة طنجة المدينة: محمد أرسلان. وقد احتلت صورة الرشح جزءا هاما من الإعلان الإنتخابي وكتب فوقها:الأمل والثقة والتجديد. أما البيانات فهي كالتالي:

- من مواليد طنجة بتاريخ 31 يوليوز سنة 1944.
- تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي بطنجة.
- زاول مهنة التعليم بطنجة من تاريخ فاتح أكتوبر 1963 إلى فاتح أكتوبر 1972.
- تخرج من المدرسة الإدارية المغربية سنة 1975 في شعبة الاقتصاد والمالية.
- عمل بوزارة التربية الوطنية كرئيس قسم موظفي التعليم الثانوي ومؤسسات تكوين الأطر.
- التحق في فبراير سنة 1987 بديوان وزير الثقافة وعين مديرا للعمل الثقافي والتعليم الفني إلى تاريخ 13 يوليوز 1988[78] حيث عين كاتبا عاما لوزارة الثقافة.
- انتخب عضوا بلديا في أكتوبر 1992 ثم اختير رئيساللمجلس الحضري لطنجة المدينة.
- حامل لوسام العرش من درجة فارس.
- متزوج وله خمسة أطفال.

اهتم المرشح بذكر التواريخ بدقة وبترتيب الأحداث حسب تاريخ وقوعها. وقد حاول إخفاء النقص في رأسماله الثقافي بذكر مهام المسؤولية التي تقلدها بالخصوص داخل وزارة التربية الوطنية والتي لاشك أنها قد مكنته من تكوين علاقات زبونية هامة داخل أوساط رجال التعليم. وكما هو الحال مع معظم مرشحي الأحزاب الموالية للحكومة فإن محمد أرسلان أهمل في إعلانه الحديث عن علاقته بالحزب الذي ترشح معه. وللتذكير فإن المرشح كان قد تقدم مع التجمع الوطني للأحرار في الانتخابات الجماعية. وخلال الإعداد لانتخاب

مكتب الجماعة حصل خلاف بين محمد أرسلان والتجمع الوطني انسحب على إثره هذا الأخير من الحزب، ومع ذلك تمكن من الحصول على رئاسة المجلس الحضري لطنجة كمستقل . وبما أن الجميع كان يعتقد بأنه لن يسمح للامنتمين بالتقدم إلى الانتخابات التشريعية فإن محمد أرسلان اختار الحركة الشعبية للتقدم معها.

النموذج الثامن يهم مرشح الحركة الوطنية الشعبية وقد جاءالإعلان الانتخابي لمرشح الحزب في دائرة القنيطرة الغربية على الشكل التالي: في الأعلى كتب إسم الحزب وتحته كتب:« تحت شعار التواجد» ثم صورة المرشح تتوسط الإعلان وقد كتب على يمينها تلموست محمد رجل أعمال من مواليد القنيطرة وعلى يسارها الانتخابات التشريعية 93، الدائرة الإنتخابية القنيطرة الغربية. أما تحت الصورة فكتب :«تساؤل» ثم الأسئلة التالية:أين نحن من وعود عشرون (20) سنة خلت؟

- ما سبب ركود مدينة القنيطرة في ظل الانتخابات التشريعية السابقة؟
- وعدنا بالمشاريع ولا شيء تم.. ترى من المسؤول؟
- متى نصدق الشباب ونحقق طموحاته؟

التغيير والتجديد وإنقاذ مدينتنا رهين بحسن اختيارنا وفقنا الله لما فيه الخير.

هكذا يبدو أن الحزب اختار ستراتيجية مخالفة للأحزاب الأخرى فيما يخص إعداد الإعلانات الانتخابية حيث أهمل تماما الإشارة إلى الرأسمال الثقافي أو السياسي للمرشح وتم الاكتفاء بمعلومات جد مقتضبة عنه(المهنة فقط).

وعوض أن يقدم الإعلان برنامجا أو وعودا فإنه فضل بعض الأسئلة التي تشير إلي فشل التجارب السابقة والمنتخبين السابقين لتبرير ترشيح شاب يدخل التجربة السياسية لأول مرة. وتجدر الإشارة إلى أن الإعلان لم يتحدث عن شعار الحزب «الكرامة» وتحدث بدل ذلك عن التواجد في محاولة للإيهام بأن مرشح الحزب سيكون حاضرا باستمرار في دائرته.

النموذج التاسع يهم مرشح الحزب الوطني الديمقراطي في دائرة العباسية بمراكش: الورياكلي سليم محمد. الإعلان الذي حصلنا عليه لايحمل صورة للمرشح. وهو عبارة عن بطاقة تعريف تضم المعلومات التالية:

- من مواليد سنة 1958

- مدير .

-إجازة في الحقوق: علوم سياسية.

- شهادة الدراسات العليا: السياسة العامة.

- شهادة الدراسات العليا: المالية العامة

- خريج متفوق: دبلوم الدراسات العليا.

- دبلوم الدراسات العليا في العلوم السياسية(دكتوراه السلك الثالث) ثم يضيف الإعلان: دفاعا عن مقدسات المملكة، دفاعا عن تركيز الديمقراطية، دفاعا عن المساواة الاقتصادية والاجتماعية.

لقد اهتم الإعلان الانتخابي بالرأسمال الثقافي للمرشح الذي عمل على تضخيمه بتعداد الشهادات ذات الطابع الأكاديمي المحض (شهادة الدراسات العليا مثلا) دون الإشارة إلى أية معطيات أخرى. أما بالنسبة للمهنة فيشير الإعلان إلى أن المرشح مدير ولكنه لايحدد في أي مجال. وباستثناء ذلك ليست هنالك إشارة إلى أية ممارسة اجتماعية أو سياسية للمرشح، ولا طبيعة العلاقة التي تربطه بالحزب الذي تقدم معه.

النموذج الأخير يهم مرشحا لامنتميا تقدم في دائرة سايس بفاس هو السعيد الفاسي الفهري. وقد قسم الإعلان الإنتخابي إلى جزئين، فعلى اليمين كتب إسم المرشح ومهنته مهندس معماري حضري وإسم الدائرة ثم صورة المرشح وقد أظهرته واقفا يتكلم بعفوية. وأمام الصورة المعطيات التالية: رئيس المجلس الأعلى لهيئة المهندسين المعماريين بالمغرب، رئيس النقابة الوطنية للمهندسين المعماريين. رئيس اتحاد المهندسين المعماريين المغاربيين، أستاذ جامعي. وتحت الصورة كتب: تحت شعار : تحدي الصعوبات لرد الاعتبار لمدينة فاس. اللون البرتقالي المخطط بعمودين أسودين، أما على يسار الإعلان فكتب ما يلي: "لقد أثرت أن أبتدئ بالتعريف بنفسي حتى أدلي بهويتي ويفهم الناس جميعا أنني لست بدخيل لا على هذه المدينة ولا على الوطنية والنضال من أجل الصالح العام. فلقد ورثت الوطنية الحقة عن والدي المرحوم العلامة المجاهد والغني عن التعريف: الأستاذ سيدي محمد الفاسي(كتب الإسم بخط بارز وسط الصفحة) عضو مؤسس لحزب الاستقلال ومؤطر للحركة الوطنية بالمغرب. كما اكتسبت الجرأة

والشعوربالمسؤولية والالتزام مهما كانـت الظروف من والدتي السيدة : للا مليكة الفاسية الفهرية (كتب الإسم أيضا بـخط بارز وسط الصفحة) المرأة الوحيدة التي توجد ضمن موقعي وثيقة 11 يناير 1944 للمطالبة بالاستقلال.

كيـف لي ألا أشعر بـالمسؤوليـة تجاه ما آلـت اليه مدينـة آبائي وأجـدادي من اضمحلال اقتصادي واجتماعي وثقافي وعمراني، تفريطا من البعض وإهمالا من البعض الأخـر، مع التمادي في سـرد الوعود الكاذبة والمـوهمة بغد أفضـل وعيش رغيد، لـهذا وإيمانا منـي بأن الوطنية مـذهب وسلوك والتـقدم والازدهار بالتـجربة والوفاء فقد قررت خوض المـعركة الانتخابية التشريعيـة قصد إسماع صوت الحق من أعـلى منبـر لإعادة الأمل إلى نـفوس سكان هـذه المدينة وخـصوصا الشـباب منـهم، والتصـدي للفـوارق الاجتمـاعية وتسـخير الـطاقات لـلتشغـيل والسـكن والتعليم والصحة، فبعون الله انطلق مرشحكم الفاسي الفهري السعيد "ثم إمضاء المرشح.

أهمية الإعلان الإنتخابي للمرشح اللامنتمي تكمن في كون المرشح يحاول من خلال إعلانه أن يظهر تفوقه وكفاءته دون الإعـتماد على أية هيئة سياسية وهو ما يبدو صعبا في انتخابات يونيو 1993 التي شارك فيها أحد عـشر حزبا سياسيا . وهنا سـيعمد المـرشح إلى الإستـعانة أولا ، شأنـه في ذلك شأن أغـلبية المـرشحين برأسماله الثقافي ووضـعيته المهنية بالخصـوص . غير أنه لايكـتفي بذلـك ، حيث لاتشغـل البيانـات التي تشـير إلى ذلك إلا حـيزا صغيـرا من الإعلان الإنتـخابي . ويعمـد إلى تبرير ترشـيحه بتوجـيه شبه رسالـة شخصية إلى الـناخب يوضح فـيها انتـماءه إلى أسرة عـريقة فـي الكفاح الـوطني ، إذ أن والـده عضو مؤسـس لحزب الإستقلال . ووجه من وجوه الحركة الوطنية والـفكرية المغربية ، ووالدته هي المرأة الوحيدة التي وقعت وثيقة الإستقلال[79] .ولعلها أول مرة في تاريخ المغرب يحاول مرشح أن يـستمد مـشروعيتـه السياسيـة من الماضي الـوطني لوالـدته . ثم تسـتمر الرسالة – الإعلان في تبرير ترشيح المرشح بـشكل مستقل فتحاول أن ترجع ذلك إلى تقصير الأحزاب السياسية (سينتمي المرشح فيما بعد إلى الاتحاد الدستوري !) في القيام بمهمتها – دون الإشارة إلى ذلك بشكل مباشر– واعتمادها على الوعود الكاذبة والوهميـة لخداع المواطنين. إضافة إلى ذلك فإن سعيـد الفاسي يحاول من خلال إعلانه أن يؤكد أن رغبته في العمل السـياسي ليست رغبة شخصية – رغم انتمـائه إلى أسرة منـاضلة – بل تعـود أساسا إلى محاولـته رد الإعتبار لمديـنة فاس

التي تراجعت كثيرا عن القيام بدورها الحضاري المعهود . وفي النهاية يوقع المرشح إعلانه في محاولة للإيحاء بأنه يتعامل ويتوجه شخصيا إلى كل ناخب ، وبأن الأمر يتعلق بعقدة يلتزم فيها أمام الجميع .

V - التجمعات الإنتخابية

بالإضافة إلى الوسائل الدعائية السابقة عمدت الأحزاب إلى تنظيم تجمعات انتخابية كبرى في مختلف الأقاليم والدوائرعلى غرار ما هو معمول به في باقي دول العالم. وحسب إحصائيات وزارة الداخلية فقد تم تنظيم 2000 تجمعا انتخابيا استقطب حوالي مليون شخصا ، بمعدل 500 شخصا فيها التجمع . ونظمت الأحزاب الموالية للحكومة حوالي ألف تجمع شارك فيه 500000 شخصا ، مع تفوق حزب الاتحاد الدستوري من حيث عدد التجمعات ، بينما نظمت أحزاب المعارضة ألف تجمع حضره حوالي 400.000 شخصا[80] . وقد عرف يوم الأحد 20 يونيو 1993 رقما قياسيا في عدد التجمعات واللقاءات إذ بلغ مجموعها 180 ونظم منها الإتحاد الدستوري 19 ، والتجمع الوطني 18، والحركة الشعبية 15 ، والحزب الوطني الديمقراطي 13 والحركة الوطنية الشعبية 11. أما حزبا الإستقلال والإتحاد الإشتراكي فقد نظما معا 55 تجمعا في هذا اليوم ونظم التقدم والإشتراكية 22 تجمعا ونظمت منظمة العمل 13 تجمعا[81] .

وأطر هذه التجمعات زعماء الأحزاب و أعضاء المكاتب السياسية وكبار أطر الحزب . واختلفت مشاركة هذه الأطر من حزب لآخر.، فبينما شارك أعضاء اللجنة التنفيذية لحزب الإستقلال مشاركة فعالة في هذه التجمعات، ظلت مشاركة أعضاء المكتب السياسي للاتحاد الدستوري و التجمع الوطني للأحرار جد محدودة إن لم تكن منعدمة . وقد أولى التجمع الوطني للأحرار اهتماما خاصا للمنطقة الشرقية بفعل ترشيح أحمد عصمان في وجدة ، حيث نظم الحزب سلسلة من التجمعات في المنطقة .واهتم الاتحاد الدستوري على وجه الخصوص بولاية الدارالبيضاء ، في حين أولى التقدم والاشتراكية عناية خاصة لمدينة مراكش ، وقد أظهر محمد اليازغي نائب الكاتب الأول للاتحاد الإشتراكي دينامية خاصة خلال الحملة الانتخابية حيث ترأس تجمعات انتخابية في كل من وجدة و سلا وأكادير والرباط وعدة أقاليم أخرى .

وتختلف طريقة تنظيم هذه التجمعات من حزب لآخر فالأحزاب الموالية للحكومة تتبنى فيما يبدو الأسلوب الأمريكي في تنظيم الحملات الانتخابية

والمركز أساسا على مبدإ الفرجة حيث يعتقد أنه يجب تحويل الدعاية الانتخابية إلى فرجة حقيقية من أجل إمتاع الناخبين و تسليتهم انطلاقا من نظرية اللعب الرومانية[82] . ومن هنا استخدام الفرق الموسيقية و الاستعراضية والمغنين والفنانين بصفة عامة بهدف التأثير على الناخبين والحصول على أصواتهم. وهكذا عمدت الأحزاب الموالية للحكومة إلى تنظيم تجمعات ذات طابع إمتاعي عن طريق استدعاء الفرق الموسيقية المحلية[83] ونتج عن ذلك حضور مكثف للنساء ربات البيوت والأطفال الصغار في التجمعات[84] .

أحزاب المعارضة تتبنى على خلاف ذلك نظرية مخالفة فيما يخص التجمعات الانتخابية وهي السائدة في فرنسا ومعظم دول أوروبا، حيث تعتبر المعركة الانتخابية على جانب كبير من الجدية والأهمية وتعتقد أنه لايجب أن يتخلل الحملة الدعائية جو المرح والغناء والرقص.

وأهم ما ميز انتخابات 1993 هو كونها لم تعرف تنظيم تجمعات انتخابية كبرى على الصعيد الوطني[85]. وقد حظيت مدن الدار البيضاء والرباط ومراكش وفاس ووجدة بنصيب الأسد من حيث عدد التجمعات وحجمها. وغالبا ما كانت الأحزاب الموالية للحكومة تلجأ إلى نقل المواطنين عبر وسائل نقلها الخاصة من مختلف المناطق والجهات لملء الفضاءات التي تستخدمها لتجمعاتها، كما تحرص أحيانا على تقديم وجبات أكل للحاضرين. ويحاول جل زعماء الأحزاب حين يترأسون تجمعات انتخابية أن يظهروا في حشد كبير من أنصارهم كاشفين بذلك عن قوتهم، حيث غالبا ما يتكون الموكب الخاص لقائد الحزب من عشرات السيارات التي تجوب مختلف شوارع المدينة قبل الالتحاق بمكان التجمع.

وبالإضافة إلى التجمعات الانتخابية الكبرى نظمت مختلف الأحزاب تجمعات أخرى أقل حجما ضمت عددا محدودا من الناخبين . وتمت في معظم الأحيان في بيوت بعض الأشخاص. وتلعب هذه التجمعات الصغيرة دورا كبيرا لأنها تنجح في إقامة علاقة مباشرة بين المرشح والناخبين وتعمل علي توسيع قاعدة الأنصار والمتعاطفين مع إمكانية الرد على ما يروجه الخصوم عن المرشح وحزبه. كما تمكن هذه التجمعات المرشح من توضيح بعض النقط الغامضة في برنامجه ومن التعرف بشكل أدق على تطلعات الناخبين[86] .

VI - و سائل الدعاية الأخرى:

إن مختلف الوسائل الدعائية التي تحدثنا عنها سابقا تدخل في إطار ما سميناه بتقنيات التسويق السياسي أي الوسائل العقلانية المستخدمة لإقناع الناخبين، غير أن المرشحين في انتخابات 93- كما هو الأمر في الانتخابات السابقة- لم يكتفوا بذلك ولجؤوا إلي أساليب أخرى منها على الخصوص تنظيم الولائم للناخبين. وهكذا تحدثت مختلف الأحزاب عن مرشحين قاموا بذبح الخرفان والأبقار لإطعام ناخبي دائرتهم. وبينما أدانت الأحزاب هذا السلوك اعتبرته السلطة أمرا عاديا يدخل ضمن تقاليد الضيافة المغربية[87]. وللإشارة فإن تنظيم الولائم قد لوحظ في كل الانتخابات التي نظمها المغرب منذ سنة 1960. كما أن دولا عربية أخري تعرف نفس الظاهرة. وفي هذا الإطار أشارت الصحافة العربية إلى أن سعر الأغنام قد ارتفع في الكويت بمناسبة الإنتخابات الجزئية في فبراير 1993 لشدة إقبال المرشحين على شرائها، وقد دفع هذا بعض المرشحين إلى الإستعاضة عن الخرفان بالجمال لرخص ثمنها [88] .

وفي محاولة لتفسير هذا السلوك يمكن الاستعانة بالتحليل النفسي، حيث يمكن القول استنادا على النظرية التي ترى أن العامل السيكولوجي حاسم في حث الناخب على التصويت على مرشح معين، بأن خير وسيلة لذلك هي أن يتقمص المرشح دور الأم في المرحلة الفمية للطفل حين تطعم وليدها. وبذلك يمكن أن نفترض بأن الناخب يعيش حالة نكوص إلى الطفولة المبكرة أثناء الحملة الإنتخابية. كما يمكن تفسير هذا السلوك بالاستعانة بالأنثروبولوجيا إذ يمكن أن نرى أن المهم في إطعام الناخبين هو عملية الذبح. فالمرشح يقوم بذبح الخرفان بمناسبة الانتخابات، وهذا يتماشى مع التقليد العربي الإسلامي الذي يقضي بنحر الأضاحي في المناسبات المهمة (الحج- الأعياد..) ذلك أن لنحر الأضحية، كما يرى جوزيف شلحود ، دورا تطهيريا. فالطقوس المرافقة لهذه العملية تهدف أساسا إلى تطهير الشخص القائم بعملية الذبح من الدنس[89] . وهكذا يمكن أن نفترض أن المرشح يرغب بشكل لاشعوري، وأمام ناخبيه، في أن يتخلص من كل آثامه وأخطائه- وربما جرائمه- قبل دخول قبة البرلمان[90] ، خصوصا وأن أغلب المرشحين الذين أقدموا على تنظيم الولائم نعتوا بكونهم يستعملون المال الحرام. إضافة إلى ذلك يمكن أن نرى في تغاضي السلطة عن هذه الظاهرة- تنظيم الولائم- وعدم اعتبارها خرقا لنزاهة الإنتخابات يعاقب عليه من طرف القانون،

رغبة منها في إعادة توزيع الثروات داخل البلاد، وإشراكا للأثرياء في التكافل الاجتماعي الوطني بإنفاقهم وإطعامهم للفئات والشرائح الاجتماعية الأقل حظا [91].

غير أنه يجب القول بأن إطعام الناخبين بمناسبة الحملة الانتخابية ليس خاصا بالمغرب، ولا حتى بالدول العربية والإسلامية كما تمت الإشارة إلى ذلك، فقط. فقد احتفظت فرنسا لمدة تقارب المائتي سنة على تقليد الموائد أو الولائم الإنتخابية الرئاسية Banquet présidentiel حيث يقوم المرشح للانتخابات الرئاسية- مرشح الحزب الإشتراكي أو اليسار على وجه الخصوص- بتنظيم حفل عشاء كبير يستدعي له عددا كبيرا من المناضلين والمتعاطفبن معه، ويلقي فيهم كلمة بالمناسبة. وقد عرف هذا التقليد تطورات كبرى، إذ كان في البداية عبارة عن حيلة يعمد إليها المناضلون السياسيون المعارضون بغية تضليل السلطة ، والإجتماع بعيدا عن رقابتها حيث كانوا يدعون أنهم ينظمون وليمة عادية للأصدقاء، بينما كان الأمر يتعلق في الحقيقة باجتماع سياسي. وقد استمر العمل بهذا التقليد بعد الانفراج السياسي ورفع القيود عن نشاط المعارضة، وتطور ليصبح في نهاية القرن العشرين عبارة عن وليمة كبرى تستدعي لها وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية[92] .

وهكذا يمكن الافتراض بأن كل الحملات الإنتخابية في العالم تعرف تنظيم ولائم. وربما يكون هذا راجعا لاعتبار الإنتخابات بمثابة حفل كبير يجب الاحتفال به عن طريق الأكل. ومن جهة أخرى فإن المرشح الذي يطعم الناخب يكسب صداقته ووده، ويعتقد أنه لن يجرؤ على عدم التصويت لصالحه باعتبار قدسية الطعام. كما أن إطعام الناخب دليل على كرم المرشح، علما بأن الكرم كان منذ القدم أهم صفة يجب أن تتوفر في الرجل. إلا أنه يجب الإشارة إلى أن بعض المرشحين لانتخابات 93 الذين نظموا هذه الولائم لم يكتفوا بإطعام الناخبين بل طلبوا منهم القسم بالوفاء لهم والتصويت لصالحهم. فقد ذكرت صحيفة «رسالة الأمة» (93/6/22) أن أحد المرشحين بدائرة عين السبع الحي المحمدي نظم عشاء انتخابيا كبيرا نصب له أكثر من 50 طاولة. وبعد نهاية الوليمة طلب المرشح من الحاضرين أن يقسموا على المصحف أنهم سيصوتون لصالحه!

ويمكن القول بصفة عامة بأن هذه الولائم قد نظمت بشكل مكثف في الدوائر القروية حيث تنصب الخيام في في الدواوير ويستدعي السكان للعشاء والتعرف على المرشح ويطلب منهم التصويت لصالحه. كما أنه كثيرا ما يلجأ

المرشح إلى أسلوب «العار» من أجل إقناع الناخبين بالتصويت لصالحه، كأن يذبح خروفا أو معزة على أبواب منازل الشيوخ أو المقدمين أو المستشارين الجماعيين أو كبار الملاكين ذوي النفوذ الاجتماعي كي يقوموا بالحملة الإنتخابية لصالحه. وقد أشار واتربوري إلى أن أحد قادة الأحزاب السياسية المغربية الذي ترشح في خنيفرة في انتخابات 1963 كان قد استعمل هذا الأسلوب (العار) مع أحد منافسيه الذي كان يتوفر على حظوظ وافرة للفوز بالمقعد، إذ لجأ هذا الزعيم السياسي إلي «رمي العار» على منافسه طالبا منه أن يصوت لصالحه. ويضيف واتربوري أن المرشح المنافس لم يسعه إلا أن يمتثل لحكم العار، فصوت لصالح خصمه الزعيم السياسي ولكنه لم يطلب من أنصاره أن يفعلوا نفس الشيء، وقال لخصمه أن عليه أن «يذبح العار» على كل ناخب ناخب من أجل التصويت عليه. وقد أسفرت النتائج عن فشل الزعيم وفوز خصمه [93] .

هنالك أيضا استعمال المال لشراء أصوات الناخبين حيث تحدثت كل الأحزاب السياسية خلال الحملة الانتخابية عن استعمال المال من طرف المرشحين لشراء الأصوات، وأدانت كلها هذه العملية، بما فيها الأحزاب الموالية للحكومة. والواقع أن استخدام المال من أجل شراء الأصوات واقعة لايمكن إنكارها، إذ شهد بذلك عدد كبير من المواطنين الذين تحدثنا معهم خلال الحملة وبعدها، كما أن صحيفة أسبوعية مستقلة قد عنونت أحد أعدادها الصادر خلال الحملة كالتالي: الحملة الانتخابية : المال القذر[94]. وكما هو الأمر بالنسبة للولائم فإن الأمر لايقتصر عى المغرب وحده حيث لوحظت الظاهرة في عدة دول عربية أخرى. فنتيجة لتفاحش استعمال الأموال من أجل شراء الأصوات أصدرت هيئة الفتوي التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في الكويت فتوى بشأن الانتخابات، أعلنت فيها أنه لايجوز للناخب أخذ مال أو هدية مقابل إدلائه بصوته لمرشح معين[95]. كذلك عرفت الجزائر خلال آخر انتخابات تشريعية أجريت فيها (1991) استعمالا مكثفا للمال من أجل شراء الأصوات وهو ما دفع مجموعة من علماء الدين المقربين من «جبهة الإنقاذ» لأن تفتي بأن « أمواله (المرشح) حلال عليكم وأصواتكم حرام عليه»[96] .

ومع أن أصواتا عديدة قد ارتفعت واحتجت على استعمال الأموال من طرف المرشحين إلا أنه لايجب الاعتقاد بأن هذه العملية كانت شاملة لكل الدوائر الانتخابية، فقد سجل تراجع ملحوظ لاستعمال الأموال خلال هذه

الانتخابات مقارنة مع الانتخابات الجماعية لأكتوبر 1992، وهذا راجع للحملة الواسعة التي شنتها وزارة الداخلية وكل الإجراءات القانونية المتخذة في هذا الإطار، وإلى ميثاق الشرف الذي التزمت فيه كل الأحزاب السياسية بشن حملة انتخابية نظيفة ٠يوم (24 ماي 1993). غير أن أهم عامل حد من استعمال الأموال هو استحالة إرضاء كل الناخبين. فعلى خلاف الدوائر الانتخابية الجماعية، تمتاز الدوائر التشريعية بضمها لعدد كبير من الناخبين يقارب في المعدل 50.000 ناخبا. وبديهي أنه من الصعب عى أي مرشح أن يحاول شراء أغلبية الناخبين. إذ لو افترضنا أن المبلغ المدفوع لكل ناخب هو 100 درهم فقط، فإن الفوز بـ 40 % من أصوات الناخبين يتطلب مبلغ2.000 .000,00 د وهو مبلغ مرتفع جدا حتى بالنسبة للمرشحين القادرين عى دفع هذا المبلغ أو أكثر ، إلا أن عددهم ليس كبيرا. والواقع أن المال لايستخدم لشراء الناخبين العاديين، إذ أن ذلك يتطلب مبالغ باهظة وتنظيما دقيقا إضافة إلى الأخطار التي يتضمنها، بل لشراء ما يمكن تسميتهم بكبار الناخبين. ذلك أن بعض المرشحين قد قدموا مبالغ مالية هامة إلى بعض المستشارين الجماعيين من أجل القيام بالحملة الدعائية لصالحهم بحكم اتصالهم المباشر بالناخبين، كما قدموا مبالغ مالية إلى المقدمين والشيوخ من أجل القيام بنفس المهمة. وككل انتخابات احتجت صحافة المعارضة على الدور الذي لعبه هؤلاء (الشيوخ والمقدمين) حيث اتهمتهم بالانحياز لصالح مرشحي الأحزاب الموالية للحكومة، وهي التهمة التي لاينفيها وزير الداخلية نفسه حيث يقول : «أثناء كل استشارة انتخابية توجه سهام النقد للمقدمين والشيوخ من طرف كل المرشحين، خاصة في الوسط القروي. ومن الصعب التحقق من مدى صدق هذه الإتهامات بالرغم من محاولات السلطة التأكد من ذلك. وما يمكن تأكيده هو أن الروابط القبلية والعائلية التي ينتمي إليها أعوان السلطة تجعل من الصعب أن يكونوا لا مبالين أثناء الحملة الانتخابية [98] » .

والواقع أن أعوان السلطة حين ينحازون لصالح مرشح معين ويحثون الناخبين، خصوصا في الوسط القروي، على التصويت لصالحه، إما يفعلون ذلك تنفيذا لأوامر عليا كأن تكون السلطة راغبة في فوز مرشح معين، فتعمل على مساعدته بواسطة أعوانها، إلا أن هذه العملية قد تراجعت نسبيا خلال هذه الانتخابات نظرا للتأكيدات الملحة من طرف أعلى السلطات في البلاد على ضرورة التزام الحياد، أو يتصرفون من تلقاء أنفسهم حيث يمكن أن يشتغلوا لصالح مرشح ما إذا دفع لهم مقابلا ماديا. ويبدو أنه من الصعب الحد من سلوك

أعوان السلطة هذا لأنهم يتقاضون أجورا هزيلة جدا ولا يتمتعون بوضعية إدارية عادية، الشيء الذي يجعل من الانتخابات فرصة ثمينة من أجل تزويد مداخيلهم.

لم يكتف المرشحون باستعمال مختلف الوسائل الدعائية التي تحدثنا عنها سابقا بل قاموا أيضا بطرق أبواب الناخبين من أجل التحدث معهم والتعريف بأنفسهم. وبالتالي دعوتهم إلى التصويت عليهم. ويبدو أن لهذه الطريقة تأثير قوي على سيكولوجية الناخبين لأنها ترضي أنانيتهم وتعطيهم الانطباع بأهميتهم. وقد ذكر لنا بعض الأشخاص الذين كانوا يرافقون المرشحين في جولاتهم عبر المنازل، أن كثيرا من الناخبين القاطنين في الأحياء الشعبية كانوا يطلبون من المرشحين إعطاءهم مقابلا ماديا نظير تصويتهم معللين ذلك بتردي حالتهم الاجتماعية والمادية، وكانوا يلحون في ذلك في الوسط القروي ويهددون أحيانا بالتصويت لمرشح أخر.

هل يمكن القول بأن الحملة الانتخابية كما وصفناها قد قامت بدورها في التعريف بالمرشحين وأقنعت الناخبين بالتصويت عليهم؟ قبل الإجابة على ذلك تجدر الإشارة إلى أن الباحثين السياسيين يتبنون مواقف متباينة من الحملة الانتخابية وتأثيرها على النتائج النهائية، حيث يرى موقف أول أن الحملة الانتخابية هي التي تصنع الانتخابات وتحدد اختيار الناخبين. فخلال الشهرين أو الثلاثة أشهرالسابقة لموعد الإنتخابات تتبلور مختلف مواقف الناخبين من خلال سلوك المرشحين وأحزابهم والطريقة التي تدار بها حملاتهم الانتخابية. ويعتقد أصحاب هذا الموقف أنه من الأفضل أن يدخل المرشحون هذه الحملة وهم يملكون أضعف الحظوظ حتى يتمكنوا من تحقيق التقدم الضروري. أما الموقف الثاني فيرى أصحابه أن الحملة الانتخابية تشكل لحظة أساسية بالنسبة لرجال السياسية ووسائل الإعلام فقط، اما الناخبون فإنهم يحددون اختياراتهم قبل انطلاق الحملة [100]. الموقف الثالث يرى أصحابه أنه يمكن تصنيف الناخبين إلى ثلاث فئات: الفئة الأولى تتكون من الأشخاص الذين اختاروا حزبهم أو مرشحهم قبل انطلاق الحملة الانتخابية، وهي تتكون من الناخبين ذوي المستوى الثقافي العالي أو المتتبعين للحياة السياسية، الفئةالثانية تتكون من الأشخاص الذين يصوتون عن طريق العادة، ويتعلق الأمر أما بأنصار وأعضاء حزب معين والذين يصوتون لصالحه في كل الانتخابات بغض النظر عن برنامجه أو حملته

الانتخابية، أو بأشخاص يقاطعون الحياة السياسية كما حددت قواعدها ومبادئها وقرروا مبكرا عدم المشاركة؛ الفئة الثالثة تتكون من الأشخاص المترددين الذين قد ينتظرون آخر يوم من أيام الانتخابات ليحددوا اختيارهم النهائي. وبالنسبة لأصحاب هذا الموقف فإن الحملة الانتخابية موجهة أساسا إلى هذه الفئة الثالثة التي تمثل حوالي 30% من عدد الناخبين [101] .

وقد أحدثت استطلاعات الرأى في الدول الديمقراطية الغربية من أجل قياس مدى تأثير الحملة على الناخبين، حيث تعودت هذه الدول على القيام بعدد كبير من استطلاعات الرأي بهدف توجيه الحملة بالتركيز على العناصر المستحسنة من طرف الناخبين وإقصاء كل مالا يجد صدى عندهم.

وكما هو معلوم فإن المغرب لايتوفر على أية مؤسسة من مؤسسات استطلاع الرأي، وبالخصوص في المجال السياسي وربما يكون هذا راجعا لصعوبة تنظيم استطلاعات الرأي وقياس توجهات الناخبين، باعتبار عدم اعتياد هؤلاء الأخيرين على البوح بنواياهم الإنتخابية لاعتقادهم بأن الشخص الذي يستجوبهم عون من أعوان السلطة، مما قد يعرضهم لسخطها (السلطة) إذا أبدوا رغبة غير تلك التي تنتظرها منهم.

وقد فاجأ محمد اليازغي نائب الكاتب الأول للاتحاد الإشتراكي الجميع في قبة البرلمان حين صرح يوم 1993/11/23 في أول دورة برلمانية للبرلمان الجديد، بأن وزارة الداخلية قد استدعت أياما قليلة قبل حلول موعد الانتخابات التشريعية أخصائيين من المؤسسة الفرنسية للرأي العام I.F.O.P وكلفتهم بإجراء استطلاع حول توجهات الناخبين. وأكد اليازغي أن هذا الاستطلاع الذي احتفظت به وزارة الداخلية ولم تعمل على نشره كما هي العادة في الدول الديمقراطية تكهن بحصول مرشحي الوحدة (الاستقلال و الاتحاد الإشتراكي) على 130 مقعدا. وقد رد عليه وزير الداخلية بأن وزع نسخا من الاستطلاع المذكور على ممثلي كل الأحزاب. وأسبوعا بعد ذلك نشرت صحيفة لوماتان (Le Matin 30/11/93) تقريرا مفصلا عن هذا الإستطلاع. ويبدو أن وزارة الداخلية قد كلفت المعهد الفرنسي بإنجاز استطلاعين الأول في نهاية ماي والثاني في منتصف يونيو 93 أي بين 14 و 16 يونيو. وقد أنجز الاستطلاع الثاني انطلاقا من عينة من الناخبين تتكون من 1061 فردا، روعيت في اختيارهم الحصص الوطنية على مستوى الجنس والسن والنشاط المهني والمنطقة ونوع السكن. وتم استجواب أفراد العينة مباشرة أمام منازلهم، وقد أعطوا إسم الهيئة السياسية التي سيصوتون عليها وليس إسم المرشح. وجاءت النتائج كما يلي [102] :

الهيئات السياسية	نيات التصويت في منتصف يونيو 93	التطورات بالنسبة لماي 93	عدد المقاعد المفترضة
الاستقلال/الإتحاد الإشتراكي	39 %	- 5 %	بين 60 و 80 مقعدا
التجمع الوطني للأحرار	13.5 %	-3.5 %	بين 20 و 30 مقعدا
الحركة الشعبية	13 %	+ 4 %	بين 20 و 30 مقعدا
الإتحاد الدستوري	9.5 %	+ 4 %	بين 18 و 25 مقعدا
الحركة الوطنية الشعبية	8 %	+ 4 %	بين 10 و 20 مقعدا
الحزب الوطني الديمقراطي	4 %	+ 4 %	بين 5 و10 مقعدا
التقدم والاشتراكية	3 %	+ 4 %	بين 5 و10 مقاعد
حزب العمل	1 %	+ 4 %	بين 0 و 5 مقاعد
حزب الشورى والاستقلال	1 %	+ 4 %	بين 0 و 5 مقاعد
منظمة العمل	0.5 %	+ 4 %	بين 0 و 5 مقاعد
اللامنتمون	7.5 %	+ 4 %	بين 0 و15 مقعدا

وجاء في تقرير وزارة الداخلية التي رافق نتائج هذا الاستطلاع أن الحملة الانتخابية قد أدت إلي تراجع حزبي الاستقلال والاتحاد الإشتراكي حيث انخفضت نيات التصويت لصالحهما بحوالي 5 % من الأصوات. وبالمقابل فإن الأحزاب الأخرى قد تفوقت على أحزاب الكتلة في حملتها الانتخابية خصوصا وأن حزبي الاتحاد الاشتراكي والاستقلال قد اقترحا على الناخبين مرشحا واحدا مما دفع الكثير من أنصار الحزبين إلى عدم التصويت عليه. إلا أن استطلاع الرأي هذا بالإضافة إلى تعليق وزارة الداخلية عليه يستوجب إبداء بعض الملاحظات الأولية، منها أنه من الصعب التكهن بالمقاعد التي سيحصل عليها كل حزب انطلاقا من نيات تصويت الناخبين لكون الانتخابات المغربية تكتسي طابعا شخصيا في كثير من الدوائر، حيث يصوت الناخبون على المرشح الذي يحظى بثقتهم بغض النظر عن الحزب الذي ترشح معه. الملاحظة الثانية هي أن الاقتراع الإسمي الأحادي يمتاز بالاختلال الكبير الموجود بين عدد الأصوات وعدد المقاعد المحصل عليها. إذ يختلف هذا التناسب من دائرة إلى أخرى. والملاحظة الأخيرة مرتبطة بتعليق وزارة الداخلية على نتائج هذا الاستطلاع والذي جاء فيه أن الحملة الانتخابية لم تكن لصالح أحزاب الكتلة. فالاستطلاع قد أنجز بين يومي 14 و 16

يونيو 93 ، أي عشرة أيام قبل الاقتراع. وقد لاحظنا خلال هذه الحملة أن وتيرتها قد ارتفعت مع اقتراب نهايتها، مما يعني أنه في التاريخ الذي أنجز فيه الاستطلاع لم تكن معظم الأحزاب قد ابتدأت حملتها الانتخابية بشكل جدي ومكثف، لهذا فالتراجع الذي يمكن أن يكون قد سجل في نوايا التصويت مقارنة مع هذه النوايا في نهاية ماي لايجب أن يبرر بنتائج الحملة الانتخابية . بالإضافة إلى ذلك فإن وزير الداخلية سبق أن أشار في ندوته الصحفية عقب الإعلان عن النتائج أن أحزاب المعارضة بفعل تجربتها قد وظفت أحسن من غيرها مختلف وسائل الدعاية لصالحها.

كنا قد اتصلنا من جهتنا خلال الحملة الانتخابية بعدد كبير من الناخبين [103] في محاولة للتعرف، على آرائهم ونواياهم ، ولا يمكننا الادعاء بأننا خرجنا من خلال ذلك بتصور واضح حول اختيار الناخبين، إلا أننا تمكننا مع ذلك من الوقوف عند بعض الاستنتاجات. فقد تبين لنا من خلال التحاور مع بعض الناخبين ذوي المستوى التعليمي العالي(جامعي) بأن هنالك لامبالاة كبيرة بالانتخابات حيث يرى معظم هؤلاء الناخبين أن دور البرلمان جد محدود في الحياة السياسية المغربية، وبأنه مهما كان الحزب أو الأحزاب الفائزة فإن ذلك لن يستطيع التأثير على مجرى الأمور، بينما يرى البعض الآخر من نفس العينة أن النتائج معروفة مسبقا وبأنه من الصعب تصور انتخابات نزيهة في المغرب لهذا فإنهم يفضلون عدم المشاركة.

ويرى نوع أخر من الناخبين ذوي مستوى تعليمي متوسط أن المقعد النيابي يجب أن يحصل عليه أكثر الأشخاص استحقاقا، ويركزون بالخصوص على الرأسمال الثقافي والأصل الإجتماعي المتواضع والأخلاق الحميدة المشبعة بتعاليم الإسلام بغض النظر عن الكفاءة في المجال السياسي والتشريعي. ويعيب هؤلاء الناخبون علي المرشحين الأثرياء تقدمهم لهذه الإنتخابات باعتبار أنهم يملكون ما يكفي من الأموال ليعيشوا حياة سعيدة، ويرون أنه على هؤلاء أن يدعوا الفرصة لأشخاص لايتوفرون على نفس الثروات. وهذا يعني أن هذا النوع من الناخبين ينظر إلى المقعد النيابي بصفته وظيفة عمومية عليا يتقاضى عنها صاحبها أجرا عاليا لهذا يجب أن يحصل عليه أكثر الأشخاص استحقاقا وأقلهم ثروة.

أما بخصوص رد فعل الناخبين على الحملة الانتخابية، فقد تبين لنا من خلال حواراتنا بأن جل الأحزاب لم تستطع إقناع الناخبين بصحة وجدية

أطروحاتها، حيث اعتبرت أغلبية من الأشخاص المستجوبين أن الأمر يشبه دعاية تجارية لمنتوج غير صالح. وقد عمق هذا الشعور تشابه وتقارب الشعارات والبرامج مما انتهى ببعض الناخبين إلي القول بأن الأحزاب متفقة على خداع المواطنين من أجل خدمة أهدافها السياسية.

من جهة أخرى فوجئنا حين اكتشفنا أن عددا قليلا جدا من الأشخاص فقط يدركون الطبيعة الحقيقية للمهام البرلمانية حتى داخل صفوف المثقفين والجامعيين إذ غالبا ما يتم الخلط بين المهام التنفيذية والمهام التشريعية والمهام الجماعية إلا أنه يجب التذكير بأن هذا الخلط لايقتصر على الناخبين المغاربة. فقد أظهر استطلاع للرأي نظم في أبريل 1985 بفرنسا أن أغلبية الناخبين الفرنسيين يعتقدون أن النائب البرلماني يجب أن يهتم في المقام الأول بالقضايا المحلية، حيث أجاب 58% من الأشخاص المستجوبين بأن على النائب أن يهتم أساسا بقضايا دائرته الانتخابية، بينما رأى 36% فقط من الناخبين أن عليه أن يهتم بالقضايا الوطنية [104] .

لو أردنا في نهاية هذا الفصل أن نضع خلاصة حول الحملة الانتخابية التي قادتها مختلف الأحزاب لقلنا بأنها جميعا - الأحزاب- قد تقدمت خلال هذه الانتخابات بمجموعة من الاقتراحات- الشعارات- الوعود إلى الناخبين متشابهة في مضامينها وأحيانا في صياغتها أيضا. وقد اتهمت الأحزاب بعضها البعض بقرصنة شعاراتها والاستيلاء على برامجها ومبادئها باعتبارها أول من تباناها. إلا أن الملاحظ هو أن هذه البرامج التي تقدمت بها الأحزاب والتي ظهرت ضمنها بعض الوعود والشعارات لم تكن في إطار مضبوط ومدروس بشكل جدي. ذلك أن هذه الأحزاب بمختلف اتجاهاتها لم تكلف نفسها عناء شرح الطريقة أو الطرق التي ستستعين بها من أجل الوفاء بهذه الوعود. لم توضح مثلا كيف ستخلق مناصب الشغل وتقضي على البطالة وتخفض من الضرائب وتضمن التعليم والتطبيب والسكن اللائق للجميع؟ مما يعني أن هذه الأحزاب قامت بالإنصات إلي شكاوي الناخبين وهمومهم اليومية ورتبتها حسب أهميتها لديهم- كما هو الأمر في الماركتنج التجاري- وتقدمت بها في برامجها على أساس أنها أهداف ستحققها وستفي بها بعد فوزها. إنها باختصار عمدت إلى خداع الناخبين حين ادعت أنها ستعمل على تحقيق ذلك دون التلميح إلى خطورة الوضعية وصعوبة تحقيق هذه البرامج. وهذا معناه باختصار أن هذه الأحزاب لم تتقدم ببرامج

خاصة بها- سيما وأن جل الأحزاب لم تعقد مؤتمراتها قبل انطلاق الحملة الإنتخابية - حاولت إقناع الناخبين بها ومن تم التصويت عليها على أساس هذه البرامج، بل عمدت ببساطة إلى الاستيلاء على أحلام و «أوهام» المواطنين فجعلت منها بجرة قلم أهدافا قابلة للتحقيق ، مساهمة بذلك في ترسيخ الأوهام وتضليل المواطنين عوض مصارحتهم ومحاورتهم[105] .

هــوامــش

(1) عندما عملت ثورة 1848 في فرنسا على إحلال حق الانتخاب بالنسبة لكل المواطنين الذكور، انتقل عدد الناخبين من 240.000 إلى تسعة ملايين ونصف ناخب، أنظر :
MonicaCharlot,
La persusion politique Eds AColin Paris 1970 P.4

(2) Mamoun Lahbabi, Initiation au Marketing,Expériences marocaines Eds S.E.C.E.A.CASA BLANCA 1989 P 7

(3) المرجع السابق ص 20

(4) Monica Charlot ,op cit P8

(5) Armand Dayan, Le Marketing ,Eds P.U.F Q.S.J?Paris 1976 P5

(6) Dominique, LeMarketing politique EDS P.U.F.Q.S.J ?P78

(7) المرجع السابق ص 79

(8) المرجع السابق ص 74 وأيضا M,CHARLOT, La persuasion politique op.cit P. 9

(9) David Riesman,La foule solitaire Eds Arthaud Paris 1964 P.P 40-41 op-cit

(10) في هذا الإطار يجب التذكير بأن M.Lahbabi,Initiation au Marketing o.p cit p 75 المستهلك لايشتري المنتوج لكن المتعة التي يأمل تحقيقها منه.

(11) المرجع السابق ص 76-77

(12) Roger Mucchelli,Psychlogie de la publicité et de la propagande Entreprise moderne d'Edition Paris P1970P87 cit sq

(13) D.Dominique, Le Marketing politique ....op.cit pp92-93

(14) Guy Durandin , Les mensonges en propagande et en publicité Eds,P.UF Paris PP12-13

(15) المرجع السابق ص 57.

(16) في هذا الصدد أعلن خالد الناصري عضو اللجنة المركزية لحزب التقدم والإشتراكية في برنامج «لقاء» الذي كانت تبثه القناة التلفزية المغربية الثانية بمناسبة الانتخابات التشريعية، أن النتائج الهزيلة التي حصل عليها حزبه في الانتخابات الجماعية لأكتوبر 1992 تعود لكونه لم يتوفق في حملته الإنتخابية.

(17) D.Dominique, le Marketing politique ....op.cit pp84-85

(18) le Matin 15/6/93

(19) Al Bayane 12/ 5/93

(20) أشار أحمد عصمان في الندوة الصحفية التي عقدها في بداية الحملة الانتخابية أن برنامج حزبه يستقي بعض مبادئ «اليسار» واعتبر الأمر طبيعيا لأن أغلبية سكان المغرب من الشباب : الميثاق الوطني 93/6/14.

(21) رسالة الأمة 1993/6/12

(22) حوار مع أحرضان الشرق الأوسط 93/6/23

(23) عرف الحزبان بعد الانتخابات عدة خلافات داخلية انتهت بطرد مجموعة من الأعضاء القياديين في كلا الحزبين .

(24) sophie huet et philippe Langenieux - Villard, La communication politique EDS.P.U.F Paris 1982.P129

(25) حول مفهوم الاقتصاد الريعي : محمد عابد الجابري،العقل السياسي العربي المركز الثقافي العربي الدار البيضاء 1991 ص 47.

(26) Annuaire statistique du Maroc. 1992 direction de la statistique op. cit P502

تهم هذه الضرائب: الضرائب المباشرة، الحقوق الجمركية الضرائب غير المباشرة، حقوق التسجيل والتمبر.

(27) Pierre Bourdieu , Ce que parler veut dire.Eds.Fayad .PAris 1982 PP17-18

(28) المرجع السابق ص 19.

(29) Claude lévi- srtauss, La pensée sauvage . Eds plon paris 1962 p27

(30) المرجع السابق ص 28.

(31) Francois Bourricaud,Le bricologe idéologique Eds P.U.F Paris-1980PP29-30

(32) بالإضافة إلى ذلك فإن معظم الأحزاب السياسية لم تعقد مؤتمراتها العامة قبل الاتخابات من أجل تحديد برامجها السياسية وتجديدها.

(33) D,Dominique,le Marketing politique OPcit p93

(34) Jean Cazeneuve,les pouvoirs de la television Eds Idees Gallimard ,Paris 1970 p261

(35) Jean Cazeneuve,Sociologie de la radio-television eds P,U,FQ.S.J?Paris 1986 p38

(36) PierreAnsart, Les idéologies politiquse Eds P.U.F Paris 1974p29

(37) D. Dominique ,Le marketing op cit p118

(38) M.Janouwitw et R.Schultze,Tendances de la recherche dans le domaine des communications de masse,in cimmunications n°1 1961 pp 28 -29

(39) Charlot,la persuation politique op cit p 15

(40) المرجع السابق ص 16

(41) Niveaux de vie des ménages op cit p .145

(42) عملت القناة الثانية منذ ظهورها على تقديم مجموعة من البرامج ذات الطابع السياسي الوطني اشتركت في معظمها شخصيات تنتمي إلى المعارضة ، إلا أن العدد المتواضع لمنخرطي القناة يحد من أهمية ذلك.

(43) انظر في هذا المجال حوارا مع خالد عليوة: الاتحاد الاشتراكي 93/10/11 وأيضا ما قاله آمحمد بوستة في الندوة الصحفية التي عقدها مع اليوسفي في بداية الحملة : الاتحاد الاشتراكي 1993//13 6

(44) عبد الرحمن اليوسفي الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي هو الزعيم الوحيد الذي لم يظهر في هذه المقدمات.

(45) حرص حزبا ا لاستقلال والاتحاد الإشتراكي على تقديم تدخلات مشتركة.

(46) يقول النشيد: ديمقراطيون أبدا، ديمقراطيون في كل اعتقاد، إيماننا آباء، وحب وبناء، وقوة تزيح قيود الاستعباد، بعزمنا آلأكيد وحزبنا التليد، لابد أن نصون القرى والبوادي، لانرض بالفوارق في عهدنا الجديد.

(47) J. Cosnier et a.Brossard,la communication non verbale Eds De lachaux et niestlé Paris p20 1984

(48) هنالك خلاف بين الباحثين حول الأسبقية في تحليل المضمون فئة من الباحثين تركز على التحليل الكمي :إحصاء عدد المرات التي تظهر فيها كلمة أو مصطلح معين أو غياب هذه الكلمة وفئة تركز على التحليل الكيفي أي دراسة المواضيع:Laurence Bardin,L'analyse de contenu,EdsP.U.F Paris 1977 pp 146=48

(49) ذلك ما أعلن عنه في ندوته الصحفية التي عقدها بعد إعلان النتائج Le Matin 27/6/93

(50) المرجع السابق

(51) باعت صحافة المعارضة خلال شهر أبريل 1993 حوالي 200.000 نسخة في اليوم، بينما لم تتجاوز مبيعات صحف الأحزاب الموالية للحكومة 3000 نسخة يوميا: A.Samiri.,Le lectorat audité in Maroc-hebdo 28/5/93

(52) أصبحت الصحافة الوطنية تستفيد من مبلغ 20 مليون درهم سنويا وذلك بعد الرسالة الملكية الموجهة إلى الوزير الأول بتاريخ 1986/12/19 كما تستفيد من دعم ثمن ورق الصحافة وتتحمل الدولة 50 % من نفقات المكالمات الهاتفية والتلكس أنظر الصحافة المغربية نصوص وأرقام وزارة الإعلام أبريل 1994 ص 31.

(53) المراجع السابق ص 38.

(54) الاستثناء الوحيد، تقريبا هو الخبر الذي نشرته صحيفة الاتحاد الاشتراكي 1993/6/21 عن استدعاء السلطات الإقليمية لعمالة سيدي قاسم لمديري مكاتب التصويت ومطالبتهم بتوقيع المحاضر على بياض، وقد بعث عامل سيدي قاسم ببيان حقيقة في الموضوع نفى فيه ادعاءات الصحيفة : رسالة الأمة 1993/6/23.

(55) أنوال 1993/6/16

(56)) تلميح لكون صحافة الاتحاد الاشتراكي لم تشر إلى الإضراب الذي شنة السككيون أياما قليلة قبل انطلاق الحملة الانتخابية .

(57) أنوال 1993/6/16

(58) الإتحاد الاشتراكي 1993/6/16

(59) المقصود هو عميد الشرطة ثابت الذي تمت محاكمته أشهر قليلة قبل موعد الإنتخابات.

(60) رسالة الأمة 1993/6/14

(61) رسالة الأمة 1993/6/19

(62) أصبحت تصدر يوميا مع انطلاق الحملة الإنتخابية.

(63) تم الاعتماد على الإعلانات الإنتخابية بالدوائر الإنتخابية الموجودة في كل من أقاليم وعمالات فاس ومكناس وطنجة وتطوان والقنيطرة وسلا والرباط والدار البيضاء الكبرى والجديدة ومراكش وأكادير.

(64) O.Marais et J.Waterbury .Thèmes et vocabulaire de la propagande des - élites politiques au Maroc. In Pouvoir et administration au Maghreb, Etudes sur les élites maghrébines.Eds.C.N.R.S Paris 1975 p53

(65) في انتخابات 1963 كانت الإعلانات الإنتخابية لعبد الخالق الطريس تظهر صوره مع جمال عبد الناصر والحبيب بورقيبة وعبد الكريم الخطابي، المرجع السابق ص 61.

(66) بورقية ، الدولة والسلطة والمجتمع، مرجع مذكور ص 166

(67) أحد مرشحي التجمع في دائرة البرنوصي قام بتعداد أسماء اللاعبين الذي قال بأنه ساهم في إبرازهم!.

(68) M.Lahbabi,Initiation au marketing .op cit p 141

(69) نشرت صحيفة Maroc - hebdo عدد 93/6/11 حوارا مع المعطي بوعبيد عنونته: المعطي بوعبيد: القوة الهادئة، وقد أعادت صحيفة رسالة الأمة نشر الحوارفي صفحتها الأولى بنفس الشعار يوم 93/6/13. من جهة أخرى نشر عبد العالي بن عمور أحد أطر الاتحاد الاشتراكي دراسة عن الوضعية السياسية بعنوان الثورة الهادئة.

(70) O.Marais et J,Wterbury,Thèmes op cit p55

(71) شكلت الانتخابات التشريعية الاسبانية التي أجريت يوم 1993/6/6 رهانا سياسيا كبيرا بالنسبة للأحزاب المغربية حيث تنبأت أحزاب الأغلبية بهزيمة الحزب الاشتراكي الإسباني بينما

ظلت صحف المعارضة حذرة في تغطيتها للحملة الانتخابية. وبعد حصول الحزب الاشتراكي الإسباني على 159 مقعدا وحصول خصمه الحزب الشعبي على 141 مقعدا تنفست المعارضة الصعداء، وبالخصوص حزب الاتحاد الاشتراكي الذي كتبت صحيفتاه في الصفحة الأولى وبالبند العريض : انتصار ا لاشتراكيين : الاتحاد الاشتزاكي8/6/1993

(72) ترجم هذا البيان من O.Marais et J,Woterbury,Thèmes op cit p65

(73) المرجع السابق ص 62

(74) سبق لامحمد الدويري كما أشرنا أن ترشح في فاس أيضا في انتخابات 1963 إلا أنه لم يفز المرجع السابق وأيضا:O.Marais,L'election de la chambre des representants au Maroc op cit p 102

(75) J.Waterbury.le commandeur...op cit p 263

(76) تعرض المرحوم نذير يعتة لحادثة سير خلال سنة 1993 اضطر على إثرها للتنقل بواسطة كرسي متحرك

(77) لانحتاج إلى الإشارة إلى أن إعلانا ناجحا لا يؤدي بالضرورة إلى نجاح المرشح!

(78) يلاحظ اهتمام المرشح بإيراد التواريخ بدقة متناهية!انضم إلى الاتحاد الدستوري فيما بعد.

(79) حول مليكة الفاسية انظر 8 Latifa Akharbach,Femme et politique op . cit p 1

(80) ندوة وزير الداخلية Le Matin 23/6/93

(81) الشرق الأوسط 1993/6/23

(82) Monica Charlot, la persuasion politique Eds.Acolin Paris 1970 pp.5-6

(83) التزم الفنانون المغاربة الحياد في هذه الانتخابات حيث لم يشارك أي منهم في الحملة الانتخابية الخاصة بأي حزب من الأحزاب، حرصا على عدم فقدان الجمهور، مع استثناء واحد أو آثنين يهم الفنانة ثريا جبران التي ساندت مرشحة الوحدة في الدار البيضاء بديعة الصقلي وأحمد السنوسي الذي ساند حسن نجمي في ابن أحمد.

(84) حاول الاتحاد الدستوري في تطوان الجمع بين طابع الفرجة والطابع الجدي للنقاش السياسي فعمد إلى اكتراء قاعة سينما ومنع دخول الأطفال والمتسكعين واستدعي فرقة موسيقية تابعة للحزب عزفت مجموعة من المقطوعات.

(85) أوعز وزير الداخلية ذلك إلى الدور الكبير الذي لعبته الإذاعة والتلفزة في هذه الانتخابات Le Matin 27/6/93 وهذا ما يلاحظ أيضا في الدول الغربية التي اختفت فيها التجمعات الانتخابية الكبرى وأصبح الناخب يفضل تتبع الحملة داخل بيته من خلال جهاز التلفزة أنظر: Serge

Antoine et Jean OULIF, La sociologie politique et La television in Revue Francaise de science politique Mars 1962 N1 P.131

(86) SOPHIE Huet et Philippe Langenieux - Villard, La communication politique EDS.P.U.F Paris 1982.P134.

(87) الندوة الصحفية لإدريس البصري: Le matin27/6/93

(88) الشرق الأوسط 1993/2/15

(89) Joseph Chelhod , Le Sacrifice chez les arabes Eds.P.UF Paris 1955 PP-74-75

(90) وصف قاعة الاجتماعات الكبرى بالبرلمان بالقبة يوحي بطابعها القدسي. فالقبة تستعمل بالنسبة للمساجد والأضرحة مما يؤكد الرغبة في التطهير قبل الالتحاق بها.

(91) قد يبدو أن هنالك تشابها بين هذه الظاهرة وبين البوتلاش أو العطاء الذي تحدث عنه مارسيل موس. Marcel MAUSS,Essai sur le don In Sociologie et An - thropologie. Eds P.U.F Paris 1980

غير أن هنالك فرقا أساسيا بين الظاهرتين يكمن بالخصوص في كون البوتلاش يقوم على التنافس في تقديم الهدايا (ص 153).حيث تعتبر كل قبيلة حصلت على هدايا قبيلة أخرى أقل منها قيمة اجتماعية وتبقي بالتالي مدينة لها إلى أن تتمكن من إرجاع الهدايا التي حصلت عليها (ص 155).

(92) كان ليونيل جوسبان مرشح الحزب الاشتراكي في الانتخابات الرئاسية لسنة 1995 آخر مرشح نظم الوليمة الانتخابية

(93) J.Waterbury , le commandeur OP cit P 113

(94) يتعلق الأمر بصحيفة ماروك إيبدو 1993/6/18

(95) الشرق الأوسط 1992/10/4 ، وقد حرمت نفس اللجنة إعطاء الصوت لمن ثبت أنه لا يواظب على الصلاة أولا يشهد صلاة الجمعة.

(96) تبنت منظمة العمل الشعبي نفس الشعار خلال هذه الإنتخابات .

(97) الحصول على 40% من الأصوات يعني 20.000 ناخباx 100 درهم = 2.000.000 درهما!

(98) D. Basri, L'administration territoriale o.p pp 287 - 88

(99) Monica Chrlot , La campagne électorale et l'enjeu de la consultation in Revue francaise de science politique dec 1966 N VOL XVI P 1054

(100) Jerime Jaffre, Effets de campagne , changement de l'electorat In Pouvoir N° 63 1992 P 104.

(101) Jaque Attali , Analyse économique de la vie politique Eds.P.U.F Paris 1972.P.158

(102) Le matin 30/11/93

(103) استخدمنا للحصول على هذه المعلومات الحوار المفتوح المشارك غير المعلن عنه.

(104) Frederic Sawickc. La marge de manoeuvre des candidats in pouvoir n° 63 1992P13

(105) هذا يذكرنا بما قاله بوريكو عن التشابه الموجود بين رجل السياسة والسوفسطائي، فكلاهما يقول للناس ما يعجبهم وبالطريقة التي تعجبهم. F.Bourricaud,Le bricolage idéologique O.Pcit P 33

الفصل الرابع

النتائج الإنتخابية : محاولة للفهم والتفسير

I - نتائج الانتخابات التشريعية المباشرة

يبدو من خلال تعليقات الأحزاب على النتائج الانتخابية أن انتخابات 25 يونيو 1993 قد خلفت عددا من المتذمرين والناقمين، لاينتمون بالضرورة إلى جناح المعارضة. كما هي العادة، حيث تعمد هذه الأخيرة غداة كل انتخابات إلى إدانة عمليةالتدخل الإداري وتشويه النتائج، ولكن أيضا ، وهذا ما يسجل لأول مرة في تاريخ الانتخابات المغربية، إلى جناح الأحزاب الموالية للحكومة. وهكذا ارتفعت أصوات أحزاب عرفت بولائها التام للسلطة منددة بتدخلاتها وإفسادها للنتائج، كما هو الشأن مع الحزب الوطني الديمقراطي والتجمع الوطني للأحرار وهما من أكبر الخاسرين في هذه الانتخابات.

والواقع أن هذه الانتخابات رغم ما قيل عنها لم تفرز فائزا حقيقيا. فكما هو الأمر في الانتخابات الجماعية توزعت المقاعد بين مختلف الأحزاب، مما أصبح يستدعي ضرورة تشكيل حكومة ائتلافية تتكون من أكبر عدد ممكن من الأحزاب، وهذا ما سيتضح بعد عرضنا لأهم النتائج التي أسفرت عنها هذه الانتخابات.

وقد جاءت النتائج العامة كما يلي:[1]

المسجلون :	11.398.987
المصوتون :	7 153 211
نسبة المشاركة:	% 62. 75
الأصوات الملغاة:	930. 993
الأصوات المعبر عنها:	6 222 218

وواضح أن نسبة المشاركة جاءت مخيبة لآمال الأحزاب السياسية ووزارة الداخلية، حيث سبق لوزير الداخلية في اجتماع مع منتخبي الجهة الوسطى الشمالية، أياما قليلة قبل موعد الانتخابات، أن أشار إلى أن نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية الإسبانية تجاوزت الثمانين في المائة، وبأنه من الممكن تسجيل نسبة مشابهة في الانتخابات التشريعية المغربية لـ 25 يونيو 1993. وقد برر إدريس البصري في الندوة الصحفية التي عقدها بمناسبة الإعلان عن النتائج، أن انخفاض نسبة المشاركة يعود إلى سببين رئيسيين: الأول مرتبط بالإجراءات التي أحاطت بعملية التصويت إذ أصبح يطلب من الناخب الإدلاء ببطاقة الناخب والبطاقة الوطنية، وفي حالة عدم توفره على هذه الأخيرة يوضع مداد لاصق على أصابعه، وكل هذا يقتضي أن يكون الناخب على جانب كبير من الاهتمام بالانتخابات كي يشارك فيها. والسبب الثاني يعود إلى الجفاف، حيث أدى ذلك إلى هجرة عدد كبير من سكان البوادي بحثا عن العمل. وهكذا سجلت أضعف نسب المشاركة في البوادي، بينما سجلت نسب مناسبة في الرباط والدار البيضاء [2] .

والحقيقة أن التبريرات التي قدمها الوزير لاتفسر تماما التراجع الكبير الذي سجلته نسبة المشاركة مقارنة مع الانتخابات السابقة كما يبين ذلك الجدول التالي:

نسبة المشاركة في ا لانتخابات التشريعية المغربية

1963	% 73.7
1977	% 82.36
1984	% 67.43
1993	% 62.75

وهكذا فإن هذه الانتخابات سجلت أضعف نسبة مشاركة في الانتخابات التشريعية منذ أن شرع المغرب مع بداية الاستقلال في تنظيم هذه الانتخابات، بل إنها قد انخفضت عن نسبة المشاركة المسجلة في 1977 بقرابة 20 نقطة. ولعل أهم ما يلفت النظر هو التراجع الذي حصل مقارنة مع الانتخابات الجماعية التي نظمت أقل من سنة قبل ذلك، والتي سجلت نسبة مشاركة تقارب 75% من المسجلين هذا مع أن نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية تكون في معظم دول العالم، أضعف من مثيلتها في الانتخابات التشريعية باعتبار الرهانات

الحاسمة المرتبطة بهذه الانتخابات الأخيرة. ويبدو أن التطمينات السياسية التي قدمتها السلطة قبل انطلاق الانتخابات الجماعية وكل الإجراءات التي رافقت هذه العملية، إضافة إلى الانفراج السياسي قد ساهم في إعادة الثقة إلى الكثير من المواطنين وحثهم عى المشاركة في الانتخابات الجماعية، الشيء الذي يفسر جزئيا، تسجيل نسبة مشاركة، في هذه الانتخابات لم يسبق تسجيلها منذ بداية الستينات. غير أن تشكيل مكاتب المجالس الحضرية والقروية عرف عمليات تفاوض بين الأحزاب والمرشحين ودفع أموال باهظةمن هذا الطرف أو ذاك من أجل الحصول على رآسة المجالس، كما أن كثيرا من المنتخبين أسرعوا إلى تغيير انتماءاتهم السياسية من أجل الحصول على المزيد من المكاسب والامتيازات، وقد أصاب كل هذا الناخبين بخيبة أمل كبرى تقف دون شك وراء التراجع الذي سجل في نسبة المشاركة. إضافة إلى ذلك فإن الحملة الانتخابية التشريعية التي قادتها مختلف الأحزاب لم تستطع أن تعبئ عددا كبيرا من المواطنين. يشهد على ذلك العدد القليل من الأشخاص الذين كانوا يحضرون التجمعات التي نظمتها الأحزاب، حيث لم يتعد معدل الحاضرين في كل تجمع 500 شخصا [3]. كما أن التشابه الذي لوحظ في برامج الأحزاب وتبنيها جميعا لنفس الخطاب تقريبا، ورفعها لنفس الشعارات عمق من حيرة الناخبين ودفعهم بشكل كبير إلى الامتناع عن التصويت. ومعلوم أن نسبة من المترددين تترواح بين 25 و 30 % من الناخبين في كل دولة لاتتمكن من الحسم في اختياراتها الانتخابية إلا خلال الحملة الانتخابية وبالضبط في الأيام الأخيرة منها. ولكن يبدو أن الحملة الانتخابية المغربية لم تفلح في استقطاب هؤلاء المترددين الذين فضلوا عدم المشاركة. والأمر شبه المؤكد هو أن هؤلاء الممتنعين عن التصويت لم يتصرفوا بشكل منظم ومضبوط. أي بمعنى آخر إن موقفهم هذا لم يأت استجابة لموقف سياسي واضح يتبنى عدم المشاركة، ذلك أن الهيئات والتنظيمات السياسية التي فضلت عدم المشاركة باستثناء حزب الطليعة، لم توجه أية تعليمات أو توصيات للناخبين تحثهم على عدم المشاركة، على غرار التنظيمات الإسلامية التي تجاهل بعضها الحدث (العدل والإحسان) أو دعا بعضها الآخر إلى التصويت على أكثر الأشخاص ارتباطا بالإسلام (التجديد والإصلاح).

أما حزب الطليعة فبالرغم من كونه دعا إلى عدم المشاركة، فإنه لم يتمكن من إيصال دعوته إلى أكبر عدد من الناخبين، لكونه منع من تنظيم تجمعات لهذه الغاية، كما أن صحيفة «الطريق» الناطقة باسم الحزب محدودة الانتشار.

وعلى كل حال فإنه سيكون من باب الجهل بطبيعة التنظيمات السياسية المغربية وحجمها الحقيقي القول أن 37 % من الممتنعين عن التصويت يتعاطفون مع حزب الطليعة خصوصا وأن الممتنعين ينتمون إلى مختلف الشرائح والطبقات الاجتماعية مما يستبعد انتماءهم جميعا إلى نفس الاتجاه السياسي.

ومعلوم أن نسبة المشاركة في الانتخابات، بصفة عامة تختلف من اقتراع لآخر. ففي فرنسا على سبيل المثال تسجل أعلى نسب المشاركة في الانتخابات الرئاسية (82 % من المشاركين في انتخابات 1988) وأدناها في الانتخابات الأوروبية (49.7 % من المشاركين في انتخابات 1989)[4]. وهذا يعني أن نسبة المشاركة ترتفع كلما كان الرهان أساسيا أو حاسما، وتنخفض كلما كان هامشيا أو محليا. غير أن المغرب على خلاف أغلب الدول يعرف نسبة مشاركة مرتفعة نسبيا في الانتخابات المحلية و منخفضة في الانتخابات التشريعية كما يظهر ذلك الجدول التالي:

نسبة المشاركة في الانتخابات الجماعية والتشريعية

الإنتخابات الجماعية		الإنتخابات التشريعية	
1960	% 76.20	1963	% 73,7
1976	% 65.95	1977	% 82.36
1983	% 71.93	1984	% 67.43
1992	% 74.64	1993	% 62.75

وهكذا وباستثناء انتخابات سنتي 76 و 77 التي عرفت انخفاضا في نسبة المشاركين في الانتخابات المحلية وارتفاعا في نسبة المشاركين في الانتخابات التشريعية، فإن كل التجارب الأخرى أكدت ارتفاع نسبة المشاركة في الانتخابات الجماعية على حساب الانتخابات البرلمانية. وهذا يعني أن الناخب المغربي كان دائما على وعي بأن الرهان المحلي هو أكثر أهمية من الرهان التشريعي. باعتبار أن القضايا المحلية هي قضايا يمكن إشراك المواطنين فيها علي اختلاف تكوينهم الثقافي والسياسي مادامت تهم الشؤون اليومية للسكان وتنظيم مجالهم الحيوي. أما البرلمان فيبدو لأغلب الناخبين غير ذي تأثير على الحياة السياسية بحكم أن أهم القرارات السياسية التي اتخذت في المغرب المعاصر لم يكن مصدرها مجلس النواب.

والحقيقة أن معدل المشاركة في الانتخابات ليس معيارا من معايير شرعية ومصداقية المجالس حيث يكفي أن تكون الحريات مضمونة للجميع بما فيها حرية الاختيار وحرية المشاركة وعدم المشاركة لتكتسب هذه المجالس مصداقيتها. فهناك دول لا يمكن وصف أنظمتها السياسية بأنها غير ذات مصداقية أوغير ديمقراطية تعرف نسبة مشاركة ضعيفة في الانتخابات التشريعية (الولايات المتحدة) ذلك أن نسبة المشاركة تتحكم فيها مجموعة من العوامل المرتبطة بالظرفية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمرتبطة أيضا بالتقاليد السياسية الخاصة بكل بلد. وهكذا إذا ألقينا نظرة على نسب المشاركة في الانتخابات في بعض الدول نجد أنها تتروح بين المشاركة المكثفة والضئيلة دون أن يكون لذلك ارتباط بطبيعة النظام السياسي. وهذا ما يبينه الجدول التالي:

نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية في بعض الدول:

الدولة	السنة	نسبة المشاركة
مصر	1984	% 43. 3
تونس	1994	% 95
إسبانيا	1993	% 81
الولايات المتحدة	1994	% 23
فرنسا	1986	% 78. 5

وقد تعمدنا في هذا الجدول إعطاء نماذج من الدول الغربية و أخرى من دول عربية توجد في وضعية سياسية قريبة من الوضعية المغربية . وهكذا نلاحظ أن مصر تسجل نسبة مشاركة ضعيفة تقل عن 50 % بالرغم من وجود حزب مهيمن هو الحزب الوطني الحاكم وأحزاب أخرى معارضة . بالمقابل نجد أن تونس ، وهي تتوفر على نظام سياسي مماثل للنظام المصري ، تسجل نسبة عالية جدا من المشاركة . أما بالنسبة للدول الغربية فإن الولايات المتحدة الأمريكية تقدم كنموذج للدول التي تعرف نسبة مشاركة ضعيفة في الانتخابات التشريعية ، وهو ما يمكن تفسيره بضعف تسييس المواطن الأمريكي وذلك راجع لكون المجتمع الأمريكي ظل لعقود طويلة مجتمعا يرتفع عدد سكانه بفضل حركات الهجرة التي تتوجه إليه ، وقد اعتاد المهاجرون في السنوات الأولى من استقرارهم في

الولايات المتحدة عدم المشاركة في الانتخابات لجهلهم لغة البلاد و طبيعة النظام السياسي وكيفية اشتغاله . وبالرغم من أن النظام السياسي الأمريكي يجعل من الإنتخابات الرئاسية أهم انتخابات تشهدها البلاد ، فإنها بدورها لا تعرف نسبة مشاركة مرتفعة [5] . وهكذا يتبين أن التقاليد السياسية والاجتماعية الخاصة بالولايات المتحدة هي التي تقف وراء ضعف مشاركة الناخبين [6] .

أما في فرنسا فالأمر يختلف عن ذلك تماما ، إذ أنه بالرغم من كون الانتخابات الرئاسية – منذ قيام الجمهورية الخامسة – تحتل الأهمية الأولى من حيث الرهانات السياسية الأساسية ، فإن هذا لايمنع الناخبين من المشاركة وبكثافة أيضا ، في الانتخابات التشريعية . وهو الأمر الذي يمكن تفسيره بالتسيس الكبير للشعب الفرنسي الذي عرف منذ الثورة الفرنسية مجموعة من التحولات السياسية التي أسهمت فيها الجماهير بشكل فعال . نفس الشئ يمكن أن يقال عن نسبة المشاركة المرتفعة المسجلة في إسبانيا ، حيث تعتبر الانتخابات التشريعية ذات أهمية قصوى باعتبار أن الوزير الأول هو الحاكم الحقيقي للبلاد .

وهكذا يتبين بأن انخفاض أو ارتفاع نسبة المشاركة ليس مرتبطا بالضرورة بأنظمة سياسية معينة ، إذ أن للتقاليد السياسية الخاصة بكل مجتمع دور أساسي في ذلك . غير أن ما يجب الإشارة إليه بالنسبة للمغرب هو أن الناخبين يميلون إلى المشاركة المكثفة وهذا ما حصل فعلا في بعض المناسبات .، إذ تجاوزت نسبة المشاركة في انتخابات 1977 82 % إلا أن فشل مجلس النواب في القيام بدوره واكتفائه بالمصادقة على المشاريع الحكومية قلل من أهميته عند الناخبين وغدى الرغبة في مقاطعة الانتخابات التشريعية .

ويبدو أنه ليس هنالك توزيع جغرافي لنسبة المشاركة مع استثناء واحد أو استثناءين .إذ لا يمكن القول مثلا بأن الأقاليم الساحلية أو الأطلسية سجلت نسب مشاركة متشابهة أو أن الأقاليم الجبلية تعرف نفس النسبة من المشاركة . كذلك الأمر بالنسبة للجهات الإقتصادية السبع ، فباستثناء الجهة الجنوبية التي سجلت فيها نسبة مشاركة تفوق 70% في معظم الأقاليم[7] لم تعرف الجهات الاقتصادية الأخرى توزيعا متوازنا في نسبة المشاركة بين مختلف العمالات والأقاليم التي تتكون منها .، بل غالبا ما يحصل العكس حيث تسجل بعض الأقاليم نسبا مرتفعة وتسجل أقاليم أخرى تنتمي إلى نفس الجهة نسبا منخفضة ، كما هو الشأن مثلا بالنسبة للمنطقة الشمالية الوسطى ، إذ سجل إقليم تطوان

52.91 % وهي من أضعف النسب على الصعيد الوطني ، وسجل إقليم الخميسات 68.11 % و هي نسبة تتجاوز المعدل الوطني بست نقط تقريبا.

وإذا كان هناك تفاوت بين مختلف الأقاليم و العمالات التي تنتمي إلى جهة إقتصادية واحدة ،فإن نفس التفاوت لوحظ بين دوائر الإقليم الواحد . وهكذا ، على سبيل المثال ، سجلت نسبة 67.80 % في البادية في إقليم بني ملال و نسبة 56.99% في بني ملال المدينة ، وسجلت 70.66 % في سيدي بنور (1) في إقليم الجديدة و 57.50 % في سيدي إسماعيل كما سجلت نسبة 79.33 % في تيفلت في إقليم الخميسات و 55.60 % في الروماني ، و 77.67 % في أولاد تايمة بتارودانت ، و 51.33% في إيفرن بنفس الإقليم .

من جهة أخرى يلاحظ أن بعض العمالات اكتسبت عادة ضعف نسبة المشاركة عبر مختلف التجارب الانتخابية التي شهدها المغرب.وهكذا نجد أن أقاليم الحسيمة والناظور و فاس و تطوان التي سجلت أدنى نسب المشاركة في إنتخابات 1977 [8] و 1984 [9] هي التي سجلت أيضاأدنى النسب على المستوى الوطني في انتخابات 1993 . وكان البعض قد ذهب إلى أن ضعف نسبة المشاركة في إقليمي الحسيمة و الناظور يعود أساسا لكون أغلبية السكان الذكور مهاجرون إلى أوربا و أن النساء لا يستطعن الخروج من بيوتهن في غياب أزواجهن[10]. إلا أن إستمرار الظاهرة عشرين سنة بعد ذلك رغم التحولات الإجتماعية و الديمغرافية التي عرفها الإقليمان ، يعني أن الأمر يتعلق باختيار سياسي ، وهو ما يمكن فهمه إذا علمنا أن الإقليمين ، إضافة إلى إقليم تطوان ، لم يستطيعا بعد الحصول على الاستقلال الاندماج التام في النسيج الاقتصادي الوطني بفعل بعد المنطقة عن المراكيز الاقتصادية الهامة في البلاد ، ولكون الاستعمار الإسباني ، الذي كان يراقب المنطقة قبل 1955 ، لم يعمل على إحداث أية تجهيزات أو بنيات تحتية كان من شأنها أن تسهل عملية الاندماج الاقتصادي هذه. وأمام هذه الوضعية لم يعد أمام سكان المنطقة إلا التعاطي للتهريب وهو الأمر الذي يجعل المنطقة في حالة اضطراب ا اقتصادي مستمر . أما بالنسبة لمدينة فاس فيبدو أن للتقاليد السياسية للمدينة ، التي عرفت طوال تاريخ المغرب بتبنيها مواقف سياسية متشددة تجاه السلطة ، ابتداء من التمرد على مجموعة من السلاطين إلى احتواء الحركة الوطنية أثناء الحماية الفرنسية [11] يقف وراء هذه النسبة العالية من الممتنعين عن التصويت الذي يمكن أن يفهم موقفهم باعتباره رفضا لقواعد اللعبة السياسية كما حددت حتى الآن.

وابتداءاً من انتخابات 1984 انضم إلى لائحة الأقاليم المسجلة لأكبر عدد من الممتنعين عن التصويت إقليما مراكش و وجدة . وقد تم الربط و قتذاك بين هذا و بين الأحداث التي عرفها الإقليمان إضافة إلى تطوان و الناظور في يناير 1984، والتي انتهت باعتقال عدد كبير من المتظاهرين المحتجين على تدني مستوى المعيشة. إن إستمرار جميع هذه الأقاليم سنة 1993 في تسجيل نسبة منخفضة من المصوتين يعني أن المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية التي عرفتها سنة 1984 ما زالت حاضرة، إن لم تكن قد ازدادت تفاقما ، كما هو الأمر مع مدينتي فاس و مراكش اللتين تلقتا ضربة اقتصادية موجعة بعد التراجع الكبير لعدد السياح الأجانب مع بداية التسعينات بفعل نتائج حرب الخليج و فتح أسواق سياحية جديدة منافسة للمغرب .

وإذا كان الممتنعون عن التصويت قد تمركزوا قبل 1993 في المدن الكبرى ، فإن التجربة الإنتخابية الأخيرة سجلت تدني نسبة المشاركة في المناطق القروية أيضا حيث سجلت نسبة 39.01% في تاوريرت بإقليم وجدة و نسبة 49.95% في غمارة بإقليم شفشاون و 39.03% في العطاوية بإقليم قلعة السراغنة و 41.98% في تالمست بإقليم الصويرة و 46.81% في شيشاوة و 38.59% في تيسة بإقليم تاونات .

وقد برر وزير الداخلية ذلك بالجفاف الذي دفع الفلاحين إلى الهجرة بحثا عن العمل ، إلا أننا يمكن أن نرى في ذلك بداية لانتشار الوعي السياسي في الوسط القروي باعتبار أن الامتناع عن التصويت هو أيضا موقف سياسي يتطلب الكثير من الشجاعة و حرية القرار ، وهو ماكان غائبا في التجارب السابقة.

بالإضافة إلى انخفاض نسبة المشاركة فإن ارتفاع عدد الأصوات الملغاة يعد أيضا من أهم ما ميز انتخابات 1993 ، حيث بلغت نسبة 13% من المشاركين متجاوزة بذلك نسبة 6.03 % المسجلة سنة 1977، ونسبة 11.13% المسجلة سنة 1984. ويمكن القول بصفة عامة، بأن ارتفاع نسبة الأصوات الملغاة يمكن أن يعود إلى أحد هذين السببين إما ارتفاع نسبة الأمية وصعوبة التمييز بين الأوراق، أو إجبارية التصويت. بالنسبة للسبب الأول: بالرغم من أن ارتفاع نسبة الأمية بين الناخبين أمر لايحتاج إلى دليل إلا أن هذا لايعني صعوبة المشاركة في الاقتراع، ما دام النظام الانتخابي المغربي القائم عى تخصيص لون موحد على الصعيد الوطني لكل حزب من الأحزاب يسهل هذه العملية. أما السبب الثاني فهو ما تعرفه بعض

الدول التي تنص قوانينها على إجبارية المشاركة في التصويت كما هو الشأن بالنسبة لبلجيكا وهولاندا في أوروبا، والبيرو في أمريكا اللاتينية. وتدفع هذه الوضعية عددا من الناخبين إلى تعمد وضع أصوات لاغية تعبيرا عن احتجاجهم وعدم رغبتهم في المشاركة. أما بالنسبة للمغرب، فإن القوانين المنظمة للانتخابات تنص على حرية التسجيل في اللوائح الانتخابية وحرية المشاركة في الانتخابات، كما أن الإجراءات القانونية التي رافقت انتخابات 1993 دفعت برجال السلطة في معظم المناطق إلى التزام الحياد وعدم التدخل.

ومما يجعل من النسبة المرتفعة من الأصوات الملغاة ظاهرة سياسية لاتقل أهمية عن ضعف نسبة المشاركة كون أغلب الدوائر التي سجلت نسبة عالية من الأصوات الملغاة دوائر حضرية تمتاز بوجود ساكنة متعلمة في جل الأحيان.

إن الاطلاع على جدول الدوائر التي سجلت نسبة عالية من الأوراق الملغاة يكشف عن بعض الملاحظات أولها أن هذه الدوائر تتكون من ساكنة حضرية أو من أغلبية من السكان الحضريين. وهذا يعني أن الصوت اللاغي قرار سياسي أكثر منه صعوبة في ممارسة العملية الانتخابية، أما الدوائر ذات الساكنة القروية التي كان من المفروض أن تسجل نسبة عالية من الأصوات اللاغية بفعل ارتفاع الأمية، فلم تسجل، على عكس ذلك، إلا نسبة عادية من هذه الأصوات الملغاة.

الملاحظة الثانية هي أن أغلب الدوائر التي سجلت فيها نسبة عالية من الأصوات الملغاة فاز فيها مرشحون ينتمون إلى المعارضة وهو ما يعني أن هذه الأحزاب لاتحظى بالإجماع في هذه الدوائر، مادامت نسبة هامة من الناخبين تقارب أحيانا نصف المشاركين، وضعت ورقة لاغية. وهكذا يمكن القول بأن ناخبي الدوآئر الحضرية إما يضعون أوراقا لاغية أو يصوتون لصالح المعارضة مستبعدين، في معظم الحالات، مرشحي الأحزاب الموالية للحكومة، وهو ما يمكن اعتباره بمثابة تصويت عقابي على هذه الأخيرة.

الملاحظة الثالثة هي أن وجود نسبة عالية من الأصوات اللاغية أصبح يميز بعض العمالات والأقاليم والدوائر عبر مختلف التجارب الانتخابية، أي أن الأصوات اللاغية أخذت تشكل ظاهرة سياسية منتظمة.

وهكذا فإن دوائر عمالات الدار البيضاء والرباط وفاس ومكناس وطنجة تأتي على رأس الدوائر التي تسجل أكبر نسبة من الأصوات اللاغية في كل من

انتخابات 77 و 84 و 93 [12] وأخيرا إن العمالات التي سجلت نسبة عالية من الأصوات الملغاة في انتخابات 93 هي تقريبا نفس العمالات التي سجلت نسبة مماثلة في الانتخابات الجماعية لأكتوبر 92 ، كما هو الأمر مع عمالات الدار البيضاء وولاية الرباط وفاس وطنجة ومراكش. إن كل هذه العناصر توكد أن الأصوات الملغاة أصبحت ظاهرة سياسية هيكلية تميز الممارسة الانتخابية في المغرب والتي تعبر بشكل من الأشكال عن مقاطعة جزء من الناخبين للعمل السياسي الوطني.

إن هذا يقودنا إلى الإشارة إلى الاختلال الكبير الذي أصبحت تعرفه الممارسة السياسية المغربية، حيث لايوجد أي ارتباط بين نسبة مشاركة الناخبين وعدد المرشحين. فقد بات مؤكدا أن العملية الانتخابية أصبحت تفقد، تجربة بعد أخرى، مصداقيتها وأهميتها عند الناخبين، وهذا ما يعكسه انخفاض نسبة المشاركة من انتخابات إلى أخرى، حتى أصبح عدد الناخبين المشاركين يقل عن النصف، خصوصا إذا احتسبنا الأصوات الملغاة، هذا دون الحديث عن أعداد مهمة من المواطنين الذين رفضوا منذ البداية التسجيل في اللوائح الانتخابية. بالمقابل يلاحظ إقبال كبير من طرف المرشحين على هذه الانتخابات إذ يرتفع عددهم من تجربة انتخابية إلى أخرى، إلى أن بلغ في بعض الدوائر، في انتخابات 93 ، عشرينا مرشحا من أجل مقعد واحد. وهذا يكشف عن وجود اختلال كبير أو انقطاع التواصل بين الناخبين من جهة والنخبة السياسية من جهة أخرى، حيث كان من المفروض أن يوازي الفتور في المشاركة الملاحظ عند الناخبين فتور مماثل في الترشيحات، وهو الأمر الذي يمكن تفسيره بكون عدد كبير من المرشحين الذين تقدموا للانتخابات، والذين دفع بعضهم مبالغ باهضة من أجل ذلك، دخلوا هذه التجربة السياسية من أجل تحقيق أغراض ذاتية لاعلاقة لها بتطلعات الناخبين، وهذا ما يتبين من خلال الكشف عن العلاقة التي تربط هؤلاء المرشحين بالأحزاب التي تقدموا معها، فعدد كبير من مرشحي الأحزاب الموالية للحكومة التحق بهذه الأخيرة أسابيع قليلة قبل موعد الانتخابات، وكثيرا ما كان بعضهم يطرق أبواب عدة أحزاب قبل أن يحصل على التزكية الحزبية التي يرغب فيها.

بالنسبة للنتائج التي حصلت عليها الأحزاب فإنها جاءت كالتالي:

نتائج انتخابات يونيو 93 التشريعية: الاقتراع المباشر

الهيئة السياسية	عدد المقاعد	نسبة المقاعد	الأصوات المحصل عليها
الإتحاد الدستوري	27	% 12.16	799.149 صوتا
التجمع الوطني للأحرار	28	% 12. 61	824.117 صوتا
حزب الإستقلال	43	% 19.37	760.082 صوتا
الحركة الشعبية	33	%14.86	751.864 صوتا
الإتحاد الإشتراكي	48	%21.61	821.641 صوتا
الحزب الوطني الديمقراطي	14	%6.31	500.253 صوتا
الحركة الوطنية الشعبية	14	%6.31	662.214 صوتا
التقدم والإشتراكية	6	%2.70	245.064 صوتا
منظمة العمل الشعبي	2	%0.90	196.268 صوتا
حزب العمل	2	%0.90	145.981 صوتا
حزب الشورى والإستقلال	3	%1.35	257.372 صوتا
اللامنتمون	2	%0.90	259.213 صوتا

وكما يتبين من خلال هذه النتائج فقد حصل حزبا المعارضة الرئيسيان: الاتحاد الاشتراكي وحزب الإستقلال على العدد الأول من المقاعد بـ 48 مقعدا للأول و 43 مقعدا للثاني الشيء الذي جعل مجموع مقاعد المعارضة السابقة يصل إلى 99 مقعدا أي 44.59 % من مجموع المقاعد، وبذلك تكون قد حققت تقدما كبيرا مقارنة مع الانتخابات المباشرة لشتنبر 1984 حيث لم تحصل وقتذاك سوى عى مجموع 60 مقعدا وهو ما كان يشكل 30% من المقاعد. أما أحزاب الوفاق المشكلة من الاتحاد الدستوري والحركة الشعبية والحزب الوطني الديمقراطي فحصلت على مجموع 74 مقعدا أي ثلث المقاعد المتباري عليها مما يشكل انتكاسة كبرى لهذه الأحزاب، التي كانت قد حصلت على نتائج جيدة في انتخابات 84، حيث فازت آنذاك بـ 101 مقعدا أي أكثر من 50% من المقاعد. وللتذكير فإن هذه الأحزاب الثلاثة لم تكن تشكل آنذاك أي تحالف فيما بينها.

ويبقى أن الاتحاد الدستوري هو الخاسر الأكبر في هذه الانتخابات إذ فقد أكثر من نصف مقاعده. التجمع الوطني للأحرار خسر أيضا عددا من مقاعده حيث تراجع من 38 مقعدا المحصل عليها في انتخابات 84 إلى 27 مقعدا في انتخابات 93. أما الحركة الوطنية الشعبية فحصلت على 15 مقعدا وهو ما يشكل نتيجة إيجابية بالنظر إلى حداثة الحزب.

أما بالنسبة للأصوات فقد حصلت أحزاب المعارضة السابقة على 2.023.055 صوتا وهو ما يشكل 32.51% من مجموع الأصوات، الشيء الذي يشكل لامحالة، تقدما كبيرا مقارنة مع مجموع 1.366.554 صوتا المحصل عليها في انتخابات 84، غير أنه إذا كانت المعارضة قد حققت تقدما كبيرا فيما يخص نسبة المقاعد، فإنها لم تسجل بالمقابل إلا تقدما بسيطا فيما يخص نسبة الأصوات حيث انتقلت من 30.76% من مجموع الأصوات في 1984 إلى 32.51% من الأصوات في انتخابات 1993. أما أحزاب الوفاق فحصلت على 2.051.266 صوتا وهو ما يشكل 32.96% من مجموع الأصوات. وهكذا يتبين أن هذه الأحزاب الأخيرة قد حصلت على نسبة من الأصوات تفوق النسبة التي حصلت عليها أحزاب المعارضة، مع أن هذه الأخيرة فازت بحوالي 45% من المقاعد. وهذا ما يمكن تفسيره بالاختلال الكبير الملاحظ دائما في الاقتراع الإسمي الأحادي حيث لاتوازي نسبة الأصوات نسبة المقاعد المحصل عليها، مع العلم بأن أحزاب الكتلة قدمت 605 مرشحا بينما قدمت أحزاب الوفاق 591 مرشحا فقط. وهذا يعود أساسا لكون حزبي التقدم والاشتراكية ومنظمة العمل قد قدما عددا كبيرا من المرشحين دون أن يتمكن من الفوز منهم سوى ثمانية.

من جهته حصل التجمع الوطني للأحرار على 824.117 صوتا وهو ما يشكل تقدما مقارنة مع مجموع 763.395 صوتا الذي حصل عليه الحزب سنة 1984، إلا أنه مع ذلك سجل انخفاضا فيما يتعلق بالنسبة العامة من الأصوات إذ انخفضت من 17.18% سنة 1984 إلى 13.24٪ سنة 1993. أما الحركة الوطنية الشعبية فقد حصلت على 622214 صوتا أي 10.64% من مجموع الأصوات ولكنها لم تحصل إلا على 6.31 % من مجموع المقاعد الشيء الذي يعني أن الحركة الوطنية الشعبية هي أكبر متضرر من شكل الاقتراع الحالي. ولتأكيد ذلك يكفي الإشارة إلى أن الحركة الشعبية التي يقودها العنصر قد حصلت على 12.08% من الأصوات وفازت بالمقابل بـ 14.86% من المقاعد.

وكما هو الشأن في كل الانتخابات التي تعتمد نظام الاقتراع الإسمي بالأغلبية فقد سجل عدد كبير من الأصوات الضائعة سواء علي الصعيد الوطني أو بالنسبة لكل حزب على حدة. وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الأصوات الضائعة لكل هيأة سياسية في انتخابات يونيو 93.

الهيئة السياسية	الأصوات المحصل عليها من طرف المنتخبين	الأصوات المحصل عليها من طرف المرشحين	الفائض أو الأصوات الضائعة
الإتحاد الدستوري	315.361	799.149	483.888
التجمع الوطني للأحرار	287.480	824117	536.637
حزب الإستقلال	470.905	760.082	289177
الحركة الشعبية	386.139	751.864	365.725
الإتحاد الإشتراكي	590.818	821.641	230.823
الحزب الوطني الديمقراطي	135.905	500.253	364.348
الحركة الوطنية الشعبية	189.362	662.214	472.852
التقدم والإشتراكية	53.839	245.064	191.225
منظمة العمل	16.923	196.268	179.345
حزب العمل	10.613	145.981	135.368
حزب الشورى والإستقلال	26.880	257.372	230.492
اللامنتمون	27.284	259.213	231.929

إن أهم ما يمكن استنتاجه بعد قراءة هذا الجدول هو أن 2.511.509 ناخبا فقط منحوا صوتهم لمرشح فائز، بينما منح 3.710.709 ناخبا صوتهم لمرشحين لم يتمكنوا من الفوز، وهو ما يعني أن لـ 222 نائبا الذين أفرزهم اقتراع يونيو 1993 لايمثلون في حقيقة الأمر سوى 22% من الناخبين المسجلين أو أقل من 10% من السكان، ونتيجة لذلك فإن كل الأحزاب قد حصلت على عدد كبير من الأصوات في مختلف الدوائر لم تتمكن من الاستفادة منها. وسجل أكبر عدد من الأصوات عند التجمع الوطني للأحرار الذي لم يستفد من ثلثي أصوات

الناخبين الذين صوتوا عليه، كذلك الأمر بالنسبة للأتحاد الدستوري الذي حصل على قرابة 500.000 صوت ضائع والحركة الوطنية الشعبية التي لم تستفد بدورها من أكثر من 70% من آلأصوات التي حصلت عليها. أما الأحزاب الأخري التي فازت بأقل من عشرة مقاعد فلم تستفد في الواقع إلا من عدد قليل من الأصوات التي حصلت عليها، كما هو الأمر مع التقدم والاشتراكية المستفيد فقط من حوالي 22% من الأصوات المحصل عليها، ومنظمة العمل الديمقراطي التي لم تستفد من أكثر من 91 % من الأصوات التي حصلت عليها وحزب الشورى والاستقلال الذي استفاد فقط من قرابة 10% من الناخبين الذين صوتوا لصالحه. وهكذا وكما كان متوقعا فإن الأحزاب الصغرى، بالإضافة إلى أحزاب أخرى، هي الخاسر الأول بفعل نظام الاقتراع المعمول به.

ولعل مفاجأة هذه الانتخابات هي أن حزبي المعارضة الرئيسيين : الاتحاد الاشتراكي والاستقلال قد استفادا استفادة قصوى من أصوات ناخبيهما حيث لم يسجل الحزب الأول سوى 28 % من الأصوات الضائعة والحزب الثاني 38%، وهو ما يشكل تحولا أساسيا في مسار النتائج الانتخابية إذ أن الانتخابات السابقة كانت تمتاز بفقدانهما نسبة هامة من الأصوات. ويمكن تبرير هذا التحول بالخبرة التي اكتسبها الحزبان في مجال اختيار المرشحين وتوزيع الدوائر، ومن هنا نفهم عدم مطالبة هذين الحزبين بتغيير شكل الاقتراع وإدخاله ضمن الإصلاحات السياسية. ومع ذلك يجب التذكير بأن ضعف نسبة الأصوات الضائعة عند هذين الحزبين يرجع أساسا لاقتسامهما لمجموع الدوائر الانتخابية فيما بينهما وهو ما يوضحه الجدول التالي:

عدد الأصوات الضائعة في الدوائر التي لم يتم الفوز بها :

الهيئة السياسية	عدد الدوائر المغطاة	عدد المقاعد المحصل عليها	عدد الدوائر الضائعة	م. الأصوات الضائعة في كل دائرة
الإتحاد الدستوري	208	27	181	2673
التجمع الوطني للأحرار	213	28	185	2900
حزب الاستقلال	113	43	70	4131
الحركة الشعبية	183	33	150	2438
الاتحاد الإشتراكي	108	48	60	3847
الحزب الوطني الديمقراطي	200	14	186	1958
الحركة الوطنية الشعبية	199	14	185	2555
التقدم والإشتراكية	216	6	210	910
منظمة العمل	168	2	166	1080
حزب العمل	115	2	113	1197
حزب الشورى والإستقلال	134	3	132	1746

يؤكد هذا الجدول ما سبقت ملاحظته وهو أن الاتحاد الإشتراكي وحزب الإستقلال هما الهيئتان السياسيتان المستفيدتان من هذه الانتخابات باعتبار أن الأول قد فاز في 44.4 % من الدوائر التي ترشح فيها والثاني فاز في 38% من الدوائر التي تقدم فيها، وهي أعلى النسب على الصعيد الوطني، وبذلك تأكد فوز المعارضة في مقابل الأحزاب الموالية للحكومة التي لم يتمكن حزبها الأول: الاتحاد الدستوري من الفوز سوى في 13% من الدوائر التي تقدم فيها وهي نفس النسبة التي حصل عليها التجمع الوطني للأحرار. إلا أن الأحزاب الصغرى، سواء منها المنتمية إلى المعارضة أو المؤيدة للحكومة هي التي حصلت على أدني نسب النجاح على الصعيد الوطني، على غرار التقدم والاشتراكية الذي فاز في 2% من الدوائر التي تقدم فيها ومنظمة العمل الديمقراطي التي فازت بدورها في 1.2%من الدوائر التي غطتها.

أما فيما يخص الأصوات الضائعة في كل دائرة فإن حزبي المعارضة الرئيسيين قد سجلا أكبر عدد من الأصوات في الدوائر التي لم يفوزا بها حيث

سجل حزب الرستقلال معدل 4131 صوتا والاتحاد الاشتراكي 3847 صوتا متبوعين بالتجمع الوطني للأحرار بـ 2900 صوتا والاتحاد الدستوري بـ 2673 صوتا والحركة الوطنية الشعبية بـ 2555 صوتا. في حين يمكن اعتبار حزب التقدم والإشتراكية أضعف حزب على الصعيد الوطني حيث لم يحصل في هذه الدوائر الضائعة سوى على معدل 910 صوتا.

إن مختلف هذه الأرقام والنسب تشير إلى أن حزبي المعارضة الاتحاد الإشتراكي والإستقلال واللذين تقدما إلى هذه الانتخابات بمرشحين مشتركين يحظون برصيد سياسي قوي ليس فقط في الدوائر التي فازا فيها، ولكن في معظم الدوائر. وغير خاف أن الترشيح المشترك كان له دور أساسي في هذا المجال. وعلى العموم جاءت نتائج الانتخابات التشريعية متباينة مع نتائج الانتخابات الجماعية لأكتوبر 92 والتي كان التجمع الوطني للأحرار قد تمكن فيها من الفوز في 34.56% من الدوائر التي ترشح فيها متبوعا بالاتحاد الدستوري بـ 29.11 % من الدوائر والحركة الشعبية بـ 27.97 % من الدوائر والحركة الوطنية الشعبية بـ 25.45 % من الدوائر. أما حزب الإستقلال فلم يفز إلا في 23.61 % من الدوائر التي ترشح فيها وفاز الاتحاد الإشتراكي في 21.78% من الدوائر. وكان من المنتظر أن تسفر الانتخابات التشريعية عن نتائج مخالفة لتلك التي سجلتها الانتخابات الجماعية، إلا أن أحدا لم يكن يتوقع تغيير المواقع بهذا الشكل. ويبدو – كما سبقت الإشارة إلى ذلك– أن العمليات المشبوهة التي رافقت تشكيل مكاتب المجالس والتي تورط فيها مستشار والأحزاب الموالية للحكومة، قد أدت إلى سخط الناخبين على هذه الأحزاب وعقابها في هذه الانتخابات.

ويكشف الجدول التالي عن مدى القوة الانتخابية لمختلف الأحزاب من خلال المعدلات التي حصل عليها المرشحون والفائزون:

جدول بمعدلات الأصوات المحصل عليها في انتخابات يونيو 93 [13].

الهيئات السياسية	معدلات المرشحين	معدلات الفائزين
الإتحاد الدستوري	3842.01	11.680.03
التجمع الوطني للأحرار	3869.09	10.267.14
حزب الاستقلال	6726.38	10.951.27
الحركة الشعبية	4108.54	11.701.18
الإتحاد الاشتراكي	7598.52	12.308.70
الحزب الوطني الديمقراطي	2501.26	9.707.50
الحركة الوطنية الشعبية	3327.70	13.525.85
التقدم والإشتراكية	1134.55	8.973.85
منظمة العمل	1168.26	8.461.50
حزب العمل	1269.40	5.306.00
حزب الشورى والإستقلال	1920.68	8.960.00
اللامنتمون	1205.64	13.642.00

إن أول ما يكشف عنه هذا الجدول هو أن نواب الحركة الوطنية الشعبية قد فازوا بأعلى معدلات الأصوات على الصعيد الوطني في حين لم يحصل مجموع مرشحي الحركة الوطنية سوى على معدل مشابه للمعدلات التي حصلت عليها باقي الأحزاب الموالية للحكومة، وهو ما يعني أن نواب الحزب يتمتعون بمصداقية أقوى من مصداقية باقي المرشحين. وقد جاء الاتحاد الإشتراكي وراء حركة أحرضان بمعدل 12.308 صوتا لكل نائب وهو ما يؤكد الإقبال الذي يلقاه هذا الحزب في مختلف أوساط الناخبين، كما أن مرشحي الحزب حصلوا على أعلى معدل على الصعيد الوطني ، الشيء الذي يعني أن أغلب هؤلاء المرشحين قد تنافسوا بقوة مع المرشحين الفائزين، وهو نفس الأمر الذي تم تسجيله بالنسبة لحزب الاستقلال الذي حصل مرشحوه على معدل 6726 صوتا.

أما الأحزاب الموالية للحكومة فحصلت بعضها على معدل أصوات يفوق المعدل الوطني، كما هو الأمر مع الاتحاد الدستوري بـ 11860 صوتا للنواب

الفائزين (المعدل الوطني هو 11.310.10 صوتا) و 3842 صوتا للمرشحين (المعدل الوطني هو 3003 صوتا) ومع الحركة الشعبية التي سجلت معدل 11701 صوتا للمنتخبين و 4108 صوتا للمرشحين. أما التجمع الوطني للأحرار فقد كان مرشحوه أحسن حظا من منتخبيه إذ حصل الأوائل علي معدل 3869 صوتا والأواخر على 10267 صوتا. بالمقابل فإن الأحزاب الصغرى قد سجلت جميعها معدلات تقل عن المعدل الوطني سواء تعلق الأمر بالمرشحين أو المنتخبين حيث سجل حزب التقدم والاشتراكية أضعف معدل للمرشحين على الصعيد الوطني وسجل حزب العمل أضعف معدل للمنتخبين.

وبصفة عامة، وخلافا للانتخابات السابقة فإن نسبة قليلة من المرشحين تمكنت من الحصول على أكثر من 50 % من الأصوات المعبر عنها. وهكذا حصل خمسة من النواب فقط على أكثر من 70 % من الأصوات المعبر عنها واحد منهم ينتمي إلى الاتحاد الاشتراكي: الحبيب المالكي في أبي الجعد بـ 83.97% من الأصوات، وإثنان ينتميان للاتحاد الدستوري محمد جلال السعيد في وادي زم الدائرة بـ 70.59% من الأصوات ومحمد القباج في مولاي يعقوب بـ 78.59% من الأصوات ، وواحد ينتمي إلى حزب الاستقلال ميلود الشعبي في الصويرة بـ 71.01% وعبد العزيز الوزاني من التجمع الوطني للأحرار في بوفراح بالحسيمة 70.59%. والنواب الخمسة يعتبرون من الوجوه الوطنية على الصعيد السياسي أو الاقتصادي، حيث كان بعضهم ممثلا في كل برلمانات المغرب (الوزاني). كما فاز 16 نائبا بنسبة من الأصوات تترواح بين 60 و 70% منهم إثنان ينتميان إلي الاتحاد الاشتراكي ، وإثنان ينتميان إلى الحركة الشعبية وإثنان ينتميان إلى الحركة الوطنية الشعبية. أما الفائزون بنسبة من الأصوات تتراوح بين 50 و 60 % فيصل عددهم إلى 22 نائبا منهم ستة ينتمون إلى الاتحاد الاشتراكي وخمسة ينتمون إلى حزب الإستقلال وثلاثة إلى الحركة الوطنية الشعبية وثلاثة إلى الاتحاد الدستوري وإثنان إلى الحركة الشعبية وإثنان أيضا إلي التجمع الوطني للأحرار وواحد ينتمي إلى الحزب الوطني الديمقراطي، وهكذا يتبين أن ما يفوق 50% من النواب الذين فازوا بأكثر من نصف الأصوات ينتمون إلى حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي، كما تبين أن الأحزاب الصغرى لم تتمكن من الفوز في أية دائرة بأكثر من 50% من الأصوات. ومن أهم الأسماء التي تمكنت من الفوز بالأغلبية المطلقة من الأصوات نجد محمد اليازغي ومصطفى الكثيري والحبيب الفرقاني وعبد الواحد الراضي من الاتحاد الإشتراكي، وامحمد الدويري وأحمد القادري

وعبد الرزاق افيلال ولطيفة سميرس بناني من حزب الاستقلال، والمعطي بوعبيد وعمر الجزولي من الاتحاد الدستوري وأحمد عصمان من التجمع الوطني للأحرار ومحاند العنصر وأمين الدمناتي من الحركة الشعبية ومحمود عرشان من الحركة الوطنية الشعبية.

وقد اعتبر كل الملاحظين أن حزب الاتحاد الاشتراكي هو أكبر مستفيد من هذه الانتخابات لحصوله على العدد الأول من المقاعد والعدد الأول من الأصوات عى الصعيد الوطني. وإذا كانت هذه النتائج قد جعلت منه قوة سياسية أساسية في البلاد، إلا أنها مع ذلك لم تمكنه من الحصول على العدد الكافي من الأصوات والمقاعد تناسب طموحاته وإمكاناته، بل إن الحزب قد سجل تراجعا مقارنة مع انتخابات 1963 التي كان قد حصل فيها الاتحاد الوطني للقوات الشعبية على 28.57% من مجموع الأصوات رغم احتلاله للمرتبة الثالثة وراء جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية وحزب الاستقلال، و تراجعا أيضا مقارنة مع انتخابات 1977 وهو الأمر الذي يبدو غريبا باعتبار أن الحزب لم يتمكن آنذاك من الحصول سوى على 15 مقعدا ، إلا أنه كان قد حصل بالمقابل علي 14.63٪ من الأصوات (13.19%) في الانتخابات الحالية). وهكذا يتضح أن الإتحاد الإشتراكي أخذ يفقد عددا من ناخبيه بالرغم من أن الحزب لم يتقدم بمرشحين سوى في نصف الدوائر ومن أن هذا العدد من الأصوات لا يهم الدوائر التي لم يتقدم فيها، ولكن يجب التذكير بأن الترشيح المشترك بين حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي قام على أساس أن يصوت ناخبو كل حزب على مرشحي الحزب الآخر أيضا، فإذا كان الاتحاد الاشتراكي لم يتقدم سوى في نصف الدوائر فإنه استفاد بالمقابل من أصوات حزب الإستقلال في هذه الدوائر. والواقع أنه إذا كان الحزب قد حقق تقدما انتخابيا فيجب البحث عنه من خلال مقارنة نتائج الانتخابات الجماعية لأكتوبر 1992. وبالفعل فإن الاتحاد الإشتراكي لم يتمكن في انتخابات أكتوبر من الحصول سوى على 690.580 صوتا أي 8.81% من مجموع الأصوات، غير أنه يجب التذكير بأن هذه الأصوات حصل عليها الحزب في 30% من الدوائر التي تمكن من تقديم مرشح فيها. كما أن الرهانات الجماعية تختلف اختلافا كليا عن الرهانات التشريعية ذات الطابع السياسي المحض والتي تتمكن فيها أحزاب المعارضة من تحقيق أفضل النتائج.

وقد استطاع الاتحاد الاشتراكي الحصول على مقاعد في 29 عمالة أو إقليم، فاز في بعضها بأغلبية المقاعد كما هو الأمر في بعض عمالات الدار البيضاء وولاية الرباط وأكادير. ويمكن التأكيد بأن ناخبي الحزب يتمركزون بالخصوص في المجال الحضري حيث إن 26 دائرة من الدوائر الـ 48 التي فاز فيها هي دوائر حضرية و 22 دائرة مختلطة، أي تتكون من أغلبية سكانية حضرية في معظم الأحيان، إضافة إلى نسبة قليلة من السكان القرويين. أما في الدوائرالقروية المحضة فلم يتمكن الحزب من الحصول على أي مقعد، وهو ما يؤكد الطابع الحضري للحزب، الذي لم يتمكن رغم المجهودات الكبرى التي قام بها منذ منتصف السبعينات من التوغل إلى العالم القروي.

إذا انطلقنا من أن حزب الإستقلال قد تمكن خلال هذه الانتخابات من الحصول على ضعف المقاعد التي حصل عليها تقريبا في انتخابات 84 المباشرة، حيث انتقل عددها من 23 إلى 43 مقعدا، أمكننا القول بأن حزب الإستقلال هو الفائز الحقيقي في هذه الانتخابات إلا أنه يجب أن نشير إلى أن انتخابات 84 لاتصلح لأن تكون مقياسا للتطور الذي حققه الحزب، لأنها شكلت أكبر كبوة انتخابية مني بها منذ انطلاق المسلسل الإنتخابي في المغرب سنة 1963، وذلك بدون شك نتيجة مشاركته في الحكومة الائتلافية في 1977 إلى جانب قوى سياسية ظل إلى عهد قريب يعتبرها من أشد خصومه. أما إذا عدنا إلى التجارب الانتخابية لكل من سنتي 1963 و 1977 فإننا سنلاحظ أن الحزب قد سجل تراجعا مهما سواء تعلق الأمر بنسبة الأصوات المحصل عليها أو نسبة المقاعد. فقد حصل على 21٪ من الأصوات في الانتخابات الأولى و 21.62٪ في الانتخابات الثانية. بل يمكن القول بأن الحزب لم يتمكن من الحصول في انتخابات 93 على نفس عدد المقاعد التي حصل عليها في انتخابات 1977 التي فاز فيها بـ 45٪ من المقاعد ، ولا يقف الأمر عند هذا الحد، حيث إن المقارنة مع انتخابات أكتوبر 92 الجماعية تؤكد تراجع الحزب الذي كان قد حصل فيها عى 1.000.169 صوتا أي 12.77٪ من المجموع العام، وإن كانت هذه الملاحظة أصبحت إحدى خصوصيات حزب الاستقلال الذي يتمكن دائما من كسب ثقة الناخبين في الإنتخابات المحلية بشكل أفضل.

غير أن كل هذا يجب ألا ينسينا أن هذه الانتخابات قد مكنت الحزب من العودة إلى الصفوف الأمامية، وسيكون من نافلة القول الإشارة إلى أنه كان

للترشيح المشترك دور أساسي في هذا المجال. ففي انتخابات 1984، على سبيل المثال، كان التنافس قويا بين حزب الاستقلال والاتحاد الإشتراكي في عدد كبير من الدوائر مما أضاع الكثير منها على الحزبين. وقد تمكن حزب بوستة في هذه الانتخابات (يونيو 93) من الحصول على مقاعد في 31 عمالة أو إقليم، حصل في بعضها على الأغلبية كما هو الحال مع إقليم الصويرة. ويبدو أن تحالف الحزب مع الاتحاد الإشتراكي أدى إلى تمركز ناخبيه في المجال الحضري أيضا. وهكذا نجد أن 16 دائرة من الدوائر التي حصل عليها هي دوائر حضرية و 24 دائرة مختلطة وثلاث دوائر قروية، وهو ما يعني أن الحزب مازال يحتفظ عى وجود قوي في بعض المناطق القروية.

وقد تمكن الحزبان المعارضان معا من الحصول على أغلبية المقاعد في 14 عمالة أو إقليم، ونجحا على الخصوص في الفوز ب 21 دائرة في ولاية الدار البيضاء الكبرى وخمس دوائر في القنيطرة وخمس دوائر في الرباط. ولكن تعذر على الحزبين الحصول على مقاعد في معظم الأقاليم الصحراوية. ولعل أكبر تجسيد للانتصار الذي حققه الحزبان في هذه الانتخابات هو تمكن قيادتيهما من الفوز في الدوائر التي تقدموا فيها، وأحيانا بنسبة مريحة. وهكذا فاز أعضاء المكتب السياسي الأربعة للاتحاد الإشتراكي ولم يتعثر من أعضاء اللجنة التنفيذية لحزب الإستقلال سوى محمد العربي المساري وعبد الحميد عواد.

وإذا كان حزب الاستقلال قد نجح في إحراز ضعف عدد المقاعد التي حصل عليها في انتخابات 1984، فان الاتحاد الدستوري، على العكس من ذلك، قد فقد نصف مقاعده منتقلا من 55 مقعدا إلى 27 مقعدا فقط. ورافق هذا التراجع على مستوى عدد المقاعد تراجع في عدد الأصوات الذي انتقل من 1.101.502 صوتا في انتخابات 84 إلى 779.149 صوتا في الانتخابات الحالية، وهو تراجع كبير يهم أيضا أكثر من نصف نسبة الأصوات، إذ أن الحزب حصل على 24.79٪ من الأصوات في الانتخابات الأخيرة وعلى 12.84٪ فقط في انتخابات يونيو 1993 والذي يعود له الفضل في خروج الاتحاد الدستوري من انتخابات 84 كأول قوة سياسية في البلاد، وباعتبار أن الانتخابات الجماعية لأكتوبر 92 كانت قد قرعت أجراس الإنذار حيث لم يحصل فيها أيضا سوى عى 12.20٪ من الأصوات.

وكان هذا الحزب لدى إنشائه قد تقدم بصفته حزبا لأجيال ما بعد الإستقلال الذي ينتقي ناخبيه في الأوساط الحضرية على وجه الخصوص، إلا أن طبيعة الدوآئر التي حصل عليها في انتخبات 93 تجعله حزبا شبيها بباقي الأحزاب الموالية للحكومة التي تعثر على سند لها في الوسط القروي خاصة. وهكذا فإن خمسة دوائر فقط من مجموع 27 دائرة المحصل عليها هي دوائر حضرية، بينما تتوزع الدوائر الأخرى بين الدوآئر القروية 9 والدوائر المختلطة 13 وبذلك يكون الحزب قد حصل على 30٪ من مجموع الدوائر القروية الوطنية و 8 ٪ من الدوائر الحضرية. وقد تمكن الاتحاد الدستوري من الحصول على أغلبية المقاعد في أقاليم وعمالات الجديدة (ثلاث من أصل ثمانية) وخريبكة (إثنان من أصل خمسة) وسيدي قاسم (إثنان من مجموع خمسة) وتارودانت (إثنان من أصل خمسة) وتطوان (إثنان من أصل أربعة)، وهكذا يكون الحزب قد فقد نفوذه في أقاليم سطات والناظور وفاس والرباط والدار البيضاء على وجه الخصوص التي لم يحصل فيها سوى على أربعة مقاعد!

وإذا نظرنا إلى النتائج التي حصل عليها التجمع الوطني للأحرار في انتخابات 93 من خلال نتائج سنة 1977 وسنة 1984 سنجد أنها منسجمة مع منطق الأشياء، فالحزب يسجل تراجعا سياسيا كبيرا من انتخابات لأخرى فإذا كان قد حصل عى 81 مقعدا في انتخابات 1977 (تم الحديث وقتذاك عن الأحرار بشكل عام) و 44.68٪ من الأصوات فإنه لم يحصل في انتخابات 84 سوى على 38 مقعدا و 17.18٪ من الأصوات . فالحزب يسجل إذن تراجعا على مستوى المقاعد والأصوات الشيء الذي يعني أن الإدارة لا تقدم دعمها إلا للهيئات السياسية الحديثة العهد وكلما تقادم الحزب واكتسب تجربة خصوصية في العمل السياسي الوطني، كلما مالت الإدارة إلي إيقاف دعمها له، وهو ما يفسر تراجع كل الأحزاب التي ظهرت منذ 1977 بعد أن تكون قد حققت انتصارات انتخابية كبرى عند ظهورها.

ولعل حزب عصمان كان قد أحس قبل غيره من الأحزاب الموالية للحكومة أن دعم الإدارة غير منتظم ولا يمكن الاعتماد عليه بشكل كلي، فعمد منذ بداية التسعينات إلي العمل من أجل تقوية الحزب ومد نفوذه وإظهاره بمظهر الهيئة السياسية المستقلة، وقد أعطت هذه المجهودات أكلها حيث تمكن الحزب في الانتخابات الجماعية من الحصول على 1413.807 صوتا و 18.05٪ من مجموع

الأصوات محتلا بذلك المرتبة الأولى بين الأحزاب السياسية غير أن السلطة لم ترتح تماما، فيما يبدو، لهذه النتيجة خصوصا بعد أن أظهر زعيم الحزب رغبة كبرى في التحالف والتعاون مع أحزاب المعارضة، وهاجم الإدارة والسياسة الحكومية السابقة. والظاهر أن السلطة قد حاولت الحد من تقدم الحزب هذا بتشجيع بعض عناصر مكتبه التنفيذي على الاحتجاج على سياسة أحمد عصمان والتهديد باستدعاء مؤتمر استثنائي. وكان لذلك بدون شك أثر كبير على النتائج التي حصل عليها في انتخابات يونيو 1993.

وقد تمكن الحزب من الفوز بأغلبية المقاعد في بعض الأقاليم الصحراوية أسا- الزاك (مقعد واحد) سمارة (مقعد واحد) طاطا (مقعد واحد)، وفي بعض الأقاليم الداخلية: الجديدة (ثلاث مقاعد من ضمن ثمانية) ووجدة (ثلاث مقاعد من ضمن سبعة) وسطات (ثلاث مقاعد من صمن ثمانية) وقد اقتسم دوائر الإقليمين الأخيرين مع نواب الوحدة الذين حصلوا أيضا على نفس عدد المقاعد. وواضح أن الأمر يتعلق بدوائر تتشكل في أغلبيتها من ساكنة قروية ، حيث إن الحزب تمكن من الفوز في دائرة حضرية واحدة و 21 دائرة مختلطة و 6 دوائر قروية. وهذا يعني أن الحزب يتوفر على بعض النفوذ في نفس الدوائر التي تحظى فيها باقي الأحزاب الموالية للحكومة بنفوذ مماثل وقد تمكن أحمد عصمان وبعض المقربين إليه من الفوز بمقاعدهم بسهولة. إلا أن متزعمي الحركة الانشقاقية: الطيب بن الشيخ وعبد العزيز الحفيظي تلقيا هزيمة كبرى، بينما ما فاز عبد الكامل الرغاي المتزعم الثالث للحركة العصيانية في دائرة بوزنيقة إلا أن فوزه أثار الكثير من الجدل وانتهت الغرفة الدستورية بإلغائه.

استطاع حزب الحركة الشعبية أن يحقق نتيجة إيجابية مقارنة مع باقي الأحزاب الموالية للحكومة، وتمكن من تجاوز كل من الاتحاد الدستوري والتجمع الوطني للأحرار دون الحديث عن خصمه الجديد الحركة الوطنية الشعبية. بالإضافة إلى ذلك، فإن النتائج التي حققها في هذه الانتخابات تفوق كل إنجازاته السابقة، حيث لم يتمكن من الحصول سوى على 26 مقعدا في انتخابات 77 و 31 مقعدا في انتخابات 84 (33 مقعدا في انتخابات 93) ويبدو أنه استفاد أيضا من شكل الاقتراع بالأغلبية ما دام كل من التجمع الوطني للأحرار والاتحاد الدستوري قد حصلا على نسبة من الأصوات أكبر من تلك التي حصل عليها : 13.24٪ بالنسبة للأول و 12.84٪ بالنسبة للثاني، ولكنه تمكن مع ذلك من

الحصول على عدد من المقاعد يفوق العدد الذي حصل عليه كل منهما. وإذا كانت حركة العنصر قد حصلت على عدد من الأصوات في الانتخابات الجماعية (786.869) يفوق العدد المحصل عليه في الانتخابات التشريعية فإن نسبة هذه الأصوات الأخيرة جاءت متقدمة على النسبة المسجلة في الإنتخابات الجماعية 12.08٪ مقابل 10.04٪. وقد تمكن الحزب من الحفاظ على أهم قلاعه التقليدية، إذ حصل على أغلبية المقاعد في أقاليم أزيلال (ثلاثة من أصل أربعة) وقلعة السراغنة (اثنان من أصل خمسة) وتازة (ثلاثة من أصل ستة) والراشدية (اثنان من أصل خمسة) بالإضافة إلى اقليم العرائش الذي حصل فيه على مقعدين وأقاليم الناظور وآسفي والصخيرات وسيدي يوسف بن علي وتزنيت وطنجة التي حصل في كل واحد منها على مقعد واحد.

وهكذا يمكن القول بأن الحزب قد استطاع نسبيا أن يخرج من قوقعته البربرية ويكتسب بعض النفوذ في أقاليم ذات ساكنة عربية محضة. وإذا كانت الحركة الشعبية قد تمكنت من الحصول على مقاعد في دوائر حضرية بحتة كما هو الشأن مع دائرة طنجة، فإنها مع ذلك ظلت محدودة النفوذ في الوسط الحضري حيث لم تستطع الفوز سوي بدائرتين حضريتين و 26 دائرة مختلطة وخمس دوائر قروية. فالحركة الشعبية تراقب أغلب الدوائر المختلطة متجاوزة في ذلك الأحزاب الموالية للحكومة وأحزاب المعارضة [14] أيضا . وقد تم ذلك على حساب الدوائر القروية التي تراجع فيها الحزب تراجعا ملحوظا حيث لم يفز سوى في خمس دوائر قروية وهو ما يمثل 16.66٪ بينما فاز الاتحاد الدستوري «الحزب الليبرالي» في 30٪ من هذه الدوائر. وإذا كانت باقي الأحزاب الموالية للحكومة قد عاقبها الناخبون بعدم التصويت عليها، فإن الحركة الشعبية هي التي تأثرت أقل ما يمكن من هذه العملية. ولذلك في اعتقادنا سببان : الأول هو أن الحركة التصحيحية داخل الحزب التي قادها محاند العنصر والقيادة الجديدة حاولت أن تضفي طابعا عصريا على الحزب، وهو ما تجلى في الحملة الانتخابية التي قادتها الحركة وفي نوعية المرشحين الذين قدمتهم، الشيء الذي أسهم في تقريب الحزب من جزء من الناخبين الذين كانوا يتعاطفون في السابق مع الحركة، ولكنهم كانوا يحجمون عن الاقتراب منها بفعل التسيير الشخصي للمحجوبي أحرضان، والسبب الثاني هو أن الحركة الشعبية هي الحزب الوحيد تقريبا، من الأحزاب الموالية للحكومة الذي قاد حركة تصحيحية همت قيادة الحزب وهياكله وتوجيهاته دون أن يؤثر ذلك على علاقته بالسلطة. وهكذا لم تبد القيادة

الجديدة للحركة في أية لحظة من اللحظات رغبتها في الابتعاد عن السلطة وتأثيرها، كما أنها تجنبت توجيه الإتهامات لها، الشيء الذي جعلها تستفيد من خدمات الإدارة دون باقي الأحزاب الأخرى أو بحجم أكبر. إلا أن مساعدة الإدارة لها في هذه الانتخابات لم يأخذ في غالب الأحيان، شكل تدخل سافر من طرف أعوان السلطة من أجل فرض مرشحي الحركة. لقد استفادت هذه الأخيرة بالخصوص، من الدعم المعلوماتي -لو صح هذا التعبير- للإدارة. بمعنى أن الإدارة التي تتوفر على كم هائل من المعلومات التي راكمتها خلال أكثر من ثلاثين سنة من التجربة الانتخابية عملت على أن تفيد بعض الأحزاب من هذه المعلومات حتى تتمكن من وضع المرشح المناسب في الدائرة المناسبة. ولن يكون الأمر من قبيل المبالغة، إذا قلنا بأن الإدارة تدخلت في أكثر من دائرة من أجل إقناع بعض الأشخاص المتوفرين على حظوظ كبيرة للفوز بالترشيح مع الحركة الشعبية. وقد سهلت العلاقات الممتازة التي تربط قيادة الحركة بالإدارة هذه العملية [15] .

أما الحزب الوطني الديمقراطي فقد أكدت نتائج انتخابات يونيو 93 تراجعه السياسي. فحين قرر أرسلان الجديدي وبعض الوزراء والنواب الانفصال عن التجمع الوطني للأحرار التحق بهم أكثر من 50 نائبا، إلا أن انتخابات 84 لم تعط للحزب سوى 15 مقعدا وهو نفس عدد المقاعد تقريبا (14) الذي حصل عليه في الانتخابات الحالية. وبحصوله على 500.253 صوتا و 8.06٪ من مجموع الأصوات يكون قد حقق تراجعا عن نسبة 8.92٪ من الأصوات التي حصل عليها في 84 . وليست هذه النتائج سوى ترسيخ للوضعية التي أصبح يحتلها الحزب بعد الانتخابات الجماعية لأكتوبر 92 والتي احتل فيها المرتبة الثامنة من حيث نسبة الأصوات ب 7.96٪ من المجموع العام. وقد أكد تراجع الحزب عجز كل قيادته السياسية في الاحتفاظ بمقاعدها البرلمانية بما فيهم أرسلان الجديدي الذي فشل في إحدى قلاع الحزب (دائرة الجديدة) وعدم تمكنه من الحصول على أغلبية المقاعد سوى في عمالة واحدة هي مكناس المنزه.

الحركة الوطنية الشعبية بدورها لم تفلح في الحصول سوى على 14 مقعدا ثلاثة منها فقط في دوائر قروية، وهو ما يعني أن الحزب أخذ يفقد سيطرته عى العالم القروي لصالح أحزاب مثل الاتحاد الدستوري والتجمع الوطني للأحرار. وإذا كان قد تمكن من الحصول على مقعدين في الخميسات من أصل أربعة

ومقعدين في سيدي قاسم من أصل خمسة ، فإنه بالمقابل فقد مجموعة من العمالات والأقاليم التي كان قد حصل فيها على أغلبية من المستشارين في الانتخابات الجماعية كما هو الأمر بالنسبة للحوز والحاجب والراشيدية التي حصل فيها في أحسن الحالات على مقعد واحد. أما الخسارة الكبرى للحزب فقد سجلت في دائرة والماس حيث انهزم أوزين أحرضان ، إضافة إلى ضياع مقاعد إقليم ورزازات الذي كان الحزب قد حصل فيه على 208 مستشارا في الإنتخابات الجماعية... وقد تكون النتائج التي حصل عليها هذا الحزب مؤشرا على الصعوبات التي تعترض التوجه السياسي لأحرضان والذي لم يعد يلقى نفس الإقبال الذي كان يحظى به فيما قبل.

ويعتبر حزب التقدم والشتراكية أن النتائج التي حصل عليها في انتخابات 93 بمثابة انتصار له. فقد حصل على ضعفي المقاعد التي كان يتوفر عليها في برلمان 84 إذ انتقل من نائبين إلى ستة نواب، كما انتقل من 102314 صوتا في 1984 و 2.30٪ من مجموع الأصوات إلى أكثر من 245000 صوتا وقرابة 4٪ من مجموع الأصوات، وهو ما لم يتمكن أي حزب من الأحزاب من تحقيقه إلا أن هذا الفوز الصغير لحزب يعتة يجب ألا يخفي عدة حقائق، منها أن 210 من المرشحين الذين قدمهم الحزب فشلوا في إقناع الناخبين بالتصويت عليهم بكثافة وأنهم حصلوا في المعدل على 910 صوتا وهو أضعف معدل عى الصعيد الوطني على الإطلاق، وبأن أصوات الحزب مشتتة في مختلف الأقاليم والجهات مما جعل الحزب لايحصل على أكثر من مقعد في الإقليم. إضافة إلى ذلك فإن ثلاثة من النواب الستة الفائزين قد أثار ترشيحهم مع الحزب عدة تساؤلات واحتجاجات وأولهم الطيب الشكيلي الذي بعد عدة سنوات من الإنتماء إلى الحزب، فضل الابتعاد عنه وتحمل خلال ذلك أعلى المسؤوليات الحكومية منها وزير التربية الوطنية مما جعل ترشيحه في نهاية المطاف ضمن لائحة حزب التقدم والاشتراكية يبدو وكأنه تزكية من الحزب لسياسية الحكومة (يتعلق الأمر بيونيو 93)، وثاني هذه الترشيحات المكي بن علي الفائز في أصيلا، وكان أشهرا قليلة قبل ذلك قد فاز في الانتخابات المحلية تحت لواء الاتحاد الدستوري، إلا أن فشله في الحصول على تزكية حزب المعطي بوعبيد دفعه إلى أحضان التقدم والاشتراكية. أما المرشح الثالث والأخير الذي أثار حلفاء الحزب، فهو إدريس منصور الفائز في دائرة تايناست بإقليم تازة، الذي انضم إلى التقدم والإشتراكية بعد طرده من الاتحاد الاشتراكي لرفضه الامتثال لأوامر الحزب بخصوص الترشيحات.

إضافة إلى ذلك فإن كل أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية للحزب الذين تقدموا لهذه الانتخابات باستثناء علي يعتة والتهامي الخياري قدمنيو ا بهزيمة قاسية أمام مرشحي الوحدة على وجه الخصوص، كما هو الحال مع عبد المجيد الذويب وليفي شمعون، وخالد الناصري وسعيد السعدي ونذير يعتة في الدار البيضاء. بل إن معظمهم لم يتمكن من الحصول سوى على المرتبة الخامسة أو السادسة من حيث عدد الأصوات المحصل عليها. ومعلوم أن الحزب كان قد تمسك في إطار المشاورات مع حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي، بضرورة تقديم مرشحين عنه في دوائر الدار البيضاء إلا أن النتائج أظهرت ضعف استجابة الناخبين لمرشحيه.

II - خصائص النواب

سبق أن تحدثنا في فصل سابق عن المهام المنوطة بمجلس النواب وأكدنا أن النواب يضطلعون بمهام مراقبة الحكومة والتصويت على الميزانية ومشاريع القوانين التي تتقدم بها الحكومة، بالإضافة إلى كونهم يساهمون في إغناء التشريع باقتراح قوانين جديدة. وكل هذا يتطلب من النائب البرلماني استعدادات خاصة سواء فيما يتعلق بمستواه التعليمي أو بوظيفته وخبرته. فما هي أهم الخصائص التي مُنح أصحابها ثقة الناخبين ؟ في هذا الإطار يوضح الجدول التالي توزيع النواب حسب الفئات السوسيو مهنية:

جدول توزيع النواب المنتخبين في الاقتراع المباشر لسنة 1993 حسب الفئات السوسيو – مهنية

الفئة السوسيو - مهنية	النسبة ضمن مجموع المهن
رجال التعليم	% 25,23
الموظفون	% 11,71
الفلاحون	% 13,51
التجار	% 17,57
المهن الليبرالية	% 16,67
المأجورون	% 5,41
مهن أخرى	% 9,41

إن أهم ما أسفرت عنه انتخابات يونيو 93 هو المكانة القوية التي أصبح يحتلها رجال التعليم داخل النخبة التشريعية حيث إن ربع النواب الذين فازوا في هذا الاقتراع ينتمون إلى هذه الفئة المهنية، محتلين بذلك المرتبة الأولى. وكان من المنتظر منذ التعرف على الخصائص المهنية للمرشحين، أن يفوز رجال التعليم بنسبة كبيرة من المقاعد ماداموا قد احتلوا المرتبة الأولى أيضا ضمن المرشحين إلا أن أهم ما أسفرت عنه الانتخابات هو انتقال نسبتهم من 22.84٪ ضمن المرشحين إلى 25.23٪ ضمن النواب، وهو ما يعني أنهم توفقوا أكثر من غيرهم في الحصول على ثقة الناخبين، عكس ما حصل تماما في انتخابات 1977 على سبيل المثال، حيث كان رجال التعليم يمثلون 25٪ منن المرشحين و 15.34٪ فقط من الفائزين، وهكذا تمكن أعضاء هذه الفئة السيوسيو مهنية لأول مرة في تاريخ الانتخابات في المغرب من الحصول على المرتبة الأولى ضمن النواب المنتخبين عن طريق الإقتراع المباشر بعيدا عن النسبة التي سجلوها في انتخابات 1984 والتي انحصرت في 17 ٪. ولعل أهم ما يجب تسجيله هو تجاوز هذه النسبة لتلك التي كانت قد سجلت في الانتخابات الجماعية لأكتوبر 92 والتي لم يفزفيها سوى 12.93٪ من رجال التعليم محتلين بذلك المرتبة الثالثة، وهو ما كشف الصعوبة التي يلقاها هؤلاء في إقناع الناخبين في الانتخابات الجماعية مادامت نسبتهم ضمن المرشحين تقارب 15٪. وغير خاف أن النتائج الإيجابية التي حققها كل من حزب الاستقلال والاتحاد الإشتراكي اللذين قدما عددا كبيرا من رجال التعليم كان وراء هذا الحضور القوي لهؤلاء ضمن المنتخبين.

واحتل المرتبة الثانية بعد رجال التعليم التجار بـ 17.57٪ من مجموع الفائزين وهي نسبة عالية لم يسبق لهذه الفئة المهنية أن حققتها في الاقتراعات السابقة، إذ حصلت على 12٪ من المقاعد في الاقتراع المباشر ليونيو 77 و 13.23٪ من المقاعد في الاقتراع المباشر لشتنبر 1984. بالمقابل فإن التجار قد تمكنوا في الانتخابات الجماعية لأكتوبر 92 من احتلال المرتبة الثانيةبـ 15.85٪ من مجموع المستشارين. ويبدو أنهم استطاعوا إقناع الناخبين بالتصويت عليهم في يونيو 1993 إذ انتقلت نسبتهم من 10.62٪ ضمن المرشحين إلى 17.57٪ ضمن الفائزين، إلا أننا نميل إلي التشكيك في هذه النتيجة. ونعتقد أن الإحصائيات الرسمية التي نعتمد عليها هنا- تعمدت المزج بين التجار ورجال الأعمال لتضخيم نسبتهم - دون الإشارة إلى ذلك- خصوصا إذا علمنا أن النتائج الرسمية لم تعط أية معلومات عن نسبة رجال الأعمال الفائزين مع أن عددا

لايستهان به منهم قد تمكن من انتزاع مقعده. وهكذا نعتقد بأنه لايمكن الحديث عن القدرة الكبيرة للتجار على انتزاع ثقة الناخبين إذ أن النسبة الحقيقية لهم ضمن المرشحين- بإضافة رجال الأعمال - هي 18٪ تقريبا.

احتل أعضاء المهن الليبرالية الرتبة الثالثةبـ 16.67٪ من مجموع الفائزين وهي نسبة تقل عن تلك المسجلة في انتخابات 84 (20.58٪) الشيء الذي يعني تراجع هذه الفئة المهنية وقد تحدثت النتائج الرسمية عن هذه الفئة بينما أغفلتها تماما عند عرض خصائص المرشحين، وهذا يعني أنه قد تم دمج مجموعة من الشرائح المهنية ضمنها وهي تهم بالخصوص المحامين والأطباء والصيادلة والمهندسين ومديري الشركات، وهذا ما يعطي نسبة 22.38٪ من المرشحين وبذلك يكون أعضاء المهن الليبرالية قد عجزوا عن إقناع الناخبين بالتصويت عليهم بكثافة. إلا أنه يجب التمييز داخل هذه المهن بين تلك التي تمكن أصحابها من تحقيق نسبة نجاح كبري، كما هو الشأن مع المحامين وتلك التي عجز ممثلوها عن إقناع الناخبين بشكل كاف كما قد يكون الأمر بالنسبة للمهندسين. ويمكن تبرير عجز المهندسين هذا عن الالتحاق بالنخبة السياسية بما كتبه بول باسكون عن هذه الفئة المهنية. فهو يرى أن تكوين المهندس في مختلف المدارس العليا خاضع لجو من التنافس هو في الواقع نوع من التدجين هدفه إعداد نخبة ذات تطلعات فردية حادة، باعتبار أن مجال التكوين هو الفصل وأجنحة «الداخلية» Dortoir وهكذا يتخرج المهندس من هذه المدارس، بفعل بقائه لسنوات عديدة داخل هذا الجو المحاصر، وقد اكتسب عادة العزلة عن المجتمع والإبتعاد عنه بالإضافة إلى الجهل الكبير بخصائصه وظروف عيش سكانه [16]

لايحتل الفلاحون إلا المرتبة الرابعة بنسبة 13.51٪ من مجموع النواب وهي نسبة مقاربة لتلك التي سجلت في انتخابات 77 (14.20٪) وأقل من تلك التي حصل عليها الفلاحون في انتخابات 84 (16.56٪) وهو ما يفيد بداية تراجع هذه الفئة المهنية. وقد كان هذا متوقعا باعتبار انخفاض الساكنة القروية إلى أقل من نصف السكان وتراجع عدد الدوائر القروية المحضة. ولعل أطرف ما يمكن تسجيله هو أن نسبة الفلاحين ضمن النواب الفائزين هي نفس نسبة الدوائر القروية ضمن مجموع الدوائر 13.51٪ أي 30دائرة من مجموع 222. وهذا يعني أن الدوائر القروية مازالت تمنح أصواتها للفلاحين، إلا أن الدوائر المختلطة ، وإن ضمت نسبة هامة من السكان القرويين تفضل نوابا ينتمون إلى فئات مهنية

أخرى. ويجب التذكير بأن تراجع نسبة الفلاحين ضمن النخبة السياسية جاء لصالح رجال التعليم، ذلك أن هؤلاء الأخيرين والفلاحين قد سجلوا نسبا متقاربة في انتخابات 77 وانتخابات 84 إلا أن رجال التعليم تمكنوا من تحسين تمثيليتهم بينما تراجعت نسبة الفلاحين [17] .

أما الموظفون فقد احتلوا المرتبة الخامسة ب 11.71٪ من مجموع النواب الفائزين وهي تقل عن النسبة التي تم تحقيقها في انتخابات 1977: 15.90٪ وعن النسبة المسجلة في انتخابات 1984 18.13٪ وهي الانتخابات التي احتلوا فيها الرتبة الثانية بعد أعضاء المهن الليبرالية مما يعكس بوضوح تراجع الموظفين وعدم ميل الناخبين إلى التصويت عليهم خصوصا وأن العدد الأكبر منهم اختار جناح الأحزاب الموالية للحكومة. بالمقابل تمكن الموظفون من الحفاظ على نفس نسبة النجاح التي حققوها في الانتخابات الجماعية. ويجب التذكير بأن هذه الفئة السوسيو- مهنية تضم عددا كبيرا من الأشخاص الذين لايحتلون نفس المناصب أو الدرجات الإدارية إذ يتعلق الأمر في نفس الوقت بموظفين سامين وموظفين في الدرجات الدنيا والمتوسطة وكما كان متوقعا، فإن الموظفين الذين تمكنوا من الفوز بمقاعد نيابة هم أولئك الذين يحتلون أعلى درجات الوظيفة العمومية[18] .

لم يتمكن المأجورون من احتلال سوى المرتبة الأخيرة بـ 5.41٪ من النواب مقابل 3.92٪ في انتخابات 84 وهي نتيجة وإن أظهرت بعض التقدم الذي حققته هذه الفئة المهنية، إلا أنها تبقى دون تطلعاتها خصوصا وأنها تمثل قطاعا هاما من اليد العاملة النشيطة، ويمكن تفسير هذه المكانة التي يحتلها المأجورون داخل النخبة السياسية بعدة عوامل منها على الخصوص أن الممارسة السياسية تتطلب حيازة رأسمال ثقافي وسياسي هام يتطلب بدوره التوفر على وقت الفراغ الكافي من أجل ذلك وهو ما لايمكن أن يتحقق للمأجورين باعتبار صعوبة ظروف عيشهم وعملهم. كما يمكن تفسير المكانة المتأخرة التي احتلها المأجورون بضعف رأسمالهم الإجتماعي وعجزهم عن تقديم الخدمات للناخبين مما قد يعينهم على تكوين شبكة من الزبناء والناخبين المحتملين.

أما فيما يخص المستوى التعليمي للنواب الفائزين فهذا ما يوضحه الجدول التالي:

توزيع المرشحين الفائزين في انتخابات يونيو 1993 حسب المستوى التعليمي

تعليم ابتدائي	12.16٪
تعليم ثانوي	27.03٪
تعليم عال	60.81٪

الملاحظة الأساسية التي يفيدنا بها هذا الجدول هو عدم حدوث تمييزات مهمة في ما يخص التكوين التعليمي للنواب الفائزين في الاقتراع المباشر وذلك منذ انتخابات 1977. فقد سجلت هذه الأخيرة فوز 57.38٪ من المرشحين الحاصلين على تعليم عال وسجلت انتخابات 1984 فوز 5802٪ منهم. بالمقابل فإن المستوى التعليمي للنواب يختلف تمام الاختلاف عن مستوى المستشارين الجماعيين الذين فازوا في أكتوبر 92 ويكفي أن نذكر لنتأكد من ذلك بأن 13.5٪ فقط منهم حاصلون على تعليم عال بينما نجد أن 50٪ منهم حاصلون على مستوى ابتدائي على الأكثر.

ويبدو أن كلا من المرشحين الحاصلين على تعليم عال وأولئك الحاصلين على تعليم ابتدائي أو أقل يتمكنون من إقناع الناخبين بالتصويت عليهم بشكل أفضل من المرشحين الحاصلين على تعليم ثانوي حيث إن 57.68٪ من المرشحين للانتخابات التشريعية كانوا حاصلين على تعليم عال إلا أن 60.8٪ من الحاصلين على هذا المستوى التعليمي قد تمكنوا من الفوز. كذلك فإن 10.72٪ من المرشحين كانوا حاصلين على تعليم ابتدائي على الأكثر غير أن نسبتهم ضمن الفائزين ترتفع لتصل إلى 12.16٪. وقد حقق هؤلاء النواب هذا النجاح بطبيعة الحال على حساب المرشحين الحاصلين على تعليم ثانوي الذين كانوا يمثلون 31.58٪ من مجموع المرشحين وأصبحوا بعد إجراء الانتخابات يمثلون فقط 27.03٪ من النواب.

وبصفة عامة فإن أغلب الناخبين يدركون أهمية الرأسمال الثقافي في العمل البرلماني ومن هنا ميلهم إلى التصويت بكثافة على المرشحين ذوي المستويات الثقافية العليا. وتجدر الإشارة إلى أن التعليم العالي المحصل من طرف هؤلاء النواب الفائزين يهم بالخصوص الدراسات القانونية والاقتصادية والسياسية، وبشكل أقل الدراسات الطبية والهندسية أو العلمية المختصة.

من جهة أخرى جاء توزيع النواب حسب سنهم كالتالي:

توزيع النواب الفائزين في انتخابات يونيو 1993.

حسب فئات السن

فئة السن	النسبة
بين 23 و 24 سنة	لأحد 0٪
بين 25 و 34 سنة	4٪
بين 35 و 44 سنة	30٪
أكثر من 45 سنة	65.77٪

ما من شك إذن أن الشباب لم يكن محظوظا في ولوج البرلمان إذ لا يشكل النواب الذين يتوفرون على أقل من 44 سنة سوى قرابة 35٪ من مجموع النواب. وكما كان الأمر في انتخابات 77 و 84 يمكن القول أنه كلما كان سن المرشح مرتفعا كلما كانت حظوظ فوزه مرتفعة وكلما كان سنه منخفضا كلما تضاءلت حظوظه، باعتبار أن أكثر من 10 ٪ من المرشحين كان يقل عمرهم عن 35 سنة، إلا أن 4٪ منهم فقط تمكنوا من الفوز. كما أن 41.72٪ من المرشحين تراوحت أعمارهم بين 35 و 44 سنة ولكن لم يفز منهم سوى 30٪ بالمقابل، فإن حوالي 48 ٪ من المرشحين تجاوزت أعمارهم 45 سنة إلا أن نسبتهم بين الفائزين تشكل أكثر من 65٪ وبذلك يكون معدل عمر النواب الفائزين في حدود 55 سنة الشيء الذي يعني نضج النخبة السياسية التشريعية (بالمعنى البيولوجي). وهو عكس ما أسفرت عنه الانتخابات الجماعية لأكتوبر 92 ، باعتبار أن 46.34٪ من المستشارين فقط كانوا يتجاوزون 45 سنة. ويمكن تفسير تقدم من النواب بكون الفوز بدائرة انتخابية تشريعية يتطلب من بين ما يتطلب حيازة رأسمال ثقافي واجتماعي وسياسي، وكل رأسمال من هذه الرساميل الثلاثة يتطلب بذل مجهودات كبرى وسنوات طويلة من العمر لتحصيله.

III - محاولة للفهم والتفسير

الآن وقد انتهينا من عرض أهم النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات التشريعية المباشرة، هل يمكن تفسير هذه النتائج المحصل عليها من طرف مختلف الأحزاب المشاركة انطلاقا من نموذج نظري تفسيري modèle explicatif ؟ وقبل محاولة الإجابة على ذلك يجب التذكير بأن كل نموذج تفسيري لابد أن يتوفر فيه

الشرطان الآتيان:

1) أن يكون قابلا للتحقق من صحته أي أن تؤكد المعطيات الرقمية والإحصائية العلاقات التي يدافع عنها النموذج ،

2) أن يكون قابلا للتصديق بحيث يقدم تفسيرات عقلانية مقبولة عى المستوى العلمي[19] .

ويمكن القول بأنه من الممكن اعتماد نموذجيين تفسيريين النموذج الأول ينطلق من فرضية السلوك العقلاني للناخب حيث يستلهم رواده - وأغلبهم من المشتغلين في حقل سوسيو لوجيا الانتخابات في الدول الغربية - مبادئ الانتماء الطبقي كما دافعت عنه الماركسية ونظرية الفائدة أو المنفعة والتي ترى أن سلوك الناخبين يتحكم فيه أساسا البحث الواعي والعقلاني عن المنفعة المادية القصوى فقط. في حين يرتكز دعاة النموذج الثاني- وقد اهتم معظمهم بالانتخابات في دول «العالم الثالث» - على المقاربة الزبونية لتفسير توزيع أصوات الناخبين. وهكذا فإن المدافيعن عن النموذج النظري الأول يعتقدون أن الاختيار الذي يقوم به الناخب هو نتيجة مقارنة موضوعية يقوم بها بين مختلف البرامج الانتخابية ومقدار الفائدة التي تجلبها له. فكل ناخب قبل أن يختار المرشح أو الحزب الذي سيمنحه صوته يقوم بعملية جرد لكل المزايا والعيوب التي يتوفر عليها كل برنامج من البرامج المعروضة عليه ليختار في النهاية البرنامج الذي يحقق له أكبر قدر من الفائدة[20] ، إلا أنه يجب أن نضيف أنه ليس من السهل التأكيد بأن كل الناخبين يتصرفون تصرفا انتخابيا عقلانيا إذ أن نسبة عالية منهم تحول بينهم وبين التصويت العقلاني عدة عراقيل أهمها الأمية أو عدم التوفر على الثقافة السياسية الضرورية أو الخضوع لتأثيرات خارجية قوية. وعلى كل حال يمكن اختبار بعض المتغيرات المتحكمة في سلوك الناخب والتي يمكن إجمالها في الحالة المغربية في متغيرات السن والجنس والمستوى التعليمي والفئة السوسيو - مهنية والمدخول.

بالنسبة للسن أظهرت كل التجارب أن الشباب يميلون إلى التصويت بكثافة لصالح الأحزاب اليسارية التي يمكن أن نقول في الحالة المغربية أنها ممثلة في أحزاب المعارضة، وهذا ما دفع هذه الأحزاب إلى الإلحاح في المطالبة بتخفيض سن الانتخاب إلى 18 سنة أملا في الاستفادة من أصوات الشباب الذين يشاركون لأول مرة في الانتخابات، غير أنه يجب القول بأن تصويت الشباب

لصالح أحزاب المعارضة ليس شيئا ثابتا ثبوتا مطلقا، وهو الأمر الذي أصبحت تعترف به أحزاب المعارضة نفسها. فالكاتب الأول للاتحاد الإشتراكي سبق أن صرح بعد إجراء الانتخابات الجماعية لأكتوبر 92 بأن عددا كبيرا من الشباب لم يصوتوا لصالح حزبه. وبالعودة إلى الناخبين نجد أن 60٪ منهم تتروواح أعمارهم بين 20 و 40 سنة، وأن حوالي 40٪ منهم يشاركون في الانتخابات التشريعية لأول مرة منهم 8٪ أو حوالي 900.000 ناخبا تتراوح أعمارهم بين 21 و 23 سنة .[21] وهذا يعني حسب التصور الذي يرى أن الشباب يصوت لصالح اليسار، أن البنية الديمغرافية للناخبين المغاربة لصالح أحزاب المعارضة. إلا أننا حين نلقي نظرة على الأصوات التي حصلت عليها هذه الأخيرة نجد أنها تمكنت من تجميع 17.74٪ من أصوات الناخبين المسجلين مما يعني أن أكثر من 22٪ من الناخبين الذين تقل أعمارهم عن 40 سنة والذين يشاركون أول مرة في الانتخابات لم يصوتوا على هذه الأحزاب. وفي نفس الوقت نتذكر أن نسبة الممتنعين عن التصويت أو واضعي الأوراق الملغاة يقاربون نسبة 40٪مما قد يدفعنا إلى القول بأن الناخبين المنتمين إلى فئة السن بين 20 و40 سنة إما صوتوا لصالح أحزاب المعارضة أو قاطعوا هذه الانتخابات سواء بعدم الذهاب إلى مكاتب التصويت أو بوضع أوراق لاغية. وبطبيعة الحال فإن الأمر يتعلق بأحكام عامة لايمكن التحقق منها ولا يمكن الدفاع عنها حتى وإن تم اختيار عينة صغيرة من الناخبين لأن سلوك هؤلاء يمكن أن يختلف من دائرة إلى أخرى ومن إقليم إلى أخر.

وإذا انتقلنا إلى متغير الجنس سنجد أن بعض الدراسات الإنتخابية في الولايات المتحدة الأمريكية أكدت أن النساء يملن أكثر من الرجال للتصويت لصالح اليمين أو الامتناع عن التصويت [22] وقد أظهرت المعطيات الخاصة باللوائح الانتخابية المغربية أن النساء يشكلن 49٪ من المسجلين في اللوائح الجديدة، فهل هذا يعني أن كل النساء قد امتنعن عن التصويت؟ أو أنهن على العكس، فضلن التصويت على الأحزاب الموالية للحكومة؟ الواقع أن مثل هذه الأحكام أو الإفتراضات لايمكن أن يدافع عنها لأن عامل الجنس هو أضعف عامل يمكن أن يفسر به سلوك الناخب المغربي حتى ولو أضيفت إليه متغيرات أخرى فالنساء غالبا ما يستعن بآراء أزواجهن أو أبنائهن خصوصا بالنسبة للأميات أو أشباه الأميات ، للإداء بأصواتهن.

ويمكن القول بأن المستوى التعليمي هو أهم متغير جدي يمكن اختبار مدى تأثيره على سلوك الناخب المغربي. وبالعودة إلى اللوائح الانتخابية نجد أن الناخبين الحاصلين على تعليم عال يشكلون 4.53٪ من مجموع الناخبين، بينما يمثل الناخبون الحاصلون على تعليم ثانوي 11.3٪ ويمثل الناخبون الأميون أو شبه الأميون 66٪ من مجموع الناخبين. ويمكن الافتراض بأن الناخبين الجامعيين مؤهلون أكثر من غيرهم للقيام بتصويت عقلاني، إلا أن هذا لايعني أنهم سيصوتون جميعا على أحزاب المعارضة، مادام بينهم أشخاص ينتمون إلى فئات وطبقات اجتماعية ليس من صالحها انتصار المعارضة.

ومع ذلك فإننا لو احتسبنا نسبة الناخبين الحاصلين على تعليم عال إضافة إلى الناخبين خريجي التعليم الثانوي فإننا سنحصل على نسبة 16٪ وهي تقارب نسبة الأصوات التي حصلت عليها أحزاب المعارضة، غير أنه يجب ألا ننسى أن نسبة كبيرة من الناخبين الممتنعين عن التصويت أو الواضعين لأوراق لاغية يمكن أن ينتموا إلى هذه العينة الانتخابية، باعتبار أن النسبة الكبرى من المقاطعين للانتخابات قد تم تسجيلها في الدوائر الحضرية وفي المدن الكبرى على وجه الخصوص وهي التي تتوفر على أكبر عدد من خريجي الثانويات والمعاهد العليا والجامعات. بالمقابل لايمكن القول بأن كل الأميين وأشباه الأمين قد صوتوا لصالح أحزاب اليمين، ما دامت هذه الأخيرة لم تحصل سوى على 36.8٪ من أصوات الناخبين المسجلين[23] ، بينما يمثل الأميون أكثر من 66٪ من الناخبين وهذا يعني بأن هؤلاء قد امتنعوا عن التصويت أيضا أو صوتوا لصالح أحزاب المعارضة.

وأمام فشل هذه المتغيرات السابقة في تفسير سلوك الناخبين هل يمكن العثور في متغير الانتماء السوسيو- مهني علي تبرير كاف للاختيارات الانتخابية؟ تشير المؤشرات السوسيو - مهنية للناخبين إلى أن 15.37٪ منهم عمال ومأجورون و 4.85٪ منهم موظفون و 4.43٪ منهم صناع تقليديون و 1.77٪ في المهن الليبرالية و 0.5٪ منهم رجال أعمال وصناعة. وأول ملاحظة يمكن إبداؤها هي الاختلاف الكبير في توزيع الناخبين حسب المهن وتوزيع النواب، فالموظفون، كما سبقت الإشارة لايشكلون بما فيهم رجال التعليم سوى أقل من 5٪ من مجموع الناخبين بينما يمثلون أكثر من 36.94٪ من النواب، كما أن الممارسين في إطار المهن الليبرالية يمثلون فقط قرابة 2٪ ضمن الناخبين، بينما يشكلون أكثر من 16٪ من النواب . الفئة المهنية الوحيدة التي تسجل تقاربا بين نسبة الناخبين ونسبة النواب

هي فئة الفلاحين بقرابة 14٪ من النواب و 16٪ تقريبا من الناخبين وهذا يقودنا إلى التأكيد بأن الناخبين لايميلون بالضرورة إلى اختيار مرشحين ينتمون إلى نفس الفئة المهنيةالتي ينتمون إليها خصوصا بالنسبة للناخبين الذين يعملون في قطاعات لاتحقق لهم مداخيل كافية ووضعية اجتماعية عالية.

وإذا عدنا إلى الناخبين سنجد أن حوالي 60٪ منهم إما طلبة وتلاميذ لم يلتحقوا بسوق الشغل بعد، أو عاطلون، أو يشتغلون في اقتصاد الظل أو نساء ربات بيوت. وسيكون من السهل القول بأن العمال قد صوتوا بكثافة لصالح المعارضة إضافة إلى نسبة كبيرة من الموظفين وهو ما يقارب 20٪ من الناخبين، إلا أن أحزاب المعارضة قد حصلت عى نسبة أقل من الأصوات، وهو ما يعني أنه من الممكن أن يكون العمال قد صوتوا لغير صالح أحزاب المعارضة، أو امتنعوا عن التصويت. وسيكون أيضا مقبولا القول أن رجال الأعمال صوتوا بكثافة لصالح الأحزاب الموالية للحكومة ، إلا أنهم لايمثلون سوى 0.5٪ من مجموع الناخبين، فأين توجد بقية ناخبي هذه الأحزاب؟ من الممكن العثور عليهم عند الصناع التقليديين، إلا أن نسبة كبيرة منهم خصوصا في مدينتي فاس ومراكش، مازالوا يحتفظون بولاء كبير لحزب الرستقلال ويصوتون على مرشحيه بانتظام. إننا نميل إلى القول بأن الفلاحين يمثلون أغلبية ناخبي الأحزاب الموالية للحكومة باعتبار أنهم يمثلون أكثر من 15٪ من الناخبين، ولأن التجارب في عدد كبير من الدول، أثبتت أنهم يميلون إلى التصويت على اليمين[24]، وهو ما تأكد في كل التجارب الانتخابية المغربية السابقة حيث كانت تحصل أحزاب اليمين على أصوات الفلاحين في أغلبية الدوائر، وما يبدو صادقا أيضا بالنسبة لهذه الانتخابات، مادام أن 26 دائرة انتخابية قروية من مجموع 30 دائرة، أي أكثر من 86٪ من هذه الدوائر فاز فيها نواب ينتمون إلى الأحزاب الموالية للحكومة. ومرة أخرى نستعين بيول باسكون لتفسير هذه الوضعية . فهو يرى أن الفلاحين لم ينشئوا أي تنظيم سياسي يؤطرهم للدفاع عن مصالحهم ووضعياتهم الاجتماعية فلم يتم أبدا تشكيل أي تجمع متضامن من الخماسين أو الرباعين أو العمال الزراعيين، كما لم تتم أبدا ملاحظة قيام إضراب يقوده العمال الزراعيون ضد المالكين ، ولكن يلاحظ عى العكس ، ظهور حركات اجتماعية يمتزج فيها المالك والعامل الزراعي كما هو الحال مع حركة أولاد خليفة ضد الحضريين، وحادثة أمزميز التي انطلقت بسبب تزويد مركز صغير بالماء. إن الفلاحين لم يتوحدوا أبدا في نضالات طبقية وبقيت تضامناتهم عمودية جماعية. كما أنهم موزعون في المكان ويقعون تحت

نفوذ كبار المالكين. ومن ثمة فالعلاقات السائدة في الوسط القروي هي علاقات شخصية قرابية دمية أو إثنية . ففي البوادي يتحالف المالك مع عماله ومستخدميه ضد باقي الجماعات المنافسة ، إضافة إلى أن الفلاح يميل بطبيعته إلى البحث عن الراحة والاستقرار و يخشى الصراعات[25] . ومن جهة أخرى، يضيف باسكون ، فإن الأحزاب السياسية المعارضة لا تفعل شيئا كبيرا من أجل تغيير هذه الوضعية إذ لا تتوفر على مناضلين أقوياء قادرين على اقتحام المجال و القيام بنشر و عي جديد . فالمساعدون التقنيون و المعلمون الذين تعتمد عليهم لا يتوفرون على الحماس الضروري للقيام بهذه المهام التأطيرية[26]. و قد تأكد تصويت الفلاحين على الأحزاب الموالية للحكومة في هذه الإنتخابات أيضا . فبالإضافة إلى كون جل الدوائر القروية عادت إلى الأحزاب الموالية للحكومة ،فإن أحزاب المعارضة ، باستثناء حزب الاستقلال لم تحصل سوى على نسبة ضئيلة من الأصوات في هذه الدوائر .

و إذا كان قد تبين أن الفلاحين الذين يمثلون أكثر من 15٪ من الناخبين مهيؤون للتصويت بكثافة لصالح الأحزاب الموالية للحكومة ، فإن أعوص سؤال يواجهنا هو لمن يصوت 60٪ تقريبا من الناخبين المكونين من الطلبة والتلاميذ والعاطلين والمشتغلين في اقتصاد الظل و ربات البيوت ؟ قد يمكن الافتراض بأن الطلبة بفعل تكوينهم النظري و بفعل احتكاكهم بالأحزاب و التنظيمات السياسية والطلابية داخل الجامعات قد اكتسبوا وعيا سياسيا معينا ، و بالتالي يمكن أن تستفيد المعارضة من أصواتهم ، مما قد يشكل عاملا أساسيا من عوامل نجاحها ، خصوصا و أن المغرب كان يضم سنة 1992 قرابة 230.000 طالبا (27). غير أن هذا الاستنتاج ليس مؤكدا باعتبار أن الجامعة المغربية قد عرفت تحولا كبيرا خلال نهاية الثمانينات و بداية التسعينات انتهت بسيطرة التيار الإسلامي على معظم تعاضديات الكليات والمعاهد العليا . و غير خاف أن هذا التيار الإسلامي لم يكن متحمسا بما فيه الكفاية للانتخابات لإبعاده عن المشاركة فيها ، وإن كانت بعض فصائله لم تدع إلي المقاطعة ، فإنها أوصت باعتماد المقاييس الإسلامية في الاختيار. وهكذا يمكن أن نستنتج أن نسبة كبيرة من الطلبة من الممكن أن يكونوا قد قاطعوا هذه الانتخابات، وهذا ما يميل إلى التأكيد حين نعلم بأن معظم المدن الجامعية المغربية عرفت نسبة امتناع كبيرة عن التوصيت كما أنه من المحتمل أن تكون نسبة أخرى من الطلبة قد صوتت على مرشحي المعارضة أو مرشحي الأحزاب الأخرى[28] .

نسبة الـ 60٪ من الناخبين الذين لاتتحدث المعطيات الرسمية عن وضعيتهم السوسيو - مهنية، تتكون في جزء كبير منها من العاطلين، حيث يمكن القول استنادا على بعض المؤشرات [29] أنهم يشكلون ما بيم 20 و 25٪ من الناخبين على الأقل، ومن الصعب التكهن بسلوكهم الانتخابي. لماذا ؟ لأن تكوينهم ليس متجانسا. فهم يضمون نسبة لابأس بها من خريجي التعليم العالي والمعاهد ونسبة أخرى من العاطلين الحاصلين على مستوى دراسي متوسط، إضافة إلى عدد كبير من الأميين وأشباه الأميين النازحين من المناطق القروية. وبديهي أنه لن يكون لكل هؤلاء سلوك انتخابي موحد. فالفئة الأخيرة من العاطلين، بفعل ضعف وعيها السياسي، يمكن أن يمنح جزء كبير من أعضائها أصواتهم بسهولة لمرشحي الأحزاب الموالية للحكومة. خصوصا إذا تلقوا بعض الوعود أو المكافآت. أما العاطلون خريجو التعليم بمختلف مراحله، والذين يمكن أن يفترض فيهم أن يسلكوا سلوكا عقلانيا خلال هذه الانتخابات، فمن الصعب التنبؤ بالجهة التي اختاروا التصويت لصالحها. ذلك أن كل برامج الأحزاب السياسية المشاركة، بمختلف اتجاهاتها، قد أشارت إلى ضرورة معالجة مشكل البطالة. لهذا فكل الأحزاب مؤهلة نظريا للحصول على نسبة من أصواتهم، كما أن اليأس الذي من المحتمل أن يكون قد تسرب إلى بعضهم، خصوصا بالنسبة لأولئك الذين أمضوا عدة سنوات في هذه الوضعية، يمكن أن يدفعهم إلى الامتناع عن التوصيت.

نفس التشكك الذي أبديناه حول الوجهة الحقيقية لأصوات العاطلين يمكن التعبير عنه بخصوص المشتغلين في قطاع الظل. فمعلوم أن هؤلاء لايمكنهم أن يستمروا في مزاولة أنشطتهم الخفية هذه إلا بتواطئ السلطة، وهو ما يحصل في كثير من الأحيان. إلا أن التسامح الذي تبديه السلطة تجاه أنشطتهم لايمكن أن يكون إلا مؤقتا. وهكذا يظل هؤلاء تحت رحمتها. وهي وضعية يمكن أن تستفيد منها أحزاب المعارضة بإدانة هذا السلوك الإداري وتقديم وعود بحل هذه المشكلة مما قد يدفع المشتغلين في قطاع الظل إلى التصويت لصالحهم، كما يمكن أن تستفيد منها الأحزاب الموالية للحكومة لنفس الغاية مستغلة العلاقات الطيبة التي تقيمها مع السلطة لتقديم وعود بعدم تعرضهم لأية مضايقات في المستقبل!.

أما النساء ربات البيوت فمن الجائز أن يصوتن مسترشدات بآراء أزواجهن أو أبنائهن، وهذا ما يلاحظ أيضا في مجتمعات أخرى[30] . كما يمكن لنسبة منهن أن يصوتن نظير مقابل مادي.

سنحاول اختيار متغير آخر واختبار مدى تفسيره لسلوك الناخب وهو المتعلق بالدخل الفردي، حيث يمكن القول أنه كلما كان الدخل مرتفعا، كلما مال الفرد إلى التصويت لصالح أحزاب «اليمين»وكلما كان دخله منخفضا كلما مال إلى التصويت لصالح أحزاب «اليسار». وإذا رجعنا إلى الوضعية الاجتماعية للناخبين سنجد أن أكثر من أربعة ملايين شخصا ينتمون إلى السكان الأكثر فقرا في المغرب، وإذا اعتبرنا أن نصفهم فقط هم الذين بلغوا سن التصويت، فسنحصل على مليونين من الناخبين ينتمون إلي الفئات الاجتماعية الأكثر فقرا وللوهلة الأولى يبدو أن هناك تطابقا بين عدد الفقراء هنا وعدد الناخبين الذين صوتوا لصالح أحزاب المعارضة (أكثر قليلا من مليونين من الناخبين) مما قد يعني صحة هذه الفرضية، إلا أننا يجب أن نضيف بأن المعطيات الإحصائية الوطنية[31] تؤكد أن 78.8٪ من السكان الأكثر فقرا يوجدون في البوادي و 12.2٪ منهم فقط يوجدون في المناطق الحضرية. وهذا ما يحدث نوعا من الالتباس، ذلك أنه سبق أن لاحظنا أن السكان القرويين قد صوتوا بكثافة لصالح الأحزاب الموالية للحكومة، وبأن السكان لحضريين، بالموازاة مع ذلك ، صوتوا بدورهم بكثافة لصالح الأحزاب المعارضة. وهو ما يعني بتعبير واضح أن الناخبين الأكثر فقرا صوتوا لصالح«اليمين» والأكثر حظوظا صوتوا لصالح المعارضة. والواقع أن متغير الدخل مثله مثل باقي المتغيرات، غير صالح تماما لفهم سلوك الناخب المغربي. فقد صوتت دوائر حضرية تتكون من ساكنة فقيرة على مرشح يميني (دائرة مولاي رشيد في عمالة ابن مسيك سيدي عثمان مثلا) وصوتت دوائر أخرى تتكون من ساكنة ميسورة لصالح أحزاب المعارضة (دوائر المعاريف وأنفا في عمالة الدار البيضاء أنفا مثلا) وهو ما كان قد لوحظ في الانتخابات الجماعية لأكتوبر 1992 التي فاز فيها مرشحو الاتحاد الإشتراكي في الأحياء الراقية.

آخر متغير سنحاول اختباره هو المتعلق بمحل الإقامة، حيث يمكن الافتراض بأن السكان الحضريين يميلون أكثر للتصويت على مرشحي المعارضة وأن السكان القرويين بالمقابل يميلون للتصويت على مرشحي الأحزاب الأخرى. ويبدو أن هذا المتغير يمكن أن يظهر بعض الصمود، ذلك أن أحزاب المعارضة قد تمكنت من الفوز في 43 دائرة حضرية من مجموع 59 دائرة أي ما يوازي 76٪ من مجموع هذه الدوائر. وإذا أخذنا مرشحي حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي فسنجد أنهما حصلا لوحدهما على 67٪ من مجموع هذه الدوائر، بالمقابل فإن أحزاب الوفاق لم تحصل سوى على قرابة 17٪ من الدوائر الحضرية. أما الأحزاب الخمسة

الموالية للحكومة فتوفقت فقط في الحصول على 22٪ من هذه الدوآئر، وهو ما يؤكد ضعف حضورها في المجال الحضري. وبخصوص الدوائر القروية فقد حصلت الأحزاب المعارضة الأربعة على خمسة دوائر فقط من أصل 30 دائرة أي قرابة 17٪ علما بأن الاتحاد الاشتراكي الذي نجح في الحصول على 26 دائرة حضرية لم يفز بأية دائرة قروية. وهكذا يبدو أن المتغير المتعلق بمحل إقامة الناخبين يفسر إلى حد ما سلوكهم العام.

ولكن ماهي الأسباب التي تدفع الناخبين الحضريين إلى التصويت على المعارضة أكثر من نظرائهم القرويين؟ أولا يجب الإشارة إلى أن الأمر يتعلق بظاهرة تشهدها كثير من الدول الأخرى، حيث تحصل المعارضة دائما على أكبر نسبة من الأصوات في العواصم والمدن الكبرى [32]. ثانيا: إن المجال الحضري يساعد على نمو شخصية الفرد ويمكنه من التعبير عن ذاتيته مما يغلب السلوك العقلاني على التضامن الأسري أو القبلي، كما أن ضعف رقابة الدولة للمجال يساعد عى ميل الأشخاص إلى معارضة التوجهات العامة. ثالثا: ارتفاع مستوي الوعي السياسي المرتبط بارتفاع نسبة التمدرس والدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في الانفتاح على العالم والاطلاع عى آفاق أخرى.

وبعد محاولة اختبار بعض المتغيرات التي قد تتدخل للتأثير على سلوك الناخبين يمكن المغامرة بالقول، في محاولة للتلخيص بأنه كلما كان الناخب حاصلا على تعليم ثانوي أو عال ويشتغل في قطاع الوظيفة العمومية أو مأجورا في القطاع الخاص ويقيم في دائرة حضرية، كلما مال إلى التصويت على مرشح المعارضة، وهذا يعني أن الناخب الذي تتوفر فيه هذه الشروط يصوت بنسبة عالية قد تقارب 90٪ لصالح المعارضة، أو يمتنع عن التصويت، باعتبار أن التصويت على المعارضة يلاحظ أيضا في الدوائر التي سجلت نسبة كبيرة من الممتنعين كما يعني بأن الناخبين الذين يتوفرون فقط عى متغير واحد من هذه المتغيرات يمكن أن يصوتوا للمعارضة كما يمكن ألا يصوتوا لصالحها. وبالمقابل فكلما كان الناخب فلاحا ومتوفرا على مستوى تعليمي بسيط أو منعدم ومقيما في مجال قروي، كلما مال إلي التصويت بكثافة على مرشحي الأحزاب الموالية للحكومة إلا أن اختياره لحزب من هذه الأحزاب دون الأخرى تتحكم فيه عوامل شخصية (العلاقة الموجودة بين المرشح والناخب) أو قبلية أو بحكم تقاليد الدائرة.

النموذج التفسيري الثاني الذي يمكن الاستعانة به من أجل فهم سلوك الناخبين مستوحى أساسا من المقاربة الزبونية. ومعلوم أن هذه المقاربة كانت قد

استخدمت في البداية من طرف الباحثين في الأنثروبولوجيا ثم سرعان ما استفادت منها السوسيولوجيا وعلم السياسة من أجل فهم وتحليل مجتمعات ما سمي «بالعالم الثالث».

ويعتقد الباحثون الذين يدافعون عن هذه المقاربة أن العلاقات الإجتماعية القائمة في هذه المجتمعات «المتخلفة» علاقات زبونية أي أنها تمتاز بوجود ثنائية تحكم مختلف العلاقات التي تنظم المجتمع طرفاها هما الحامي Le patron والزبون Le client فالحامي رجل قوي بإمكاناته الاقتصادية والمالية وبعلاقاته الاجتماعية وبنفوذه السياسي[33] . أما الزبون فهو شخص عادي يتمكن من العيش ومواجهة مصاعب الحياة بواسطة الدعم الذي يقدمه له الحامي الذي غالبا ما يكون متواجدا معه في نفس المجال، وبذلك تنشأ بين الحامي والزبون علاقات ومصالح متبادلة. فالزبون في حاجة إلى نفوذه وعلاقاته من أجل قضاء مصالحه وأغراضه كالتدخل لدى الإدارة من أجل إنجاز بعض الوثائق أو الحصول على منح دراسية لأبنائه أو رخص بناء أو غير ذلك، كما أنه كثيرا ما يكون في حاجة إلي الحامي من أجل الحصول عى بعض القروض أو من أجل جدولتها، خصوصا في السنوات التي يكون فيها المحصول رديئا. أما الحامي فإن حاجته إلى الزبون ليست ملحة كما هو الشأن بالنسبة للزبون، إضافة إلى أنها مرحلية، إذ قد يحتاج الحامي إلى الزبون في فترة معينة، ويكون في غنى عنه في كثير من الأحيان. كما أن حاجة الحامي إلى الزبون هي أساسا حاجة سيكولوجية فكلما كثر عدد زبائنه كلما ظهر بمظهر الشخص القوي المتمتع بنفوذ واسع.

ويتستخلص من هذا أن عدد الحماة هو دائما أقل بكثير من عدد الزبائن، فالحامي في حاجة إلى عدد كبير من الزبائن إلا أن الآلاف من الزبائن قد يكونون في حاجة إلى حام واحد. وهذا ما يظهر ارتباط الحماية بالقوة والغنى، وهما خاصيتان موجودتان بشكل أقل من الفقر والضعف ، كما يستخلص أن هذه العلاقة الزبونية حاضرة بقوة وبشكل مستمر في الوسط القروي أكثر منها في الوسط الحضري فالحامي في الوسط القروي، الذي غالبا ما يكون من كبار الفلاحين، هو الذي يمنح العمال الزراعيين العمل، ويتدخل عند الإدارة لصالح الفلاحين الصغار من أجل الحصول على القروض أو بعض الخدمات العمومية، كما يستغل نفوذه من أجل تأمين بعض الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة. ويستخلص أخيرا من هذه العلاقة الزبونية أن الحامي ينتظر من زبنائه دعما سياسيا

بالخصوص، أي وضع أصواتهم رهن إشارته في الانتخابات وهو ما يعتبرونه، بفعل ضعف وعيهم السياسي، وبفعل اقتصاد الندرة، بضاعة أقل قيمة من البضائع والخدمات التي يحصلون عليها منه [34].

والواقع أن استخدام هذه العلاقة الزبونية من أجل الحصول على أصوات الناخبين ليس خاصية من خصائص السلوك الانتخابي في دول «العالم الثالث» إذ تمت ملاحظة مثل هذه الممارسة في الولايات المتحدة الأمريكية في السابق. ففي نهاية القرن 19 وبداية القرن 20 كان عدد كبير من المهاجرين يفدون على أمريكا ويستقرون بها، وكانت تصادفهم في بداية حلولهم بهذا البلد مشاكل كبيرة مرتبطة بالعثور عى شغل وسكن. وهنا كان يتقدم أحد زعماء الحي ليعرض على المهاجرين الجدد خدماته مقابل تصويتهم لمرشح معين. وكانت أصوات هؤلاء المهاجرين الجدد تمكن من انتخاب زعيم كبير Boss كان يجازي مساعديه في مختلف الأحياء بمناصب في الوظيفة العمومية. وفي نفس الوقت كان هذا الزعيم الكبير المنتخب يقوم بتسهيل الصفقات لرجال الأعمال مقابل مبالغ مالية هامة، كان يسخرها بدوره من أجل تلبية حاجات حزبه، ومن أجل شراء أصوات الناخبين أو تقديم بعض الهدايا لهم. وهكذا كانت آلة الحزب تتمكن من الاشتغال والإستمرار[35].

كذلك عرفت بعض دول أمريكا اللاتينية ظاهرة مشابهة، حيث إن كبار المزارعين كانوا يتوفرون على شبكة ضخمة من العلاقات الزبونية التي استطاعوا نسجها بفضل الخدمات التي يقدمونها للفلاحين والعمال الزراعيين الذين كانوا يشكلون زبناءهم. وكان هؤلاء الحماة يحصلون مقابل دعمهم وحمايتهم بالمعنى الحقيقي وليس المجازي على أصوات الفلاحين حين يتقدمون إلى الانتخابات، أو كانوا يبيعون أصوات دوائر بأكملها إلى المرشحين الذين يدفعون أكبر مبلغ من المال.

وبطبيعة الحال فإنه لايمكن الحديث عن علاقات زبونية من هذا النوع في المغرب، وإن كان الكثير من الأعيان في الوسط القروي يستطيعون الحصول دون عناء على آلاف الأصوات حينما يتقدمون للانتخابات بفضل النفوذ الكبير الذي يحظون به في دوائرئهم . وكان واتر بوري قد أشار إلى أن هذه العلاقات الزبونية قد استخدمت في الانتخابات التشريعية سنة 1963 حتى في الدوائر الحضرية وأعطى كنموذج على ذلك ما وقع في إحدى دوائر الدار البيضاء ، إذ تمكن

أحمد رضا اكديرة زعيم جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية من الفوز في دائرة ابن مسيك، وهو ما أثار استغراب الكثير من المراقبين باعتبار أن هذه الدائرة يقطنها أغلبية من السكان الفقراء الذين يشتغلون في التجارة بالتقسيط أو كبائعين متجولين ويقيمون في بيوت من القصدير، وباعتبار أن كديرة لاتربطه أية علاقة مهما كانت طبيعتها بهذه الدائرة. ويري واتر بوري أن السبب وراء فوز اكديرة في هذه الدائرة راجع إلى أن أحد كبار تجار سوس المقيمين في الدار البيضاء كان يقرض سكان هذه الدائرة، وأغلبيتهم من سوس بدون فوآئد. وتمكن بذلك من إقامة شبكة من الزبناء المخلصين . وقد طلب منهم خلال هذه الانتخابات 1963 أن يصوتوا لصالح اكديرة الذي كانت تربطه به علاقة صداقة، فاستجابوا لذلك وتمكن اكديرة من الفوز في هذه الدائرة [36].

ومن الجائز أن يكون الخيال قد أضاف كثيرا من العناصر إلى هذه القصة التي رواها واتر بوري إلا أن الحدث في شكله العام غير مستبعد الوقوع، بل يمكن القول بأننا قد سجلنا وقائع مشابهة في انتخابات 1993، منها بالخصوص ما حصل في إحدى دوائر الجهة الوسطى الشمالية. فقد تقدمت في إحدى الدوائر القروية شخصية سياسية وطنية لا تربطها أية علاقة بالدائرة، لامن حيث المولد والنشأة ولا من حيث الإقامة والممارسة ومع ذلك فقد تمكنت هذه الشخصية من تحقيق فوز ساحق اعتبر من المفاجات الكبري لهذه الانتخابات. ويبدو أنه حصل بين النائب الفائز في هذه الدائرة وبين أحد أبناء الدائرة تحالف مماثل للذي وقع بين التاجر السوسي واكديرة في دائرة ابن مسيك سنة 1963. ذلك أن أحد أبناء الدائرة هاجر إلى مدينة الدار البيضاء في بداية السبعينات، حيث تمكن من تشييد شركة صغيرة للخياطة سرعان ما تطورت لتصبح عشرين سنة بعد ذلك، مجموعة اقتصادية ضخمة تتوفر على عدة معامل للنسيج والغزل والصباغة والخيط والخياطة وتصدر كميات هائلة من المنتوجات إلى أوروبا. وهكذا أصبح ابن الدائرة هذا أحد كبار رجال الأعمال في مدينة الدار البيضاء وظل على صلة وثيقة بالمنطقة التي ولد ونشأ فيها، وعمل على مساعدة سكانها عن طريق حفر الآبار واستصلاح الأراضي ومد الطرق، إضافة إلى المساعدات المالية خلال الأعياد والمواسم والمناسبات وتشغيل أبناء الدائرة في معامله بالدار البيضاء وتقديم بعض المواد الغذائية للسكان بالمجان الشيء الذي أكسبه نفوذا قويا في دائرته، وبما أنه لم يبد أية رغبة في معانقة العمل السياسي، وأن سكان دائرته مستعدون للتصويت حسب إرادته، فقد عمل على مساعدة صديقه القادم من العاصمة

الذي ترشح في هذه الدائرة، عن طريق مطالبة سكان المنطقة بالتصويت لصالحه وهو ما وقع فعلا وسهل نجاح المرشح.

وبصفة عامة يمكن القول بأن التصويت الزبوني قد لوحظ بشكل خاص في الدوائر القروية أو المختلطة حيث مازال للعلاقات الزبونية حضور قوي، خصوصا وأن الانتخابات صادفت سنة فلاحية ضعيفة تميزت برداءة المحصول، مما جعل الفلاحين الفقراء في حاجة ماسة إلى المساعدات الخارجية مهما كان مصدرها ومهما كان ثمنها. وكما هوالحال في أغلب دول العالم الثالث فإن السلطة لاتملك أي سلاح لإيقاف هذه العملية أو الحد من تأثير التصويت الزبوني[37] باعتبار أن الأمر مرتبط بطبيعة العلاقات الإجتماعية السائدة والتي لا يمكن تغييرها إلا بتحسين مستوى عيش الناخب وترقية وعيه السياسي. ويبدو أن السلطة، على خلاف ذلك، تميل إلى تشجيع هذه العلاقات الزبونية خصوصا حين ترضخ لطلبات الحامي وتقوم بمجموعة من الأعمال لصالح الدائرة الشيء الذي يقوي مركزه بين زبنائه. وربما كانت السلطة تعتقد أنها بتشجيعها لهذه العلاقات تعمل على المحافظة على التوازن الاجتماعي بإعادة تقسيم الخيرات بين الحامي والزبناء، وهو ما يخفف من حدة الصراعات الطبقية.

وإذا كانت الدوائر القروية المغربية قد عرفت تصويتا زبونيا في معظم الحالات فإن ناخبي الدوائر الحضرية مالوا إلى إعطاء الأسبقية لاعتبارات أخرى غير الاعتبارات الزبونية واهتموا بشكل أكبر ببرامج الأحزاب وشخصيات المرشحين ومصداقيتهم وبذلك يمكن القول بأن المقاربة الزبونية صالحة أساسا لفهم سلوك ناخبي الدوائر القروية [38] .

هـوامـش

(1) لقد اهتممنا بتحليل نتائج الانتخابات التشريعية المباشرة فقط، وأهملنا الانتخابات غير المباشرة، رغم أنها تهم 111 مقعدا في مجلس النواب لعدة اعتبارات منها :1) إن عدد الناخبين في الانتخابات غير المباشرة محدود جدا ولا يتعدى بالنسبة لمجموع المقاعد عدد الناخبين في دائرة انتخابية واحدة تهم الانتخابات المباشرة، كما أن هؤلاء الناخبين ينتمون إلي هيئات سياسية معينة هي التي توجه تصويتهم. 2) إن نتائج هذه الانتاخابات غير المباشرة كانت مصدر انتقادات شديدة سواء من طرف المعارضة التي أدانتها بشدة أو من طرف الصحافة المستقلة. ومن أجل التعرف علي هذه النتائج وكيف تم الحصول عليها يمكن الرجوع إلى أطروحتنا: التحولات الاجتماعية والنخب السياسية في المغرب، كلية الآداب ظهر المهراز فاس 1995-1996 الفصل الأول من الباب الرابع..

(2) Le matin 28/6/93

(3) انظر الفصل المعنون : التسويق السياسي

(4) Jerome Jaffre, Effets de campagne , changement de l'électorat. Pou- (14) voirs n 63 1993 p104

(5) Pouvoirs et liberté. Textes réunis par Stephen K.Baley EDS Nouveaux horizons, New york 1974 p127

(6) يجب الإشارة أيضا إلى أن تنظيم انتخابات تشريعية كل سنتين في الولايات المتحدة يؤدي إلى فتور الناخبين.

(7) ومع ذلك فإن هذه الجهة عرفت تفاوتا كبيرا بين مختلف الدوائر حيث سجلت نسبة 46.66٪ في تنغير بإقليم ورزازات و 89.90٪ في لكويرة بإقليم وادي الذهب.

(8) M. sehimi . juin 1977 op cit 62. 63

(9) M.Sehim. Les élections législatives au Maroc , in Magreb- Machreq n107 , 1985 p107

(10) M.Sehimi Juin 1977 op cit p 64

(11) عالجنا هذه المسألة بتفصيل في أطروحة السلك الثالث. Le rôle des Fassis op cit .P.59

(12) بالنسبة لانتخابات 77 محمد إبراهيمي، مرجع سابق ص 195. وبالنسبة لانتخابات 84: م السحيمي م.س ص 37

(13) المصدر: M.A.P. et le Matin 4/7/1993

تم الحصول على معدلات المرشحين بقسمة عدد أصوات الأحزاب على عدد المرشحين، وعلي معدلات الفائزين بقسمة عدد الأصوات التي حصل عليها النواب الفائزون على عدد المقاعد التي فازوا بها.

(14) يبدو أن التقطيع الانتخابي جاء بشكل كبير لصالح مرشحي الحركة الشعبية.

(15) على سبيل المثال كان إدريس البصري وزير الداخلية الحالي عميدا للشرطة حين أصبح أحمد عصمان وزيرا أولا، وكان في بداية حياته العملية داخل إدارة الأمن حين تقلد المعطي بوعبيد وزارة الشغل في نهاية الخمسينات.

(16) Paul Pascon, Etudes rurales SM ER .Rabat 1980 pp 29-30

(17) حصل رجال التعليم والفلاحون على نسبة مماثلة في انتخابات 77: 14.2٪ ونسبة متقاربة في انتخابات 84: 17٪ للأوائل و 16.66٪ للأواخر .

(18) يجب الإشارة في هذا المجال إلى أن أحد زعماء الأحزاب السياسية الذين تنافسوا في هذه الانتخابات قدم نفسه في ورقته الإعلانية باعتباره موظفا.

(19) Denis Lindon , Pierre Weill, Le choix d'un député . les editions de Minuit . Paris 1974 p 13

(20) المرجع السابق ص 237

(21) كل المعطيات الخاصة بالناخبين مستخلصة من تدخل وزير الداخلية أمام البرلمان Le Matin 8/8/1992

(22) La sociologie electorale , in Encylopédie de la sociologie Eds , larousse Paris 1977 p 273

(23) احتسبنا هنا أصوات أحزاب الوفاق إضافة إلى أصوات التجمع الوطني للأحرار والحركة الوطنية الشعبية وباقي الأحزاب الصغرى واللامنتمين.

(24) Joseph Klatzman, Commet Votent les paysans francais in Revue francaise de sience politique , mars 1958 pp 39-40 aussi F,Goguel , La sociologie éléctorole in Traité de sociologie t 2 p u f paris 1968 p 53

وأيضا ، ليندا لاين، تأثير النزعة القبلية في السلوك الإنتخابي بالأردن، المجلة المغربية لعلم الجتماع السياسي عدد 16/15 مارس يونيو 1993، ص 18.

(25) P.Pascon, Etudes rurales op.p 286

(26) المرجع السابق ص 278

(27) Annuaire statistique du Maroc op,p 286

(28) اشتغل عدد لايستهان به من الطلبة مع مرشحي الأحزاب الموالية للحكومة خلال الحملة الانتخابية من أجل تزويد مداخيلهم .

(29) الفصل الأول من كتاب المجتمع المدني والنخبة السياسية .

(30) La sociologie électorale in Encyclopédie de la sociologie op cit p 274

(31) الفصل الأول من كتاب المجتمع المدني والنخبة السياسية .

(32)) حصلت المعارضة المصرية على سبيل المثال، في انتخابات ماي 1984 على 27٪ من الأصوات على الصعيد العام وعلى 36.5٪ من الأصوات في المدن الكبري Gema Martin Munoz politica y Elecciones en el Egipto contemporeneo 1992-1990 ;.A.E eds instituto de Cooperacion conel Mundo Arabe 1992 Madrid pp 385-86

(33) Alain Rouquié, L'analyse des éléctions non - concurrentielles : contrôle clienteliste et situations autoritaires. in Des éléctions pas comme les autres .op cit pp 62-63

(34) J.F Medard , Le rapport de clientèle: du phenomène social a l'analyse politique in Revue francaise de science politique n 1 fev 1976 p 107

(35) لمرجع السابق ص 125 .

(36) J.Waterbury , le commandeur op p 101

(37) قد يكون الحل في تبني اقتراع نسبي باللائحة وهو مالا ترحب به أغلب الأحزاب الكبرى.

(38) من أجل عرض مفصل لنتائج هذه الانتخابات: التحولات الاجتماعية والنخب ... الفصل الثاني من الباب البرابع.

الفصل الأخير

وظيفة الانتخابات

إن السؤال الذي أصبح يطرح اليوم غداة تنظيم أية انتخابات تشريعية في دولة من دول العالم الثالث هو هل توفرت حقا شروط تنظيم انتخابات حرة ونزيهة؟ باعتبار أن الاحتكام للانتخابات أصبح هو السمة الأساسية لكل الأنظمة السياسية المعاصرة باختلاف انتماءاتها الجغرافية والحضارية فالفرق بين الدول الديمقراطية وباقي دول العالم لم يعد يكمن في كون الأولى تنظم الانتخابات بينما تهمل ذلك الأمر الدول الأخرى، وإنما في كون الدول الديمقراطية تحرص على توفير كل الشروط التي تضمن إجراء اقتراع حر وتعددي.

وإذا عدنا إلى الانتخابات التشريعية التي نظمها المغرب خلال سنة 1993 سنجد أن أحد كبار فقهاء القانون الدستوري في فرنسا جاك روبير J.Robert قد أكد بأن كل شروط الانتخابات الديمقراطية قد توفرت في انتخابات 25 يونيو 1993. ذلك أن كل أساتذة السياسة والقانون الدستوري متفقون حسب جاك روبير، على أنه كي تكون انتخابات ما ديمقراطية يجب أن تتوفر لها ثلاثة شروط أساسية : أولها: التعددية، ثانيها : حرية تعبير المرشحين، وثالثها: حرية اختيار الناخبين.

ويضيف جاك روبير أن كل هذه الشروط قد اجتمعت في الانتخابات التشريعية المباشرة المغربية[1] . كذلك فإن التقرير السنوي الذي نشرته كتابة الدولة في الخارجية الأمريكية أشار إلى أن الانتخابات لتشريعية المباشرة المغربية قد تمت بصفة عامة في جو من النزاهة مع تسجيل عدد ضئيل من الخروقات الجزئية[2] . وفي نفس الإطار نظم أعضاء المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية الذين راقبوا سير الانتخابات التشريعية ليونيو 1993 في المغرب مائدة مستديرة في جامعة هوبكنز

بواشنطن لتقييم الانتخابات الأخيرة، وقد أبدوا ارتياحهم للجو العام الذي دارت فيه هذه الانتخابات التي امتازت بالتنافس الحر وعدم الضغط على الناخبين. كما أبدى البيت الأبيض الأمريكي نفس الارتياح إزاء هذه الإنتخابات[3].

وإذا كان معظم الملاحظين الأجانب قد أكدوا مرور انتخابات يونيو 93 في أجواء عادية وسليمة مما يضفي على نتائجها كامل المشروعية، فإن هؤلاء الملاحظين لم يبدوا نفس الحماس تجاه الانتخابات غير المباشرة التي همت ثلث أعضاء البرلمان، حيث أشارت الخارجية الأمريكية إلى التجاوزات والخروقات التي شهدتها الإنتخابات [4]، كما أن صحيفة لومند Le Monde الفرنسية أكدت أن تزويرا مفضوحا ميز انتخاب الثلث الأخير من البرلمان، الشيء الذي مكن من محو الفوز النسبي الذي حققته أحزاب المعارضة قبل ثلاثة أشهر[5].

والواقع أن الانتخابات غير المباشرة قد اعتادت القيام بوظيفة خاصة، تكمن في تمكين بعض الأحزاب التي لم يحالفها الحظ في الإنتخابات المباشرة من استرجاع بعض ما ضاع منها، كما أنها تشكل دورة استدراكية لبعض مسؤولي الأحزاب الذين فشلوا في الاقتراع المباشر. وفي هذا الإطار تمكن عدد من قياديي الأحزاب الموالية للحكومة (جل أعضاء المكتب السياسي للحزب الوطني الديمقراطي) الذين لم يحصلوا على ثقة الناخبين في يونيو 93 من الفوز في الاقتراع غير المباشر. كما أن هذه الأحزاب قد استطاعت استعادة مكانتها كأحزاب الأغلبية بفضل نتائج هذه الانتخابات. وهذا يذكرنا بما حدث في انتخابات 1984 حيث كان الاتحاد الإشتراكي قد حصل لأول مرة في تاريخ الانتخابات بالمغرب على عدد من المقاعد البرلمانية يفوق عدد مقاعد حزب الاستقلال وذلك بعد إجراء الانتخابات المباشرة، إلا أن حزب الاستقلال سيستعيد كثيرا مما ضاع منه في الانتخابات المباشرة في الاقتراع غير المباشر، إذ سينجح في الحصول على 19 مقعدا إضافيا، أي نفس عدد المقاعد المحصل عليها تقريبا في الانتخابات المباشرة [6].

غير أنه يجب الإشارة إلى أن نتائج انتخاب الثلث غير المباشر في شتنبر 1993 أظهرت أن الإدارة قد تكون تدخلت لدى الناخبين الكبار ومارست بعض الضغوط عليهم ووجهت تصويت الكثيرين منهم ، أو هذا على الأقل ما أكدته أحزاب المعارضة، لدرجة دفعت الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي إلى الاستقالة .

وحسب صحافة الحزب فإنه استقال من مهامه احتجاجا على الخروقات الكبري والتجاوزات التي شهدتها الانتخابات غير المباشرة، وإن كان البلاغ

الرسمي الذي أصدره الاتحاد الإشتراكي في الموضوع قد أوضح أن عبد الرحمن اليوسفي ترك لأعضاد المكتب السياسي صلاحية الإعلان عن استقالته وتبريرها [7] .

وقد استغرب العديد من الملاحظين هذا السلوك واعتبروا أنه لايجب معاقبة الحزب بما فعلته الإدارة. ولكن الظاهر أن استقالة اليوسفي، وإن كان لها علاقة مباشرة بنتائج الانتخابات غير المباشرة، فإنها مرتبطة على وجه الخصوص بالصراعات والنقاشات الداخلية التي يعرفها الاتحاد الاشتراكي. فغير خاف أن المشاركة في الانتخابات قرار لم يكن يحظى بموافقة الجميع، حيث أبدى كثير من مسؤولي الحزب وأطره شكوكهم في مدى التزام الإدارة بالحياد والنزاهة في هذه الانتخابات، وطالبوا بمزيد من الضمانات، إلا أن عبد الرحمن اليوسفي نزل بكل ثقله من أجل إقناع هؤلاء المتشككين وطمأنتهم، مؤكدا أن المغرب قد دخل مرحلة جديدة من الممارسة السياسية التي يجب أن يكون الحزب حاضرا فيها. كما أكد أنه حصل على التطمينات الضرورية من أعلى هيئة سياسية في البلاد حول نزاهة الانتخابات وحياد الإدارة. وحين أظهرت نتائج الإنتخابات غير المباشرة أن هذه الوعود لم يتم الالتزام بها، لم يبق أمام اليوسفي إلا أن يقدم استقالته للحزب، باعتبار فشل المشروع الذي دافع عنه بقوة، متفاديا بذلك صراعات داخلية قوية داخل هيئته السياسية. وقد بدا الأمر غريبا وعسير الفهم بالنسبة لمعظم الملاحظين، لأنه لأول مرة في التاريخ السياسي للمغرب المعاصر يستقبل زعيم حزب من مهامه، ويبرر سلوكه بتصرف الإدارة في الانتخابات.

وعلى كل حال فقد رفضت الجهة المسؤولة - في نظر الحزب - عن هذه الاستقالة أية مسؤولية لها في الموضوع، ونشرت الصحف الوطنية بيانا من اللجنة الوطنية للسهر على الانتخابات تقول فيه بأن ما جاء في بيان استقالة اليوسفي خاطئ وخال من الصحة، وبأن اللجنة قامت بمهامها على أحسن ما يرام وأن أغلب قراراتها كانت تتخذ بالإجماع. وبصفة عامة فعلى كل متضرر - يضيف البيان- من النتائج الانتخابية أن يلجأ للقضاء [8] .

ويمكن القول بأن استقالة اليوسفي قد خلطت أوراق اللعبة السياسية، وأساءت من جديد إلى العلاقات بين الاتحاد الاشتراكي والسلطة. وقد أصيب قادة الحزب ومسؤولوه بنوع من الارتباك، حيث فوجئوا بقرار اليوسفي الذي لم يكن متوقعا.و إلا أن المكتب السياسي، بعد طول دراسة للموضوع، انتهى إلى

رفض هذه الإستقالة وتشبث باليوسفي كاتبا أولا للحزب، وهو القرار الذي تبنته أيضا اللجنة المركزية في اجتماعها خلال شهر أكتوبر 1993، إلا أن أجواء هذه الاستقالة قد خيمت عى السنة التشريعية الأولى للبرلمان الجديد.

ولعل أهم ما ميز مجلس النواب الجديد هو ظهور فريق نيابي جديد هو فريق التجديد والتقدم الذي يمثل حزب التقدم والإشتراكية بعد أن تمكن هذا الأخير من الحصول على 13 نائبا، الشيء الذي يخوله تكوين فريق خاص به ، وهو ما كان يطمح إليه هذا الحزب منذ سنوات طويلة. كما لوحظ اختلاف واضح بين عدد النواب المنتمين إلى مختلف الأحزاب السياسية لدي الإعلان عن نتائج الإنتخابات التشريعية المباشرة وغير المباشرة، وعددهم حسب اللوائح التي وضعت عند رئاسة المجلس عند بداية عمله في أكتوبر 1993 وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

التغييرات التي حصلت على عدد النواب المنتمين إلى مختلف الأحزاب بعد انعقاد الدورة الأولى لمجلس النواب وتكوين الفرق :

الهيئات السياسية	ع. النواب بعد إجراء الإنتخابات	ع . النواب حسب الفرق
الاتحاد الاشتراكي	56	56
الاتحاد الدستوري	54	67
حزب الاستقلال	52	51
الحركة الشعبية	51	54
التجمع الوطني للأحرار	42	35
الحركة الوطنية الشعبية	25	25
الحزب الوطني الديمقراطي	24	24
التقدم والإشتراكية	11	13
منظمة العمل	2	2
الشورى والإستقلال	9	-
حزب العمل	2	-
المستقلون	2	-
التحاد المغربي للشغل	3	-

وهكذا يتبين أن أكبر مستفيد من عمليات التنقل داخل الأحزاب التي تمت بعد الإعلان عن النتائج هو الاتحاد الدستوري الذي أصبح أول حزب في المجلس بانضمام 13 نائبا جديدا إلي فريقه، والحركة الشعبية التي انضم إليها ثلاثة نواب جدد، والتقدم والاشتراكية الذي انضم إليه نائبان. أما أكبر الخاسرين في هذه العملية فهو التجمع الوطني للأحرار الذي فقد سبعة من أعضائه. وأهم الخلاصات التي يمكن استنتاجها من هذه العملية هو أن الاقتراع المباشر ليس المحدد الأساسي لقوة الأحزاب ومكانتها داخل البرلمان، فقد حصل الاتحاد الدستوري على 27 مقعدا في الانتخابات المباشرة محتلا بذلك المرتبة الخامسة وراء الاتحاد الإشتراكي وحزب الإستقلال والحركة الشعبية والتجمع الوطني للأحرار. ولكنه تمكن من الحصول على 40 نائبا إضافيا بفضل الإقتراع غير المباشر والتحالفات التي رافقت تكوين الفرق، منتقلا بذلك إلى المرتبة الأولى، وهكذا يمكن القول بأن حضور بعض الفرق البرلمانية داخل مجلس النواب لايعكس تماما رغبات الناخبين التي عبروا عنها خصوصا في الانتخابات المباشرة.

والملاحظة الثانية تتعلق بهشاشة التجمع الوطني للأحرار الذي استمر في فقدان أعضائه ونوابه، وهي العملية التي تم الشروع فيها مع الانتخابات غير المباشرة، حيث صوت كثير من مستشاري الحزب في الجماعات المحلية ضد الرغبة السياسية لقيادته. وهذا دليل واضح على أن عددا كبيرا من أعضاء التجمع الوطني للأحرار غير موافقين على توجهات أحمد عصمان. كما أن هذا التراجع يؤكد ضعف تحكم هذا الأخير في قواعده وأعضاء حزبه. وللإشارة فإن اللجنة التنفيذية للحزب كانت قد قررت طرد كل من الطيب بن الشيخ وعبد العزيز الحافظي بعد أن تشبتا بالترشيح في الانتخابات غير المباشرة باسم الحزب، إلا أن نفس اللجنة التنفيذية عادت أياما قليلة بعد ذلك للإعلان عن تراجعها عن قرار الطرد [9] ، بل إن عبد العزيز الحافظي سيعين نائبا لرئيس مجلس النواب ممثلا لحزبه.

أما الملاحظة الثالثة فتتعلق بالانضباط الكبير الذي يميز أحزاب المعارضة، إذ لم تفقد أي نائب من نوابها بعد تشكيل الفرق- باستثناء نائب استقلالي واحد غادر الحزب- وهو ما يقوم دليلا على أن روابط هؤلاء بأحزابهم قوية، وهو ما كان متوقعا باعتبار أن هذه الأحزاب قد رشحت للانتخابات أكثر أعضائها التزاما بقوانين الحزب وخطه السياسي.

وقد أبدى النواب حماسا كبيرا في الأسابيع الأولى من العمل النيابي للمجلس حيث كانوا يحضرون بكثافة إلى جلسات الأسئلة الشفوية، خصوصا وأن العاهل المغربي كان قد عاتب، في خطابه بمناسبة افتتاح الدورة الأولى للمجلس الجديد، النواب الذين يتغيبون عن أشغال المجلس واعتبر ذلك مساسا بسمعة الغرفة التشريعية[10] . كما أشار العاهل المغربي في نفس الخطاب إلى أنه سيجري مشاورات مع أحزاب الكتلة وأحزاب الوفاق من أجل تشكيل حكومة جديدة. وبالفعل تم لقاء أول بين العاهل المغربي وأحزاب المعارضة خلال شهر أكتوبر 1993، حيث عرض عليهم تشكيل الحكومة. وقد ذكرهم بكونهم لايتوفرون على الأغلبية العددية في البرلمان، ولكن النتائج المهمة التي حصلوا عليها جعلته يفكر في منحهم فرصة من أجل اختبار منهجيتهم وطريقتهم في العمل ، إلا أنه وضع ثلاثة شروط في المجال الاقتصادي، أولها ألا يتجاوز العجز في الميزانية 1.5٪ من الإنتاج الداخلي الخام، وثانيها أن تراقب الحكومة مراقبة صارمة التضخم كي لايتجاوز الحدود المناسبة، وثالثها أن تنكب حكومة المعارضة على مشاكل الطبقات الفقيرة بتشغيلها لابواسطة الصدقة– كما جاء في الخطاب الملكي – بل بإيجاد العمل المشرف. وبالإضافة إلى ذلك أبدى العاهل المغربي رغبته في الاحتفاظ بالوزارة الأولى ووزارات الخارجية والداخلية والعدل– والتزم بالمقابل بضمان راحة سياسية لهذه الحكومة أقلها ثلاث سنوات ويمكن أن تصل إلي ست سنوات. وبعد ذلك بيومين استقبل العاهل زعماء أحزاب الوفاق وأخبرهم بالعرض الذي تقدم به للأحزاب المعارضة، وطالبهم بمساندة هذه الحكومة في حالة تشكيلها، وعدم العمل على إسقاطها وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى على الأقل مع القيام بدور المعارضة على الوجه المطلوب[11]. وقد أبدت هذه الأحزاب – كما جاء في الخطاب الملكي– إضافة إلى التجمع الوطني للأحرار، استعدادها للالتزام بذلك وطلبت مهلة لتنظيم شؤونها الداخلية في حالة رفض المعارضة تشكيل الحكومة. أما أحزاب المعارضة فعبرت عن رغبتها في استشارة قواعدها وهيئاتها قبل اتخاذ أي قرار، باستثناء التقدم والاشتراكية الذي أظهر حماسا للدخول إلى الحكومة ، إلا أنه ربط ذلك بموافقة باقي أحزاب المعارضة.

وفي فاتح نونبر 1993 بعث قادة الأحزاب المعارضة الثلاثة رسالة جوابية للعاهل المغربي تم التذكير فيها بالخصوص بأن الجهاز الحكومي لم يلتزم بالتعليمات الملكية حول نزاهة الانتخابات وجاء في هذه الرسالة الجوابية على

الخصوص :"إن أحزابنا و في هذا الإطار حريصة على أن تكون مواقفها السياسية بخصوص الخطوات القادمة متطابقة مع أحكام الدستور التي نظمت العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، وحددت كيفية تشكيل الحكومة واختصاصاتها، وذلك من أجل تدعيم الأسس الدستورية للمملكة وترسيخ تقاليد ديمقراطية متينة لحاضر المغرب ومستقبله.

إن الحكومة الكفيلة بوضع المغرب في سكة التغيير عليها أن تكون طبقا للدستور حكومة مسؤولة وقوية ومنسجمة ومتضامنة لتقوم بدورها كاملا في ممارسة وظائفها، مسؤولة لكونها محاسبة من طرف الملك ومجلس النواب، قوية بثقة الملك وبسندها النيابي والشعبي، منسجمة بتصور جديد لهيكلتها وتشكيلها وتوجهاتها العامة والقطاعية، ومتضامنة في مواقفها وسياستها الداخلية والخارجية (...)

وترى أحزابنا أن تصحيح ما أفسده الجهاز الحكومي في عملية الانتخابات ومواصلة الإصلاحات الدستورية والسياسية و خلق مناخ سياسي اجتماعي مشجع على التعبئة الشعبية، هي من العوامل الكفيلة بفتح آفاق التغيير المنشود في نطاق الحرص الشديد على منح مبادرة جلالتكم السامية أبعادها التاريخية[12]".

وبعد ذلك التقى زعماء أحزاب المعارضة الثلاثة مرة أخرى بالعاهل المغربي، حيث طرحوا مشكل الخروقات والتجاوزات التي عرفتها الانتخابات غير المباشرة، وطالبوا بإيجاد حل سياسي لهذا المشكل غير أن العاهل المغربي أجابهم بكون الدستور واضح في مثل هذه الوضعية، إذ لا يخول للملك سلطة إلغاء نتائج الإنتخابات وإن خول له صلاحية حل البرلمان، إلا أنه ليست هنالك أية دواعي لذلك الآن- أي حل البرلمان- وأكد لهم بأنه يمكنهم اللجوء إلى القضاء والمجلس الدستوري من أجل ذلك. واستبعد تماما أي لجوء إلى إلغاء نتائج الانتخابات غير المباشرة. ويوم واحدا قبل انقضاء الأجل الذي حدده العاهل المغربي لتقديم جواب نهائي على اقتراحه بتشكيل الحكومة اقترحت الأحزاب الثلاثة أن يتم تعيين الوزير الأول من المعارضة، وهو الذي سيهتم بمناقشة مختلف القضايا العالقة مع العاهل المغربي، وبالخصوص ما يتعلق بالوزراء الذين سيحتفظ بهم خارج المعارضة، كما تمسكت هذه الأحزاب بمسألة إيجاد حل لنتائج انتخابات الثلث غير المباشر.

وقد رد العاهل المغربي على هذا الاقتراح بأنه لايمكن أن يعين وزيرا أولا من المعارضة ، لأنه مضى وقت طويل عليها، ثمان سنوات بالنسبة لحزب الاستقلال،

لم تمارس فيه أية مسؤولية حكومية، مما قد يقف عائقا أمام أداء وزير أول ينتمي إلى المعارضة، سيما وأن عليه أن يهتم بكل الملفات الوطنية.

وبخصوص الوزارات التي أبدى رغبته في الاحتفاظ بها، فقد أوضح أن وزارة الخارجية أصبحت وزارة جد حساسة لأنها تهم المصالح الاقتصادية والتجارية الحيوية للبلاد، ويجب أن تظل بعيدة عن الحسابات الحزبية لأن ذلك قد يضر بمصالح المغرب. وذكر في هذا الإطار بما حصل أثناء حرب الخليج، حيث تبنت أحزاب المعارضة مواقف متشددة مخالفة لمواقف معظم دول العالم. أما بالنسبة لوزارتي العدل والداخلية فقد أكد العاهل المغربي:«إن العدل أساس الملك والأحكام تصدر دائما باسم جلالة الملك، فلا يمكن لطائفة سياسية أو أسرة سياسية كيفما كانت أن تتقلد منصبا كهذا، لأن قضاء الله يقبله الإنسان ولكن ظلم طائفة لطائفة لايقبله الإنسان، وأخيرا فإن وزارة الداخلية هي التي لن أعطيها أبدا لأي حزب من الأحزاب[13]». وذكر العاهل أحزاب المعارضة بأن الدستور ينص على تسمية الملك للوزير الأول الذي يقترح فقط الوزراء الذين يرغب في ضمهم إلى الحكومة، وبأن الدستور لايرغم الملك على قبول الحكومة التي يقترحها الوزير الأول، كما أبدى أسفه الشديد على رفض المعارضة المشاركة في الحكومة.

أما حزب التقدم والاشتراكية الذي اختلف مع الأحزاب المعارضة الثلاثة في مسألة المشاركة فقد أكد علي ضرورة العمل في إطار الوضع الجديد كما هو. وأوضح علي يعتة في خطاب أمام اللجنة المركزية للحزب بأن «عدم الرضى كلية عما شاب العمليات الانتخابية من خروقات، وطبع أجواءها من عيوب لايجب أن يؤدي بنا إلى الاحتجاج عليها برفض العمل في إطار الوضع الجديد. ذلك أن هذا الوضع. وسواء شئنا أو أبينا، هو أمر واقع ، وفي النهاية نتيجة لميزان القوى القائم، وبالتالي فتغيير هذا الأخير رهين إلى حد بعيد بالعمل الذي سنقوم به في إطار الوضع الناشئ، كما هو وليس كما كان ينبغي له في نظرنا أن يكون وهو تغيير ممكن إذا ما عرفنا كيف نستثمر النتائج الهامة جدا التي تمخض عنها المسلسل الإنتخابي»[14]. وقد أدى موقف حزب التقدم والاشتراكية هذا إلى تعميق فجوة الخلاف بينه وبين باقي أحزاب المعارضة، وهو الخلاف الذي أصبح يتضح بجلاء منذ الاستفتاء علي الدستور الجديد (دستور 1992) .

وأياما قليلة بعد الخطاب الملكي في ذكرى المسيرة الذي أعلن فيه عن فشل المشاورات بشأن تشكيل المعارضة للحكومة، استقبل العاهل كريم العمراني وعينه

وزيرا أولا في حكومة تقنوقراطية تتكون في نصفها من وزراء سابقين في الحكومة التي أشرفت على الانتخابات الأخيرة، ومن وزراء عينوا لأول مرة في نصفها الآخر. وقد امتاز هؤلاء الوزراء بمستوي تعليمي عال وبصغر سنهم مقارنة مع الوزراء السابقين . وحملت الحكومة الجديدة عنصرا جديدا هو إنشاء وزارة مكلفة بحقوق الإنسان أسندت مهمتها إلى عمر أزيمان، وهو أستاذ بكلية الحقوق بالرباط، سبق له أن كان أول رئيس للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، إلا أنه استقال من مهامه في هذه الأخيرة بعد مضي أقل من سنة بعد خلاف مع الأعضاء المنتمين إلى الأحزاب المعارضة. وقد اعتبر الجميع هذا الحدث، بما في ذلك أحزاب المعارضة، خطوة كبيرة على طريق إرساء دولة القانون. كما ضمت هذه الحكومة التقنوقراطية وزيرا من الديانة اليهودية أسندت له حقيبة السياحة. وبالمقابل لم يتم فصل وزارة الداخلية عن الإعلام كما كانت أحزاب المعارضة تلح في ذلك، بل إن وزير الداخلية قد رقي إلى وزير دولة.

وفي يوم 27 نونبر 1993 تم التصويت على التصريح الحكومي فصوت لصالحه 202 نائبا ينتمون لأحزاب الاتحاد الدستوري، والحركة الشعبية والتجمع الوطني للأحرار، والحزب الوطني الديمقراطي، والشورى والاستقلال، وصوت ضده 118 نائبا ينتمون إلى الاتحاد الاشتراكي حزب الإستقلال والتقدم والإشتراكية ومنظمة العمل، إضافة إلى ممثلي الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب، ولم يسجل أي امتناع عن التصويت إلا أن 13 نائبا لم يحضروا أشغال هذه الجلسة منهم على الخصوص نواب الإتحاد المغربي للشغل.

أما بالنسبة لقانون المالية لسنة 1994 فقد تأخر التصويت عليه إلى منتصف فبراير 94، بعد أن تأخرت الحكومة في إيداع القانون المالي لدى المجلس، حيث لم يصادق عليه مجلس الوزراء إلا يوم 22 دجنبر 93. وبالرغم من أن هذا القانون لم يستطع الاستجابة لكل المطالب الاجتماعية الملحة، فإنه بدا أكثر تفاؤلا وتشجيعا من سابقيه، إذ تضمن خلق أكثر من 25000 منصب شغل جديد[15]، وهو ضعف العدد المعتاد في القوانين المالية السابقة. إلا أن التكهنات المالية، خصوصا فيما يخص المداخيل، جاءت مخالفة للواقع وتبين بعد أسابيع قليلة من الشروع في تطبيق الميزانية الجديدة حصول عجز كبير ، وهو ما أدى إلى تعديل وزاري هم بالخصوص وزير المالية الذي لم يمض أكثر من ستة أشهر في مهامه الجديدة. وهي أقصر مدة زمنية يمضيها وزير المالية في المغرب.

وبعد الإعلان عن استقالة الوزير الأول كريم العمراني في نهاية شهر ماي 1994 وتكليف عبد اللطيف الفيلالي بمسؤولية الوزارة الأولى ساد الاعتقاد في الأوساط السياسية بأن حكومة تضم عناصر من الوفاق أو الكتلة قد يتم تشكيلها. وكانت أحزاب الوفاق أكثر حماسا لذلك، خصوصا وأن الإعلان عن الشروع في تشكيل حكومة جديدة وافق انعقاد مؤتمر حزب الاتحاد الدستوري، الذي لم يخف في مناسبات سابقة استعداده للدخول إلى الحكومة، ولكن عبد اللطيف الفيلالي، بعد اتصاله برؤساء كل الأحزاب السياسية (وفاق وكتلة) فاجأ الجميع بإعادة الثقة في كل أعضاء الحكومة السابقة، وهو الأمر الذي لم يرق كثيرا لأحزاب الوفاق، فيما يبدو، إلى حد أن أعضاء المكتب السياسي للإتحاد الدستوري كانوا قد قرروا التصويت ضد برنامج حكومة الفيلالي، وقد شاع أن جهات عليا قد أخبرت قيادة الاتحاد الدستوري أن كل تصويت ضد الحكومة الجديدة لن يكون لصالح الحزب ، بل تم التلميح ، فيما يبدو، إلى إمكانية التعجيل بإصدار قرارات المجلس الدستوري المتعلقة بإلغاء ترشيح عدد كبير من النواب الدستوريين [16] .

وقد امتازت السنة التشريعية الأولى للمجلس الجديد بإقبال النواب بشكل مكثف على طرح الأسئلة الشفوية، خصوصا وأن وقائع الجلسة الخاصة بالأسئلة تنقل مباشرة على شاشة القناة التلفزية الأولى.

ويبدو أن الحماس الكبير الذي رافق أعمال الدورة الأولى للسنة الأولى من عمل المجلس هو الذي يقف وراء هذا الإقبال الكبير على الأسئلة إضافة إلى رغبة النواب في إظهار نشاطهم ومبادراتهم، خصوصا وأنهم أصبحوا «يراقبون» مباشرة من طرف الناخبين.

كذلك لوحظ خلال هذه السنة التشريعية الأولى أن نواب الأغلبية أخذوا كامل حريتهم في انتقاد أداء الحكومة التقنوقراطية . وهكذا طرحت عدة أسئلة من طرف نواب أحزاب الوفاق والتجمع الوطني والحركة الوطنية الشعبية هدفت إلى إظهار ضعف الحكومة وعدم إلمامها بملفاتها إلى درجة أنه أصبح من الصعب التمييز بين أسئلة المعارضة وأسئلة الأغلبية [17] . وإذا كانت الأغلبية قد اكتفت بإحراج الحكومة التقنوقراطية بطرح بعض الأسئلة المتعلقة بقطاعات تعرف أزمات حادة فإن المعارضة لم تكتف بذلك وأخذت تلوح بإمكانية استعمال الورقة النقابية من أجل الضغط على الحكومة. وهو ما لم يتأخر في الحصول فعلا، حيث

دعت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل إلى إضراب عام يوم 25 فبراير 1994. وقد رد على ذلك الوزير الأول كريم العمراني بتوجيه رسالة إلى نوبير الأموي الكاتب العام للكونفدرالية، يخبره فيها بأن الإضراب العام سلوك غير مسؤول يحرمه القانون. وعلى الرغم من أن باقي المركزيات النقابية ، وعلى الخصوص الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، التابع لحزب الإستقلال، التي اعتادت التنسيق مع الكونفدرالية في كل المعارك النقابية التي شهدها المغرب منذ بداية التسعينات، قد اختلفت مع الكونفدرالية حول الدعوة إلى هذا الإضراب العام، فإنها ساندت الكونفدرالية في دعوتها للإضراب، واعتبرت حق الإضراب حقا دستوريا لا رجعة فيه. وبعد كثير من المشاورات، وبتدخل حاسم من المكتب السياسي للاتحاد الإشتراكي الذي لم يكن مرتاحا تمام الارتياح لهذا الإضراب ولتوقيته عدلت الكونفدرالية عن دعوتها وأعلنت عن تأجيل الإضراب العام.

بالمقابل وبالموازاة مع ذلك أبدت السلطة نوعا من الليونة في التعامل مع المعارضة. وهكذا سمح للاتحاد الاشتراكي لأول مرة سنة 1965، بتنظيم مهرجان خطابي جماهيري في ذكرى اختفاء المهدي بن بركة في خريف 1993. وقد شارك في هذا المهرجان قادة أحزاب المعارضة الأخري. وكان العاهل المغربي قد تحدث بلهجة ودية جدا عن المهدي بن بركة وعلاقته به في كتابه «ذاكرة ملك» وفي جلسة برلمانية عامة يوم 5 يوليوز 1994 صادق مجلس النواب بالإجماع على اقتراح إلغاء ظهير 1939 المتعلق بقمع المظاهرات والمعروف عند صحافة المعارضة بظهير «كل ما من شأنه»، وهو الاقتراح الذي تقدم به فريقا الاتحاد الاشتراكي والاستقلال.

وفي نفس السياق أعلن العاهل المغربي في خطاب بمناسبة عيد الشباب . أنه سيعمل على إصدار العفو عن كل المعتقلين السياسيين المغاربة، أو ما يعتبرون كذلك عند الصحافة الأجنبية، وأنه سيطلب من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أن يدرس ملفات كل المعتقلين ويتقدم باقتراحاته، على أساس أن تحظى بموافقة ثلثي أعضاء المجلس. غير أن العفو الملكي لن يهم أولئك الذين ينكرون مغربية الصحراء [18]. وهو ما حصل فعلا، حيث تم العفو عن 424 معتقلا، مع تذكير المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بأن 11 منهم فقط تنطبق عليهم مواصفات السجناء السياسيين[19]. كما سمح للعديد من المغتربين لدوافع سياسية بالعودة إلى المغرب. أكثر من ذلك فإن الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان قد

حرصت على أن يتم دفع تعويض شهري يصل إلى 5000 درهما للمعتقلين السابقين في تازمامارت.

وقد دعا العاهل المغربي في نفس الخطاب (8 يوليوز 1994) كل الأحزاب السياسية داخل البرلمان إلى تشكيل حكومة ائتلافية مع نهاية السنة الحالية، مذكرا بأن الوضعية السياسية الراهنة للمغرب غير مرضية، وبأنه بذل مجهودات كبرى من أجل تجنبها وأضاف بأن تشكيل حكومة ائتلافية يقتضي تهيء المناخ الملائم لها.

والواقع أن السنة التشريعية الأولى عرفت اندلاع بعض الخلافات داخل الأحزاب الموالية للحكومة، مما أصبح يهدد بانفجارها. فباستثناء الاتحاد الدستوري الذي يتمتع رئيسه المعطي بوعبيد بنفوذ معنوي كبير داخل حزبه الشيء الذي مكن هذا الأخير من عقد مؤتمره في ربيع 1994 وتجديد هيئاته وهياكله، وإن كانت هذه العملية لم تتم بسهولة، حيث تطلب الأمر توسيع المكتب السياسي ليضم 27 عضوا إضافة إلى 12 عضوا يشكلون لجنة الحكماء ومستشارين في الشؤون القانونية [20] . وبذلك تمكن الحزب من إرضاء رغبات وطموحات أكبر عدد ممكن من أطر الحزب، باستثناء الاتحاد الدستوري إذن، لم تتمكن الأحزاب الأخرى الموالية للحكومة من تنظيم مؤتمراتها أو حتى تشكيل هيئاتها القيادية الداخلية، وهو ما يعكس الخلافات الحادة التي تعرفها هذه الأحزاب، والتي لم تلبث أن خرجت إلى النور. وهكذا احتج بعض أطر الحركة الشعبية على قيادة محاند العنصر، واتهمه بعض الأعضاء المؤسسين للحزب (حدو أبرقاش) بالرغبة في الاستيلاء علىٔ مقر الحزب ومطبعته[21] . وفي نفس الوقت تقريبا اندلعت أزمة مشابهة داخل الحركة الوطنية الشعبية ، بعد أن وقع مجموعة من الأعضاء بيانا إلى الرأي العام يؤكدون فيه ان الحركة الوطنية الشعبية منذ إنشائها في 1991 لم تعرف تشكيل اوانتخاب اية هيئة قيادية (المكتب السياسي واللجنة المركزية) وأن كل الصلاحيات قد وضعت في أيد أحرضان الذي مازال مستمرا في الهيمنة على الحزب وفي قمع كل المحاولات الجادة لتشبيب الحزب وعصرنته[22] . أما بالنسبة للحزب الوطني الديمقراطي فلم يتوقف الأمر عند هذا الحد، إذ اجتمع بعض أعضاء المكتب السياسي: خالي هنا ولد الرشيد، عبد القادر بن سليمان وموسى السعدي .. وأقالوا الكاتب العام للحزب من منصبه. وهو ما رد عليه أرسلان الجديدي بالدعوة إلى عقد مؤتمر استثنائي انتهى بتشكيل مكتب سياسي

جديد وتأكيد الكاتب العام في منصبه وطرد الأعضاء المشاغبين الذين لم يستسلموا بدورهم وحاولوا مهاجمة مقر الحزب رفقة أنصارهم مما استدعى تدخل قوات الأمن من أجل حفظ النظام[23] .

إن كل هذه المشاكل والأزمات الداخلية التي عرفتها هذه الأحزاب الموالية للحكومة تكشف عن حقيقة أساسية، وهي أن هذه الأحزاب لم تعتد أن توجد خارج مواقع الحكم بل يمكن القول أن تحملها لبعض المسؤوليات الوزارية والحكومية العليا هو الذي يمكنها من الاستمرار ومن تذويب الخلافات بين أعضاءها. أما حين تبين أنها يمكن أن تظل في المعارضة ، أو على الأقل خارج الحكم طيلة هذه المدة التشريعية، فقد طفت الخلافات الكامنة على السطح الشيء الذي أصبح يهدد هذه الأحزاب في وجودها. إضافة إلى ذلك يجب التذكير بأن معظم نواب هذه الأحزاب قد أنفقوا أموالا باهضة من أجل الحصول على مقاعدهم النيابية، آملين في تعويض ذلك بعد تحمل المسؤوليات الحكومية الشيء الذي دفعهم إلى الضغط على هيئاتهم من أجل المطالبة بتشكيل الحكومة.

ورغم فشل اقتراح تشكيل المعارضة للحكومة، أو ما أطلق عليه بتحقيق التناوب في خريف 1993، فإن الحوار ظل مفتوحا بين المعارضة والعاهل المغربي. وبالفعل جدد هذا الأخير دعوته للمعارضة بتشكيل حكومة جديدة، حيث صرح يوم 14 أكتوبر 1994 أمام البرلمان أنه قرر سن مبدأ التناوب. وضمن اقتراحه عناصر جديدة كانت غائبة في العرض الملكي الأول . من ذلك تكوين حكومة برئاسة مسؤول من المعارضة البرلمانية وكان واضحا أن الأمر يتعلق بقادة حزبي الاستقلال والاتحاد الإشتراكي، وما يتبع ذلك من تطبيق برنامج المعارضة الذي تقدمت به إلي الانتخابات التشريعية. وبما أن المعارضة لاتتوفر عى الأغلبية العددية في مجلس النواب فقد جاء في المبادرة الملكية أن عليها أن تتحالف مع من تشاء من الهيئات السياسية الموجودة في البرلمان. وطلب العاهل من المعارضة أن تجيبه في أقرب الآجال مؤكدا عليها ضرورة إخباره بطبيعة الأحزاب المتحالفة والبرنامج الحكومي وهيكلة الحكومة الجديدة وأهم الأسماء المرشحة للمناصب الوزارية [24] .

وبعد هذا العرض حدثت لقاءات متعددة بين مختلف الأحزاب خصوصا أحزاب المعارضة الأربعة، كما جرت مشاورات مع التجمع الوطني للأحرار والحركة الوطنية الشعبية اللذين أبديا مبدئيا موافقتهما على الانضمام إلى حكومة

المعارضة. وبينما فضل حزب الإستقلال إشراك حزب أحرضان عدو الأمس، في حكومة المعارضة أبدى الاتحاد الاشتراكي ميله إلى الحركة الشعبية التي يقودها محاند العنصر رغم انتمائها إلى تحالف الوفاق [25].

وبالرغم من الجو المتفائل الذي رافق المشاورات التي انطلقت بعد العرض الملكي الثاني، كانت هنالك منذ البداية شكوك قوية داخل أحزاب المعارضة نفسها حول إمكانية تحقيق ذلك، خصوصا وأنها رهنت تشكيلها للحكومة بتحقيق بعض الشروط منها:

- انتخاب مباشر لكل أعضاء مجلس النواب.
- إحداث جهاز وطني مستقل يسهر على العمليات الإنتخابية .
- تطبيق برنامج للإصلاح السياسي يتمثل في إصدار قوانين بشأن الانتخابات وإعادة النظر في سلطات عمال الأقاليم واختصاصات المجالس الجماعية والجهاز القضائي والحريات العامة[26] .

وقد عبر عن تشكك المعارضة في تحقيق التناوب بالشروط التي وضعتها ما جاء في كلمة محمد اليازغي أمام مناضلي الحزب في الرباط يوم 11 نونبر 1994، أي شهران قبل الإعلان الرسمي عن فشل التناوب حيث أكد أن «أي تعثر في المحاولات والمساعي التي تبذل الآن من أجل الخروج ببلادنا من الباب المسدود، لن يتحمل مسؤوليتها في الواقع إلا أولئك الذين لايريدون أن يروا بلادنا تصل في يوم ما إلى التناوب الحقيقي على الحكم أي إلى عهد التطبيق الفعلي للممارسة الديمقراطية السلمية» [27] .

وفي الوقت الذي كان فيه الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال يتشاوران مع الأحزاب الحليفة في ما يخص تشكيل حكومة التناوب والضمانات المقدمة لنجاحها ، عقدت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل مجلسها الوطني يوم 19 نونبر 1994 الذي ترأسه نوبير الأموي وكان قد تم إطلاق سراحه بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة وقد تميزت أشغال هذا المجلس بانتقاد المركزية النقابية للسياسة الحكومية خصوصا في مجال التشغيل، وإدانتها طرد العمال وإغلاق المؤسسات الصناعية. وبخصوص دخول أحزاب المعارضة إلى الحكومة أبدى الأموي استعداد المركزية للتعاون مع هذه الأحزاب وتشجيعها في حالة تبنيها لبرنامج حكومي يستجيب لمطالب العمال، إلا أنه أوضح عدم دخول المركزية النقابية إلى

هذه الحكومة، كما أكد أن خير حل للأزمة السياسية التي تعرفها البلاد هو تنظيم انتخابات جديدة وهو ما اعتبر من طرف بعض الملاحظين تعبيرا عن عدم استعداد الكونفدرالية لدعم لا مشروط لحكومة المعارضة.

وقد دامت مدة المشاورات قرابة الثلاثة أشهر، وفي بداية يناير 1995 أخبر رضا اكديرة مدير الديوان الملكي ومستشار العاهل المغربي الذي كان مكلفا بالتفاوض مع أحزاب المعارضة امحمد بوستة الأمين العام لحزب الإستقلال بأنه سيكلف بتشكيل حكومة من أحزاب المعارضة وحلفائها. وبينما الجميع ينتظر تشكيلة حكومة المعارضة أصدر الديوان الملكي يوم 11 يناير 1995 بلاغا حول المفاوضات مع أحزاب المعارضة بشأن تكوين الحكومة جاء فيه: «اسقبل بالديوان الملكي السيد أحمد رضا جديرة مستشار جلالة الملك السادة اليازغي وبوستة وابن سعيد أيت يدر الذين أكدوا له استجابتهم للقرار الملكي دون أن يقرنوها بأي شرط من أي نوع إلا أنهم أضافوا أنهم يعارضون أن يكون السيد إدريس البصري ضمن أعضاء التناوب. إن جلالة الملك نصره الله يدرك أسباب معارضة قادة المعارضة لكنه يعتبر أن النزول عندها قد يمس مساسا خطيرا بحسن سير المؤسسات المقدسة وقرر في القوت الحاضر العدول عن إنشاء حكومة التناوب وبدلا عنها قرر تأسيس حكومة جديدة تشكل فيها الأغلبية البرلمانية الحالية العنصر السائد[29] » .

وفي اليوم الموالي أصدرت أحزاب الاتحاد الاشتراكي الاستقلال ومنظمة العمل الديمقراطي بيانا أكدت فيه أن الشطر الأول من وثيقة المطالبة بالاستقلال قد تحقق بفضل التلاحم الوطيد بين الشعب والعرش لكن تحقيق الشطر الثاني من الميثاق، مازال النضال متواصلا من أجل تحقيقه ، حيث أصبحت قضية التغيير والتجديد قضية الشعب بأكمله ومايزال الأمل معقودا على استكمال الإصلاح الدستوري والسياسي لتدشين عهد جديد من الديمقراطية الحق يضع حدا لسيطرة قوى التسلط والاستغلال. وجاء في البيان على وجه الخصوص: «إننا سنظل مخلصين للمشروع التاريخي والحضاري الذي نعمل من أجله القائم على أساس تدعيم نظام الملكية الدستورية الديمقراطية والاجتماعية، الذي تتوفر فيه مؤسسات تمثيلية سليمة تحظى بالمصداقية الكاملة، وحكومة مسؤولة تتجسد فيها كل شروط الإنسجام والتضامن. ولذلك سنواصل النضال من أجل إقرار التغييرات المنشودة في الميادين الدستورية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والقضائية

والثقافية المسطرة في ميثاق الكتلة الديمقراطية، وفي برنامجها ومذكراتها وبياناتها لتحقيق طموحات الأمة في بناء المغرب القوي والموحد والمتقدم». وقد أرخ هذه البيان أيضا في 11 يناير 1995 [30] .

وإذا كانت المفاوضات الأولى بين أحزاب المعارضة والعاهل المغربي حول تحقيق «التناوب» قد فشلت أساسا لأسباب تتعلق باختلاف تفسير وتأويل المقتضيات الدستورية، حيث اعتبرت المعارضة أن دستور 92 ينص على تعيين الوزير الأول من الأحزاب الموجودة داخل البرلمان وضرورة توفر الحكومة على أغلبية في المجلس تساند مشاريعها وسياستها، فإن المفاوضات التي انطلقت في خريف 94 والتي كانت تملك حظوظا أقوى للنجاح، باعتبار تخلي العاهل المغربي عن كل الوزارات التي رغب في الاحتفاظ بها في السابق، قد فشلت أساسا بسبب رغبة العاهل في استمرار إدريس البصري في مهامه على رأس وزارة الداخلية، بينما رفضت ذلك مطلقا أحزاب المعارضة، وإن كانت قد أبدت استعدادها للتخلي عن هذه الوزارة، على أساس ألا يستمر في تولي مهامها إدريس البصري ، كما لم تعترض على وجود إدريس البصري في الحكومة كمستشار للعاهل المغربي. وقد اعتبر البعض الاعتراض الذي قدمته المعارضة مجرد عذر واه يهدف إلى إعاقة المفاوضات وعدم تشكيل حكومة المعارضة، بينما اعتبره البعض الآخر حقا من الحقوق الدستورية باعتبار عدم تنصيص الدستور عى استثناء وزارة الداخلية من عملية التناوب السياسي.

والواقع أن بعض المؤشرات كانت تشير منذ البداية إلى إمكانية حصول مثل هذا الخلاف حول شخص وزير الداخلية، حيث حرصت أحزاب المعارضة منذ انطلاق العمليات الإنتخابية على وصف إدريس البصري بكونه مهندس الانتخابات في المغرب وصانع كل نتائجها ابتداء من انتخابات 76-77 إلى الانتخابات غير المباشرة لشتنبر 93 ، وعلى التأكيد بأن وزارة الداخلية و مصالحها تشكل نوعا من الحزب السري الذي يتحكم في رسم الخريطة السياسية للبلاد. وفي هذا الصدد أدلى محمد اليازغي الكاتب الأول بالنيابة للاتحاد الاشتراكي خلال شهر فبراير 1994 بحديث صحفي لإحدى المجلات الفرنسية جاء فيه أن وزير الداخلية والإعلام هو الرئيس الحقيقي للأغلبية الحالية. فقد اختار رئيس مجلس النواب وتدخل عند عدد من النواب من أجل حثهم على دعم الحكومة. وأضاف اليازغي أن كريم العمراني وزير أول من الناحية الشكلية فقط، فالواقع أن

الحكومة التي تكونت بعد الانتخابات ليست تقنوقراطية، بل تتوفر على أغلبية يقودها إدريس البصري. وذهب إلى حد التأكيد أن إدريس البصري هو الرجل السياسي الوحيد داخل الحكومة التقنوقراطية لأنه يتوفر على أغلبية برلمانية (....) وأوضح اليازغي أن المغرب كان سيحقق تقدما كبيرا لو أن البصري غادر الحكومة وأنشأ حزبا خاصا به [31] .

أما محمد بوستة أمين عام حزب الاستقلال فأعلن مباشرة بعد فشل التناوب أنه يجب تغيير بنيات وهياكل وزارة الداخلية وإعادة النظر في طريقة اشتغالها واستبدال الرجال المسؤولين فيها. كما أكد أنه من الصعب على أحزاب المعارضة أن تمسح بجرة قلم كل ما قالته عن إدريس البصري، ووزارة الداخلية ومسؤولياتها من خلال عمالها في بعض الأقاليم أو تسيير بعض الجماعات، وتعمل في نفس الوقت في حكومة واحدة معه. وذهب إلى حد القول بأن المعارضة ستطلب من البرلمان إنشاء لجان بحث وتقصي حول طريقة اشتغال وزارة الداخلية والموارد المالية التي تتحكم فيها. ونفى نفيا قاطعا أن يكون حضور البصري داخل الحكومة أمرا ضروريا، وأكد بأنه باستثناء العاهل المغربي فليس هنالك شخص حضوره ضروري على الساحة السياسية الوطنية[32]، وهو ما أكدته إحدى افتتاحيات الاتحاد الاشتراكي التي أوضحت أن الدستور وإرادة الشعب هما اللذان يحميان المؤسسات المقدسة للمغرب وليس الأشخاص، لتخلص نفس الافتتاحية إلى القول بأن «فشل هذه المحاولة الجديدة يبين أن العلاقات بين الدولة والمجتمعين السياسي والمدني لاتزال تحكمها قواعد جامدة وعتيقة مليئة بالتشكك وانعدام الثقة، وأن سلوك الإدارة تجاه الشعب لايزال يتميز بالتعالي وتقوده نظرة تحقير المواطن واعتباره قاصرا وغير مؤهل للمشاركة في تسيير شؤون بلاده (...) وبعبارة أخرى تبدو الإرادة في تمكين المغرب من أدوات التطور والتحديث ومواجهة تحديات القرن المقبل غير متوفرة بعد، والخلاصة أن الأحزاب الوطنية الديمقراطية لاتشكك في كفاءة السيد إدريس البصري ولا في إخلاصه ولكن نظرته وأسلوب تسييره للشؤون العامة يتنافى وتصوراتها ومنهجية عملها» [33] .

ومن جهة أخرى، وكما كان متوقعا ، اختلف حزب التقدم والرشتراكية مع باقي أحزاب المعارضة حول ضرورة تخلي إدريس البصري عن وزارة الداخلية. وانتقد بالخصوص الإتحاد الاشتراكي وحزب الإستقلال ووصف موقفهما بالتعنت، كما اتهمهما بالاستبداد بالرأي وعدم إشراكه في اتخاذ القرار[34] .

وذهب علي يعتة إلى القول في أحد البرامج التلفزية بأن الحزبين السالفين لم يكونا يتوفران على برنامج واضح لمواجهة الوضعية، وبأن معظم الوقت الذي استغرقته المفاوضات خصص لمناقشة طريقة توزيع الحقائب الوزارية بين الحزبين [35]. وللتذكير فإن امحمد بوستة كان قد طلب من العاهل المغربي أثناء المفاوضات التي انطلقت بشأن تشكيل الحكومة في خريف 93 ، ألا يحضر حزب التقدم والإشتراكية اجتماعات العاهل مع المعارضة.

إن السؤال الذي أصبح يطرح نفسه بإلحاح بعد فشل هذا الاقتراح الملكي الثاني، هو ما الذي يجعل المعارضة ترفض تشكيل الحكومة بسبب عدم مراقبتها لوزارة الداخلية، أو وجود إدريس البصري على رأسها؟ الواقع أن هذه الوزارة قد احتلت منذ بداية الاستقلال موقعا خاصا بين المسؤوليات الوزارية وهو ما كان يدفع الأحزاب إلى التنافس من أجل الحصول عليها، وهو ما تم لبعضها فعلا خلال فترات وجيزة. وفي هذا الصدد يجب الإشارة إلى أن حزب الشوري والاستقلال كان قد طالب في رسالة بعث بها زعيمة محمد بلحسن الوزاني إلى العاهل المغربي بتاريخ 16 يناير 1957، بأن تكون قطاعات الداخلية والأمن والعدل والدفاع الوطني في أيد محايدة لاتنتمي إلى أي حزب من الأحزاب ، وذلك لكون بعض أعضاء الشورى والاستقلال - كما أكد ذلك بلحسن الوزاني- قد تعرضوا لمحن كثيرة حين تسلم إدريس المحمدي وهو استقلالي- وزارة الداخلية في بداية الاستقلال[36]. الشيء الذي يعني أن خصوصية النظام السياسي المغربي جعلت منذ البداية وزارة الداخلية على جانب كبير من الأهمية، وهذا ما أشرنا إليه من قبل حين أوضحنا أن هذه الوزارة تملك صلاحيات واسعة تتجاوز الصلاحيات المخولة لوزارة الداخلية في الأنظمة السياسية الأخرى، حيث تراقب عدة قطاعات حيوية، كما تشرف إشرافا دقيقا على تطبيق السياسية الحكومية في كل مناطق المغرب بواسطة العمال والولاة الذين يوجدون تحت السلطة المباشرة لوزير الداخلية، مما يجعل من هذا الأخير وزيرا أولا حقيقيا، كما أشارت إلى ذلك أحزاب المعارضة أكثر من مرة[38] .

وبعد فشل محاولة التناوب الثانية أعطي الضوء الأخضر لعبد اللطيف الفيلالي ، الذي رشح مرة أخرى لمنصب الوزير الأول ، ليجري مشاورات مع أحزاب الوفاق . و قد سلمه المعطي بوعبيد لائحة تضم أسماء قرابة ثلاثين إطارا من أطر الحزب تم ترشيحهم لتولي مناصب وزارية و كان من بينهم : عبد الله فردوس ، محمد لبيض ، عبد المغيث السليماني و عبد الله بلقزيز إضافة إلى

محمد المصمودي إلا أن كل هؤلاء تم إستبعادهم من طرف الوزير الأول- الشيء الذي لم ينل رضاهم ، كما لم ينل رضا المعطي بوعبيد - وجل هؤلاء من المقربين إليه- الذي لم يبد حماسا كبيرا لمساندة هذه الحكومة الجديدة . و قد وصل سخط أطر الإتحاد الدستوري إلى مداه عند محمد المصمودي، الذي إستقال من مهام رئاسة فريقه في مجلس النواب، بعد الإعلان عن تشكيلة الحكومة الجديدة. ومع ذلك فقد حصل الاتحاد الدستوري على حقائب وزارية هامة كالعدل والمالية والسياحة إضافة إلى الثقافة والبريد والبيئة والعلاقات مع البرلمان.

وتقدم الكاتب العام للحركة الشعبية أيضا بلائحة تضم أكثر من عشرين عضوا من أعضاء الحزب، أسندت مناصب وزراية لثمانية منهم، وهو ما يمكن اعتباره انتصارا كبيرا لهذا الحزب، حيث لم يسبق له أن حصل على هذا العدد من المقاعد الوزارية. بالمقابل حظي ثلاثة من أعضاء الحزب الوطني فقط بحقائب وزارية في حكومة الفيلالي الثانية، وتم إبعاد كل الوجوه المعروفة في الحزب عبد الله القادري، الطاهر شاكر .. ولعل الصراع الكبير الذي شهده الحزب في صيف 94 والذي انتهى بطرد خالي هنا ولد الرشيد وموسى السعدي وعبد القادرا بن سليمان من المكتب السياسي، إضافة إلى النتائج المتواضعة التي حصل عليها الحزب في الانتخابات التشريعية يقف وراء ذلك.

وقد ضمت هذه الحكومة، بالإضافة إلى عشرين وزيرا ينتمون إلى أحزاب الوفاق الثلاثة، حوالي 15 وزيرا تقنوقراطيا على رأسهم إدريس البصري الذي عين وزيرا للدولة في الداخلية. وأسندت لهؤلاء التقنوقراطيين حقائب الأشغال العمومية والصيد البحري، والتجارة والصناعة والأوقاف والخوصصة والتربية الوطنية والتعليم العالي والسكنى. وقد كان فصل الداخلية عن الإعلام، بعد «زواج» تم قرابة عشر سنوات، أهم ما ميز هذه الحكومة مع إسناد حقيبة الاتصال إلى أحد المقربين من إدريس البصري إضافة إلى خروج اليهودي المغربي الوحيد من الحكومة وإسناد حقوق الإنسان لأحد الوزراء «المشاغبين» الذين ينتمي إلى الاتحاد الدستوري [39] .

ويمكن أن نري في هذه الحكومة انتصارا كبيرا لأحزاب الوفاق خصوصا الحركة الشعبية والاتحاد الدستوري، الذين لم يسبق لهما أن حصلا على نفس العدد من الحقائب الوزارية في أية حكومة سابقة، علما بأن الاتحاد الدستوري رغم حصوله على أكثر من 80 مقعدا نيابيا في برلمان 84 لم يحصل سوى على

أربعة مقاعد في الحكومة التي تكونت بعد الانتخابات، كما أن هذا الحزب قد حصل لأول مرة على حقيبتي العدل والمالية اللتين ظلتا لعشرات السنين حكرا على التقنوقراطيين. ويمكن أن نرى أيضا في هذه الحكومة الجديدة والطريقة التي تشكلت بها دليلا على موالاة أحزاب الوفاق للسلطة موالاة مطلقة. إذ لم تتقدم هذه الأحزاب بأية مطالب خاصة، بل إنها لم تتمكن حتى من اختيار الوزراء الذين يمثلونها بكامل الحرية واكتفت باقتراح عدد كبير من الأسماء توفق ثلثهم فقط في الحصول على رضا السلطة. بالإضافة إلى ذلك فإنها قد حرمت من عدة حقائب هامة كالسكن والتربية الوطنية والتعليم العالي والأشغال العمومية والتجارة والصناعة الشيء الذي يجعلها تراقب أقل من 50٪ من ميزانية الدولة الموضوعة رهن إشارة الوزارات. كل هذا يعني بوضوح أن وزنها داخل المفاوضات من أجل تشكيل الحكومة كان أقل بكثير من وزن الأحزاب المعارضة رغم تفوقها من الناحية العددية على هذه الأخيرة داخل مجلس النواب.

يري بعض الباحثين المهتمين بدراسة الانتخابات في مختلف الأنظمة السياسية أنه لايكفي أن تضمن السلطة الساهرة على الانتخابات حرية المواطنين في الانتخاب، وحرية الأحزاب في المشاركة وتقديم المرشحين لنتحدث عن انتخابات تنافسية، بل لابد أن تكون هذه الانتخابات ذات رهان حاسم وأساسي بالنسبة للمجتمع[40] . فهل يمكن القول بأن الانتخابات المغربية، وبالخصوص تلك التي نظمت خلال سنة 1993 تتوفر على هذه الخاصية؟

الواقع أن وظيفة الانتخابات في المغرب ليست هي إفراز أغلبية برلمانية مدعوة للحكم في حين يقتصر دور الملك على تمثيل وحدة البلاد والسيادة دون تدخل مباشر في الاختيارات الاقتصادية والسياسية بقدر ما هي إبراز نخبة سياسية تساهم إلى جانب الممثل الأول للأمة- الملك - وبتوجيه منه في ممارسة بعض المهام التنفيذية[41]. إن مفهوم البرلمانية المغربية يختلف عن نظيره الغربي، لأن الملك أمير المؤمنين هو الذي يحدد اختيارات الأمة الأساسية، ويكتفي الجهاز التنفيذي ومجلس النواب بالحرص على تنفيذ هذه الاختيارات الملكية، ومن هنا فإن الأحزاب المغربية تتصرف كهيئات مساعدة للملك تعبر عن اختلاف أعضاء النخبة في كيفية تنفيذ اختيارات الأمة ضمن حرية التعبير لاينبغي أن تمس مجال الملكية والدين الإسلامي كدين للدولة والقضايا التي حصل حولها إجماع وطني[42] .

لقد ظل هـذا النموذج سائدا منـذ أن وضع أول دستور مغربي، ولـم تتجاوز أية حكومـة من الحكومات التي شـهدها المغرب طوال العـقود الماضية التعـليمات الملـكية فـي المجال الاقتـصادي أو السـياسي. وقـد ساد الاعتـقاد بعـد التعـديلات الدستورية التـي جاء بها دستور 92 خصوصا بعـد تنصيصه على اختـيار الحكومة من الأغلبية الـبرلمانية وضرورة حصولها عـلى موافقة مجلس النواب قـبل شروعها في العمل، على أن تغييرا أساسيا قد حصل عـلى الممارسة السياسـية المغربية، وبأنه ربما حان الوقت لتتحـمل فيه الحكومة مسؤولياتها التـامة تحت سلطة الوزير الأول بعيدا عـن التوجيهات الملكـية ، إلا أنه تبين فيمـا بعد أن التعديلات الدسـتورية لم تمس أي مجال من المجالات الـتي يحظى فيها الملك بصلاحـيات واسعة. وهذا ما أكدته المشاورات والمحادثات والـوقائع التي رافقت ولحقت العملـيات الانتخابية. فخلال الحملة الانتخابية التشريعية ليونيو 93 بعث العاهل المغربي رسالة إلى الوزير الأول يحدد فيها الخطوط العامة للسياسة الاقتصادية المستقبيلة للبلاد وهو ما كان يعني أنـه كيفما كانـت النتآئج التي سـتسفر عنها صـناديق الاقتراع، فإن الأغـلبية البرلمانية لايمكن أن تطـبق سياسة اقتصادية مخالفة لهذه السيـاسة الملكية،مما يؤكد أن هذه الأغلـبية البرلمـانية، وكما كان الأمـر في التجارب الـسابقة، مدعـوة فقط للسهر عى تنفيذ هذه السياسة الحكومية.

في نفـس الإطار ، وقبل إجراء الإنتـخابات غير المـباشرة لاستكمـال أعضاء مجلس النواب صدر في الجريدة الرسمية ظهير ملكي رقم 1-93-347 بتاريخ 10 شتنبر 1993، يعدل ويكمل بعض مقتضيـات مدونة الأحوال الشخصية . وبذلك يكون هذا المجـال قد أصبح من اختصـاصات العاهل المغـربي التي لم ينص عـليها الدستور، ولكنها تـدخل ضمن صلاحياته كأمير للمؤمنـين. وكان العاهل المغربي قـد حذر الأحـزاب السـياسـيـة في الـسابـق من إقـحـام مسـألة مـدونة الأحـوال الشخصية في النقاشات السياسية والانتخابية.

بـالإضافـة إلى ذلـك، فإن الـعاهـل المـغربـي في عـرضه الأول الـذي قدمـه للمعارضـة البرلمانية للمـشاركة في الحكومة بالـرغم من عدم توفرها علـى الأغلبية العددية داخل مـجلس النواب، ضمن لها التـمتع باستقرار سياسي وتـشريعي لمدة ثلاث سنوات على الأقل، وهـو ما يعني أن أحزاب الأغلبية ستجـمد الصلاحيات المخولة لـها من قبل الـدستور لإطاحة الحـكومة وذلك امتـثالا للتعـليمات الملـكية. وهذا يدفعنـا إلى المخاطرة بالافتراض بأن رغـبة العاهل المغربي فـي إشراك المعارضة في المسؤولـيات التنفيـذية لا علاقة لها بـالنتائج الانتـخابية ، وبأن العـرض الملكي

لهذه الأحزاب بتشكيل الحكومة، كان سيتم حتى ولو أنها حصلت على نتائج أقل أهمية.

كذلك ، وسيرا على التقليد المغربي، ظل العاهل المغربي هو المفسر الأول للدستور، وهو ما يعتبر أيضا امتدادا لدوره كأمير للمؤمنين يملك صلاحية تفسير وتأويل النصوص الأساسية، حيث اعتبر أن دستور 92 لا يلزمه باختيار الوزير الأول من الأغلبية، كما لايلزمه بالموافقة على التشكيلة الحكومية التي يقترحها [43] .

وإذا كان العاهل المغربي قد احتفظ بكل الصلاحيات التي يتمتع بها، خصوصا فيما يتعلق بالتدخل المباشر في أمور الحكم وتوجيه السياسة الاقتصادية للبلاد، فإن المعارضة البرلمانية [44] لم تبد أي استعداد للاستمرار في قبول قواعد اللعبة السياسية كما رسمت منذ عقود طويلة، وهو ما يفسر رفضها الاقتراح الملكي الأول بتشكيل حكومة تحظى بدعم برلماني يضمنه الملك، خصوصا وأن العرض الملكي الأول جاء مرفوقا ببعض الشروط، كأن لايتجاوز العجز في الميزانية نسبة 1.5٪ من الناتج الوطني الإجمالي ، وعدم تجاوز نسبة محتلمة من التضخم. واعتبرت ذلك منافيا للمقتضيات الدستورية وطالبت بتطبيق نصوص الدستور من أجل إرساء قواعد ملكية دستورية [45]. كما رفضت المعارضة العرض الملكي الثاني المتعلق بتشكيل حكومة يرأسها أحد أعضائها وتتكون من ائتلاف حكومي يضم أحزاب المعارضة بالإضافة إلى أحزاب أخرى تضمن لها الحصول على الأغلبية داخل المجلس، حين أبدى العاهل رغبته في الاحتفاظ بإدريس البصري وزيرا للداخلية. واعتبرت حضور هذاالأخير منافيا أيضا للمقتضيات الدستورية، التي لاتستثني أية وزارة من عملية التداول السياسي مما فسره البعض بتخوف المعارضة من الفشل في تحمل المسوؤليات التنفيذية، سيما وأن البلاد تواجه سلسة من المشاكل العاجلة والمستعصية، وهو الأمر الذي لايجب استبعاده تماما.

وإذا كانت الانتخابات التشريعية بالنتائج التي أسفرت عنها والرهانات التي حددتها لم تتمكن من حل المشكلة السياسية في البلاد فما هي الوظيفة الحقيقية التي تقوم بها؟ لقد مال بعض الباحثين إلى القول بأن الانتخابات غير التنافسية تؤدي مجموعة من الوظائف مخالفة لوظائفها التقليدية المرتبطة أساسا باختيار النخبة وتوجيه السياسة العامة للبلاد [46] .

إن أول وظيفة تـقوم بها الانتخابـات غير التنافسيـة هي الوظيفة التـخديرية، وذلك بمنحها الجماهير مناسبات دورية ومؤقتة من أجل تفجير مكبوتاتها السياسية بشكل علني دون أن يعرضها ذلك لأي قـمع أو عقاب من طرف السـلطة. ومن شأن ذلك أن يضمن لهذه الأخيرة سلوكا انصياعيا للجماهير خلال الفترات التي تفـصل بـين تنظـيم الانـتخابـات. إن إعطـاء جرعـات متكـررة من هـذا المخدر – الانتخـابات غير الـتنافسـية – للمواطـنين يساهـم بشكل فـعال في إظهـار بطلان الأطروحات المعـارضة وعدم مصداقيـة زعمائها، كمـا يساهم في إقنـاع المواطنين بشرعية السلطة القائمة.

أما الـوظيفة الـثانيـة لهذه الانـتخابات فـهي الوظـيفة الـتواصليـة حيث يـتم استخدامها من أجل تمـرير بعض الشعارات والتوجهات العامة نـحو النخب المحلية أو المواطنين بصفة عامة وإقناعهم بأهميتها بالنسبة للبلاد ومستقبلها.

وتكـمن الوظيـفة الثـالثة لهـذه الانتخـابات غيـر التنافـسية فـي قيامهـا بدور التحكيم بين النخب التي تحيط بالسلـطة وتحاول الاقتراب منها، فتعمل على إبعاد الأشخاص غير المـرغوب فيهم [47] وتشجيع كـل من يظهر استعدادا للتـعاون معها ويملك بعض المؤهلات التي يمكن أن تساعده عى ذلك [48].

والواقع أن هـذه الوظائف التـي تمت الإشارة إليها تـهم بالخصوص الأنـظمة الكليانيـة أو شبه الكليانية، والتـي تميل إلى نظام الحزب الوحيد أو حـكم «الطغمة العسكريـة» أما بالنسبة للـمغرب فيبدو الأمر مختـلفا، لأن النظام السيـاسي القائم يحظى بمشروعية كاملة الشيء الذي يؤ كده الإقبال الكبير والمتزايد من الأحزاب السـياسية والـنخب الوطـنية والمحلـية علـى المشــاركة فـي الانـتخابات الـتي ينظـمها ،كمـا أن السلطـة أصبحـت تمـيل إلى توفـير جو النـزاهة والحياد فـي هذه الانتخابات ، وذلك بشـهادة الملاحظين الأجانب [49] مما يجعل الطريـقة التي تنظم بها أقـرب ما تكون إلى الانـتخابات في الأقـطار الديمقراطـية. غير أن أهم مـا يميز هذه الانـتخابـات هو أنهـا تبعـد عن التـنافـس الانتخـابي مجـالات سياسـية واسعة، ممـا يساهم في اختـزال الدور السياسي الـذي تقوم به النخـب التي تفـرزها هذه الانتـخابات، وهذا مـا تبين بـعد فشل المـشاورات بين العـاهل المغربي والمعارضة حول تشكيل الحكومة. فقد عادت أحزاب المعارضة إلى ممارسة دورها المنبري Fonction tribunicienne الدفاع عـن حقوق الجمـاهير الواسـعة والذي يمكن أن نـرى فيه استمرارا لـلتقليد الإسلامـي القائم على الأمـر بالمعروف والنهي عن المنكر [50] .

وهكذا يتبين أن وظيفة البرلمان الحقيقية تكمن في كونه يشكل الفضاء الوحيد الذي يمكن أن يعبر فيه عن المطالب الاجتماعية والاقتصادية الملحة للمواطنين وذلك في إطار لعبة الأغلبية والأقلية مما ينتج عنه إلغاء كل شكل من أشكال التعبير عن هذه المطالب خارج قبة مجلس النواب، فنفس الإتهامات التي توجه إلى الحكومة من طرف نواب المعارضة داخل المجلس لايسمح أن يتلفظ بها المواطن العادي في مكان عام، وإلا فإن ذلك سيعرضه للعقوبة مهما كانت أهمية أو وظيفة هذا ا المواطن. وهذا ما اتضح بشكل جلي مع اعتقال ومحاكمة الأموي فقد توبع وسجن لكونه قال – وهو ليس نائبا برلمانيا– ما لم يفتأ نواب المعارضة يرددونه منذ أزيد من ثلاثين سنة.

إن الأمور تسير وكأن وجود البرلمان يعني أن كل شكل من أشكال الحوار الاجتماعي قد ألغي، رغم الدعاية التي ترافق اجتماعات الحكومة بقيادة النقابات مثلا، والتي لاتعطي في أغلب الأحيان أية نتيجة، انطلاقا من كون السلطة ترى أن المأجورين ، مثلهم في ذلك مثل باقي الفئات والطبقات الاجتماعية الأخرى يتوفرون على ممثلين عنهم داخل البرلمان والذين يسهرون على مصالحهم، إضافة إلي ذلك فإن كل تعبير جماهيري عن المطالب التي تتقدم بها المعارضة داخل مجلس النواب يمكن أن يواجه بإجراءات صارمة. وهذا ما حصل فعلا في المظاهرات الجماهيرية سنوات 1965-1981-1984-1990. باختصار ، إن وجود مجلس النواب يعني احتكار المعارضة من طرف فئة خاصة، واقتصار وظيفة مواجهة السلطة وانتقادها على نواب أحزاب المعارضة.

هــوامــش

(1) Le Matin 29/6/93.

(2) A, Chankou, Département d'Etat et Droit de l'Homme au Maroc. in Maroc-hebdo.17 fev. 1995.

(3) Le Matin 30/11/93

(4) A. Chankou, Département.......... cp. cit.

(5) Le Monde 24/11/93.

(6) Mustapha Sehimi, Partis politiques et stratégies électorales op. cit..

(7) أشارت معظم الصحف الوطنية، بما فيها صحف المعارضة الى نبإ استقالة اليوسفي من مهامه ككاتب أول للاتحاد الاشتراكي يوم 93/9/29 ، ثم عادت صحيفة الاتحاد الاشتراكي إلي توضيح الخبر في اليوم الموالي، حيث قالت بأن الاستقالة قد قدمها اليوسفي يوم 93/9/29، أي مباشرة بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات غير المباشرة في اجتماع المكتب السياسي، وأن هذا الأخير رفضها وأن اجتماعا مقبلا للجنة المركزية للحزب سيحسم في هذا الأمر، كما أكدت أن السبب الرئيسي وراء استقالة اليوسفي هو الاحتجاج على تشويه الانتخابات خصوصا في شطرها غير المباشر وبأنه غادر المغرب إلى فرنسا يوم 26 شتنبر 1993.

(8) Le Matin 1/10/93

(9) تم الإعلان عن طردهما يوم 93/9/17 (الشرق الأوسط) وعن عودتهما إلى الحزب يوم 93/9/ 23 (الشرق الأوسط).

(10) الاتحاد الاشتراكي والعلم ،كل الصحف الوطنية الصادرة يوم 1993/10/10.

(11) الخطاب الملكي بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء ، كل الصحف الوطنية الصادرة يوم 93/11/ 8.

(12) العلم، الاتحاد الاشتراكي، أنوال 5 نونبر 1993.

(13) الخطاب الملكي في ذكرى المسيرة الخضراء 6 نونبر 1993.

(14) بيان اليوم 93/10/28.

(15) تضمن قانون المالية لسنة 1994 خلق 25.510 منصب شغل بالاضافة إلى ترسيم 3123 موظفا مؤقتا 22/12/93.

(16) أكد المعطي بوعبيد في برنامج وجه وحدث (القناة المغربية الثانية) أن حزبه قد فكر في التصويت ضد حكومة الفيلالي وبأن بعض الجهات نصحته بالتريث.

(17) ذهب النائب محمد المصمودي رئيس الفريق الدستوري إلى حد طرح سؤال على رئيس الحكومة التقنوقراطية حول تصريحات الوزير المكلف بالخوصصة عبد الرحمن السعيدي في برنامج «وجه وحدث» في القناة التلفزية الثانية التي جاء فيها أنه لايجد في المغرب حزبا سياسيا يناسب أفكاره 94/7/10.

(18) الصحف الوطنية المغربية 94/7/10

(19) A.Mansour, L'Etat de grace . in Maroc - Hebdo 22/9/94

(20) رسالة الأمة 94/5/31.

(21) حوار مع سعيد أمسكان في ماروك إيبدو 94/9/30.

(22) نشر البيان في العدد السابق من ماروك – ايبدو

(23) Maroc - Hebdo 24/6/94 et 1/7/94

(24) بيان اليوم 95/1/26.

(25) حوار محمد اليازغي في ماروك إيبدو 94/10/28.

(26) تقرير محمد اليازغي أمام اللجنة المركزية للحزب: الاتحاد الاشتراكي 94/11/7

(27) الاتحاد الاشتراكي 94/11/14

(28) الاتحاد الاشتراكي 94/11/23

(29) كل الصحف الوطنية الصادرة يوم 95/1/12

(30) صحف المعارضة : العلم و أنوال، الاتحاد الاشتراكي 95/1/12

(31) حوار مع محمد اليازغي Jeune Afrique 17/2/94

(32) حوار مع محمد بوستة في ماروك – إيبدو 95/1/20

(33) الاتحاد الاشتراكي 95/1/16

(34) بيان اليوم 95/1/26

(35) جاء ذلك في برنامج «وجه وحدث» الذي قدمته القناة التلفزية الثانية خلال شهر فبراير 1995.

(36) محمد ضريف ، الأحزاب السياسية المغربية، مرجع سابق ص 94.

(37) تطرقنا بتفصيل لدور وزارة الداخلية في النظام السياسي المغربي في الفصل الأول المعنون مكانة الغرفة التشريعية داخل النظام السياسي المغربي .

(38) هذا ما أشار إليه أيضا تقرير البنك الدولي عن الوضعية في المغرب، حيث ذكر أن صلاحيات واسعة مركزة بين يدي وزارة الداخلية التي تهتم، إضافة إلى مسؤولياتها الطبيعية المرتبطة بالأمن والحفاظ على النظام، بالوصاية على الجماعات المحلية ووكالات النقل الحضري وتوزيع الماء والكهرباء وإعداد التراب والسكنى Al Bayane 16/10/95

(39) أسندت حقيبة حقوق الإنسان إلى المحامي الذي مثل الحكومة في الدعوى التي أقامتها ضد الأموي بتهمة القذف.

(40) Guy Hermet, Les élections dans les régimes autoritaires, esquises d'un - cadre d analyse. op. cit. PP. 29-30.

(41) Michel Camau, Les institutions politiques des Etat maghrebins,- post-colonieux in Introduction à l'Afrique du Nord contemporaine. EDS. Paris 1975. P. 860. C.N.R.S.

(42) محمد معتصم، الحياة السياسية المغربية مرجع مذكور ص 59

(43) جاء ذلك في الخطاب الملكي يوم 93/11/6 بعد رفض المعارضة الدخول إلى الحكومة، الصحف الوطنية 93/11/8

(44) باستثناء حزب التقدم والاشتراكية

(45) جاء في استجواب مع محمد جسوس، عضو المكتب السياسي للاتحاد الإشتراكي، أن أحزاب المعارضة رفضت الاقتراع الملكي لأنه يتنافى مع المقتضيات الدستورية، وقبوله كان يعني أنه لا أهمية لنتائج الانتخابات التي أجريت وللدستور المراجع وللبرلمان المشكل:Maroc -Hebdo 28/11/93

(46) Philippe C, Schmitter, Portée et signification des élections dans le portual - autoritaire 1933-1974 in revue Francaise de science politique . n 1 ,Fevrier 1977 . p . 120.

(47) كأن تشجع مثلا على فشل أعضاء النخبة الذين لم يعودوا صالحين للعب أدوار أساسية في هذه الانتخابات!

(48) Philippe C, Schmitter, Portée ..op cit pp 100-105

(49) هذه الملاحظة تهم بالخصوص الانتخابات التشريعية المباشرة .

(50) بعض نواب المعارضة – خصوصا الاستقلال– يضفون فعلا على أسئلتهم طابعا دينيا يدخل صراحة في إطار الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر .

خاتـــمـة

الان وقد أشرفنا على نهاية هذا العمل، هل يمكن القول بأننا تمكنا من الإجابة عن بعض التساؤلات التي انطلقنا منها؟ هل استطعنا فعلا أن نحدد الميكانزمات الأساسية التي تتحكم في عملية اختيار أعضاء النخبة؟ وهل استطعنا فهم وتفسير اختيارات الناخبين والوقوف على محددات هذه الاختيارات؟ وبتعبير آخر هل أصبحت انتخابات 1993 بعد هذا العمل واضحة وجلية مما يمكن الفاعلين السياسيين الأساسيين من استخلاص العبر والخلاصات الضرورية؟

الواقع أنه رغم الجهود الكبيرة التي بذلت في هذا البحث فإن صاحبه لايدعي أبدا أنه قد تمكن من الإجابة عن هذه لأسئلة، ويعترف بعجزه عن سبر أغوار عدة جوانب مرتبطة بالعملية الانتخابية. إلا أن الحصيلة المتواضعة التي يمكن أن يكون البحث قد انتهى إليها لاتعني بالمقابل ، عدم إسهامه، ولو بشكل متواضع، في جلاء بعض الأمور وتسليط الأضواء على بعض القضايا.

ولعل أهم ما يمكن استخلاصه من التجربة الانتخابية التي شهدها المغرب خلال سنة 1993 أن الممارسة السياسية المغربية مطبوعة بشكل واضح بجدلية الثابت والمتحول. الثابت مقارنة مع التجارب الإنتخابية المغربية السابقة ومثيلاتها في الدول الأخري، والمتحول مقارنة أيضا بالتجارب المماثلة في المغرب وغيره من الدول، وقد يبدو هذا الأمر من قبيل السفسطة اللغويةإذا لم نسرع بتوضيحه.

ويمكن القول بأنه أصبحت للسلطة السياسية من جهة والمعارضة المؤسساتية من جهة أخرى أدوار محددة بشكل ثابت يتم رصدها في كل التجارب الانتخابية المغربية بوضوح. فقد تعودت المعارضة الاتحاد الاشتراكي ومن قبله الاتحاد الوطني على وجه الخصوص، على رفض تزكية كل الدساتير التي يتم

عرضها على الاستفتاء منذ الاستقلال إلى الآن وكان هذا الموقف الذي حرصت المعارضة حرصا كبيرا على الالتزام به قد برر في السابق بضرورة انتخاب مجلس تأسيسي يقوم بوضع الدستور، أما اليوم فقد تم التخلي عن هذا المطلب واكتفت المعارضة بالإشارة إلى عدم كفاية الاصلاحات الدستورية المقترحة.

وبالموازاة مع ذلك تعودت المعارضة المؤسساتية على المشاركة في كل الانتخابات الجماعية والتشريعية التي نظمت في المغرب منذ الاستقلال مع استثناء واحد، غير أنها اعتادت التلويح بعدم المشاركة كلما رغبت في الحصول على المزيد من المكاسب والضمانات. أكثر من ذلك فقد حرصت المعارضة المغربية في كل التجارب الانتخابية علي تشديد لهجتها في مواجهة السلطة في الشهور السابقة لموعد تنظيم الانتخابات ، لإظهار عدم تزكيتها للسياسة المتبعة وعدم موافقتها على ممارسات السلطة، كما أنها تستغل هذه الفترة السابقة للانتخابات لشرح وجهات نظرها وعرض برامجها واقتراحاتها وإبراز اختلافها مع السياسة المتبعة، الشيء الذي يمكن أن نرى فيه حملة انتخابية سابقة لأوانها، يحذو المعارضة في ذلك الرغبة في إقناع الناخبين بعدم وجود أي تواطئ بينها وبين السلطة.

بالمقابل تعودت هذه الأخيرة أيضا في كل الفترات السابقة للانتخابات أن تقدم بعض التنازلات للمعارضة، كأن تسمح لصحافتها بالعودة للظهور، كما كان الأمر في السابق، أو تقدم مجموعة من الضمانات حول نزاهة الانتخابات سواء بتعيين زعماء الأحزاب السياسية وزراء دولة بدون حقائب من أجل مراقبة عملية إجراء الانتخابات كما حصل سنة 1976، أو بتشكيل لجنة وطنية مكونة من ممثلي الأحزاب، من أجل نفس الغاية، وهذه هي الصيغة التي تم اختيارها سنتي 1983 و 1992. كما أن السلطة قد تعودت قبل حلول موعد كل انتخابات التأكيد على أنها ستعمل على التزام الحياد التام وترك الحرية للمواطنين للتعبير عن اختياراتهم. ويبدو أن كل هذه الأجراءات التي تتخذها الحكومة تهدف أساسا إلى طمأنة أحزاب المعارضة وحثها بالتالي على المشاركة في الانتخابات ، وعيا منها أن انتخاب مجالس محلية أو غرفة تشريعية وطنية بدون مشاركة المعارضة سينزع عن هذه المؤسسات المنتخبة كل مصداقية، ولأن المعارضة تدرك مدى حرص السلطة على مشاركتها هذه فإنها تظهر حدة في المواقف، وتدع الشك يحوم إلى آخر لحظة حول مشاركتها، أو تلوح في حالة الإعلان عن المشاركة بإمكانية مراجعة قرارها.

أما فيما يخص الثوابت بالنسبة للتجربة المغربية مقارنة مع مثيلاتها في مختلف الدول، فيمكن العثور عليها بالخصوص في طريقة سير وتنظيم الحملة الانتخابية. صحيح أن هذه الحملة أو الدعاية الانتخابية- كما هو الشأن مع كل الحملات الانتخابية - تأخذ طابعا محليا في المغرب، حيث تتأثر بأسلوب تعامل الأفراد وطريقة تفكيرهم ومنظومتهم الأخلاقية، إلا أن هذا لايمنع وجود قواسم مشتركة مع كل الحملات الانتخابية التي تنظم في مختلف الدول. ولعل الثابت الأساسي في هذه الحملات الانتخابية هو لجوء المرشحين أو الهيئات التي تمثلهم إلى عدة أساليب وطرق تقليدية أو عصرية من أجل إقناع الناخبين. وهكذا يلاحظ السخاء بالوعود ومحاولة التقرب من الناخبين بالنزول إلى الشوارع والأزقة والتحاور مع المواطنين والإنصات إلى مشاكلهم. وفي كل الحملات الإنتخابية التي شهدها المغرب يتم اللجوء إلى أساليب غير قانونية من أجل خداع الناخبين أو التأثير عليهم أو إغرائهم بتقديم الهدايا والأموال وهو ما كان يلاحظ وما يزال في كثير من دول العالم.

بالنسبة للتحولات، يمكن القول بدون تردد، بأن انتخابات 1993 سجلت انتقالا نوعيا مهما، فعلى خلاف كل التجارب الانتخابية السابقة شاركت كل الأحزاب السياسية المغربية في هذه الانتخابات من أجل الحصول على أكبر عدد ممكن من المقاعد في مجلس النواب، وإذا كانت هذه الرغبة حاضرة عند الأحزاب «اليمينية» في كل التجارب السالفة ، فإن أحزاب المعارضة قد تبنت هذه الاستراتيجية لأول مرة، حيث كانت هذه الأحزاب الأخيرة، قد تعودت أن تذكر أثناء تنظيم كل اقتراع أنها تهدف بالخصوص إلى تعريف المواطنين ببرامجها ومبادئها وأهدافها، دون تطلع إلى الوصول إلى السلطة بواسطة الانتخابات، وكانت تبرر موقفها هذا بعدم توفر شروط النزاهة والحياد. أما خلال انتخابات 1993 فقد عملت المعارضة كل ما في وسعها من أجل الفوز بأكبر قدر من المقاعد النيابية، ولعل تقديم لائحة مشتركة من المرشحين بين حزبي الاستقلال والاتحاد الإشتراكي أبلغ دليل على ذلك. وقد اهتمت كل الأحزاب المشاركة في هذه الانتخابات اهتماما بالغا بانتقاء المرشحين الذين سيمثلونها مما خلق عددا كبيرا من المحبطين والمتذمرين الذين لم يتردد بعضهم في مغادرة الأحزاب التي ينتمون إليها أو التمرد على أوامرها. مما يعني أن الرهان الانتخابي أصبح يحظي بأهمية كبرى عند أعضاء النخبة السياسية المغربية.

ولعل ما ساعد على إضفاء الطابع التنافسي الحاد على هذه الانتخابات هو التأكيدات الرسمية المتعددة حول إجراء اقتراع 1993 في جو تام من الحياد والنزاهة. كما أن السلطة قد أبدت لأول مرة في تاريخ المغرب المعاصر استعدادها لتسليم المسؤولية التنفيذية للهيئات السياسية التي تتمكن من تحقيق الفوز في الانتخابات بغض النظر عن توجهاتها السياسية والإيديولوجية. بل إن العاهل المغربي نفسه قد أكد في أكثر من مناسبة بأن دخول المعارضة السابقة إلى الحكومة أمر وارد ومحتمل ومقبول ومستحب. وفعلا التزمت السلطات المشرفة على هذه الانتخابات الحياد تجاه مختلف المرشحين والهيئات السياسية المشاركة -الاقتراع المباشر- إلا أن هذا الحياد انتهى إلى نوع من اللامبالاة في كثير من الدوائر الانتخابية، مما فتح الباب أمام شتى أنواع التلاعبات والتجاوزات التي لم يتم معاقبة مرتكبيها بالرغم من وجود نصوص قانونية واضحة في الموضوع.

ويمكن القول بأن أهم متحول سجلته هذه الانتخابات خصوصا الجزء المباشر-منها- هو حصول المعارضة السابقة على الأغلبية النسبية من المقاعد في مجلس النواب متجاوزة بذلك باقي الأحزاب «الموالية للسلطة» الشيء الذي أظهرها بمظهر الأحزاب القوية ذات الامتداد الجماهيري الواسع. غير أن هذه الانتخابات قد سجلت بالموازاة مع ذلك، أكبر نسبة من الممتنعين عن التصويت سجلها تاريخ الانتخابات بالمغرب، إضافة إلى نسبة عالية من الأوراق الملغاة وهو ما يعني أن قرابة نصف الناخبين المسجلين قد قاطعوا بشكل أو بآخر هذه الانتخابات. ولعل أهم مفارقة يمكن رصدها هو ارتفاع عدد المرشحين والراغبين في الترشيح داخل كل الهيئات السياسية وبين اللامنتمين والتراجع الملموس لعدد الناخبين المشاركين، مما يفيد أن هنالك نوعا من عدم التواصل بين النخبة السياسية الراغبة في معانقة العمل السياسي على المستوى الوطني وباقي فئات المجتمع.

إن دراستنا وتحليلنا للنتائج التي أسفرت عنها الانتخابات المباشرة في مختلف الجهات والأقاليم قادتنا إلى بعض الخلاصات الأساسية، منها أن مختلف الأحزاب المغربية لا تتوفر على قلاع انتخابية بالمعنى الحقيقي لذلك، لأنه تعذر على معظمها الفوز في جل الدوائر التي سبق أن فازت فيها في الانتخابات السابقة، كما تبين لنا أن ناخبي المعارضة يتمركزون بشكل خاص في المدن الكبرى والدوائر الحضرية بصفة عامة حيث حصل مرشحوها على أحسن النتائج وأغلبية المقاعد، وانتهينا في نفس الوقت إلى أن الانتماء إلى أحزاب المعارضة

يشكل عاملا أساسيا من عوامل فوز مرشحيها، إذ أن المرشحين المنتمين في السابق إلى المعارضة قد فشلوا في الفوز حين تقدموا إلى الانتخابات بصفة مستقلة، مما يعني أن رصيد أحزاب المعارضة من العمل السياسي هو الذي شجع معظم الناخبين للتصويت لصالحها. وعلى النقيض من ذلك فإن نجاح المرشحين المنتمين إلي الأحزاب «اليمينية» يعود بالأساس إلى شخصية المرشحين، حيث حرصت هذه الأحزاب على اختيار مرشحيها من بين الفعاليات الوطنية والمحلية التي تتوفر على رأسمال رمزي واجتماعي هائل يؤهلها لكسب ثقة الناخبين .

المـــراجـــع

المراجع العربية

- الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، دفاتر المؤتمرات المؤتمر الوطني الخامس أبريل 1989 دار النشر المغربية الدار البيضاء.
-أشفورد (أي دوجلاس) التطورات السياسية في المملكة المغربية دار الكتاب الدار البيضاء 1964
- البصري (إدريس) رجل السلطة – المطبعة الملكية الرباط 1976
- بوتومور (توم) علم الاجتماع السياسي ، دار الطليعة بيروت 1986
- بورقية (رحمة) الدولة والسلطة والمجتمع، دار الطليعة بيروت 1991
- الجابري (محمد عابد) العقل السياسي العربي، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء 1991.
- حزب الاستقلال، المؤتمر العام الثاني عشر لحزب الرستقلال ماي 1989 منشورات المركز العام الرباط
- راندو (بيير) الأحزاب السياسية في العالم الإسلامي، المجلة المغربية لعلم الإجتماع السياسي عدد 1990/12/11.
- الشاوي (ع، القادر) اليسار في المغرب منشورات على الأقل الدار البيضاء 1992.
- ضريف (محمد) الأحزاب السياسية المغربية أفريقيا الشرق. الدار البيضاء 1988
- عامري (محمد) الطعون الانتخابية بالمغرب، أفريقيا الشرق الدار البيضاء 1993
- العروي (عبد الله) مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء 1988
قانون الحريات العامة بالمملكة المغربية. المطبعة الرسمية الرباط.
- لاين (ليندا) تأثير النزعة القبلية في السلوك الانتخابي بالأردن، المجلة المغربية لعلم الإجتماع السياسي عدد 1993/16/15
- معتصم (محمد) التطور التقليدي للقانون الدستوري المغربي دكتوراه الدولة في القانون العام كلية الحقوق الدار البيضاء 1988.
- معتصم (محمد) النظام السياسي الدستوري المغربي. إيزيس البيضاء 1992
- معتصم (محمد) الحياة ا السياسية مغربية. إيزيس. الدار البيضاء 1992.

المراجع الأجنبية

- Abouhani (A) : Réseaux notobilaires et promotion foncière clandestine. Le cas de Tabriquet à Salé. in Annuaire de l'Afrique du Nord. 1986. C.N.R.S. Paris.
- Aboulfarah (Y) : La vie rurale dans une région aride du Maroc. la plaine de Tiznit. Thèse de doctorat. Université de Rouen. Institut de Géographie.
- Adam (A) : Casablanca. 2 tomes. C.N.R.S. Paris 1968.
- ADER - FES / ANHI : Etude socio- économique de Sahrij- Gnawa. Fès Novembre 1991.
- Akharbah (L), Reghaye (N) : Femmes et politique. Le Fennec. Casablanca 1992.
- Ameur (M) : La production de logements clandestins à Fès. Mécanismes et tendances de l'évolution du marché. in Annuaire de l'Afrique du Nord. 1986. C.N.R.S. Paris.
- Ameur (M) : Fès ou l'obssession du foncier U. R. B. A. M. A Tours 1993
- Amin (S) : Le Maghreb moderne. Minuit. Paris 1970.
- Ansart (P) : Les idéologies politiques. P.U.F. Paris 1974.
- Antoine (S) et Oulif (J) : La sociologie politique et la télévision. in Revue Française de Science Politique, mars 1962.
- Ardant (P) : Les exclus. in Pouvoir n° 7. 1978
- Attali (J) : Analyse économique de la vie politique. P.U.F. Paris 1972.
- Avril (P) La médiation personnelle. in pouvoir n°7 1978
- Badie (B) : Culture et politique. Economica. Paris 1993.
- Bailey (S.K) : Pouvoir et liberté. Nouveaux horizons. New York. 1974.
- Balandier (G) : Sociologie des mutations. Athropos. Paris 1970.
- Baldous (A) : La réforme communale au Maroc in Annuaire de l'Afrique du Nord. 1977. C.N.R.S. Paris.
- Banisadr (A.H) : Les éléctions et leurs fonctions en Iran. in Revue Française de Science Politique n° 1 Février 1977
- Bardin (L) : L'analyse de contenu. P.U.F. Paris 1977.
- Basri (D) : L'administration territoriale; L'expérience marocaine. Bordas. Paris 1990.

- Basri (D) : la décentralisation au Maroc. De la commune à la région. Nathan. Paris 1994
- Belfquih (M) et Fadloullah (A) : Mécanismes et formes de croissance urbaine au Maroc. Cas de l'agglomération de Rabat-salé. El Maârif. Rabat 1986.
- Belhaj (A) : Le parlement marocain. (1977-1983). La porte. Rabat. 1984
- Ben Achour (Y) : La construction historique du fait constitutionnel dans Les pays arabes. in la suprémate de la constitution. O. Collectif, Toubkal Casablanca. 1987
- Benbachir (S) : L'administration local au Maroc. Imprimerie royale. Rabat. 1969.
- Benchrifa (A) : Chtouka et Massa. Etude de géographie agraire. Publications de la faculté des lettres. Rabat. 1980.
- Benhalima (H) : Petites villes traditionnes et mutations socio-économiques au Maroc. Le cas de sefrou. Faculté des lettres. Rabat.
- Ben Othman (M.L) : La représentation syndicale au parlement. in Revue juridique politique et évonomique du Maroc. n° 16. 1984.
- Berdouzi (M) : Problèmes d'interprétation et fondements conceptuels des approches anglo-américaines concernant le Maroc. Thèse d'Etat. Faculté de droit. Rabat.
- Birumbaum (P) et autres : La classe dirigeante francaise. P. U. F. Paris 1978
- Bongrand (M) : Le Marketing politique. P.U.F. Paris 1993.
-Bourdieu (P) : Les modes de domiation. in Actes de la recherche en sciences sociales n° 2 - 3 1976
- Bourdieu (P) : Questions de politique. in Actes de la recherche en sciences sociales n° 16 . 1977
- Bourdieu (P) : La représentation politique ? Eléments pour une théorie du champs politique. in Actes de la recherche en science sociales. Février- mars. 1981.
: Ce que parler veut dire. Fayard. Paris 1982.
: Questions de sociologie. Minuit. Paris 1984.
- Bourdieu (P) et Passeron (J.C) : Les héritiers. Minuit. Paris 1964.
- Bourricaud (F) : La sciologie du "leadership" in Revue française de science politique n° 3. 1953

- Bourricaud (F), Sciences politiques et sociologie. Réflexions d'un Sociologie in Revue Française de Science politique n° 2 1958
-Bourricaud (F) : Le bricolage idéologique. P.U.F. Paris. 1980.
- Brahim (M) :Le processus de démocratisation au Maroc. Les élections législatives de 1977. D. E. S. Faculté de droit. Rabat
- Brahimi (M) : La représentation politique des intérêts professionnels. in Revue -juridique, politique et économique du Maroc. n° 22 1989
- Branciard (M) : Syndicats et partis. Autonomie et dépendance. 1948-1981. T.1. Syros. Paris 1982.
- Bruneau (P) : Conseil muicipal. J. Delman et Cie. Paris. 1987.
- Burgat (F) : De la difficulté de nommer intégrisme, fondamentalisme, islamisme. in Les Temps modernes n° 500. 1988
- Camau (M) et autres : Contrôle politique et régulations électorales en Tunisie. Edisud. Tunis. 1981.
- Carré (O) : L'islam et l'état dans le monde f'aujourf'hui. P. U. F Paris 1982.
- Cayrac - Blanchard (F) : Les élections générales de l'ordre nouveau militaire en Indonésie. In Revue Franaise de Science Politique. n° 1 1977.
- Chambergeat (P), L'administtration et le douar in Revue de Gégraphie du Maroc n° 8 1965.
- Charlot (M), La persuasion politique. A. Colin. Paris. 1970.
- Chelhod (J), Le sacrifice chez les arabes. P.U.F. Paris. 1955.
- Chevalier(J), Elements d'analyse politique. P.U.F. Paris 1985.
- Les Chroniques marocaines in Annuaire de l'Afrique du Nord. C.N.R.S. Paris.
- Claisse (A), Les éléctions communales et législatives au Maroc, in Annuaire de l'Afrique du Nord. 1983. C.N.R.S. Paris.
Claise (A) : Le parlement imaginaire in l'expérience parlementaire au Maroc Toubkal Casablanca. 1985
- Collectif (O), La politique. Les Affiches de la politique. Didier. Erudiction. Paris 1991.
- Cosnier (J), et Broisard (A), La communication non verbale. Delachaux et Niestlé. Paris 1984.
- Cot (J. P) et Mounier (J. P) ; Pour une sociologie politique. Seuil. Paris 1974.
- Cotteri (J.M) et Emeri (C), Les système électoraux. P.U.F. Paris 1970.

- Couland (J), Islam et politique . in la pensée n° 299 1982
- Dayand (A), Le Marketing. P.U.F. Paris 1991.
- Dierction de la statistique, Annuaire statistique du Maroc. 1992. Rabat.
- Dierction de la statistique, Education et changement démographique au Maroc. C.E.R.E.D. Guessous. Rabat 1989.
- Dierction de la statistique, Enquête sur les entreprises non structurées. Rabat. 1988.
- Direction de la statistique, Famille à Fès . Changement ou continuté ? Les réseaux des solidarité famille . Rabat. 1991.
- Direction de la statistique, Femme et travail. in Vues économiques. n° 2 1992
- Direction de la statistique, Les indicateurs sociaxux. Rabat. 1993
- Direction de la statistique, Ménages, Variable socio- démographiques. C.E. R. E. D Rabar. 1990.
- Direction de la statistique, Niveaux de vie des ménages. 1990 / 1991 Premiers résultats volume 1. Rapport de Synthèse. Guessous. Rabat. 1992.
- Dierction de la statistique, Niveaux de vie des ménages. Vol. 2. La répartition des niveaux de vie au Maroc.
- Dogan(M) et Narbonne(J), L'abstentionnisme électoral en France. in Revue Française de Science Politique n° 1. 1974
- Dogan(M) et Pelassy(D), Sociologie politique comparative. Economica. Paris. 1982.
- Domenach (J.M), La propagande politique. P.U.F. Paris 1991.
- Dominique (D), le Marting politique. P.U.F. Paris.
- Dupeux (G), La sociologie éléctorale. 2; pays Anglo- saxon. in Traité de Sociologie T. 2. P.U.F. Paris 1968.
- Durkheim (E), De la division du travial social. P.U.F. Paris 1960.
- Duverger (M), Les partis politiques. A. Colin. Paris 1976.
- El Benna (A), L'U.S.F.P. Naissance et développement. Les éditions maghrébines. Casablanca. 1991.
- El Malki (E), L'économie marocaine. Bilan d'une décennie. 1970-1980. C.N.R.S. Paris. 1989.

- El Rhissi (M.E), L'économie marocaine. Billan d'une décennie 1970- 1980. Problématiques et perspectives. D.E.S. Faculté de Droit. Rabat. 1986. 1987.

- Emmercey (J) et autres, Les élites politiques au Maghreb. in Introduction à L'Afrique du Nord contemporaine. C.N.R.S. Paris 1975

- Encycmopeadia Universalis. Paris 1990.

- Escalier (R), Citadins et espace urbain au Maroc. 2. Tomes. Université de Tours. UR BAMA. 1981.

- Faath (S), Rechete un Freiheiten der Staatsburger in "Hassanismus". in. Demokrati und Menschenrechte in Norafrica. Wuqût Hambourg. 1992.

- Faure (A), Le village et la politique. Essai sur les maires ruraux en action. L'Harmattan. Paris 1992.

- Fikri (E), Le parlement marocain et les finances de L'Etat. Afrique-Orient. Casablanca. 1988.

- Flory (M) et autres, Les régimes politiques des pays arabes. Themis, P.U.F. Paris 1968.

- Garcia (B.L) Elites, partidos y poder local en Marruencos urbano. El caso de Fez. in Elites et pouvoir dans le monde arabe pendant la période moderne compremporaine Université de Runis. 1992

- Gaxie (D), Economie des partis et rétributions du militantisme. Revue Française de Science Politique. Février 1977.

- Gaxie (D), Les logiques du recrutement politique. In Revue Française de Science Politique. n° 1. 1980

- Gazeneuve (J), Les pouvoirs de la télévision. Idées/ Gallimard. Paris 1970.

- Gazeneuve (J), Sociologie de la radio- télévision. P.U.F. Paris 1986.

- Ghomari (M), Les institutions politiques. Les éditions maghrebines. Casablanca. 1988

- Goguel (F), La sociologie éléctorale 1- France. in Traité de sociologie. T.2 P.U.P. Paris. 1968.

- Grand' Guillaume (G), Islam et politique au Maghreb. L'Islam et l'Etat. P.U.F. Paris 1982.

- Grozier (M) On ne change pas la société par décret. Grasset. Paris 1979
- Harbert (P) et autres,Le vote sanction. Les éléctions législatives de mars 1993. F.N.S.P. Paris 1993
- Germet (G), et autres, Des éléctions pas comme les autres. F.N.S.P. Paris 1978.
- Hoffman- Martinot (V), La participation aux éléctions municipales dans les villes françaises. in Revue Française de Science Politique. Février 1992.
- Huet (S) et langénieuux- Villard (P), La communication politique. P.U.F. Paris 1982.
- Jaffré (J), Effets de Campagne changements de l'électorat. in Pouvoir n° 63 1992.
- Jaffrelot (O), Voter en Inde. Symboles électoraux, systèmes de partis et vote non individuel, in Revue Française de Science Politique. Avril 1993.
- Jamous (R), Honneur et baraka. Les structures sociales traditionnelles dans le Rif. Maison des sciences de l'Homme. Paris 1981.
- Jamouwitz (M), et Schultze (R) : Tendances de la recherche dans le domaine des comminucation de masse in. Communication n° 1 1961
- Klatzman (J), Comment votent les paysans français. in Revue Française de Science Politique Mars. 1958.
- Kombila (J.P) Le rôle de la constitution dans la transformation de la société et dans la constitution de l'Etat national. in Revue juridique politique et économique du Marox n° 22. 1989
- Kompas- Veto. 1994. Casablanca.
- Labens (J), Sociologie de la pauvreté. Idées/ Gallimard Paris. 1978.
- Lahbabi (M), Initiation au Marketing. Expérience marocaines. S.M.E.R. Casablanca 1989.
- Laroui (A); Les origines sociales et culturelles du nationalisme maracain (1830- 1912). F. Maspéro. Paris 1977.
- Lavroff (D.G.), Aux urnes l'Afrique. Elections et pouvoirs en Afrique Noire. Pedone. Paris 1978.
- Leveau (R), Le fellah marocain défenseur du trône. F.N.S.P. Paris. 1976.

- Leveau (R), Stabilité du pouvoir monarchique et financement de la dette. in Maghreb- Machreq. N° 118. 1987
- Lindon (D) et Weill (P), Le choix d'un député. Minuit. Paris 1974.
- Marais (O), L'éléction de la chambre des représentants au Maroc. In Annuaire de l'Afrique du Nord. 1963. C.N.R.S. Paris.
- Marais (O), La classe dirigeante au Maroc. In Revue Française de Science politique Août 1964.
- Marais (O); Les relations entre le monarchie et la classe dirigeante au Maroc. In Revue Française de Science Politique. Décembre 1969.
- Marais et Waterbury (J), Thèmes et vocabilaire de la propagande des élites politiques au Maroc. In Pouvoir et administration au Maghreb. C.N.R.S. Paris. 1975.
- Martin (D), La houe, la maison, l'urne et le maitre d'école. Les éléctions en Tanzaine. 1965 - 1970. In Revue Française de Science Politique n° 4 Aout 1975.
- Marx (K), Le 18 Brumaire de Louis Bonaparte. in Oeuvres choisie. Les éditions du Progrès. Moscou 1975.
- Mas (P), Les élites locales dans le rif et le souss. in AL Asas. N° 115 .1993
- Médart (J.F); Le rapport de clientele : du phénomène social à l'analyse politique in Revue Française de Science politique. Février 1976.
- Mennouni (A), Le syndicalisme ouvrier au Maroc. Les éditions Maghrébines. Casablanca. 1978.
- Meny (Y), L'argent et la politique. in pouvoir n° 65. 1993
- Merton (R.K), Elements de théorie et de méthode sociologique. Plon. Paris 1953.
- Michelet (G) et Simon (M), Classe, Religion et Comportement politique. F.N.S.P. Paris. 1977.
- Michels (R), Les partis politiques , Flammarion. Paris 1971.
- Miege (J.L), Le Maroc et L'europe. (1830- 1894) T.II et III. P.U.F. Paris. 1961.
- Mills (C.W), Lélite au pouvoir. Maspéro. Paris 1969.

- Mills (C.W), L'imagination sociologique. Maspéro. Paris 1977.
- Ministère de l'Intérieur, les collectivités locales en chiffres. Rabat. 1992.
- Morin (E), L'esprit du temps. Essai sur la cultuure de masse. Frasset. Paris 1962.
- Mosca (G), et Bouthoul (G); Histoire des doctrines politiques. P.U.F. Paris 1966.
- Muchelli (R), Psychologie de la publicité et de la propagende. Entreprise moderne d'Edition. Paris 1970.
- Nunoz (G.M), Politique y elecciones en el Egipto contemporaneo 1922-1990/ M.A.E. Instituto de Cooperation conel Mundo Arabe.
- Naciri (K), Le parlement sur le créneau de la production législative quantitative in L'éxpérience parlementaire au Maroc. Toubkal. Casablanca 1985.
- Pactet (P),Institution politiques. Droit constitutionnel. Masson. Paris 1991.
- Palazolli (C), Le Maroc politique. Sindbad. Paris 1974.
- Pareto (V), Traité de sociologie générale. T.F.P. Boven. Payot. Paris 1919.
- Partis de l'Istiqlal, Documents. 1944. 1946. Paris. Septembre 1946. Brochure.
- Parti du progrès et du socialisme, Nos analyses, nos buts, nos taches. Al Maârif. Casablanca. 1979.
- Pascon (P), Etudes rurales. Idées et enquêtes sur la compagne marocaine. S.M.E.R. Rabat. 1980.
- Portelli (H), Gramsci et les éléctions. in les Temps modernes. Février 1975.
- Pritchard (E.E), Les Nuer. T.F.L. Evrad. Paris 1968.
- Qranfal (H), Le rôle des Fassis au sein de la bourgeoisie marocaine. Thèse de 3 ème cycle. Paris 7. 1985.
- Rémond (R), Télévision et comportement politique. in Revue Française de Science Polirique. N° 3 1963.

- Rezette (R), Les partis politiques marocaines. A. Colin. Paris. 1975.
- Robert (J), La monarchie marocaine. Librairie générale de droit et de jurisprudence. paris 1963.
- Rochecorbon (G), Le contrôle de la compagne éléctorale. in Revue Française de Science politique N° 2. 1996
- Rouquette (M.L), La psychologie politique. P.U.F. Paris 1988.
- Rouquié (A), L'hypotèse "Bonapartise" et l'emergence des systèmes politiques semi- compétitifs. In Revue Française de Science Politique. Décembre 1975.
- Rousseau (J.J), Du contrat social Les éditions sociales. paris. 1971.
- Rousset (M), Le rôle du ministère de l'intérieur et sa place au sein de l'administration marocaine. In Pouvoir et administration au maghreb. C.N.R.S. Paris 1975.
- Rousset (M), Changements institutionnels et équilibre des forces politiques au Maroc. In Annuaire de L'Afrique du Nord. 1977. C.N.R.S. Paris
- Riesman (D), La foule solitaire. Arthaud. Paris 1964.
- Santucci (J.C), Les éléctions législatives marocaines. In Annuaire de l'Afrique du Nord. 1977. C.N.R.S. Paris
- Santucci (J.C), Les associations régionales. Un nouveau cadre pour le clinetélisme ? in l'Etat du Maghreb. Eds. La découverte. Paris 1991.
- Sawicki (F), La marge de manoevre des condidats par rapport aux partis dans les compagnes éléctorales. In pouvoir n° 63 1993
- Schmitt (C), Parlementarisme et démocratie. T.F. J/L/Schlegel. Seuil Paris. 1985.
- Schmitter (P-C), Portée et signification des éléctions dans le Portugal autoritaire. 1933 - 1974. In Revue Française de Science Politique N° 1 Février
- Schumpeter (J.A), Capitalisme et démocratie. Payot. Paris. 1954.
- Siegfied (A), Tableau politique de la France de l'Ouest. A. Colin. Paris 1964.

- Séguéla (J), Vote au- dessus d'un nid de coucou. Flamarion Paris 1992
- Shimi (M), juin 1977. Somaded. Casablanca
- Sehimi (M), Le bilan législatif de la chambre des représentants. (1977-1983) in L'expérience parlementaire au Maroc. Toubkal. Casablanca. 1985.
- Sehimi (M), Les éléctions légslatives au Maroc. In Maghreb- Machreqn° 107. 1985.
- Seiler (D.L), Comportement politique comparé. Economica. Paris 1985.
- Strauss (C.L), La pensée sauvage. Plon. Paris. 1962.
- Trebitch (M), Société et théorie des formes. In L'Homme et la société. n° 102 1992
- Troin (J.F), Le Magreb. Hommes et espaces. A. Colin. Paris 1985.
- Waterbury (J), Le commandeur des croyants. P.U.F. Paris 1975.
- Waterbury (J), La légitimation du pouvoir au Maghreb. In Annuaire de l'Afrique du Nord. 1977. C.N.R.S. Paris.
- Weber (M), Le savant et le politique. Plon 10/18. Paris 1963

تم الطبع في أكتوبر 1997

في مطابع أفريقيا الشرق

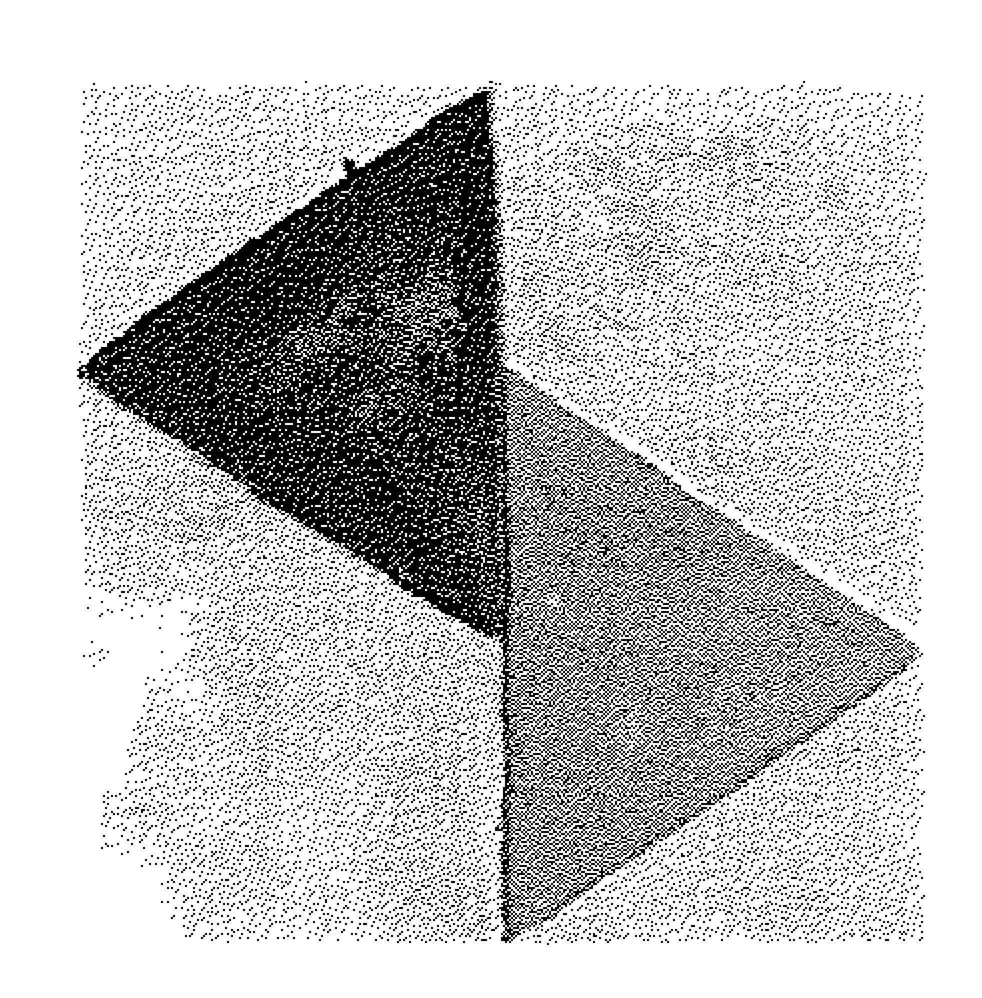
159 مكرر شارع يعقوب المنصور- الدار البيضاء

الهاتف : 25.95.04 / 25.98.13

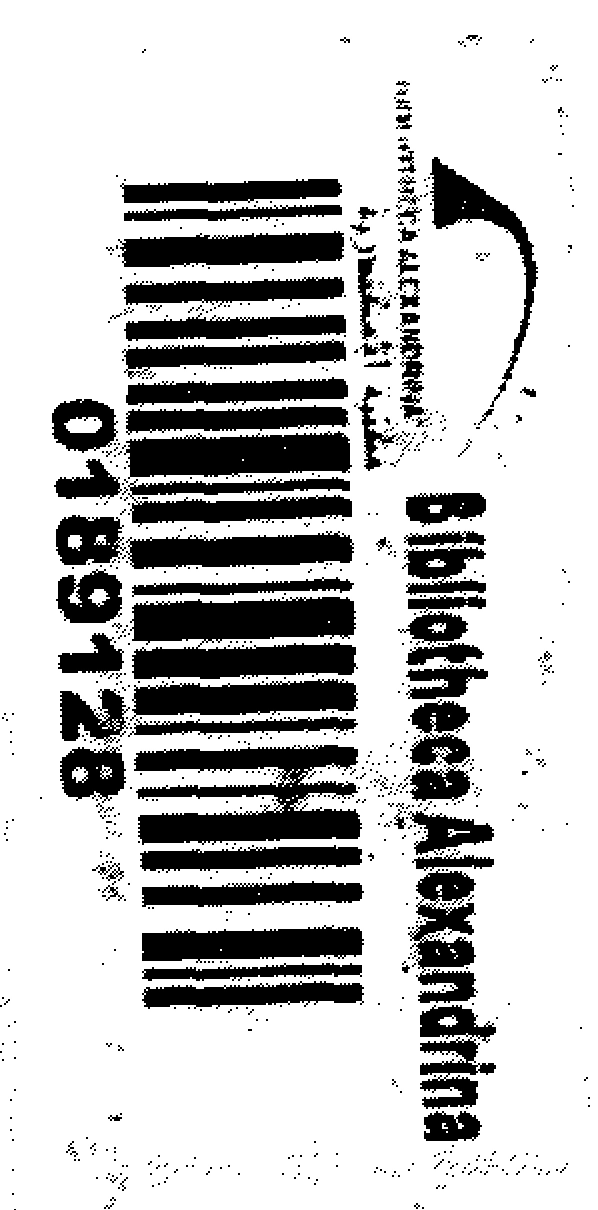
الفاكس : 44 00 80

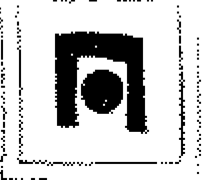
النخبة السياسية والسلطة

خلافا لما لوحظ في بداية الستينات ، فإن السلطة لم تعد تبدي تخوفها من التعامل مع الأحزاب المنبثقة عن الحركة الوطنية ، بل أخذت تظهر رغبتها في إشراكها في تسيير الأمور العامة . وما كان لهذا التحول أن يطرأ على علاقة السلطة بهذه الأحزاب لولا التحولات الهامة التي عرفها المجتمع المغربي في العقد الأخير والتي همت الجوانب الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية، حيث أصبح عدد السكان القرويين يتقلص بشكل ملحوظ لفائدة السكان الحضريين ، مما يعني أن دعم النخب المحلية القروية لم يعد كافيا للحصول على الأغلبية داخل مجلس النواب، كما أن مختلف المشاكل المتراكمة في المجال الاقتصادي ، على وجه الخصوص ، أصبحت تستدعي إشراك فعاليات أخرى ...



تصميم الغلاف : عمر أفوس




أفريقيا الشرق 159 مكرر، شارع
الدار البيـ
25.95.04 / 25.98.13